

كيف يصنع المغرب نخبه السياسية؟

الجامعة وصناعة نخب المغرب بين عالمين
نماذج من النخب المخزنية في المغرب القرن التاسع عشر
نخب الحركة الوطنية: التاريخ والنمذجة والفرص المهدودة
علال الفاسي والمهدي بن بركة: زعيمان للنخبة السياسية المغربية

المساهمات

النخب المحلية بين القبيلة والسياسة وبين النموذج الأعياني في الصحراء
ونموذج الاعتراض السياسي في سيدي بطاش

في نقد النخبة ونقد نظرية النخبة

الندوة | الانتخابات وصناعة النخب في المغرب
بمشاركة الأساتذة: عبد الله ساعف، محمد مدني والحسين امزيان

ضيف الربيع | حوار مع الباحث الأستاذ محمد الطوزي

الوثيقة | نقد ذاتي: أخطاء ثلاثة قاتلة

متابعات

عدنان ياسين / توفقي بلعيد / أحمد بلحاج آية وارهام / أحمد طليحات
الطاهر لكينزي / ليلي الدردوري / صالح لبريني / الحسن بنمونة
حسن شيكار / عبد العالي بركات / محمد بوعابد
عبد الرحيم / عمر المرادي / ناصر السوسي

شروط النشر في الربيع

الهيئة العلمية الاستشارية

عبد الله حمودي

ادريس بنسعيد

فاطنة سرحان

عبد الغني أبو العزم

محمد الساسي

علي كريمي

ابراهيم ياسين

دحو جربال (الجزائر)

عيسى قدرى (الجزائر)

محمد شوقي الزين (الجزائر)

عبد المجيد الشرفي (تونس)

رجاء بنسلامة (تونس)

فواز طرابلسي (لبنان)

حسن عبود (لبنان)

فهمي جدعان (فلسطين)

الأردن

◆ ترحب "الربيع" بالمساهمات التي تتوفر فيها أساسيات الأصول العلمية، وعلى رأسها الإحالات المرجعية، وتراعي الأخلاقيات والقواعد المتعارف عليها في حال كانت المادة تعبيراً عن رأي خاص أو مناقشة لرأي آخر.

◆ تخضع المواد للقراءة والتقييم من طرف واحد أو أكثر من أصحاب الاختصاص ضمن الهيئة الاستشارية.

◆ يخضع القبول النهائي لمادة من المواد لمعيار اندراجها ضمن المجال الإشكالي للملف المطروح، على ألا يكون قد سبق نشرها في منبر آخر.

◆ لا ترجع المجلة أية مادة لم تجد طريقها للنشر مباشرة ضمن ملف معين، حتى بعد أن تكون قد أجزيت من حيث المبدأ، وتحتفظ المجلة بحق إدراجها في الوقت والحيز المناسبين، في أحد أعدادها المئوية.

◆ حجم المادة لا يجب أن تتجاوز في الأقصى 4500 كلمة، ضمنها الإحالات المرجعية والهوامش.

◆ ترسل نسخة من المادة وجوبا بحسب برنامج "وورد" (أو ما يقابله في نظام تشغيل آخر غير "الويندوز")، مرفقة بسيرة موجزة لصاحبها وصورة شخصية (بالأسود والأبيض إن أمكن).

◆ ترسل المواد عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان التالي:

ar.rabiaealakhar@gmail.com

أو بالبريد العادي على العنوان:

9، زنقة بغداد، إقامة المرشال أمزيان

الدار البيضاء / المغرب

الربيع مجلة

فكرية فكريّة ثقافية
السنة الأولى/عدد مزدوج (3/2)

أما قبل

فمع بزوغ فجر السنة الجديدة 2016 يكون العدد المزدوج من هذه المجلة قد غالب إكراهاته ودافع بالمجاديف ليصل إلى القراء. وبه يكون ربيعنا الآخر قد أነع زهرة مزدوجة أخرى تفوح بعبق الفكر العميق والبحث الرصين والثقافة الواعدة والإبداع الرائق ليسهم- كما وعد في أول فصوله- بالاجتهاد الدافق والسؤال المشاغب وإتاحة المجال للتحليلات أو المطارحات في القضايا الساخنة لوطننا وعصرنا. وليسعد- في نفس الآن- الفؤاد بالكلم الجميل.

وهكذا تنفس هذا الربيع الذي أقبل علينا مزدوجا بكثافة الورد التي تكرم علينا بها الباحثون في ملف العدد المثير لأغلب الإشكالات والقضايا والتساؤلات التي استلزمها النقاش الجدي لملف صناعة النخب بالمغرب ...، ومن خلال تلك الأزهار التي فاحت من بحوث علمية رصينة حول الآليات والقنوات التي تحكم في فرز نماذج دالة من نخب الحركة الوطنية والعوامل التي تظافرت لإنتاجها أو إعادة إنتاجها، والفرص الثمينة التي أهدرتها لفرض شروط التعاقد المنتج وبناء أسس الديمقراطية الحق ، أو الشروط التي تحكم في بروز النخب اليهودية المغربية ، وما يطبع العلاقات بين السلطة والنخب الأعيانية في الصحراء المغربية والشروط التي أفرزت - ذات انتخابات - نخبة الاعتراض لبلدة سيدي بطاش ...أو تلك التي نمت فروعها من تساؤلات حول أوضاع النخب في البلدان المغربية . وصيغ توظيف أدوات البحث السوسيولوجي في موضوع حساس كهذا

أما ضيف العدد الأستاذ محمد الطوزي فلم يبخل على محاوره المشاكس بأجوبة نافذة إلى عمق القضايا والملابسات التي أثرت في مساره العلمي وما تزال حين يحلل ويناقش ويركب أو حين يقدم الخبرة لمن يهمه الأمر كنموذج من نخب المغرب الحديث.

وقد جاءت ندوة الربيع مع ثلة من الباحثين المرموقين لتبني بشجاعة لموضوع الانتخابات بما يمثله من حساسية في الفعل التمثيلي الديمقراطي لأنها من المفروض أن

تعكس إرادة الشعب كمصدر للسلط ليحكم نفسه بنفسه، وبما تمثله كقناة لفرز النخب ووطنيا وجهويا ومحليا. خاصة وقد تزامنت ندوتنا مع ما عرفته انتخابات شتنبر 2015.

وسيرا على عادته أتاكم ربيعنا يختال من حسن الأدب وجميل القول في القصة والشعر حتى إنه قد تكلم فعلا على ألسنة مبدعاتنا ومبدعينا بما أجج من جديد لواعج الشغف بالكلم الجميل.

أما بعد فلن يكون لهذا الربيع العبق الأريجى المراد بدون احتضانكم الذي لا يفتري، ودعمكم الذي لا يلين.

رئيس التحرير

صناعة النخب في المغرب

الامتدادات في التاريخ والحاضر والمستقبل

إعداد: عبد اللطيف اليوسفي

رغم التفات البحث العلمي -مبكرا- لقضية صناعة النخب في المغرب، إلا أن جوانب كثيرة من هذه القضية ما تزال في حاجة ملحة إلى مزيد من الجهد البحثي إن على المستوى النظري أو العملي. ذلك أن قضية إنتاج النخب المتعددة المجالات والتخصصات لعبت دورا أساسيا في مسار الصراع السياسي بالمغرب كما لعبت دورا هاما في اختلال ميزان القوى لمصلحة الطبقة الحاكمة والفئات المتنفة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والعسكرية والرياضية ...

وقد ظلت هذه المسألة تتحول بحسب التطورات التاريخية التي عرفها المغرب كما ظلت تتكيف باستمرار مع مخططات الدولة والحكام بما مكنهم من ضمان الاستمرارية عبر آليات إعادة الإنتاج. تلك الآليات التي ظلت فئات عريضة من المثقفين من ذوي الوعي السياسي الممانع تنفلت منها لتمارس معارضة قوية ومتنوعة بحسب الفترات التاريخية وظل المخزن يواجهها بمختلف ألوان القمع الشرس والتنكيل والاعتقال والاعتقال خاصة خلال ما يصطلح عليه بسنوات الرصاص.

ولأن هذا الملف يكتسي أهمية خاصة ويتميز بحساسية نوعية في فترات مختلفة من تاريخ المغرب وفي العديد من المجالات لا تقل أهمية عن المجال السياسي، فإن مجلة الربيع حين تفتحه اليوم فإنها تأمل من الباحثين أن يمكنوها من زوايا نظريتهم وطروحاتهم في العديد من المحاور التي يرونها مفيدة للقراء، وتسهم في بناء الوعي الذي نتغياه. سواء بإلقاء الأضواء العلمية على الجانب النظري ذي الصلة الوثيقة بالنظريات والمناهج المعتمدة في

تحليل الموضوع ومقاربتة، وطرح أسئلة من قبيل مدى ملاءمة تلك النظريات والمناهج لتحليل الوقائع والحالة المغربية. أو بتسليط الأضواء الكاشفة على آليات ومؤسسات صناعة النخب والأساليب المتبعة فيها لضمان الصناعة المرجوة وإعادة إنتاجها في الاقتصاد كما في الثقافة والدين والسياسة. والمؤمل هنا أن نستطيع - معا - الإسهام في الكشف عن آليات تلك الصناعة وأدوات اشتغالها وقنوات تصريفها معززة بتقديم الوقائع والمعطيات وتحليلها. ثم الإسهام في تجلية العلاقات المتحركة في الموضوع وإلقاء أكبر قدر ممكن من الأضواء على آليات استقطاب النخب في مختلف المجالات والمواقع والمؤسسات واستدراجها لخدمة مخططات الدولة سواء من داخل مؤسساتها الرسمية أو من خارجها.

وبما أن للموضوع صلة وثيقة بالانتخابات كقناة لإنتاج نخب وطنية وجهوية ومحلية لجعل المؤسسات المنتخبة - في الغالب - طيبة وتابعة وفي خدمة الحاكمين أكثر من خدمة الشعب والناخبين... فسيكون من الضروري تسليط أضواء البحث عليها والكشف عن أدوارها وخصوصياتها والأدوات المتحركة في صناعة نخبها ومسارها وتوجيهها.

ولأن مجلة الربيع متطلعة دوما إلى المستقبل فإنها تأمل أن تفتح البحوث والدراسات نوافذ الاستشراف المستقبلي على مآل هذه الصناعة وتوقعات تعاملها المستقبلي مع واقع يتحول باستمرار وسرعة.

المحاور والتساؤلات

المحور الأول: النظريات المعتمدة في الدراسات والبحوث الخاصة بتناول إشكالية صناعة النخب

- * ما هي أهم النظريات والمناهج المستعملة في تحليل الموضوع؟
- * ما هي أبرز تطبيقات البحوث المغربية واجتهاداتها النظرية والمنهجية في تناول الموضوع؟
- * هل الحاجة أضحت - اليوم - ماسة إلى تبني بعض النظريات لجعلها أكثر ملاءمة للحالة المغربية؟

المحور الثاني: التجربة المغربية في صناعة النخب في امتداداتها التاريخية
* ما الثوابت وما المتغيرات في تجارب المغاربة في صناعة النخب؟

* ما هي النماذج والفترات التاريخية التي عرفت تعاملًا خاصًا للتجربة المغربية في صناعة النخب؟

* كيف تعاملت الدولة مع النخب الموالية من جهة والنخب المعارضة من جهة ثانية؟

المحور الثالث: صناعة النخب في المغرب الحديث

* أية آليات لإنتاج النخب المختلفة التخصصات والمجالات والمواقع في الدولة والمعارضة والمجتمع؟

* ما هي أبرز مؤسسات وآليات إنتاج النخب وإعادة إنتاجها؟

* ما هي مؤسسات وقنوات وأشكال وصيغ وأساليب استقطاب النخب في المغرب؟

* كيف تعاملت الدولة مع النخب الممانعة / المعارضة؟ وكيف مارست هذه النخب استقلاليتها؟

المحور الرابع: الانتخابات وصناعة النخب.

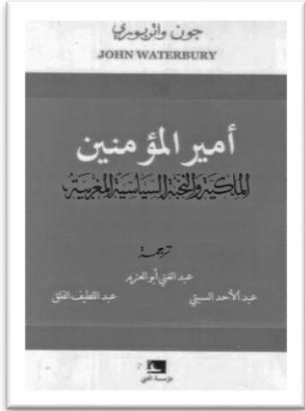
* ما دور الانتخابات في استقطاب النخب السياسية إلى دواليب الدولة والمشاركة في مخططاتها في مختلف المجالس والمواقع التمثيلية؟

* هل يمكن اعتبار الانتخابات قناة للتمثيلية الديمقراطية بالصيغ المعروفة دوليًا أم هي قناة للاستدراج لخدمة مخططات الدولة؟ أو مخططات المخزن؟

المحور الخامس: استشراف المستقبل

في سياق استشراف المستقبل سيكون من المفيد فتح آفاق البحث على الاستشراف بطرح أسئلة مستقبلية في ضوء التطورات التي يعرفها المجتمع. وفي واقع سريع التحول. من مثل: * هل من استشراف للمستقبل في صناعة النخب وهل من توقعات لتطوير آلياتها وأساليب اشتغالها؟

تلك بعض القضايا والأسئلة التي اقترحتها مجلة الربيع على الباحثين والمهتمين والمتخصصين للإسهام في إلقاء الأضواء عليها. فكان التجاوب كريمًا مما أتاح مادة غنية لهذا الملف دفعنا حرصنا على تقديمها مجتمعة إلى صياغة هذا العدد المزدوج الذي نرجو أن يتفاعل معه القارئ كل من موقعه.



أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية جون واتربوري

كتاب "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية" لمؤلفه جون واتربوري واحد من أهم المراجع الشاملة حول التاريخ السياسي للمغرب المعاصر؛ تاريخ نظامه السياسي، الملكية، منذ تشكله في الماضي (المخزن) إلى التحولات التي أورثها إياه نظام الحماية، وأدوار الملك فيه، خاصة بُعيد الاستقلال السياسي، كفاعل مركزي وحيد (رئيس دولة وزعيم وحكم وأمير للمؤمنين بفضل ما يحوزه من سلطات وصلاحيات وما يستند إليه من آليات وأدوات (الديوان الملكي، وزارة الداخلية، الجيش، القضاء، الإدارة، وزارة الأوقاف، الإعلام والدعاية... وتاريخ أحزاب المغرب وحركته الوطنية ونخبه بشكل عام؛ أسلوبها السياسي، تحالفاتها وانقساماتها وصراعاتها، طموحاتها وعوائقها البنيوية، تضحياتها وبطولاتها وانكساراتها وإخفاقاتها...

فعلى امتداد أربعمئة وستين صفحة، يستعرض الكاتب، من خلال أبواب الكتاب وفصوله، كما غزيرا من الوقائع والمواد التاريخية، ويحاول أن يقدم قراءة أو محاولة في تأويلها مستندا في ذلك على اختيارات منهجية محددة.

والكتاب هو في الأصل أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية وضعت ونشرت باللغة الإنجليزية أواخر الستينيات، وصدرت الطبعة الأولى لترجمته الفرنسية التي أنجزتها كاترين أوبان Catherine Aubin عن "المنشورات الجامعية الفرنسية (PUF)" بباريس سنة 1975. أما الترجمة العربية الأولى فقد أنجزها الأساتذة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق ونشرت في بيروت سنة 1982 (بأسماء أخرى). أما أسماؤهم الحقيقية فلن تظهر، لأسباب مفهومة ومعلومة، إلا في الطبعتين الموالتين الصادرتين في المغرب عن مؤسسة الغني، الطبعة الثانية سنة 2004، والثالثة سنة 2013.

كتاب لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لكل باحث ومهتم بمعرفة الشأن السياسي الوطني، وتاريخه وتطورات، كخلفية لفهم أفضل لإشكالات حاضره.

ملف العدد

1- الكتابات

صناعة النخب اليهودية بالمغرب

ما بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر

رشيد دوناس

باحث بمختبر البحث في العلاقات الثقافية المتوسطة. كلية الآداب/ فاس

تجمع المصادر التاريخية على أن سلاطين الدولة المغربية دأبوا على تقليد قديم تمثل في صناعة نخب يهودية من أجل الاستعانة بخدماتها وهم من سموا بـ "يهود البلاط"، وكانوا أفرادا ينتمون إلى صفوة الطائفة اليهودية، قدموا خدماتهم للحكام بصفتهن وسطاء بين السلطان والرعية، وبين السلطان والقوى الخارجية، كمكلفين بالمهام الدبلوماسية، وعقد الصفقات التجارية بالوكالة، أو في إطار مهام خاصة أحيطت بسرية تامة. وكثيرا ما كان الحكام يعتبرون بأن اللجوء إلى خدمات هؤلاء هو أقل خطورة من استعمال عناصر تنتمي إلى دين الأغلبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لطالما تمتع اليهود بخبرات كبيرة في عملية الوساطة المتعددة، وكانت لهم علاقات قوية مع إخوانهم في الدين بالدول الأخرى ييسرون عليهم القيام بمهامهم.

كانت النخب اليهودية دائما على اتصال قوي بالماسكين بسدة الحكم، ومنذ العهد الغابرة راجت الحكايات والروايات المتعلقة بالصعود السريع لليهود البلاط إلى مواقع السلطة، والمتبوع أيضا بأفولهم السريع، لأن علاقتهم بالمخزن تأرجحت بين المد والجزر وبين المودة والجفاء، روعيت حقوقهم أحيانا وثم تجاوزها أحيانا أخرى. وللإحاطة بهذا الموضوع، سنسعى عبر ثنايا هذا المقال إلى رصد وتتبع مسار تشكل هذه النخب برعاية رسمية، وإبراز بعض الأدوار التي أنيطت بهم خلال مراحل معينة من تاريخ المغرب، وسنقتصر على بعض النماذج بالنظر لكثرتها، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة المحورية التالية:

- ماهي الخلفيات التي تحكم في صناعة هذه النخب من طرف المخزن؟

- ماهي المهام التي تم تكليفهم بها؟

- ما هي النكبات التي تعرض بعضهم لها؟

لا شك أن اضطراب الأسر التي تعاقبت على حكم المغرب، خاصة منذ العهد المريني، إلى صناعة نخب يهودية على المقاس بما يناسب الحاجة، وتمكينهم من مجموعة من السلطات لم يكن بدافع موقف إحساني بقدر ما هو بدافع الضرورة، خاصة فيما يتعلق بمهامهم

الخارجية. ذلك أن علاقة المغرب بالدول الأوروبية لطالما كانت تحكمها عقيدة دار الإسلام ودار الحرب، ولكن التوفيق بين ضرورة التجارة مع أوروبا وممارسة "الجهاد" ضدهم كانت تضع الدولة في تناقض إيديولوجي، وكان الحل لخروج المخزن من هذا المأزق هو تركيز النصيب الأوفر من الأنشطة التجارية والديبلوماسية في قبضة التجار اليهود ممن كانت أواصرهم وثيقة ببلاطات السلاطين بأوروبا. وبذلك تفادى حكام المغرب المسلمون الاتصال المباشر مع المسيحيين الذي كان من شأنه أن يهدد الدعائم الإيديولوجية للدولة ويعرضها للشبهات، وببساطة تامة، بما أن اليهود يعتبرون مسبقا في عداد "الكافرين"، فإن الدولة لم تكن لتتهم ب"فساد" عقيدتهم و ب "ضلالة" أرواحهم. فضلا عن ذلك كان السلاطين أقل رغبة في الاعتماد على المسلمين، لوجود احتمالات بإمكانية استعمالهم للأرباح المستمدة من التجارة، أو للأسلحة التي يحصلون عليها من الأوروبيين لإنشاء قاعدة مستقلة للسلطة، قد تؤدي إلى تقويض سلطة الأسرة الحاكمة، في حين لم تكن وضعية اليهود لتسمح لهم بأن يشكلوا تهديدا من هذا القبيل، لافتقارهم للقاعدة السياسية للسلطة⁽¹⁾.

كما أن التفكك السياسي الذي لازم الدولة المغربية أدى إلى ظهور أسر حاكمة متنافسة كانت دائما في حاجة ماسة لخبرات النخب اليهودية في عالم السياسة والديبلوماسية والمال والمهمات الخاصة التي كانت تحاط بسرية تامة دون أن تكون لها أدوار عسكرية لاعتبارات دينية. ونتيجة لذلك كان لدى كل جيل جديد من الحكام يهود بارزون مرتبطون بالقصر. والسياق التاريخي وإكراهات وحاجيات ومزاجية وإيديولوجية الحاكم وظروف نشأته الاجتماعية هي العناصر التي حددت الخدمات المنتظرة من هذا الوسيط المتفرد الذي يستمد وضعه الاعتباري من ولاءه المطلق للسلطة القادرة على إخضاع نخبة زمانها خدمة لمشروعها. لكن الاستعانة بخدمات هؤلاء اليهود قاد إلى حالات من الخلاف بين أمراء الوقت وفئة من العلماء الذين كانوا أحيانا لا يستحسنون تقلدهم للمناصب العليا انطلاقا من الموقف الشرعي⁽²⁾.

إذا ما تتبعنا مسار صناعة النخب اليهودية من قبل الدول التي تعاقبت على حكم المغرب نجد أن صعودهم بدأ مع سلاطين الدولة المرينية - بعدما كانت قد تدهورت أحوالهم مع

¹- دانييل شروتر، يهودي السلطان، المغرب وعالم اليهود السفرد، ترجمة، خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس أكادال. دار أبي قرقاق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2011، ص: 52، 50.

²- أحمد البوزيدي، النخبة العالمية وأهل الكتاب بالمغرب المريني، ورد ب: النخبة في تاريخ الغرب الإسلامي، ضوابط المفهوم وتجليات الأدوار، تنسيق محمد البركة، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، الكلية المتعددة التخصصات بتازة، مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية، فريق البحث في مجتمع الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2015، ص: 135.

قيام دولة المرابطين، وتزعزت أوضاعهم تماما في ظل نظام الموحدین الشعبي القوي، وتعرضوا لاضطهاد هاجروا بسببه إلى إسبانيا المسيحية، حيث كانت سلطة ملوكها ما تزال ضعيفة⁽³⁾، بحيث خول لهم هؤلاء إمكانية القيام بمجموعة من الأدوار القوية والمؤثرة داخل البلاط، ذلك أن صلتهم بالأمراء من بني مرين لم تكن حديثة العهد لأن هؤلاء كانوا في حاجة ماسة لخبراتهم في مجال التجارة والحرب بعد إغراض المجتمع الفاسي عنهم، لذلك سمحوا لهم بتقلد المناصب العليا، وبالاشتغال فيما يمكن أن يخدم الدولة من مهن⁽⁴⁾ حساسة كسك النقود والجباية رغم معارضة العلماء⁽⁵⁾، بل إن بعض أفراد بني وقاصة وصلوا إلى أرفع المناصب، فكان خليفة بن وقاصة حاجبا للسلطان المريني أبي يوسف (1286/1258) وتعتبر الجباية أعلى المراتب التي أسندت لليهودي في تاريخ الدولة المرينية، كما كانوا يقضون الأمور الخاصة لأبي يعقوب المريني، وفي ذلك يقول الناصري: "حتى التحموا به التحاما... يجالسونه في خلواته وينادونه..."⁽⁶⁾. لقد كان بعض سلاطين بني مرين ينتصحون بنصائحهم، ولو كان الأمر ضد بعض الرعايا المسلمين، وذلك ما حدث بالفعل أيام السلطان أبي الربيع 1308/1311، الذي قتل العلامة أبي مدين عملا بنصيحة اليهودي خليفة بن وقاصة.

لكن حينما تولى السلطان أبو الحسن مقاليد الحكم (1331/1351) منع اليهود من تحمل مسؤوليات في الإدارة المرينية، كما امتنع عن الاستفادة من خدمات الأطباء اليهود، والسبب يعود لظهور نقود مغشوشة ضربت من طرف اليهود في عهد هذا السلطان. أما في عهد السلطان عبد الحق 1421/1465، وهو آخر سلاطين بني مرين، فقد أسند منصب الوزارة إلى يهوديين هما هارون و شاوليل، نكاية في أهل فاس، بعدما أخرج بني وطاس من فاس وقتل عددا من وزرائه منهم إلى أن ثار عليه أهل المدينة فقتلوه. ومعلوم أن العلماء لم يقبلوا نفوذ اليهود الذين ولّاهم عبد الحق المريني، وهناك مسألتان اثنتان وراء هذا التحريض ضد اليهود: الأولى مرتبطة بالسياسة الجبائية للدولة، والثانية بسلوكات اليهود وتجاوزاتهم التي بلغت حد إهانة "شريفة" وازدراءها عند مطالبتها بأداء ما عليها من

³- إسرائيل شحاك، اليهود واليهودية وطأة 3000 سنة. ترجمة ونشر، الملتقى، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ص: 98.

⁴- محمد الغرايب، يهود مجتمع المغرب الأقصى الوسيط من القرن 2هـ إلى 9هـ (8 إلى 15 م). دراسة تاريخية اجتماعية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص التاريخ، كلية الآداب ظهر المهرار، فاس، 2000-2001، ص: 257.

⁵- أحمد البوزيدي، مرجع سابق، ص: 133.

⁶- محمد أرحو، "النقد السياسي والمالي والديبلوماسي لليهود المغرب"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 12 ماي 1999، ص: 6.

ضرائب، حسب رواية عبد الباسط بن خليل وهو أقرب مصدر للحادث المذكور، أو بسبب زعم سب اليهودي للرسول، وهي الأقرب إلى الحقيقة التاريخية كما وردت حتى في المصادر العبرية (7). هذه الثورة ضد اليهود التي تزعمها عبد العزيز الورياعلي سعت إلى أخذ المشروعية من علماء فاس عبر استصدار فتوى تجيز ذلك، كما أن العلماء غلفوا فتاويهم بأبعاد اجتماعية معتبرين اليهود ذوي حقد أزلي على المسلمين. وهو ما وضحته بعض النوازل، حيث الغلام يتبول على ثياب سيده، واليهودية تعجن الخبز بدون نظافة، ناهيك عن عدم تخلي اليهودي عن ديانته رغم إظهاره للإسلام، كما هو الشأن بالنسبة لذلك الذي كان يندس مساجد المسلمين وهو مظهر للتقوى والورع، والآخر الذي وضع اسم الجلالة أسفل الأحذية التي يصنعها (8).

هذه الروايات يجب برأينا أخذها بالكثير من الحيطة والحذر لأن الخصوم السياسيين للمرينيين لن يعدموا المبررات من أجل تأليب العوام ضدهم لأن مثل هذه الدعايات المغرضة أمر جاري به العمل في الصراع بين القوى السياسية والاجتماعية التي لا تتردد في توظيف العلماء من أجل تبرير ما تريد تبريره ضد خصومها.

أما فيما يخص الوطاسيين، فقد اعتمدوا بدورهم على خدمات بعض الشخصيات اليهودية، خاصة بعد اشتداد قوة ونفوذ السعديين، حيث لعب يعقوب الروثي الذي كانت له علاقة بالبرتغاليين دورا في محاولة عقد هدنة بين الطرفين لمواجهة السعديين (9). هذه الخدمات التي قام بها لصالح البلاط يرجح أن السبب في تقليده منصب شيخ اليهود. أما السعديون فقد سعوا منذ البداية للاستفادة من مواهب ومهارات وقدرات اليهود الوافدين (الماغوراشيم) من الأندلس في مجال الدبلوماسية والاقتصاد لخدمة سلاطين الدولة الجديدة، التي اعتمدت في علاقاتها التجارية مع أوروبا على خبرات اليهود المرانيس الذين هاجروا إلى المغرب في نهاية القرن السادس عشر، وكانوا يتقنون اللغتين الإسبانية والبرتغالية، وهو ما مكّنهم من التعامل بسهولة مع التجار الأوروبيين (10). ومن أصدق التجار اليهود آنذاك وأكثرهم شهرة أفراد عائلة بلاش (11). كما كان للسلطان أحمد المنصور (1603 - 1578) مستشار يهودي يدعى "أبرهام وايس" وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، احتل هؤلاء التجار اليهود دور الوسيط بين المخزن وأوروبا، إذ فاوض أشهرهم صامويل بلاش باسم المغرب، هولندا المسيحية، بهدف وضع عقد للسلام والتبادل التجاري، وتقلدا

7- أحمد البوزيدي، مرجع سابق، ص: 139. 138.

8- نفس المرجع، ص: 145.

9- محمد أرحو، مرجع سابق، ص: 6.

10- محمد جادور، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز- الدار البيضاء، ص: 362.

11- روبرت اصراف، محمد الخامس واليهود المغاربة، ترجمة علي الصقلي، محمد كليزم، الطبعة الأولى،

دجنبر 1997، ص: 35.

بذلك وبصفة عملية مهام وزير الخارجية⁽¹²⁾. كما أشرفوا على صفقات مقايضة السكر مقابل الرخام والأسلحة⁽¹³⁾. وهذا الأمر يؤكد المؤرخ عبد المجيد قدوري، حيث يشير إلى أن معظم سلاطين المغرب قد اعتمدوا على خبرات أهل الذمة، في المجال الاقتصادي، وقد تحدث القشتالي عن الظاهرة قائلا: "وكان يلجأ أحمد المنصور إلى كراء معامل السكر لطائفة من أهل الذمة"⁽¹⁴⁾. وفي عهد السلطان مولاي زيدان لعب اليهودي "دافيد" دورا أساسيا في تزويد البلاد بالأسلحة المستوردة من هولندا. ونظرا لإلمامه الواسع باللغات الأجنبية، فقد كلفه السلطان بتوقيع مشروع تحالف بين فرنسا والمغرب، كما كلف بدوره بعض اليهود ذوي الخبرة بتسيير بعض المرافق الاقتصادية كالمعاصر السكرية⁽¹⁵⁾. هذه العلاقة المتميزة بين اليهود والسعديين تفسر في جانب منها كيف استمات يهود مراكش في الدفاع عن آخر سلطان سعدي بمراكش أحمد العباس (1645-1659) عرفانا بالجميل على حسن المعاملة التي سبق وتلقوها من أحد أجداده المدعو محمد الشيخ⁽¹⁶⁾.

وفي عهد الأسرة العلوية وهي الفترة نفسها التي اكتسب فيها يهود البلاط نفوذا كبيرا، كان أكبر عدد من اليهود في خدمة السلاطين، بحجم ربما يفوق ما حصل في أي مرحلة سابقة من تاريخ المغرب⁽¹⁷⁾. ومن الأشياء ضمن أخرى التي تفسر هذا الأمر برأي روبر أصراف كون منطقة تافيلالت الواقعة بالجنوب المغربي والتي تنحدر منها سلالة العلويين تميزت بالتعايش بين اليهود والمسلمين، بحيث اتخذ أسلاف العلويين من اليهود مستشارين وخبراء ماليين أو ممولين⁽¹⁸⁾. وكان هؤلاء الحكام الجدد للمغرب الذين يقدمون أنفسهم بصفقتهم "شرفاء"، يعتمدون على اليهود اعتمادا قويا للقيام بعدة مهام.

ومنذ ذلك الوقت دأب سلاطين الدولة العلوية - باستثناء فترة حكم المولى يزيد التي كانت دموية بالنسبة لليهود - على صناعة نخب يهودية قلدها مجموعة من الوظائف المتعددة في مجالات التجارة والسياسة والديبلوماسية، بعدما وفروا لهم ظروفًا أمنية لا مثيل لها⁽¹⁹⁾، حيث

¹² - نفس المرجع، ص: 36.

¹³ - عبد الله ازيكي، مسألة اليهود المغاربة، منشورات مجلة اختلاف، الطبعة الأولى، ص: 66.

¹⁴ - عبد المجيد قدوري، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، مسألة التجاوز، المركز

الثقافي العربي، 2000، ص: 259

¹⁵ - روبر أصراف مرجع سابق، ص: 36.

¹⁶ - Robert Assaraf, *Éléments de l'histoire des juifs de Meknès*, Centre de Recherche sur les Juifs du Maroc, Éditions et Impressions Bouregreg, Rabat, p: 33

¹⁷ - دانييل شروتر، مرجع سابق، ص: 32.

¹⁸ - Robert Assaraf, *Éléments de l'histoire des juifs de Meknès*, op. cit. p: 33.

¹⁹ - Joseph Tolédano, *le temps du Mellah, histoire des juifs au Maroc, racontée à travers les annales de la communauté de Meknès*, éd Ramtol, Paris, p: 49-50-

عملوا على احترام النصوص الشرعية المتعلقة بالذميين في غالب الأحيان بصرامة. ولا يمكن الحديث عن النخبة اليهودية دون استحضار شخصية السلطان مولاي اسماعيل (1672-1727)، الذي وصل إلى الحكم بفضل المبادرة الجريئة لأحد رجالاته اليهود الذي لم يكن سوى الثري يوسف معمران الذي أتاه بخبر وفاة المولى رشيد قبل وصول البريد الرسمي، فسارع المولى اسماعيل إلى اقتراض ما يلزم من المال من صديقه اليهودي مجهزا به جيشه وتوجه إلى مدينة فاس التي بوع بها سلطانا يوم 16 أبريل من سنة 1672⁽²⁰⁾. لقد اختار هذا السلطان أحسن أعوانه ووسطائه للإتجار مع الخارج، من بين أفراد النخبة اليهودية بمدينة مكناس، وأغلب هؤلاء ينتمي إلى عائلات مكناسية مشهورة مثل عائلة طوليدانو، التي تخصصت في المعاملات التجارية مع هولندا، ناهيك عن المهمات الدبلوماسية، حيث أبرم يوسف طوليدانو تحالفا بين المغرب والسلطات الهولندية⁽²¹⁾. كما اعتمدهم أيضا في علاقاته مع إنجلترا. كما جعل من بعض أفراد عائلة معمران خاصته، خاصة يوسف الذي سبقت الإشارة إليه وابنه من بعده، حيث وظفهم في التعاملات التجارية مع فرنسا، كما كان لهم دور كبير بالبلاط الملكي، حسب ما جاء في تقرير بعثه سفير هولندا إلى حكومته جاء فيه: "إن خطوة معمران لدى الملك لا تعادلها سوى الخطوة التي كان ينعم بها العظيم كلوبير في فرنسا". كما أن عائلة بن عطار هي الأخرى حظيت بمكانة متميزة لدى السلطان، حيث تمكن موشي بن عطار الرئيس السابق للطائفة اليهودية بمدينة تارودانت بفضل ذكائه ومهاراته من إثارة انتباه السلطان الذي قرر إدخاله للقصر⁽²²⁾، وصار مكلفا بتدبير جميع الشؤون الخارجية للمملكة، ورجل المفاوضات التجارية المفضل مع إنجلترا وجبل طارق، حيث أمضى سنة 1721 ميثاق السلام والتبادل التجاري مع إنجلترا⁽²³⁾، وقد استفاد كثيرا من مهارة أخيه أبرهام بنعطار الذي كان مستقرا بمدينة تطوان، ويمده بكل ما يجري خارج المملكة لأنه كان يتوفر على شبكة من العملاء بقادس وجبل طارق ومناطق أخرى، وكانت مهمتهم تزويده بكل المعطيات التي تهتم المغرب. وكان أيضا الممول الرئيسي للبلاط بالمجوهرات والأحجار الكريمة مما ساعده على تكوين ثورة كبيرة أثارت غيرة السلطان⁽²⁴⁾، الذي أقاله من مهامه بل وفرض عليه دفع مبلغ مالي كبير أدى إلى إفلاسه،

²⁰ - روبير أصراف، مرجع سابق، ص: 42.

²¹ - Albert Guigui, « histoire de la communauté juive de meknès », Colloque international de l'institut d'histoire d'autre mer, Paris, C.N.R.S, 1980, p: 118.

²² - *ibidem*, p: 119.

²³ - روبير أصراف، مرجع سابق، ص: 46.

²⁴ - Joseph Tolédano, le temps du Mellah, histoire des juifs au Maroc, racontée à travers les annales de la communauté de Meknès, op. cit. p: 62.

لكن في نهاية سنة 1723 توفي غريمه ابرهام معمران إثر تلقيه جرعة دواء مسمومة مما سيضطر السلطان إلى استدعاء بنعطار وإعادة تكليفه بمهمة المستشار كي يملأ الفراغ الذي خلفه موت الأول (25). وللدلالة على الحظوة التي حظي بها اليهود في عهد مولاي إسماعيل جرى تداول مثل شعبي بالمدينة الإسماعيلية يقول: "لا يمنح البلد إلا لطوليدانو ومعمران" (26). مما سبق يتضح كيف أن السلطان لم يستطع الاستغناء عن خدمات أعوانه اليهود بالنظر للمهارات والعلاقات التي كانوا يتمتعون بها وليس في مقدور أحد غيرهم القيام بها.

السلطان محمد ابن عبد الله (1757 - 1790) بدوره ساهم في صناعة نخبة يهودية رفيعة المستوى واعتمد على خدماتها بشكل كبير، وعلى سبيل الذكر لا الحصر فقد كان اليهودي صاموئيل سومبال الشخصية البارزة لعدة سنوات، في مجال العلاقات الخارجية، حيث كان مفاوضا بارعا ومترجما وكاتباً، وحسب رواية *Georg Host* وكيل الشركة الدنماركية بالصويرة فإن وفاة سومبال سنة 1782 والسلطان يعاني من التقدم في السن ومن مشاكل الخلافة قد خلفت في نفسه حسرة كبيرة، وقد كتب يقول: "وكثيراً ما وضعت وفاة صاموئيل سومبال السلطان في حالة من الحيرة والارتباك، لأنه افتقده كثيراً، ولم يستطع العثور على الشخص المناسب القادر على العناية بشؤونه، بالقدر نفسه من المثابرة والذكاء اللذين كان يتحلى بهما هذا اليهودي" (27). كما كلف نفس السلطان يهوداً آخرين للقيام بعدة مهام دبلوماسية ونخص بالذكر الشقيقين مردخاي دي لامارا المقيم بالصويرة ومسعود الموجد بأمستردام، وقد أوفد هذا الأخير إلى ابريطانيا سعياً إلى إحياء العلاقات الدبلوماسية التي تأثرت بخلاف سبق وحدث بين السلطان والقنصل لبريطاني سنة 1782. وكان اليهود في عهده يكلفون أيضاً بمهام الترجمة حينما يحظى الأجانب بمقابلة السلطان، وقد كان الأوروبيون يرتابون من مخاطبتهم اليهود (28). إن اعتماد هذا السلطان في إدارة دواليب تجارته الخارجية وديبلوماسية وعدد من شؤون مملكته اعتماداً شبه حصري على التجار اليهود، قد كان وثيق الصلة أيضاً بحقيقة مفادها، أن اليهود لا يشكلون خطراً سياسياً شبيهاً بما يمكن أن يمثلته الخطر الفعلي، من جانب ذوي النفوذ المسلمين، وساعد تركيز التجارة في أيادي تجار يهود، يستفيدون من امتيازات تجارية حباهم بها السلطان على وجود ضمانات كفيلة بتأمين استفادة المخزن من الأرباح التي تدرها التجارة الخارجية، بدلاً من أن ينتهي بها المآل في قبضة المتمردين المنشقين بالجهات النائية (29).

²⁵ -Albert Guigui, « histoire de la communauté juive de meknès », op.cit.pp: 120- 127.

²⁶ -Joseph Tolédano , le temps du Mellah, histoire des juifs au Maroc, racontée à travers les annales de la communauté de Meknès, op. cit. p:56.

²⁷ -دانييل شروتر، ص: 86.

²⁸ -نفس المرجع، ص.ص: 82-89.

²⁹ -نفس المرجع، ص.ص: 81-82.

هذا لا يعني أن اليهود كانوا لقمة سائغة بل كانوا يعرفون كيف يستثمرون نقط قوتهم من أجل تعزيز مواقعهم ومراكمة الثروة و نوافق دانييل شروتر على التعميم الذي أورده نقلا عن *David Biale* حين قال: "اليهود يمتلكون قدرة غير عادية على المناورة، بين طرفي النقيض، والسعي لتحقيق السيادة الكاملة، مع الظهور في حالة من السلبية السياسية"⁽³⁰⁾. أما فيما يخص السلطان المولى سليمان (1792 – 1822) فقد سعى بدوره إلى خلق نخبة يهودية سيرا على نهج أسلافه وذلك مجال التجارة والديبلوماسية حيث اتخذهم تجارا ومحصلين للمكوس، ووكلاء ديبلوماسيين حتى يضمن بدوره مساندة شريحة اجتماعية كانت وضعية أعضائها رهينة إلى حد بعيد بحمايته، هذه السياسة التي اتبعها تعكس عدم أخذه لعنصر التقاليد بعين الاعتبار، ذلك أنه بدلا من تفويض المسؤوليات للأعيان التقليديين وإلى زعماء القبائل، فقد اعتمد تقريبا بشكل كلي على الإسرائيليين حيث كان جد مراتب من أعيان الحواضر والبوادي على حد سواء، وهذا هو السياق الذي يجب أن يفهم فيه اعتماده شبه الكامل على مايير مقنين في مجال الشؤون الخارجية⁽³¹⁾. مايير مقنين تاجر من مدينة الصويرة حالفه الحظ في أن يكون الوكيل الأول للسلطان رغم المتاعب المالية التي كانت له مع دائنيه الأوربيين. كما عين هذا السلطان ابراهيم سيسكو وزيرا للمالية وإسحاق بينطو أمينا للصندوق وموسى بنسولي مسؤولا عن الجمارك بطنجة. وفي إحدى زياراته لمدينة مكناس عبر عن رغبته في ضرورة تواجد ثلاث شخصيات يهودية مرموقة ضمن حاشيته وهم دافيد الخريف وجوزيف أتياس وبنجمان بنسادون⁽³²⁾. كما وظف يهوديين كممثلين عنه بالبلاط البريطاني⁽³³⁾.

خليفة السلطان المولى سليمان المولى عبد الرحمان بن هشام (1822 – 1859) كان مدركا بدوره لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به النخب اليهودية لذلك وطد علاقته بمايير مقنين الذي كان يتمتع بخبرات متعددة في مجال التجارة والديبلوماسية وذلك ما يفسر كون أن مقنين صار الوكيل اليهودي الأول لهذا السلطان، وربما لم يسبق البتة في تاريخ المغرب أن استطاع يهودي التفرد بجمع الكثير من المهام المختلفة والمسؤوليات في قبضته. ويبرز ذلك من خلال دعوة السلطان أعضاء السلك الديبلوماسي المعتمدين بمدينة طنجة للمثول بحي القصبة يوم 21 نونبر 1823، حيث قدم مايير مقنين ظهيرين أصدرهما لفائدته المولى عبد الرحمان إلى عامل المدينة لقراءة محتوياتهما في أماكن عامة، وكشف فحوى الظهيرين المذكورين، وسط اندهاش جميع الحاضرين، عن تفويض السلطان صلاحيات استثنائية إلى

³⁰ - نفس المرجع، ص : 55.

³¹ - نفس المرجع، ص: 58.

³² - *Albert Guigui, « histoire de la communauté juive de meknès » op.cit.p:127.*

مقنين، كما تقرر فيهما أيضا، ضرورة حصوله على مساعدة فعالة من قبل موظفي المخزن. وتم الإعلان بصريح العبارة بأن مايير مقنين " قنصل وسفير لدى جميع الأمم المسيحية"، أي لدى كل الدول التي تربطها علاقات سلمية مع المغرب. بل أكثر من ذلك حصل مقنين على صلاحية، تخول له تعيين ممثلين عنه في هذه البلدان (33). وقد كان تعليق القنصل الأمريكي جون موليني الأقرب لتفسير هذا الأمر حيث قال " إن السيد مقنين يهودي سافر كثيرا في أوروبا ولديه دراية بالتجارة. وإن ذكاء من هذا النوع، ليعتبر شيئا مطلوبا من قبل السلطة الحاكمة في هذا البلد، حيث يعتمد كل السبل واستخدام جميع الوسائل القيمة باستكثار الأموال" (34).

لفهم هذه العلاقة المتميزة بين السلاطين المغاربة واليهود، يجب الإشارة إلى أن سلوك هؤلاء ومواقفهم السياسية المحايدة هو الذي جعل عددا من حكام المغرب يعتمدون عليهم في قطاعات متعددة فضلا عن الخبرات والمواهب التي كانوا يتمتعون بها خاصة اليهود المطرودون من الأندلس، الذين حملوا معهم علومهم ومؤسساتهم، والأهم من ذلك روح المبادرة التي جعلت منهم فئة مطلوبة لدى الأسر التي تعاقبت على حكم المغرب منذ فترة المرينيين. غير أن هذا الدور الذي لطالما قاموا به لصالح البلاط قد آل إلى الزوال خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تراجع كثيرا بعد فترة حكم السلطان عبد الرحمان بن هشام، بسبب تنامي التدخل الأجنبي الذي أضعف قدرات السلاطين على حكم البلاد. وعلى الرغم من أن النخبة اليهودية ظلت مرتبطة بالسلطان إلا أنها صارت شيئا فشيئا كما كان الشأن بالنسبة للأثرياء المسلمين تمتن علاقتها بالدول الأوروبية في إطار ما سمي بالحمايات القنصلية.

33- دانييل شروتير، مرجع سابق، ص.ص: 280-283.

34- نفس المرجع، ص.ص: 283-294.

_____ النخبة المخزنية بمدينة فاس

خلال القرن التاسع عشر

الخصائص والأدوار

منير روكي

من المعلوم أن النخبة تحتل مكانة متميزة في أي مجتمع من المجتمعات، لدرجة جعلت الظاهرة النخبوية من الظواهر المميزة لتاريخ المجتمعات البشرية على جميع الأصعدة، لا سيما وأنها كانت مساهمة بشكل كبير في تدبير صراعات النسق المجتمعي وتحولاته، وهو الأمر الذي أهلها لتصدر الحياة العامة وإدارة شؤون المجتمع، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا³⁵.

تكتسي دراسة النخبة أهمية بالغة نظرا للأدوار والوظائف الحيوية التي تقوم بها داخل المجتمع، مما جعلها تفرض نفسها على باقي مكوناته، كما تحتل مكانة خاصة داخل النسق السياسي المحلي وداخل البناء الاجتماعي بشكل عام في ترابط وانسجام كبيرين مع "السلطان السياسي" الذي تسعى دوما إلى الوصول إليه. بل أكثر من ذلك، فدراسة النخبة المخزنية تمكن من طرح عدد من القضايا السوسولوجية الهامة من قبيل التراتب الاجتماعي ومكونات البناء الاجتماعي وبعض آليات الحراك الاجتماعي أفقيا وعموديا، واستراتيجيات الفاعلين المحليين وكذا علاقة المجتمع بالسلطة، وبباقي الفعاليات الأخرى³⁶.

ومن المعروف أن المقاربة السياسية للنخبة هي الأكثر تداولاً في الجامعات المغربية، غير أن المقاربة التاريخية تظل جديرة بالبحث، وهو ما سنحاول القيام به في هذا المقال من خلال التركيز على الخصائص والسمات المميزة لهذه النخبة والأدوار التي تضطلع بها، وذلك من خلال نموذج محدد، ويتعلق الأمر بـ **إدريس السراج**³⁷ باشا مدينة فاس خلال

³⁵ - العطري، عبد الرحيم، صناعة النخبة بالمغرب، المخزن والمال والنسب والمقدس: طرق الوصول إلى القمة، دفاتر وجهة نظر، ع.9، 2006، صص.18-19.

³⁶ - أفقلي، حماني، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، الرباط: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2002، صص.7-8.

³⁷ - هو الحاج إدريس بن عبد الرحمان السراج، ينتسب لعائلة السراج الأندلسية، ولد بمدينة فاس، غير أن تاريخ ولادته غير معروف، حيث لم تشر الحواريات التاريخية لهذه الشخصية، إلا أنه كان في بداية حياته أمينا بالحاضرة الإدريسية، قبل أن يستغل الظروف والأوضاع المضطربة التي كان يعيشها المغرب، فأصبح خليفة لعامل السلطان محمد بن عبد الرحمان على المدينة والمسمى التنيفي من قبيلة تنيفة. وعقب وفاة هذا الأخير،

النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1862-1874)، والذي لعب أدوارا طلائعية في تسيير المدينة وكانت له علاقات متشعبة مع باقي النخب الأخرى ومع الجهاز المخزني ككل.

أولا: سمات النخبة الفاسية
من خلال نموذج إدريس السراج

يعتمد دارسو النخبة إلى اعتماد عدة مناهج وتقنيات قصد حصر هوية الأفراد الذين يشكلون النخبة، فهي ليست مفهوما إجرائيا يقوم على تصديق افتراض، بل هي حقيقة تاريخية تكاد تشكل "جسما تاريخيا"، لذلك كان من الضروري تحديد أهم الخصائص والسمات التي تميزه عن باقي الفئات الاجتماعية.

هناك معايير سوسيولوجية كثيرة في التحديد الدقيق لمفهوم النخبة، وهذا يسمح لنا في العادة بالحديث عن أنماط لا حد لها من النخب، الأمر الذي يمكننا من تحليلها من زوايا نظر متباينة عادة ما يغني بعضها عن البعض الآخر، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بعدم وجود نظريات قاطعة ومعايير ثابتة، حتى حين نبلغ درجة عالية من التحليل النظري والمعاينة العلمية والتنظيم المنهجي الدقيق³⁸.

ولئن تراوحت أغلب الدراسات في حصر مميزات النخبة ما بين الرأسمال المادي والمعنوي، إلا أن ذلك لا يمنع من ملاحظة بعض الخصائص الفردية والسلوك الاجتماعي الذي يميز هذه الفئة عما دون سواها، وهو الأمر الذي سنحاول ملامسته في هذا المحور اعتمادا على السمات والخصائص التي تميز إدريس السراج باعتباره من نخب المدينة.

تولى إدريس السراج مهمة عامل فاس، غير أن المصادر لا تسعفنا مرة أخرى لا في تحديد تاريخ وفاة التنيفي، ولا في سنة تولية السراج، غير أنها أجمعت على أنه بقي يحكم دون ظهير تولية طويلة فترة حكم السلطان محمد بن عبد الرحمان (1859-1873). وبعد اندلاع انتفاضة الدباغين، عزله السلطان مولاي الحسن من منصبه بتهمة التقصير في إدارة الفتنة وأرسله إلى سجن بمراكش، قبل أن يعفو عنه، وقد توفي بمدينة فاس يوم السبت 22 ذي القعدة 1304هـ.

حول هذه الشخصية، راجع: الكتاني، عبد الكبير، زهر الآس في بيوتات أهل فاس، دار النجاح الجديدة، 2002، ج 1، ص 490. أيضا: إدريس الفضيلي، الدرر البهية والجواهر النبوية، مراجعة الأستاذين أحمد بن المهدي العلوي ومصطفى بن أحمد العلوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1999، ج 2، ص 313.

³⁸ - لمريني، فريد، "محاولة حول النخب المثقفة المغربية، ملاحظات من قلب التحولات الجارية"، مجلة وجهة نظر، العدد 43، 2010، صص 21-22.

1- المنصب كمحدد

يعد المنصب من أهم القنوات للوصول إلى السلطة واتخاذ القرارات السياسية والإدارية، غير أنه يجب التمييز فيه بين مستويات متعددة، ذلك أن تقلد المناصب السامية يقود حتما إلى تبوء مراتب عليا في سلم الهرم الاجتماعي³⁹، ويؤهل صاحبه الانتماء إلى "صالون النخبة"، وقد 'عد أصحاب السلطة من ممثلي المخزن المحليين من كبار نخب المغرب، لاسيما حينما يتعلق الأمر بالصدر الأعظم أو الباشا أو أمين الأمناء.

ويعد إدريس السراج نموذجا متميزا لأعيان مدينة فاس بحكم المنصب الذي كان يحتله باعتباره عاملا على المدينة، هذا دون أن ننسى أنه تقلد منصب الأمانة قبل أن يصبح خليفة للعامل التيفي، وقد أهله هذا المنصب لاحتلال مراتب متقدمة في الهرم الاجتماعي للمدينة.

جدير بالذكر أن مهام الحكم الكبرى كانت تسند إلى الأسر الحضرية التي تميزت بالعلم أو التجارة أو خدمة الدولة، أو التي لها نفس الامتيازات السلالية التي تتمتع بها الأسر الحاكمة (الشرفاء)، ويفترض أن هذه الاختيارات كانت تنبني على النفوذ المادي والمعنوي المنحدر من هذه المصادر الاجتماعية على مستوى الممارسة، لاسيما الانتماء إلى "دار المخزن"، الذي يعد اعتبارا مميزا يكون حاسما حين احتداد التنافس السياسي من أجل الحصول على منصب معين، لأن الحصول على الامتياز رهين بطبيعة العلاقة التي كانت تربط المرشح بالدوائر المركزية في دار المخزن. وهو الأمر الذي جسده السراج بحكم مهمته من جهة وتدرجه في المناصب من جهة ثانية كما أسلفنا، ذلك أن منطق المشاركة في الحكم يجعل المقربين من تلك الدوائر، وهم من تستعمل في حقهم عبارة "خديمنا الأرضي" يحظون بمكانة متميزة، والخطوة المثالية تحصل حينما تصل عملية التفاني في خدمة المخزن إلى حد الفناء⁴⁰.

ويرى عبد الله حمودي أن الخدمة الشخصية للسلطان هي المبدأ الرئيسي للوصول لما يسمى بـ "الحل والعقد"⁴¹، وعلى هذا الأساس يصبح المنصب من القنوات المهمة التي تمكن متبوئه للوصول إلى أعلى المراتب في السلم الاجتماعي واعتباره من أعيان

³⁹ - الفاسي، عبد الإله، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، 1912-1830، الرباط: جمعية رباط الفتح، إيداع 1996، ص.284.

⁴⁰ - الطوزي، محمد، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، نشر الفنك، د.ت، ص.34.

⁴¹ - حمودي، عبد الله، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، دار توبقال للنشر، 2010، ص.75.

المدينة، وصدق ريمي لوفو حين قال: "الأعيان هم الأفراد الذين يمارسون سلطة إدارية أو قضائية"⁴².

إن المنصب الذي كان يحتله إدريس السراج قد أهله للتحكم في شؤون المدينة واتخاذ القرارات السياسية والإدارية المحلية، إلا أن ما بين المنصب واتخاذ القرار مراحل، منها ما يكتسب بطرق غير شرعية كالزبونية أو "الاختراق" كما يسميها حمودي، ومنها ما يكتسب بطرق شرعية كالتعيين (الكفاءة)، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى الحديث عن معايير أخرى يمكن أن تكون محددة لهؤلاء الأعيان وتتيح الانتماء إليهم.

2- صناعة القرار

تبدو مكانة السراج واضحة للغاية في هذا الإطار، فمجرد نظرة أولية على رسائله المتعددة⁴³، تفيد بأن الرجل كانت له كلمة الفصل في كل ما يمت للشؤون الداخلية للمدينة بصلة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

إن الحديث عن صناعة القرار يدفع حتما إلى ملامسة حقل دلالي خاص تنفرد به النخب عما سواها من الفئات الاجتماعية ونقصد به "النفوذ". ونتيجة لذلك يصبح هؤلاء "أشخاص فوق العادة" حسب الباحث عبد الرحيم العطري. كما أنهم يحوزون ما لا يحوزه الآخرون المهيمن عليهم، الأمر الذي يجعلهم مخطوبي الود من جميع الفئات، حتى من صناع القرار في أعلى مستويات النسق المخزني، لأنهم يمتلكون السلطة والنفوذ، وهو ما ييسر عملية تصريف القرار بواسطتهم. فالوجهة الاجتماعية كانت وما تزال توفر مصدرا آخر لاكتساب وسائل النفوذ والتأثير في المجتمع⁴⁴. فمن يملك وسائل الإنتاج والإكراه سواء بالانتماء للجهاز المخزني أو عن طريق التحالف معه، تتوفر له إمكانية التأثير والتحكم في قواعد اللعبة.

تعددت وتنوعت اختصاصات عامل مدينة فاس إدريس السراج، وشملت جميع المجالات فيما بين التحكيم والتوسط في حل النزاعات، إلى الشفاعة وتسريح المساجين، كما تدل على ذلك الرسالة التالية: "...فقد رغبتنا وشفعناك في الشريف ولد سيدي مولاي عبد السلام الذي كنا أعلمناك بسجنه، أن تقبل رغبتنا وشفاعتنا فيه وتسرحه لنا يذهب لحال

⁴² - Remy Leveau, *Le Fellah Marocain, Défenseur Du Trône, Fondation nationale des sciences politiques, 2éme éd, Paris, 1985., p.7*

⁴³ - تنبغي الإشارة إلى أن السراج ترك رصيда وثائقا هاما يتجاوز تعدادها 16000 وثيقة وهو في ملكية مكتبة آل سعود بالبيضاء، وسنرمز لهذه الرسائل في هذا المقال ب: (م.س) = مؤسسة آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية).

⁴⁴ - العطري، عبد الرحيم، تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2012، ص.77.

سبيله بارك الله لنا فيك"⁴⁵. بل إن الباشا سعيد فرجي بعث له رسائل كثيرة يستشير فيه بعض القضايا التي كانت خارج اختصاصاته كما هو الشأن بالنسبة للدعوى التي استشير فيها بين الشريف سيدي محمد الجناتي وسيدي محمد بن أحمد الجناتي⁴⁶.

كما تدخل إدريس السراج في الصراع القائم في الزاوية الإدريسية بين ناظرها محمد بن الشيخ أحمد وأحمد بن المأمون⁴⁷. كما تخبرنا رسائله المتعددة باتساع نطاق سلطته التي كانت تصل إلى القبائل المجاورة مثل لمطة والحياينة وسائيس وغيرها، حيث كان السراج يخبر بكل ما يقع في نواحي المدينة من نزاعات وصراعات، بل إن كثيرا من القواد كانوا يطلبون تدخله لإعادة الأمور إلى نصابها⁴⁸.

3- السمعة والشهرة

تبوأ إدريس السراج مكانة متميزة داخل مدينة فاس وخارجها، نظرا لحجم المهمة التي كان يقوم بها، وهو الأمر الذي تبرزه ديباجة الرسائل التي كان يتوصل بها من عدة أشخاص، والتي تحمل معاني ودلالات معبرة مثل "المقام الأفضل الخير الأكمل البركة الأعظم، خادم المقام الأكبر، حبا الأبر الباشا إدريس السراج أبقاك الله ورعاك"⁴⁹.

كان السراج قبلة لجم غفير من الناس، فمنهم طالب للشفاعة وآخر طامع في جزء من المال، وتلك تريد التكفل بيتيم، نموذج ذلك هذه الرسالة: "فما طابت به نفسك وانشرح له صدركم ادفعوه لحامله أخينا في الله سيدي محمد"⁵⁰، أو تلك التي بعث بها محمد بن عبد الله السللاوي إلى السراج يطلب فيها معونة لأحد الأشخاص المسمى سعيد⁵¹. كما توصل السراج بطلبات إعانة لحفلات الزواج والمواسم، فقد أرسل له الطيب بن أحمد البدوي رسالة يقول فيها: "فما طابت به نفسك ابعثه مع حامله كرامة في هذا الموسم الأعظم لأنه قد أقبل وحالنا لا يخفك، كثر الله خيرك"⁵².

45 - رسالة فرجي إلى السراج بتاريخ 13 جمادى الأولى 1278هـ / 15 نونبر 1861م، م.س. ر. 201.

46 - رسالة من فرجي إلى السراج بتاريخ 28 شوال 1280هـ / 5 أبريل 1864م، م.س. ر. 263.

47 - رسالة من أحمد بن المأمون إلى إدريس السراج بتاريخ 10 جمادى الأولى 1279هـ / 2 نونبر 1862م، م.س. ر. 164.

48 - رسالة من القائد لحسن بن عمار إلى السراج بتاريخ 12 ربيع الثاني 1280هـ / 25 شتنبر 1863م، م.س. ر. 143.

49 - رسالة من محمد بن محمد البازغي إلى إدريس السراج، د.ت، م.س. ر. 163.

50 - رسالة من الطيب بن أحمد إلى إدريس السراج، د.ت، م.س. ر. 275.

51 - رسالة من محمد بن عبد الله السللاوي إلى السراج، بتاريخ 14 رمضان 1283هـ / 27 شتنبر 1863م، م.س. ر. 4018.

52 - رسالة من الطيب بن أحمد البدوي إلى السراج، ب.ت، م.س. ر. 8.

غير أن الطريق إلى الشهرة لم تكن تتم بطريقة واحدة، تماماً، كما لا توجد وسيلة واحدة لجمع الثروة، إلا أن أهمها يبقى المال الذي يعتبر في حد ذاته عنواناً من عناوين الشهرة⁵³، حيث لا يتحول الثري إلى شخصية مشهورة ومؤثرة وذات وزن سياسي واقتصادي إلا حينما يبدأ يشتهر بأمور أخرى غير الثروة أي عندما يبدأ في صرف المال من أجل اكتساب عناوين ورموز شهرة قابلة للاستثمار السياسي.

وجدير بالذكر أن السراج كان يتلقى هذا النوع من الطلبات بحكم سمعته داخل المدينة وحتى خارجها⁵⁴، والغالب على الظن أنه كان يستجيب لهذه الطلبات لأن ذلك يدخل في إطار التسويق الرمزي للثروة واستعراض مستمر لها بشكل يتماشى والأهمية التي يحتلها باعتباره أحد أعيان المدينة⁵⁵.

4- الانتماء الاجتماعي

ينتمي إدريس السراج إلى عائلة السراج الأندلسية المعروفة بمدينة فاس، تقلد أهلها مناصب متعددة، كما استطاعوا مراكمة ثروات ضخمة أهلتهم لاحتلال مكانة متميزة داخل المجتمع الفاسي⁵⁶.

وبالرغم من أن آل السراج لا يعدون من العائلات المخزنية التي اشتهرت بخدمتها ووفائها للمخزن كما هو الحال بالنسبة لعائلة الجامعي أو فرجي أو الفاسي وغيرها، غير أنهم تبوؤوا مكانة رفيعة داخل المدينة ونسجوا علاقات وطيدة مع المخزن بحكم المناصب التي تولوها داخل جهاز الدولة لاسيما بمدينة فاس.

بيد أن غالبية الوظائف التي اضطلع بها آل السراج، كانت تنتمي للمجال الديني ما بين إفتاء وتدريس وقضاء وإمامة، وهو أمر مكنهم لا محالة من تجميع ثروات أهلتهم لاحتلال الدرجة الرفيعة.

53 - أقفلي، حماني، مرجع سابق، ص. 282.

54 - نموذج ذلك الرسالة التي يثني فيها حصار السللاوي على السراج، د.ت، م.س.ر. 456.

55 - لعل ذلك ما ألمح إليه العطري بتسمية الدار الكبيرة، ذلك أن الأعيان الذين يتم لهم الاعتراف محلياً بجدارة الانتماء لدوائر الأعيان يفترض فيهم أن يكونوا مستوعبين لثقافة الدار الكبيرة ومتجبن لقيمها وطقوسها في كل حين.

أنظر: العطري، عبد الرحيم، تحولات المجتمع القروي، مرجع سابق، ص. 84.

56 - حول عائلة السراج، يرجى الاضطلاع على:

- الفيكونت، دوشاتو بريان، آخر بني سراج، خلاصة تاريخ الأندلس إلى سقوط غرناطة، ترجمة شكيب أرسلان، مطبعة المنار، مصر، 1925، ص. 18 وما بعدها.

- بن المقرئ التلمساني، أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الطيب، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط 5، 2008، ج 8، ص. 64 وما بعدها.

وإذا كان أفراد هذه الأسرة يفتقرون إلى النسب الشريف، إلا أنهم امتلكوا من الرساميل المعنوية ما مكن عدد منهم من الانتماء إلى صنف الخاصة، لاسيما العلماء منهم، كما هو الحال بالنسبة لمحمد بن سعيد السراج (ت. 778هـ)⁵⁷، ويحيى بن أحمد السراج (ت. 805هـ)⁵⁸.

غير أن إدريس السراج شكل حالة خاصة، حيث لم يشغل كما هو غالب أفراد عائلة السراج وظائف دينية، بل شغل وظيفة في غاية الحساسية ترتبط بمنصب العمالة التي ظل فيها مدة ليست باليسيرة، بعد أن كان قد شغل مناصب أخرى لا تقل من حيث الأهمية.

ثانيا: علاقة السراج بالسلطة المركزية
بين منطق الخدمة ورهان المصلحة

1- علاقة السراج بالسلطان: اتصال أم انفصال؟

يعرف رايت ميلز نخبة السلطة قائلا: "يمكننا أن نعرف السلطة استنادا إلى وسائل القوة، وهؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة في المؤسسات المهمة والتي تتحدد في المؤسسة السياسية والعسكرية والاقتصادية"⁵⁹. كما أن موسكا⁶⁰ اعتبر النخبة بمثابة النواة الصلبة لأي نظام سياسي كيفما كان شكله، في حين عالم الاجتماع الإيطالي باريتو⁶¹ انتقد احتكار السلطة من طرف نخبة أرستقراطية قائمة على عنصري الولادة والثروة، وليس على عنصري الذكاء والقوة، وبالتالي فهي لا تسمح بالتحاق أفراد جدد من خارج بيئتها، ولهذا كتب باريتو قائلا: التاريخ مقبرة الارستقراطيات⁶².

وعلى هذا الأساس، تتحدد علاقة النخبة بالسلطة ضمن مكون يكمل أحدهما الآخر، لاسيما فيما يخص امتلاك وسائل النفوذ والقوة بالنسبة للأولى، وتمكين الثانية من تفعيل هذه الوسائل، فتغدو العلاقة بينهما علاقة عضوية يكمل أحدها الآخر، إذ لا مجال

⁵⁷ - أنظر ترجمته في: الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق عبد الله الكتاني، دار الثقافة، 2004، ج3، ص. 349.

⁵⁸ - سلوة الأنفاس، مصدر سابق، ج2، ص. 159-160/ ابن القاضي، أحمد بن محمد، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، الرباط، دار منصور، 1974، ج2، ص. 539.

⁵⁹ - W. MILLS . *l'Elite Au Pouvoir*, Éd Maspero, Paris, 1969, p.206.

⁶⁰ - Gaetano, Mosca, *A Short History of Political Philosophy*, Canada, 1972, p. 69.

⁶¹ - Vilfredo, Pareto, *Cours d'économie Politique*, librairie droz, Genève, 1964, p. 75.

⁶² - بنعبدلوي، المختار، إنتاج النخب وتدويرها في المغرب"، ضمن، نخب مغربية: الخلفيات، المسارات والتأثير، أعمال المنتدى المغربي الثاني، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، مدى، الدار البيضاء، 2012، ص28-29.

لاحتكار السلطة دون إشراك النخبة والتي تبقى دائما على أهبة المشاركة في الحياة السياسية حيناً، وانتقادها أحيانا أخرى وذلك وفق ما تقتضيه مصالحها وأهدافها.

أما فيما يخص المغرب، فتذهب الباحثة هند عروب إلى أن النخبة كانت تشكل دوما عاملا من عوامل ضخ الاستمرارية والدعم في أنساق النظام المخزني وبنياته، نظرا لكون هذه الفئة كانت دوما في حاجة إلى الإبقاء على ديمومة المؤسسة المخزنية التي تقيم مع النخبة شبكة من علاقات التعارف والاعتراف والتواطؤ، تشارك فيها جميع الشخصيات بما في ذلك التي تخلف سياستها، وفي هذا السياق تشير الباحثة هند عروب إلى أن هذه الشريحة واعية بهشاشة النظام لذلك فهي "شديدة التعلق بالملكية، التي تظل في رأيها الضامن الوحيد لأمن البلاد واستقرارها"⁶³.

وفي هذا السياق، تقوم حاجة السلطان إلى النخبة المحلية عموما على ثلاثة أركان: فهي وسيلة من وسائل إظهار السلطة *visibilité de pouvoir*، وهي ثانيا من أهم قنوات ضمان طاعة الرعايا بسبب تأثيرها المادي والمعنوي وتماشيا مع القاعدة السلطانية المشهورة "إن التابع يصلح بالمتبوع"، وهي أخيرا مصدر من أهم مصادر تمويل المركز السلطاني.

لهذه الأسباب، على السلطان حسب محمد بن علي ابن الأزرق⁶⁴ أن يتعهد هذه الخاصة ويوفيهما حقين اثنين: أولهما أن يسمي أعضائها في وظائف حسب مكانتهم لتدبير ما ينعتة ابن الأزرق بالسياسة اليومية، وثانيهما أن يكافئ من تبقى منهم دون تولية لوظيفة ما⁶⁵.

عمل السلاطين العلويون على تسخير طاقاتهم لاحتواء النخبة بمختلف الوسائل، بالإغراء المادي تارة، وبالمناصب تارة أخرى. أما النخب من جهتها، فلكي تكون صلتها وطيدة بدار الملك أو دار المخزن كما يسميها عبد الله حمودي، فيجب عليها التحلي بثلاث ميزات ضرورية في علاقتهم بالسلطان وهي: التقرب والخدمة والهبة⁶⁶.

يصدق هذا الوصف على علاقة إدريس السراج بالسلطانين سيدي محمد بن عبد الرحمان والمولى الحسن، فبالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة التي كان

⁶³ - عروب، هند، النخبة المخزنية والملكية، تواطؤ من أجل الدعم والاستمرار منذ زمن الأعيان خدام المخزن والاستعمار، مجلة وجهة نظر، ع43، 2010، ص.25.

⁶⁴ - ابن الأزرق، المالقي المالكي، بدائع السلك في طبائع الملك، ج1، تحقيق سامي النشار، دار الحرية، بغداد، 1977، ص.337 وما بعدها.

⁶⁵ - للمزيد، راجع، العلام، عز الدين، "الآداب السلطانية، دراسة في بنية وثوابت الخطاب السلطاني"، عالم المعرفة، العدد 324، 2006، ص.170.

⁶⁶ - حمودي، مرجع سابق، ص.75.

يمر منها المغرب وقتئذ، إلا أن السلطان قد حافظ على نفس النهج في علاقته مع خدامه، لاسيما في الحواضر الكبرى. ومن بين الركائز التي كان يعتمد عليها المخزن في هذا السياق، الخدمة أو المنصب الذي يعد من قنوات الوصول إلى السلطة، فقد تقلد إدريس السراج في الوظائف ردحا طويلا من الزمن شأنه شأن أبيه عبد الرحمان السراج، فبعد وظيفة الأمانة انتقل إلى منصب العمالة، أما ابنه المفضل فلم يلبث أن أنعم عليه السلطان بوظيفة جديدة ومهمة هي وظيفة الحسبة، كما تولى أفراد عائلة السراج مناصب إدارية وسياسية متنوعة.

وإذا كان المخزن كما هو معروف يسند مهام الحكم الكبرى إلى الأسر الحضرية التي تميزت في العلم أو التجارة أو خدمة الدولة أو التي لها نفس الامتيازات السلالية التي تتمتع بها الأسرة الحاكمة "الشرفاء"، فإن ذلك لا يمنع من بروز فئة تعتبر الخدمة الشخصية لدى السلطان هي المبدأ الرئيسي للوصول إلى صنف الخاصة. ويصدق هذا مثلا على أفراد عائلة السراج كما سبقت الإشارة. وعلى هذا الأساس تتسع السلطة وتتعاظم بالنظر إلى مدى قرب الشخص من السلطان حيث يبحث الأشخاص دوما عن أقصى تقرب، باعتباره علامة اصطفاء لأجل التمتع بالأفضال، تلك العلامة التي تؤكد عند مدوني الأخبار امتياز خديم على الخدام الآخرين⁶⁷.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو هل كان إدريس السراج يعمل جاهدا للتقرب من السلطان وتحقيق نوع من المكانة عنده تتجاوز ما كان يتمتع بها غيره من الخدام الآخرين؟ لا غرو أنه كان يفعل ما بوسعه لتحقيق هدفه، حيث نجده من أوائل المبايعين للسلطان مولاي الحسن، هذا الأخير الذي كان على اتصال وثيق بالسراج منذ خروجه من مراكش وحتى وصوله إلى مدينة فاس كما يؤكد ذلك ابن زيدان⁶⁸.

إنه على ما يبدو نفس المنطق الذي كانت تتبناه النخبة المغربية في المغرب التقليدي وحتى في المغرب الكولونيالي، حيث أن عائلات بعينها مارست منذ ما قبل الاستعمار وإبانه، تجاه المخزن والمستعمر، سلوك الخضوع والتقرب من الدوائر المخزنية والبلط السلاطاني بتبادل النعم وحماية المكتسبات والرأسمال الرمزي من نسب إلى ثروة، فوظائف سامية فحظوة، والأمثلة على ذلك كثيرة⁶⁹.

⁶⁷ - حمودي، عبد الله، مرجع سابق، ص. 75.

⁶⁸ - ابن زيدان، عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط 1933، ج2، ص. 152.

⁶⁹ - الشابي، مصطفى، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 26. 1995، ص. 80. أيضا عروب، هند، مرجع سابق، ص. 26.

ومن هنا تبرز حاجة النخبة للسلطة، فالسراج بحاجة إلى السلطان لتبوأ المكانة الرفيعة وحياسة تأشيرة المرور إلى صنف الخاصة، والسلطان بحاجة إلى السراج لمراقبة المجتمع الفاسي وضبط توازناته⁷⁰. ويؤكد هذه الفكرة موسكا الذي يقر بتوجه النخبة لمراقبة القوى الاجتماعية الأخرى الصاعدة لدرء خطرهما وتنبه المخزن كي يتخذ اللازم حيال ما يهدد مآربهم الشخصية المشتركة⁷¹.

إن الفكرة المؤسسة للطبقية في أي مجتمع تتمثل في سيطرة الأقلية على حق اتخاذ القرارات السياسية الرئيسية، والنخبة كفئة مهيمنة مملكة للإنتاج وكفائدة للمجتمع تلجأ إلى مواجهة الفئة المسيطر عليها لتحجيمها والقضاء على أحلامها ودرء أخطارها، فسعي النخبة حثيث لكي تصبح أكثر نخبوية مما هي عليه، لذلك نجدها لا تتوقف في حربها من أجل الارتقاء والولوج إلى مراكز السلطة⁷². ويتضح الأمر هنا بشكل رئيسي في الصراع الذي ما فتئ يتطور بين أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس وإدريس السراج ليتحول إلى انتفاضة في ثورة الدباغين والتي عجلت بنهاية السراج.

إن السراج وغيره من خدام المخزن، كانوا مقربون من السلطان، وقد ينزل بهم أشد العقاب. والمصير هنا يحسم فيه السلطان ولا يخضع لتقييم هيئة أخرى مهما كان وزنها تنظر في الخدمات التي أداها وأنجزها الموظفون باسم المخزن الشريف، كما أنه لا يجوز إبداء الرأي أو المعارضة على ما يراه السلطان صائبا من قرارات⁷³. وتلك من المفارقات الغريبة والصعبة، فالمخزن مكلف بالسهر على تطبيق الشرع والمثل الإسلامية بمقتضى مفاهيم مثل الجدارة والإصلاح والاستقامة والواجب، وهي مفاهيم تناقض أخلاقيات

⁷⁰ - إن أداء النخبة لدور الاندماج المجتمعي يهيئ لها السبيل لأداء دور التعبئة الاجتماعية التي تمثل قاعدة انطلاق أي فعل تنموي، إذ لا تتوحد موارد الدولة باتجاه تحقيق الأهداف العامة إلا بوجود التعبئة الشاملة التي تضطلع النخب بأدائها في ظل وجود نخبة حاكمة هي النخبة السياسية المركزية التي تدور النخب الأخرى في فلكها بشكل أو بآخر، وتحقق هذه النخبة المركزية حالة الإجماع الذي تلتزم به باقي النخب طوعا أو كرها.

أنظر: زايد، أحمد وعروس، الزاير، النخب السياسية والاجتماعية، حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت، ص.52.

⁷¹ - Gaetano Mosca, *op, cit*, p. 178.

⁷² - عروب، هند، مقال سابق، ص.26.

⁷³ - Lahbabi, Mohammed, *Le Gouvernement Marocain à l'Aube du XXème siècle*, Éditions techniques nord-africaines, Rabat, 1958, p. 56.

التقرب، ولا يمكن أن يفهم ذلك إلا بالاعتراف أن منطق النظام يعاكس منطق الشرع، وأن على الأول أن يراود الثاني ويؤوله لصالحه⁷⁴.

غير أن هذا الدعم المتبادل لحماية المشترك بين السراج والسلطان، لا يجب أن ينسينا الرغبة الحثيثة التي كان يتبعها هذا الأخير في احتواء النخبة لخدمة مصالحه الخاصة⁷⁵. ففي هذا الإطار، كان المخزن يعتمد على "تكييفات" النخب لمواقفها قصد تبرير مبادراته ولإضفاء الشرعية الضرورية عليها، وذلك في إطار عام رسمت حدوده المهام الاستشارية المتحكم فيها والتي لم تكن تؤثر في شيء على جوهر المخزن بقدر ما أنها كانت وسيلة "لصنع" موقف عام منسجم مع ما كان المخزن يتخذه من قرارات ومواقف.

فكثيرا ما صادفنا رسائل بعثت إلى السراج من خلال الوصيف فرجي أو من طرف محمد الصفار، تحدد له الخطوط الكبرى التي يجب أن ينهاجها في تناسق وانسجام تامين مع سياسة المخزن الكبرى، حيث كانت الرسائل التي يتوصل بها متبوعة بلفظ "عن أمره الشريف" لتبين له الأوامر التي يجب أن يتبعها أو تلك التي عليه أن يتجنبها تطبيقا للأوامر الشريفة.

وحين أخذ السراج في التمرد على هذه السياسة ويرفضها ويحرض الأتباع على عدم الانصياع لها، فقد نال حظه من غضب السلطان الذي أرسله مكبلا إلى سجن بمراكش، وتلك عاقبة كل من يتمرد على الأوامر المخزنية.

2- السراج والسلطة: الهيمنة على المجال

يرى واتبوري أن بعض الوظائف الإدارية تمنح لأصحابها حق المشاركة في "هيئة النخبة"، لاسيما حينما يتعلق الأمر بأعضاء الديوان الملكي والوزراء والعمال والباشوات والقواد، وهؤلاء هم الماسكون للسلطة، ولهم وزن سياسي يتجاوز كل تقدير اعتبارا للمواقع التي يحتلونها. فتغدو السلطة هنا بمثابة المفتاح الذي يؤهلها لولوج صنف الخاصة والتحكم في مجريات اللعبة السياسية، لكن من أين يستمد هؤلاء سلطتهم⁷⁶؟

من الثابت أن المخزن باعتباره بنية متجذرة في المجتمع المغربي، كان يسعى إلى ترسيخ مبادئه في جميع خدامه، والحرص على تطبيقها، حيث كان يتدخل في جميع القرارات السياسية ويتعامل مع الأحداث وفق منطق يراعي "التفوق المطلق للعرش" كما

⁷⁴ - حمودي، مرجع سابق، ص. 85.

⁷⁵ - Octave Marais, *les Relations Entre la Monarchie et la Classe Dirigeante Au Maroc*, In, R.F.S.P, N°16, 1964, Vol 19, p. 17.

⁷⁶ - واتبوري، جون، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد الغني أبو العزم وعبد اللطيف الفلق، الرباط: مؤسسة الغني للنشر، ط3، 2013، ص. 136.

يقول واتربوري⁷⁷. وحرصا على ذلك كان يختار موظفيه بعناية بالغة ويشترط فيهم مجموعة من الخصال والمواصفات، لاسيما وأن هؤلاء كانوا يعتبرون صلة وصل بين الدولة من جهة وبين الرعية أو الطبقة المحكومة من جهة ثانية، كما يمثلون الفئة المهيمنة في المجتمع الذي كان يتسم بتعاضد العلاقات الشخصية، وهكذا فإن صلاحيات رجل المخزن تتغير حسب قدرته على ضبط "مجاله الترابي"⁷⁸.

وجدير بالإشارة إلى أن موظفي المخزن كانوا يساهمون في تأطير الرعايا واستمالتهم وتلقينهم مبادئ الخضوع التام للسلطة معبرين بذلك عن التمثيل الحاصل بين السلطة المحلية والسلطة المركزية، وعن الهيمنة على مجالهم الترابي بلعب دور الوسطة. ويمكن إدراج هذا التمثيل بين المحلي والمركزي في إطار علاقات التبعية المتبادلة بين طرفي السلطة، إذ أن مراقبة عائلات المخزن للمجال الذي يباشرونه تفترض عقد شبكة من التحالفات العائلية والسياسية والاجتماعية التي تجعل منهم فاعلين قادرين على احتواء فاعلين اجتماعيين آخرين للتحكم في مجالهم⁷⁹.

تعد فاس مجالا هاما بحكم طبيعة مجتمعه ومختلف الأطراف السياسية التي تتحكم فيه، لذلك وجب العناية به وخصه بالاهتمام، لاسيما فيما يخص اختيار مسيري شؤونه والقائمين على أمره في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويجسد إدريس السراج ذلك بشكل كبير بحكم الخصال التي كان يتميز بها وسعيه الدائم في خدمة مصالح المدينة والامتثال التام للسلطة الحاكمة، لاسيما إذا علمنا أن هذه السلطة لا تتورع عن تقديم امتيازات وهبات لخدامها خاصة الأوفياء منهم، بما أنه لا يمكن لجهاز الدولة أن يتواصل دون القدرة على إخضاع المجموعات البشرية التابعة له وفرض الطاعة على الرعية⁸⁰.

⁷⁷ - نفسه، ص. 211.

⁷⁸ - Abdelhamid, Henia (coordinateur), *Villes et Territoires Au Maghreb, Itinéraire d'une recherche, cahier de l'I. R. M. C, N1, 2004, p. 164.*

⁷⁹ - جراد، المهدي، عائلات المخزن بالولاية التونسية خلال العهد الحسيني (1707 1881)، منشورات الأرشيف الوطني التونسي، 2011، ص. 124.

⁸⁰ - أثناء تحليله للإرث التاريخي للمخزن المغربي، شبه الباحث الطوزي هذا النظام بدوائر مركزة تحيل كل واحدة منها على سجل تاريخي متميز، فالملك هو أمير المؤمنين وهو سبط الرسول (ص)، ورئيس تنظيم ثنائي المكونات يتعايش في إطاره "مخزن تقليدي وحكومة عصرية". فالسلطان هو الوصي الأبوي على عائلة كبيرة تضم جميع ساكنة المشور بغض النظر عن أصولهم ووظائفهم. هذه العلاقة الأبوية تشمل أخلاقيا كل الرعايا المغاربة. كما يحتل القصر الملكي أو "دار المخزن" لدى العامة وضعية مركبة لكونه المجال الذي تنسج فيه الخطوط العريضة لثقافة النظام، وانطلاقا منه تصدر ملامح السيرة التي يجب أن تكون عليها آيات الولاء والطاعة التي يجب أن تقتدي بها جميع الهيئات والمؤسسات مهما يكن من اختلاف أو تناقض بين ثقافة دار

إن معاينة جل الوثائق، سواء الصادرة عن إدريس السراج أو الواردة عليه، تكشف أن السراج كان حريصا على ضبط المجال الاجتماعي والتحكم فيه، لاسيما المجال الخاضع لسيادته⁸¹، بل أحيانا كثيرة يصل نفوذه إلى فاس الجديد أي مجال نفوذ سعيد فرجي. وعموما يمكن تحديد دور السراج في تسيير شؤون المدينة وضبط مجاله الترابي في حرصه الدائم على فرض الطاعة على مجموع السكان، واستمرارية السياسة العامة للمخزن.

إن الحديث عن هذه المجالات لا يعدو أن يكون معطى عاديا متمحورا حول دور السراج في تسيير شؤون المدينة أو تدبير "السياسة اليومية" حسب تعبير ابن الأزرق⁸²، غير أن دراسة متمعة لمختلف سلوكات هذه الشخصية ورسائلها تبرز أن ذلك يدخل ضمن نطاق ديمومة المؤسسات المخزنية ومحاولة استقطاب الرعايا وضمان طاعتهم للسلطان، ويغدو الأعيان عموما والنخب المخزنية بشكل خاص أداة لتحقيق ذلك. ولتيسير ذلك، كان لزاما على المخزن أن يقرب هذه الفئة ويغدق عليها بالامتيازات والأعطيات وتعيينها في مناصب كبرى لضمان طاعتها قبل طاعة الرعية، وهو الأمر الذي نجح فيه المخزن بشكل كبير⁸³.

غير أن التساؤل الجوهرى هنا هو: هل هذه الطاعة إرادية أم مفروضة على خدام المخزن؟ الراجح أن القبول بالانخراط في جهاز المخزن يعني ضمنا التملق والإذعان لسياسته والتعصب له لدرجة الولاء الذي يفقد المرء صوابه ويجعله يعيش نوعا من العزلة⁸⁴. هذا فضلا عن كون جميع نخب السلطة المركزية والمحلية يدينون بمناصبهم وخططهم على اختلاف درجاتها إلى المخزن، ويعيشون باستمرار حالة الخضوع التام ويجدون أنفسهم مقيدون بامتيازات الانتماء إلى دائرة المخزن، فلا غرابة أن ينقطع هؤلاء

المخزن وبين النظم الدستورية التي يسيروا وفقها المؤسسات والهيئات، فإن الغلبة غالبا ما تكون للثقافة التي تصدر عن دار المخزن.

الطوزي، محمد، مرجع سابق، ص. 31.

1- تنبغي الإشارة إلى أن مدينة فاس كانت مقسمة إلى قسمين، فاس البالي وكان خاضعا لسلطة إدريس السراج وفاس الجديد وكان تحت إمرة الوصيف فرجي البخاري.

⁸² - العلام، عز الدين، مرجع سابق، ص. 170.

⁸³ - يلاحظ الدارس لتاريخ المغرب أن جل العلاقات التي كانت تربط الأعيان والمركز كانت تقوم على الخضوع التام والآلي وتعبر عن الولاء الوفي والصادق للسلطة، فالنخبة المخزنية "ممثلة للسلطة وقراراتها، متحصنة بالزمن المثالي الذي يجسده انخراطهم في الخدمة المخزنية مع ضرورة التشديد على اختلاف درجات الامتثال من عائلة لأخرى". المهدي، جراد، مرجع سابق، ص. 119.

⁸⁴ - المهدي، جراد، مرجع سابق، ص. 18.

عن الرعية ويعيشون هذه الوضعية كما لو كانت امتيازاً أو قاعدة أو ضرورة⁸⁵. وهو ما دفع إلى القول بأن ممثلي السلطة المحلية يمكن اعتبارهم شبه أجنب عن المجتمع المحلي بفعل مباشرة الخدمة المخزنية⁸⁶.

هل يصدق هذا القول على إدريس السراج؟ إن السراج لم يكن قط منعزلاً عن المجتمع المحلي أو مجاله الترابي نظراً لمباشرته الخدمة المخزنية⁸⁷، بل على العكس، كان على بيئة بكل صغيرة أو كبيرة تقع داخل المدينة وقبائلها المجاورة، ولنقل مجازاً بأنه كان "عين المخزن التي لا تنام بفاس" بل إنه عمد إلى تعيين قواد في القبائل يدينون له بالولاء، كما حرص على جعل المقربين منه ضمن مقدمي الحومات ليكون على علم بكافة الأحداث التي تقع داخل مجال نفوذه.

لعب خدام المخزن دوراً أساسياً للأوساط الحاكمة كعيون تراقب المجال الاجتماعي وترصد الانزلاقات وحركات العصيان والتمردات والمشاحنات السياسية وغيرها، الأمر الذي يقودنا هنا إلى الحديث عن وظيفة الإخبار والإعلام التي كان يقوم بها هؤلاء. إن ممارسة هذه الوظيفة تشكل إحدى نماذج التقرب من السلطة المركزية، بحيث تقاس وظيفة القائد في مجاله الترابي بمدى قدرته أن يكون عالماً بكل أحداثه وحتى بأحداث المنطقة المجاورة، لا شيء سوى أن لمثل هذه الممارسة أن "تضمن له المتعة الروحية عند ممارسة التقرب"⁸⁸.

وفي هذا السياق كان السراج يستقصي الأخبار من جميع معاونيه وحلفائه داخل المدينة وخارجها، حيث كان هؤلاء يخبرونه بكل ما يحدث داخل مجاله الترابي من تحولات وتطورات لاسيما تلك التي من شأنها أن تعارض المؤسسة المخزنية أو تمس مصالحها بسوء، كالتهرب من الضرائب مثلاً، أو المشاحنات بين القبائل. بل إن الأمر الأكثر مدعاة للاهتمام هو جس نبض أهل المدينة وأعيانها وتحديد موقفهم من مختلف التطورات

⁸⁵ - حمودي، مرجع سابق، ص. 74.

⁸⁶ - جراد، مرجع سابق، ص. 119.

⁸⁷ - يرى الطوزي محمد أن النظام المغربي على الرغم من أنه يعطي الانطباع للمشاهد الخارجي بأنه نظام مغلق يعمل في الحقيقة على إعادة تدعيم الركائز التي يقيم على أساسها شرعيته في الحكم، وللوصول إلى هذه الغاية يعتمد على استعمال وسائل عديدة تمكنه من تفادي منطق الجمود والانحلال عبر تجديد النخب واعتماد التعددية الحزبية والإصغاء لمطالب الفئات الدنيا من المجتمع. ومما يمكن المخزن من القيام بهذه الحركات المتعددة ذات الاتجاهات المختلفة امتلاكه لمهارات عالية لنشر سلطته عن طريق العلاقات الشخصية والارتباطات الزبونية. راجع، الطوزي، مرجع سابق، ص. 41. وفي نفس السياق، يذهب واتربوري إلى أنه من سمات النخبة بالمغرب هو أنها تعيش في عالم مغلق ومجتمع ضيق تعززت فيه روح العشائرية بممارسة المصاهرة المتزايدة. واتربوري، مرجع سابق، ص. 137.

⁸⁸ - المهدي، جراد، مرجع سابق، صص. 120-121.

التي كان يعرفها المغرب آنذاك بالشكل الذي يمس علاقة المخزن برعاياه القائمة على الخضوع والامتثال بنفس الدرجة التي تقوم عليها علاقته بخدامه⁸⁹.

3- وظائف النخبة المخزنية بين ضعف الاستقلالية ومحدودية الدور.

يحلينا تحليل علاقة السراج مع باقي خدام المخزن إلى الحديث عن أدوار النخبة الفاسية داخل النسيج السياسي لنظيمة المخزن، فقراءة متمحصنة لمعطيات الوثائق المتوفرة والمتبادلة بين إدريس السراج باعتباره محور عملية التراسل والشخصية الفاعلة في سير الأحداث خاصة على المستوى المحلي، وبين باقي خدام المخزن على المستوى المركزي (الصدر الأعظم، الوصفان، وزير الشكايات، الأمناء، قواد الجند...) تبرز بشكل لا يدع مجالا للشك أن أفراد النخبة المخزنية كانوا منوطين بمهام متعددة.

على المستوى النظري، يمكن القول إن النخبة المخزنية كانت تقوم بأدوار ووظائف متنوعة، ولكنها كانت دوما رهينة بأهمية مركز السلطان الشريف، الأمر الذي جعل منها فئة ضعيفة الاستقلال سواء فيما يربط بينها وبين السلطان، أو في علاقاتها ببعضها البعض، مما ينعكس بشكل سلبي على أدوارها المتميزة بالضعف والمحدودية.

غالبا ما نلمح نوعا من التبعية في علاقة النخبة بالسلطان، ويمكن أن ندرج هنا مثلا لدور الشرفاء الذي كان بمثابة استمرار للدائرة الضيقة للمخزن السلطاني من خلال محددتي الدين والنسب، ونفس الأمر ينطبق كذلك على مؤسسة الزوايا، في حين اضطلع العلماء بدور المبرر الشرعي للسلطان، أما فئة كبار التجار، فعلى الرغم من ارتباطها العضوي بمصالح التجار الأجانب، إلا أنها ظلت لصيقة بتحكم السلطان في المجال الاقتصادي وإنعاماته اللامتناهية عليهم⁹⁰.

⁸⁹ - ما الذي يجعل النخبة المخزنية تركز إلى قاعدة الخضوع والامتثال للسلطة المركزية؟ لنستوعب مثل هذا السلوك يتعين علينا كشف آليات هذه العلاقة والتي تركز على قاعدة التقرب، فعلى الجهاز الحاكم أن يقبل التفويت في كبرى الخطط لرجال المخزن إذ ينبغي كسب ولائهم وإخلاصهم بعدة وسائل تختلف حدتها وضراوتها حسب الفترات وحسب موقع العائلة المخزنية من خطاب القراية وطقوسها. المهدي، جراد، مرجع سابق، ص. 119.

⁹⁰ - جعفري، سعيد، "النخبة المغربية وسؤال الإصلاح"، ضمن، نخب مغاربة: الخلفيات، المسارات والتأثير، أعمال المنتدى المغربي الثاني، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، مدى، الدار البيضاء، 2012، ص. 51.

إن هذه التبعية المطلقة، أو النسبية التي كانت تميز علاقة النخب بالسلطان تدفع إلى القول بأن هذه الفئة لم تخرج عن قاعدة خدمة السلطان سواء من خلال الاضطلاع بمهمة الدعم (الشرفاء)، المساندة (الزوايا)، المشورة (العلماء)، والتنفيذ (باقي مكونات النخبة)⁹¹.

إن هذه الوظائف والمهام كانت تختلف من موظف لآخر ومن شخصية لأخرى، كما أنها كانت تغطي في الغالب جميع أمور الخدمة المخزنية، غير أنها كانت تركز على مجال جغرافي محدد كما هو الحال هنا بالنسبة لمدينة فاس في علاقتها بالقبائل المجاورة، على اعتبار أن النصيب الأوفر من رسائل السراج كانت خاصة بالمدينة وشؤونها، ولكن هذا لا يلغي الانفتاح الذي كان لها خلال هذه الفترة، لاسيما مع المناطق الشرقية والوسطى والجنوبية.

غير أن الأمر الأكثر مدعاة للانتباه في هذا الإطار يخص طبيعة الوظائف والمهام التي كان يؤديها خدام المخزن، ونحن نتحدث هنا عن نخبة، أي فئة محظوظة، لها مكانتها ومن المفروض فيها أن تقوم بالوظائف والمهام المرتبطة بها بشكل ينعكس إيجابا على أوضاع المدينة خاصة والمغرب بشكل عام. لاسيما خلال فترة سياسية جد حرجية من تاريخ البلاد تميزت بتنامي التغلغل الامبريالي وازدياد صدمة الحداثة وما واکبها من نتائج وخيمة على المجتمع. فكيف نسجت علاقة النخبة المخزنية بسكان مدينة فاس؟ وما خصائصها ومميزاتها انطلاقا من النموذج المقترح للدراسة؟

ترتبط الإجابة عن هذا السؤال ارتباطا وثيقا بتحديد ميكانيزمات العلاقة بين الحكام والمحكومين، وهو أمر أفاض فيه كثيرا أعلام الفكر السياسي المغربي، بيد أننا سنعتمد هنا مقاربة محلية بتفكيك خيوط العلاقة المؤثرة للثلاثي: المخزن/ النخبة/ العامة. سبق وتحدثنا عن علاقة النخبة الحاكمة في موضع سابق، غير أننا سنكتفي هنا بتحليل طبيعة هذه العلاقة وتأثير ذلك على وظائفها في أفق فهم مدى ديناميكية هذه الفئة من جهة، ودور إدريس السراج داخل هذه المنظومة من جهة ثانية مما يمكننا من تشريح بنية الجهاز المخزني المحلي وما يواكبه من تغييرات جراء الظروف ونتيجة تغير الأحوال والأشخاص.

فقد كانت عائلات المخزن تمثل الفئات المسيرة للمجتمع الذي كانت تغطي عليه العلاقات الشخصية، كما كان أفراد النخبة يعملون على إقرار الاحترام تجاه السلطة المركزية عن طريق مراقبة الرعية وتوفير الأمن والضغط أحيانا والردع والتأطير أحيانا

⁹¹ - نفسه، صص. 51.52.

أخرى⁹². وقد برع السراج في هذا الأمر بشكل كبير، لكن الأمر الملفت هو حول هذه السلطات وهل كان السلطان يقبل بوضع صلاحيات واسعة بأيدي أعوانه؟

يعمل المخزن على كسب ود وإخلاص خدامه بوسائل متعددة، فزيادة على خطاب القرابة والنسب الذي يروجه لاستمالة النخب⁹³، كان يعمد إلى طرق شتى متنوعة، لكن على ما يبدو، لم يكن يتنازل عن جميع الصلاحيات أو تخويله لجزء واسع منها لهم بالوسيلة المتبعة. فالوثائق تبرز، وكما أشرنا سابقا، إلى أن جميع الخدام بمن فيهم السراج لم يكونوا سوى منفذين لأوامر السلطان⁹⁴، خاصة فيما يتعلق بالأمر السياسي الهامة، بل حتى في بعض الأمور البسيطة جدا نلمح تدخل السلطان حيث غالبا ما يسبق الأوامر المخزنية لفظة "عن أمره الشريف" مما يعني أن السلطان كان حاضرا في جميع القضايا التي تخص الحاضرة الادريسية.

وعلى الرغم من كون الحضور السلطاني لم يكن وارد دائما بالأوامر المخزنية، فإن حضوره الرمزي⁹⁵ في ذهنية خدامه كان حاضرا إلى أبعد الحدود. فإدريس السراج - شأنه شأن الوصيف فرجي ومحمد الصفار وباقي الخدام - كان حريصا على نيل رضى السلطان وكسب محبته، لأنه كان يعرف مسبقا أنه ولي نعمته، وأن مكانته كانت رهينة بالانخراط في السلك المخزني أكثر مما هي مرتبطة بالنسب العائلي أو الثروة والمكانة وغيرها من محددات الجاه. لذلك كانت جميع مهامه وصلاحياته وثيقة الصلة بالرضى المخزني.

هذه الوضعية جعلت إدريس السراج وغيره من الخدام ضعيفي الاستقلالية فيما يخص الوظائف من جهة، وفيما يرتبط بالانتماء العائلي من جهة ثانية. ينطبق هذا الأمر كذلك على الوصيف فرجي، محمد البغدادي، القائد العربي ولد با محمد الشرقي وغيرهم... فجميعهم كانوا عبارة عن منفذين للأوامر المخزنية وحتى

⁹² - جراد، المهدي، مرجع سابق، ص. 202.

⁹³ - حمودي، مرجع سابق، ص. 111.

⁹⁴ - يمكن التقاطع هنا مع وظيفة الإخبار التي كان أعضاء النخب المخزنية حريصين على القيام بها، حيث كان على هؤلاء أن يمدوا السلطة المركزية بكل ما يقع في مناطق نفوذهم مقابل إشراكهم في السلطة، حيث كثيرا ما صادفنا في رسائل السراج مفردات من قبيل "الشاذة والفادة" توضح حرصه على تفصي أخبار المدينة وقبائلها المجاورة في علاقته بأعوانه من جهة، وفي علاقاته بباقي أعضاء المخزن المركزي من جهة ثانية. أنظر الرسائل السابقة.

⁹⁵ - حول أشكال الحضور الرمزي للمخزن، راجع:

جادور، محمد، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، 2011، ص. 163-209.

العبارات التي صادفناها في رسائل السراج مثل "خدامنا الأوفياء" "خدامنا الأنجاد" خديمتنا الأرضي"، تنتمي جلها إلى قاموس الخدام، أي مجموعة من الأتباع في وضعية محددة تسمح لهم بتنفيذ "أوامر عليا" دونما أي تدخل في صياغتها، الأمر الذي جعل *Octave Marais* يرى أن النخبة المخزنية هي نخبة مفككة وليس لها أهداف واضحة⁹⁶.

ينبغي التأكيد في هذا المجال أن العبارات المتداولة في كتابات المؤرخين أثناء حديثهم عن هذه الفئة هي "خدام المخزن"، وهي فئة محدودة الدور كما أسلفنا، مما يولد إشكالا آخر في إمكانية تسميتها بـ "نخبة"، مادامت هذه الأخيرة تعتبر هي مالكة زمام الأمور كما هو الحال مثلا في المجتمعات الغربية والرأسمالية⁹⁷. وهو الأمر الذي يوضح البون الشاسع بين الفئتين بشكل يبرز الصعوبة البالغة حول إمكانية الحديث عن نخبة مغربية قبل الحماية⁹⁸، وبالتالي إمالة اللثام عن جزء هام من التاريخ الاجتماعي المغربي.

وعلى كل، يتضح أن فئة خدام المخزن في علاقاتها مع بعضها البعض أو مع السلطان، كانت دائما تنحون نحو مزيد من "الخدمة السلطانية" في أفق تقرب أكبر من ولي النعمة وخدمته وتطبيق أوامره بحذافيرها.

إن الحديث عن أدوار النخبة المخزنية بالمدينة إبان القرن التاسع عشر، يكشف عن تقاطع كبير بين هذه الأدوار وبين موقف هذه الفئة من الخدمة المخزنية والانتماء إلى ما يعرف تاريخيا بعائلات المخزن. لقد كانت هذه العائلات ترى أن خدمة المخزن امتياز لا يرقى إليه أيا كان، كما أن امتيازاتها ومكانتها ونفوذها الاجتماعي يعتبر إفرازا طبيعيا لولائها للسلطة المخزنية أكثر مما هو نتيجة لمجهودها الشخصي. لذلك نراها تعتمد إلى التقرب من السلطان وإثبات ولائها ووفائها له، أي ظهور ما أسماه عبد الله حمودي "نموذج الخدمة المبنية على الهبة المطلقة"⁹⁹. أي بعبارة أخرى "تسليم مفاتيح الشخصية إلى أولي الأمر والتزلف والتملق والتدلل لرأس السلطة والانصياع لأوامرها"¹⁰⁰.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن نضيف عاملا آخر لا يقل أهمية في تفسير ضعف استقلالية النخب المخزنية ومحدودية دورها، ونقصد به التشيع الكبير بالأفكار والقيم المخزنية لدى معظم خدام المخزن، واستعدادهم اللامشروط لخدمة السلطة ومساعدتها،

⁹⁶ - *Octave, Marais, op, cit, p. 711.*

⁹⁷ - حول النخبة ودورها في المجتمعات الرأسمالية:

Dominique, Colas, Sociologie Politique, Pr. Univ. de France, 1994, p.215 et suivantes.

⁹⁸ - غلاب، عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، دار الغرب الإسلامي، 2005، ج.3، ص.278.

⁹⁹ - حمودي، عبد الله، مرجع سابق، ص.122.

¹⁰⁰ - جراد، المهدي، مرجع سابق، ص.201.

خاصة فيما يتعلق بتحقيق أهدافه في الهيمنة على النسيج الاجتماعي واختراق كل مجالاته والسيطرة على مكوناته، فكانوا لا يألون جهداً لتحقيق هذا المبتغى والسهر على تنفيذه¹⁰¹.

ومن الطبيعي أن تنعكس هذه المميزات على وظيفة النخبة باعتبارها مجرد منفذة لأوامر السلطان، ومحدودية الدور هذه تبدو واضحة في سيرة إدريس السراج، فهو أولاً وسيط بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي، ومطبق لكل ما يصدر عن الجهات النافذة في الجهاز المخزني، وثانياً مجرد أداة -إن صح التعبير- لضبط هذا المجتمع، حيث كانت السيطرة على أكبر قدر في هذا المجال هي هاجس السلطة المركزية¹⁰².

والأكد أن كل تخلف عن خدمة أمور الدولة أو خروج عن مرامي السياسة السلطانية كان يجبر صاحب المهمة إلى حساب عسير، كما حدث مع السراج عقب انتفاضة الدباغين¹⁰³، وقد كان هذا المصير حاضراً بشكل غير مباشر في ذهنية هؤلاء الخدام بدون استثناء، فيتحول الخوف أو الرهبة¹⁰⁴ إلى سمة مثبتة لسلوك النخبة، وتنعكس بالتالي على أدوارها المحدودة واستقلاليتها الضعيفة.

من الجدير بالذكر أننا حين نتحدث عن خدام المخزن، أو ما يعرف تاريخياً بالنخب المخزنية، أي تلك الفئة التي كانت تتولى خدمة الدولة محلياً ومركزياً، وفي شتى المجالات، وهو أن الارتباط العضوي إن صح التعبير، بين النخبة الحاكمة والسلطان لم يكن يتم دائماً بنفس المنوال مع النخب الأخرى خاصة فيما يتعلق ببعض أفراد النخبة الدينية كالعلماء وشيوخ الزوايا الذين كانت لهم مواقف سلبية من الخدمة المخزنية. وحاولت السلطة المركزية استمالتهم بطرق ووسائل متعددة، نجحت في بعض الحالات وفشلت في أخرى. وعلى النقيض من ذلك، كان أعضاء النخبة التجارية ينخرطون في السلك المخزني ويقبلون على الوظائف المخزنية¹⁰⁵، بشكل أثار انتباه أكثر من ملاحظ أجنيبي¹⁰⁶، مما يحيلنا إلى مقارنة قضية أخرى مرتبطة بمصالح كل نخبة وتأثير ذلك على علاقتها بالسلطان.

¹⁰¹ - أفضلي، حماني، مرجع سابق، ص. 150.

¹⁰² - H. Gaillard, *Le makhzen, étendue et limite de son pouvoir, " In, congrès de l'Afrique du nord, Paris, 1908, p.677.*

¹⁰³ - جدير بالذكر أن السلطان مولاي الحسن عمل على عزل السراج من منصبه كعامل مباشرة بعد دخوله المدينة واندلاع انتفاضة الدباغين بتهمة التقصير في إدارة الفتنة.

¹⁰⁴ - محمد، زنيبر، الفكر المغربي في مواجهة الضغط الامبريالي ابتداء من أواخر القرن 18، ضمن: دراسات تاريخية مهداة للفقيد جرمان عياش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1994، صص. 329-330.

¹⁰⁵ - M. Albitol, *Les Commerçants du Roi, Maison neuve et Larose, 1998, P. 174.*

¹⁰⁶ - E. Aubin, *le Maroc d'aujourd'hui, 2^{ème} édition, Paris, 1905, p. 127 et suivantes.*

على سبيل الختم:

لقد كان إدريس السراج أحد أهم الشخصيات بالمدينة، مما أهله لاحتلال مراتب متقدمة في الهرم الاجتماعي، لا سيما إذا علمنا أن هذا المنصب قد أهله للتحكم في شؤون المدينة واتخاذ القرارات الإدارية المحلية، مما جعله يشكل نموذجا متميزا للنخب المخزنية التي تتوفر على نفوذ يجعلها مخطوبة الود من جميع الفئات، حتى من صناع القرار في أعلى مستويات النسق المخزني مما ييسر لها عملية تصريف القرار.

لقد سعى إدريس السراج إلى حماية مصالحه داخل المدينة بمختلف الطرق والوسائل التي كانت النخب تلجأ إليها داخل النسيج الاجتماعي المغربي، لكن طبيعة القوى السياسية النافذة بالمدينة، وفي جهاز المخزن المركزي، ونخص بالذكر هنا محمد بن المدني بنيس، وطبيعة المتغيرات التي مست بنية الجهاز المخزني جراء التزايد الأوربي وما نجم عنه من تقريب المخزن لكبار التجار وحظهم بوظائف هامة¹⁰⁷، والتخلي التدريجي عن بيروقراطيته التقليدية، كل ذلك كان له تأثير كبير على أدوار النخبة المخزنية بمن فيهم السراج، فكان الصراع على المصالح والسعي الحثيث نحو السلطة باعتباره المنفذ السهل للجاه والثروة، بمثابة الأرضية التي انكسرت عليها وظائف النخبة، وعجلت، فيما يخص الفترة المدروسة، بنهاية السراج وعزله من منصبه.

107 - بخصوص دور النخبة التجارية الفاسية وعلاقتها بالمخزن خلال القرن 19 يرجى الإطلاع على:

- G. Pallez : « Les marchand fassis », IN, *Bulletin économique et social du Maroc*. vol 14 N 49-1^{er} Trimestre. 1951. pp 191-198

- G. Lazarev : *Aspect du capitalisme agraire au Maroc*. in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Paris, Editions du CNRS, 1976, pp 57-70

- Voir aussi : Driss ben Ali : *LE MAROC PRÉCAPITALISTE, formation économique et social*. Société Marocaine des éditeurs Réunis. RABAT 1983.

النخب المخزنية

بمغرب القرن التاسع عشر
(أسرتا آل بن موسى وآل الجامعي)

عبد الإله لعرج*

مما لا شك فيه أن السلطان في المغرب يعتبر أعلى سلطة في البلاد، وفي يده دواليب السلطة وشؤونها العظمى، غير أن هناك أعرافا وتقاليد وقواعد مرعية تحد من هذه السلطة، فإلى جانبه يوجد أعوان وموظفون، من وزراء وأمناء ونواب موكلين في أنحاء البلاد، ومن هؤلاء جميعا تتكون بيروقراطية للدولة أو ما يسمى في تاريخ المغرب بالنخبة المخزنية¹⁰⁸.

وفي هذا الإطار تندرج مجموعة من الأسر التي خدمت المخزن¹⁰⁹، وكان لها دور كبير في تسيير شؤون البلاد إلى جانب السلطان، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، آل بركاش، وآل الزايدي، وآل السويسي، وآل حصار، وآل عواد، وآل بنسعيد، وآل التازي وابن سودة والبغدادى والمقري وابن سليمان والكباس والطريس وبريشة وغيرها كثير، ممن كانت بأيديها مفاتيح الإدارة المخزنية¹¹⁰.

* طالب باحث في التاريخ المعاصر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس.

¹⁰⁸ - مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة فضالة- المحمدية، ط 1، 1416هـ/1995م، ص. 21-22.

- Rachida cherifi, *le Makhzen politique au Maroc, - Hier et aujourd'hui -*, Edit Afrique orient, Maroc, op. cit, p. 17-18.

¹⁰⁹ - المخزن: استعملت هذه الكلمة في الأصل بمعنى بيت مال الدولة، ثم اتسع مدلولها ليشمل الدولة كلها. حكومة وإدارة، وقد تعني السلطان وبلاطه أو ما يقوم مقام الحكومة، وهو الأغلب. وقد تعني الجيش الموجه نحو منطقة قبل أن تعني القائد وأعوانه ولذلك وجب الانتباه إلى السياق فهو الذي يحدد المعنى.

¹¹⁰ - مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة فضالة- المحمدية، ط 1، 1416هـ/1995، ص. 27. انظر أيضا في هذا الخصوص:

- مصطفى الشابي، لمحة عن النخبة المخزنية على عهد السلطان مولاي عبد العزيز، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، أعمال الدورة الثامنة "السلطان مولاي عبد العزيز"، مركز الدراسات والبحوث العلوية- الريصاني، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، يناير 2003، ص. 200-201.

- محمد غريط، فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان، المطبعة الجديدة- فاس، ط 1، 1346هـ/1927م.

غير أن السلطان لم يفقد بوجودها عصا التسيير، بل إن كل الخدام الحكوميين أو الوزراء ما هم إلا أدوات تنفيذ، يقتصر دورهم على تقديم المشورة والنصح، ولم يكن لهم في الأمور تفويض¹¹¹. وفي هذا السياق سنتبع تطور المسار السياسي لأسرتين من هذه الأسرهما أسرة آل بن موسى وأسرة آل الجامعي لعراقتهما في الخدمة المخزنية،

آل بن موسى: من العبودية إلى الحجابة

ترجع جذور أسرة آل بن موسى إلى جيش عبيد البخاري الذي وضع لبناته السلطان مولاي إسماعيل¹¹²، وذلك لجلدهم واستسهالهم المصاعب، حتى أصبح المخزن المغربي يتخذ منهم أعيان دائرته وكبار عماله وبطانة سره¹¹³.

يلصق البعض لقب السوسي بأسرة آل بن موسى، ومنهم من يزيد عليها المنبهي¹¹⁴ - وترجع نسبة السوسي هذه، لمكان الإقامة كالحاحي والفاسي والتازي... - وتعد أسرة آل بن موسى من المقربين للأسرة العلوية، الشيء الذي مكنها من تسلق أعلى مراتب الهرم المخزني بسرعة، وذلك لأن الظروف التي رافقت وصول المولى سليمان إلى الحكم، والصراعات التي خاضها ضد عدد من إخوته وأبناء عمومته، جعلته يختار جانب الحيلة والحذر اتجاه العديد من الأمراء الذين اكتسبوا تجربة سياسية في السابق¹¹⁵.

¹¹¹ - Mohammed Iahbabi, *le Gouvernement marocain à l'aube du xx ème siècle, edit, nord Africaine, Rabat, 1958, .p. 135.*

- مصطفى الشابي، النخبة المخزنية، م. س، ص. 27.

¹¹² - ابن إبراهيم العباس المراكشي، الإعلام بمن حل بمراكش وأغامت من الأعلام، ج 6، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبع الملكية-الرباط، ط 2، 1993، ص. 35.

¹¹³ - عبد الرزاق الصديقي، آل بن موسى في سياق التاريخ من الاسترقاق المنزلي إلى الوصاية على الحكم " وقفات في تاريخ المغرب: دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب"، تنسيق عبد المجيد قدوري، منشورات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، ط 1، 2001، ص. 447.

¹¹⁴ - محمد المختار السوسي، إلبليغ قديما وحديثا، تعليق محمد بن عبد الله الروداني، المطبعة الملكية-الرباط، ط 4، 1426هـ/ 2005م، ص. 33 (هامش 125).

- موسوعة اعلام المغرب، ج 8، تنسيق وتحقيق محمد حجي، نشر دار المغرب الاسلامي، ط 1، 1417هـ/ 1996م، ص. 2825.

- أحمد التوفيق، أحمد بن مبارك، معلمة المغرب، ج 1، إنتاج الجمعية المغربية لتأليف والترجمة والنشر، نشر مطابع سلا، 1422هـ/ 2001م، ص. 172.

¹¹⁵ - يكفي أن نذكر هنا محاولة بن عمه مولاي عبد الملك بن إدريس للاستقلال بمنطقة الشاوية في سنة 1796، والمحاولة الفاشلة لأخيه مولاي الطيب الذي اتهم في سنة 1799 بتدبير انقلاب بمراكش.

وكنتيجة لهذه الشكوك والمخاوف فضل المولى سليمان الاعتماد على الموظفين المنحدرين من جيش عبيد البخاري، أو الوصفان، وفي طليعة هؤلاء نجد عبد السلام السلاوي وأحمد بن مبارك¹¹⁶. اللذين كانا يعدان من أولاد الدار¹¹⁷، ولعل أول من تمت الترجمة له من أسرة آل بن موسى، هو أبو العباس أحمد بن مبارك الذي كان هو ووالده وإخوته ممالك لمولاي محمد بن عبد الله، الذي أعطاهم لولده مولاي سليمان، فنشأت هذه الأسرة في كنف البلاط العلوي¹¹⁸، وتخلق أحمد بن مبارك¹¹⁹ بأخلاق السلطان الذي استوزره مدة ثلاثين سنة، بلغ خلالها في جهاز المخزن درجة جعلت أكنسوس يقول في حقه: «... إنه هو السلطان في حقيقة الحال...»¹²⁰ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرجل كان تام النفوذ مسموع الكلمة مطاعا في سائر المملكة المغربية. نهاية مسار أحمد بن مبارك كانت على أيدي جماعة من جيش عبيد البخاري عام 1235هـ/1819م بمكناس، بعد الهزيمة التي لحقت بالسلطان المولى سليمان في وقعة زيان الشهيرة¹²¹، بحيث اعتبروه المسئول عنها، وهكذا انتهت حياة شخصية فذة و"نموذجية"، أثر غيابها على المخزن حتى أصبح مولاي سليمان بعد مقتله يقول في كثير من الأمور «... لو كان أحمد حيا ما وقع هذا ولكان هذا الغرض...»، وبالجمل فإِنَّ ثقل الرجل وأهميته ستؤسس لأسرة سيكون لبعض أفرادها نفوذ وشهرة فيما بعد.

وأهم من سطع نجمه بعد وفاة أحمد بن مبارك، كان ابنه موسى الذي شب رفقة أخيه عبد الله وترعرا إلى جانب سيدي محمد بن عبد الرحمان¹²²، وبهذا يمكن أن نقول بأن التاريخ يعيد نفسه مع هذه الأسرة، لكن برجال غير الرجال وزمان غير الزمان، بحيث عين عبد الله بن أحمد باشا على مدينة فاس على عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان¹²³، في حين شغل موسى بن أحمد منصب

- محمد الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف " تاريخ الدولة السعيدة"، تحقيق أحمد العماري، نشر دار المآثورات، ط 1، 1406هـ/1986م، ص. 310.

¹¹⁶ - محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار " المجتمع والدولة والدين (1792-1822)"، ترجمة محمد

حبيدة، نشر المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء، ط 1، 2006، ص. 56-57.

¹¹⁷ - عبد الرزاق الصديقي، آل بن موسى في سياق التاريخ، م. س، ص. 450.

¹¹⁸ - بن زيدان، الإتحاف، ج 1، م. س، ص. 368.

¹¹⁹ - عرف أحمد بن مبارك بلقب "مول الأتاي" أي القيم على تحضير الشاي.

¹²⁰ - بن زيدان، الإتحاف، ج 1، م. س، ص. 368.

¹²¹ - نفسه.

¹²² - عبد الرزاق الصديقي، آل بن موسى في سياق التاريخ، م. س، ص. 450.

¹²³ - نفسه.

- بن زيدان، العز والصولة، ج 1، م. س، ص. 251 (هامش 2).

الحجاجة على العهد المذكور، ثم أضاف إليها الصدارة العظمى على عهد مولاي الحسن إلى وفاته سنة 1879م¹²⁴.

عرف موسى بن أحمد (أبو عمران) على أنه شعلة ذكاء وتمثال فطنة ودهاء¹²⁵، فعقب وفاة سيدي محمد بن عبد الرحمان، لعب الرجل دورا أساسيا في عقد البيعة لمولاي الحسن الذي كان غائبا في حركة لبلاد حاحة، فما كان لإخوته وبني عمومة مولاي الحسن إلا الرضوخ والاستكانة لما عزم عليه الرجل¹²⁶.

توفي موسى بن أحمد في محرم 1296هـ/1879م لتؤول الحجاجة إلى صنفه أحمد (أبا حماد) دون الوزارة¹²⁷، إلى أن استعادها بعد وفاة المولى الحسن الأول، حينما فرض الوصاية على ابنه مولاي عبد العزيز، وبهذا تكون أسرة آل بن موسى من الأسر البخارية الأكثر حظا، بحيث اكتسبت نفوذا كبيرا منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهايته، إذ تولى أفرادها مناصب الوزارة والحجاجة ورئاسة العسكر، غير أن منصب الحجاجة لم يخرج من أيدي هذه الأسرة طيلة القرن، وكأن هذا المنصب صار وراثيا وحكرا على هذه الأسرة.

آل الجامعي من القيادة إلى الوزارة

ترجع أصول آل الجامعي إلى ذوي منيع من الصحراء بالقرب من فكيك وشار¹²⁸ إلا أن جذورهم الأولى غير معروفة، إذ كل ما يمكن قوله في هذا الباب هو أن أول من دخل من هذه الأسرة إلى المغرب كان يلقب بالشرقي، استوطن بلاد أولاد جامع فأخذت الأسرة لقبها عنهم¹²⁹. ولا ندري في عهد أي سلطان استوطن الشرقي المغرب، أكان ذلك في عهد المولى إسماعيل أم ولده مولاي عبد الله أم ولده سيدي محمد بن عبد الله، وصفوة القول أن الشرقي هذا كان له اتصال بسلطان المغرب وحظوة، كانت سبب انخراط أولاد جامع في الجيوش السلطانية¹³⁰، ولا زالت أملاك هذا الشخص شاخصة بمدينة فاس ومنها ما يعرف بنزل (فندق) الجامعي.

¹²⁴ - الحسن بن الطيب بن اليميني بوعشرين، التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، تحقيق محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، طبعة 1994، ص. 21.

¹²⁵ - الناصري، الإستقصا، ج 9، م. س، ص 165.

¹²⁶ - Abdellah laroui, *les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, Edit Maspero, paris, 1980, pp. 78 - 79.

¹²⁷ - المختار السوسي، إيلغ قديما وحديثا، تعليق محمد بن عبد الله الروداني، المطبعة الملكية-الرباط، ط 4، 1426هـ/2005م، ص. 298 (هامش 595).

¹²⁸ - المختار السوسي، إيلغ قديما وحديثا، م. س، ص. 299 (هامش 595).

¹²⁹ - نفسه.

¹³⁰ - نفسه.

بدأ إشعاع هذه الأسرة يسطع من خلال تولي أبنائها منصب القيادة على أولاد جامع، ومنهم القائد محمد بن الشرقي، ثم ولده السيد عبد المالك، ثم ظهر المختار بن عبد المالك الذي استوزره المولى عبد الرحمان سنة 1247هـ بدل الوزير الأديب محمد بن إدريس¹³¹، وإذا كانت أسرة آل بن موسى قد استقت حضوتها من تربيتها داخل القصر، وتخلقها بأخلاق الأمراء، فإن أسرة آل الجامعي ستنحو منها آخر ألا وهو مصاهرة الأسرة المالكة¹³² لتصبح هذه الأسرة من أولاد الدار وأحوال السلطان. وبعد أن قضى المختار بن عبد المالك نحبه سنة 1252هـ، تولى ابنه العربي بن المختار الجامعي الوزارة، إلا أن شدة اختلافه مع المولى محمد بن عبد الرحمان زوج أخته، جعل المولى عبد الرحمان يؤخره عن الوزارة ورده إلى منصب أسلافه وهو قيادة أولاد جامع، ولكن الاختلاف لم يفسد للود قضية، إذ عمل على تسهيل بيعة ودخول مولاي محمد بن عبد الرحمان على فاس بعد وفاة المولى عبد الرحمان¹³³.

هذا ولم تخل الدواوين المخزنية من كتاب ووزراء من الجامعيين دائماً، وقد بلغت هذه الأسرة قمة أوجها في عهد السلطان مولاي الحسن الذي استوزر الحاج المعطي بن العربي الجامعي «...» (الذي هو) فرع من دوحة مجد، وارث رياسة الأب والجد...»¹³⁴، بعد وفاة موسى بن أحمد سنة 1296هـ/1879م وجعل أخوه محمد الصغير وزيرا للحرب¹³⁵.

وبعد تتبع المسار المهني لهاتين الأسرتين يتضح أن الأسر (النخب) المخزنية تتوارث المناصب كما يتوارث الملك في المغرب، وتستكين في ذلك إما إلى عامل الانتماء إلى الحاشية المقربة من السلطان (نموذج آل بن موسى)، أو على عامل الزعامة والوجاهة في القوم (نموذج آل الجامعي)، زيادة على الارتباط الدموي بالأسرة الملكية¹³⁶، ولعل أسرتي آل بن موسى وآل الجامعي خير دليل على ذلك، إذ دخلوا دخولا متواضعا في صفوف المخزن ثم صار منهم الكاتب والوزراء والحجاب.

¹³¹ - نفسه.

¹³² - صاهر المختار بن عبد المالك المولى عبد الرحمان على بنته، الأولى فاطمة لولده سيدي محمد ولي العهد وهي والدة السلطان مولاي الحسن، والأخرى لأخيه المولى عبد السلام.
- المختار السوسي، إيلغ قديما وحديثا، م. س، ص. 299 (هامش 595).

¹³³ - نفسه.

¹³⁴ - محمد غريط، فواصل الجمان، في أنباء وزراء وكتاب الزمان، المطبعة الجديدة- فاس، ط 1، 1346هـ/1927م، ص. 80.

¹³⁵ - الحسن بوعشرين، التنبيه المغرب التنبيه عما عليه الآن حال المغرب، تحقيق محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، طبعة 1994، ص. 35-36.

¹³⁶ - مصطفى الشابي، لمحة عن النخبة المخزنية، م. س، ص. 200.

أحمد بن موسى نموذجاً

لما استكانت الأمور بين يدي أحمد بن موسى، الذي قبض بزمام الحكم بعد أن أبعد كل المعارضين والمناوئين له، وأطفأ نيران الفتن والثورات، خلق نخبة مخزنية تابعة له¹³⁷، ولما كانت المرحلة الانتقالية تقتضي الحفاظ على الهدوء والأمن، أبقى على أهم الوزراء كل في مكانه، لأنه كان يعلم قدره عند مولاي عبد العزيز الذي لا يستطيع الخروج عن أمره لصغره، ولأنه كان لا يركن لأحد من الأعيان سواه، حتى إنه لا يعرف أحداً غيره، إذ هو بمثابة الوالد منه، لذلك تيقن من الاستبداد بالرياسة دون غيره¹³⁸، بفضل دعم لالة رقية والدة السلطان.

وعلى هذا الحال طأطأت الرؤوس ولم يبق منازع في الوزارة العظمى، بل جمع بين الملك وكافة الوزارات لعدم ثقته بأحد¹³⁹، فنصب أخويه أحدهما حاجباً والآخر وزيراً للحرب، ولم يبق على أي وزير سابق غير أولئك الذين لمس منهم التبعية والخنوع، مثل محمد المفضل غريط وزيراً للخارجية وأبا الحسن علي المسفيوي وزيراً للمظالم (الشكايات) وعلى عبد السلام بن محمد التازي الرباطي أميناً للأمناء (وزيراً للمالية)، الذي كان يعده صديقه الحميم والمخلص¹⁴⁰، ومن هؤلاء تكونت حكومة باحماد الذي فرض الحجر على مولاي عبد العزيز الذي عزله عن الحياة العامة.

ولم يكتف باحماد بهذا القدر من التعسف المخزني اتجاه أقرب المقربين من المخزن، بل حتى على رمز هيبة المخزن الذي هو السلطان، فقد ترك الحبل على الغارب لقياد القبائل والعمال...»... لأجل أن يأتوه بأيديهم عامرة ليعمر خزينته... حتى صار الرجل يبيع بيته ليأتي لقائه بما وجب في الفريضة...»¹⁴¹ وهو بذلك يمتص دم العمال والقياد ويدفعهم إلى إمتكاك عظام الرعية بالإستمرار في تحصيل الضرائب التي ألغيت في الترتيب¹⁴².

سن الحاجب الصدر سياسة مخزنية جديدة، عرفت بسياسة القياذ الكبار، سعى من ورائها إلى تحقيق هدفين اثنين:

إبعاد العناصر غير المرغوب فيها إلى المناطق النائية.

¹³⁷ - Charles André Julien, *le Maroc face aux impérialismes, op. cit., p. 38.*

¹³⁸ - ابن زيدان، الإتحاف، ج 1، م. س، ص. 217.

¹³⁹ - آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً)، المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء، 2003، ص. 126.

- محمد الصغير الخلوفي، انتحار المغرب بيد ثواره "مذكرة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري (1874-1956): نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، 1994، ص. 26.

¹⁴⁰ - ابن زيدان، الإتحاف، ج 1، م. س، ص. 377.

- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج 3، نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، 1994، ص. 287.

¹⁴¹ - آسية بنعدادة، م. س، ص. 126.

¹⁴² - عبد الغني خالد، تاريخ السياسة الجبائية بالمغرب "القرن التاسع عشر"، مطبعة دار النشر المغربية الدار البيضاء، 2002، ص. 165.

القيام بتنفيذ سياسة إستبدادية ترمي إلى تسليط قياد مستبدين على القبائل المحلية¹⁴³. في نطاق الهدف الأول يدخل تعيين الباشا حمو بن الجيلالي البخاري على تارودانت وهوارة بعد نقله من باشوية مكناس¹⁴⁴، ويدخل في نطاق الهدف الثاني تعيين مجموعة من القياد أمثال: المدني الكلاوي والكندافي وعبد المالك المتوكي وعيسى بن عمر العبدى¹⁴⁵، وهذا الأخير (على سبيل المثال) كان يتمتع بمكانة مهمة لدى "السلطان"، حيث منحه ظهائر على بياض لتسمية وخلع من يريد من القياد الخاضعين لسلطته¹⁴⁶، مما جعله يشكل "إمارة جنوبية" يحظى فيها بكامل الصلاحية في تسيير وتدير شؤونها¹⁴⁷، إلا أن اختصاصات كل قائد كانت تتسع أو تضيق حسب مكانة سكان المنطقة لدى السلطان¹⁴⁸، كما أن هؤلاء القياد لم تكن العلاقة بينهم سوية الشيء الذي كان يصب في صالح المخزن¹⁴⁹.

هذا ولم يكن المخزن المركزي يسند المناصب لعلم غزير أو مال وفير، ولا لجاه مكتسب أو منصب موروث، بقدر ما يعتمد في التعيين لها، والارتقاء في مدارجها، على الفرص المنتهزة، والسلوكيات المواربة والمواقف المداهنة، الشيء الذي ينطبق على المهدي المنبهي الذي قادت قناعاته واستنتاجاته إلى أعلى المناصب بفضل ذكائه وجاذبيته وصبره¹⁵⁰، أضف إلى أن تولية أي كان، كان لا بد له أن يدفع مقابل هذه التولية الأموال الباهظة، ثم لا يتردد في عزلهم والاستحواذ على ما بيدهم¹⁵¹، تبعاً لقاعدة التريك التي تقول بأن أي شخص قوي، قائد كان أم وزيراً يأتي عليه يوم ويسقط¹⁵²، «... وغاية الأمر ومنتهاه أن الوزير (أحمد بن موسى) احتوى على خطط جميع الوزراء وكبراء الدولة، ولم يبق لأحد كلام معه، ولا يمضي أمر من الأمور إلا عن إذنه ومشورته...»¹⁵³. ولم يكف أحمد بن موسى السيطرة على دواليب الحكم بالأمر والنهي، والتولية والعزل، بل وصل به استبداده إلى حد استعباد حاشيته، حيث كانت تقوم له جميع الحناطين والمسخرين والمشاورية

¹⁴³ - عمر آفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن 19، ط 1، 1408هـ/1988م، ص. 108.

¹⁴⁴ - نفسه.

¹⁴⁵ - ثريا براءة، الجيش المغربي وتطوره، م. س، ص. 379 (هامش 204).

¹⁴⁶ - المصطفى فنيتر، عيسى بن عمر، م. س، ص. 76.

¹⁴⁷ - حمد بالوز، صفحات من تاريخ مدينة آسفي، منشورات جمعية البحث والتوثيق والنشر، مطبعة Rabatnet Maroc - الرباط، ط 1، 2004، ص. 96.

¹⁴⁸ - رشيد العلوي العبدلاوي، المجتمع الفلاحي المغربي خلال القرن التاسع عشر "المغرب من العهد العززي إلى سنة 1912"، ج 1، مطبعة فضالة - المحمدية، 1987، ص. 278.

¹⁴⁹ - لم يكن يتخيل أحد في تاريخ المغرب أن هؤلاء القياد الكبار سيتحدون يوماً، إلى جانب سلطات الحماية التي عملت على لم شمل هؤلاء القياد (الكلاوي، الكندافي، المتوكي، وقائد الرحامنة) لتصريف مخططاتها.

- Walter B. Harris, op. cit., pp. 57-58.

¹⁵⁰ - الصديق الرonde، المهدي المنبهي، م. س، ص. 11.

¹⁵¹ - آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحية، م. س، ص. 126.

¹⁵² - Walter B. Harris, le Maroc au temps des sultans, op. cit., pp. 59.

¹⁵³ - الحسن بوعشرين، التنبيه المغرب، م. س، ص. 45.

وقياد الأرحى وأعوان العسكر، وتبندق له على ترتيبها، كل حنطة على حدة، وحتى كتاب سائر البنيقات كانوا يقومون له، وكمثال على ما وصل إليه نفوذ هذا الوزير وجبروته أن ولد ابن العلام، قائد المشور الذي كان خليفة لوالده، قد صار يقابله بعبودية تامة حيث كان يضع له ظهره ليركب عليه عند الخروج من المشور، وعند الدخول، وكان يأتي لباب داره وينتظره عند الخروج منها صباحا ومساء¹⁵⁴، وهذه الحالة التي أصبح عليها المخزن المغربي وصفها المفوض الإنجليزي بالمغرب في تقرير بعثه للمملكة فيكتوريا جاء فيه: «... إن الوزير الكبير باحماد هو الذي يجمع في يديه أزمة الأمور... أما بقية الوزراء فهم - في هذا الوقت - أصفار على أصفار...»¹⁵⁵.

توارت الأزمة المغربية وراء قوة بعض الأشخاص (مولاي الحسن والوزير أحمد بن موسى) ليتعاضم أمرها وتطفو على سطح الأحداث بعد سنة 1900م، حيث عرف المخزن خلافا في تركيبته بعد انتهاء وصاية الفرد (اباحماد)، لتأتي بعد ذلك وصاية الدولة سنة 1912م، بعدما بلغت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية حدا من التردّي لا أمل في إصلاحه بل يستحيل تقويمه وتصحيحه، فقد أضحت الدولة في هيكلا العام مزلة الأركان متداعية البنيان، فالمناصب تسند لذوي القربى أو للأقوى أو لمن استغنى ورشا¹⁵⁶.

¹⁵⁴ - آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي، م. س، ص. 126.

¹⁵⁵ - عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، المجلد الثالث، نشر دار المعرفة، الرباط، ط 1، 2001/1422، ص. 200.

¹⁵⁶ - الصديق الروندة، المهدي المنبهي، م. س، ص. 43.

نخبة العمل الوطني

التاريخ والنمذجة

د. العربي وافي

ينصب البحث في هذا المقال على دراسة تشكيلة النخبة القيادية للعمل الوطني خلال مرحلة الاستعمار، أي النخبة الممثلة من قبل الموقعين على عريضة المطالبة بالاستقلال المقدمة بتاريخ 11 يناير 1944. والغرض من الدراسة الوقوف على بروز هذه النخبة، ووعيتها لما كان يجري من أحداث وتدخلها فيها، وكذا ما ستخلفه من آثار على التطور التاريخي والاجتماعي للبلاد.

في المنهجية

1. ينبغي الإشارة بدءاً أن هذه النخبة ليست طبقة اجتماعية ولا يمكن لها أن تكون كذلك، بما أن أفرادها ينتمون لطبقات وفئات اجتماعية مختلفة ومتباينة، أنها تمثل بالأحرى مرحلة مهمة من تبين المجتمع وتطوره الاجتماعي والسياسي والثقافي. كما يمكن اعتبارها من بعض الأوجه "نخبة النخب" التي برزت في تلك المرحلة من التطور الاجتماعي والسياسي للبلاد.

2. وعليه، فإننا لن نلجأ هنا لتحليل طبقي لتوصيف كل الخصائص المميزة لهذه النخبة ووعيتها، بقدر ما نسعى إلى بناء نموذج ذهني يجعلنا قادرين من جهة على صياغة فرضيات عمل حول تشكيلة هذه النخبة، وثقافتها ووعيتها للتاريخ الذي كانت جزءاً منه، وكذا اضطلاعها ببعض الأدوار التاريخية.

3. لقد بدا لنا أن تلك المجموعة التي تحلقت حول مشروع كتابة عريضة المطالبة بالاستقلال يمكن اعتبارها نموذجاً لنخبة سياسية واسعة. لذلك يمكن المجازفة باعتبار أن تشكيلتها تمثل "نموذجاً مثالياً" *Idéal type* بالمعنى الذي حدده ماكس فيبر، والذي يصلح كأداة لقيادة البحث أي لإثارة الأسئلة التي ينبغي طرحها على الواقع موضوع الدراسة، ولتحليله، وكذا لصياغة فرضيات بخصوصه. ولعله من المفارقات إن نجد أنفسنا أمام "نخبة" حكمت بوجودها مجريات التاريخ وصنعتها الأحداث وأحاطت بها ملابسات وهذا ما

يجعلها تمثل في نظرنا ذلك النموذج، ولو أننا لم نقم ببنائه كما هو الحال في مجال العلوم الاجتماعية.

4. ولو كنا قد جازفنا ببناء هذا النموذج لما كان أكثر ملائمة للبحث الذي عليه أن يحدد مدى اقتراب الواقع من هذه اللوحة الذهنية أو ابتعاده عنها. ذلك أن المعرفة ليس عليها أن تكون منسجمة مطابقة للواقع فليس هناك من تفكير يخلو من المفترضات. إن كل ما يستطيع الباحث القيام به هو بناء نماذج مثالية لقيس المسافة بين مفاهيمه والظاهرة المدروسة.¹⁵⁷

السياق العام

5. يتميز السياق العام الذي يشكل مسرح الأحداث بانتماء المجتمع المغربي تاريخيا إلى المجموعة العربية الإسلامية التي يسائل ماضيها "المجيد" حاضرها التاريخي باستمرار. وبوجود مجتمع آخر عصري ومتطور خلقه الاستعمار إلى جانب المجتمع الأصلي. وعليه فإن المجتمع لم يكن مهيكلا حول تشكيلة واحدة منسجمة بل هو مجتمع تشكيلات متعددة. لقد صار بتعبير بول باسكون *Paul Pascon* مجتمعا مركباً *Société composite*.

6. من الناحية الاقتصادية، الخاصية الأساسية للمجتمع هي كونه مجتمعا زراعيا حيث نجد إلى جانب الأراضي الزراعية الصغيرة ممتلكات كبرى تنتج لحساب الأسواق الخارجية حيث يتعلق تراكم الدخل بتراكم الملكية وخصوصا الملكية الزراعية. وقد صار بحكم التدخل الاستعماري مجتمعا محيطيا مرتبطا بالمركز الرأسمالي مثله مثل دول العالم الثالث المحيطية، وعمل على إنتاج فئة من الكومبرادور داخل البلاد ستتولى فيما بعد خدمة أهداف الاستعمار الجديد.

7. المجتمع المخزني كان يطبعه التفكك الشامل لبنياته بل كان يعتريه الشلل، فلم يكن بحكم نظام الحماية (الذي كان مبرره حماية العرش من "سيبة" وبطش القبائل المتمردة، غير أن السيبة لم تكن سببا بل كانت نتيجة للتدخل الاستعماري كما نبه إلى ذلك عبد الله

157. طرح ماكس فيبر *Max Weber* مفهوم النموذج المثالي أو الذهني دعامة لتصوره النظري و هو يعرفه على النحو التالي: "إن النموذج المثالي لوحة لقيادة التفكير، فليس هو الواقع التاريخي كما أنه ليس على الخصوص هو الواقع الأصيل، وفضلا عن ذلك فإنه ليس خطاطة تنظم فيها معطيات الواقع على نحو أمثل، بل أنه يكتسي دلالة من حيث كونه مفهوما محددا نقيس بواسطته الواقع لتوضيح المضمون الاختباري لبعض عناصره ذات الأهمية كما نقارن بينه و بين الواقع".

العروي).¹⁵⁸ يملك أي سلطة تنفيذية اللهم إلا سلطة رمزية يمتزج فيها الاتجاه إلى التقليد بالروح الوطنية، باعتماد رمزية غنية بالمضامين الروحية والدينية وبنزوع خجول نحو التحديث، ناهيك عن استصدار الظواهر التي كانت في الغالب الأعم مفروضة على السلاطين.

8. في حين يتمثل جهاز الدولة في الإقامة العامة التي تتولى الإدارة الاستعمارية الحائزة على القوة الضرورية لفرض نظم في الإدارة والعدلية والتعليم للمحافظة على أوضاع الهيمنة لصالح المعمرين والصناعيين والسكان الفرنسيين عموماً. بيد أننا لا يمكن أن ننفي أن الإصلاحات والنظم التي تم اعتمادها تدريجياً تحت المتطلبات الاستعمارية سيكون من بين نتائجها تراكم بدائي للرأسمال البشري ونوع من الحركية تدفع بالمجتمع نحو التفتح والتحديث.

9. من الناحية التربوية كان المجتمع المغربي التقليدي يتميز بانخفاض مستوى التعليم وكذا بانتشار الأمية إما بشكل شامل أو وظيفي، باعتبار أن نمط الإنتاج الزراعي لا يقتضي ثروة بشرية ذات ثقافة أو تكوين تربوي، بالإضافة إلى انتشار الطرقية والدجل والأفكار الأسطورية بين السكان، ولا شك أن سيادة هذه الأنماط الثقافية راجع بالأساس إلى عوامل اجتماعية وتاريخية فضلاً عن الأمية. إن غياب نهضة تعليمية بالمغرب إنما يفسره غياب هذه النهضة خارج قطاع التعليم فقد كانت الفوضى والانحطاط يشملان كل قطاعات المجتمع.

10. كان على المغرب إذن أن ينتظر مجيء الزمن الإمبريالي مجسداً في الاستعمار الفرنسي ليشهد آثار هذه النهضة، فالتعليم العصري قد جلبته الدولة المستعمرة معها لأنها لم تغز البلاد بالآلة والبارود فحسب بل كذلك بالمدرسة، إذ ردد الفرنسيون "يجب إخضاع النفوس بعد أن تم إخضاع الأبدان". بعد مرحلة التهذئة *Pacification* كان قد حان وقت التهذيب *L'instruction*. وقد نهج الاستعمار سياسة تعليمية تميزت بتوزيع غير عادل للتربية بين البوادي والمدن. كما أن وظيفة التعليم كانت تقتصر على تكوين الموظفين الصغار والأطر المتوسطة التي تحتاجها دواليب الإدارة والوحدات الإنتاجية الآخذة في النشوء.

11. ولعل الجدير بالإشارة أن الفئات الميسورة من المجتمع وخصوصاً من أوساط الأسر ذات التوجه الوطني بدأت تعي أهمية متابعة أبنائها للدراسة بالتعليم العالي وخصوصاً

158. « C'est à la fin du processus colonial que le cliché d' (une poussière de tribus qui s'entretuent) devient réalité, non au début car il est l'objet et le but de la colonisation, non sa cause première » Abdallah Laroui, *L'histoire du Maghreb*, tome II, Collection Maspero. p. 114.

بالخارج تحسبا للتطور السياسي والاقتصادي في المستقبل المنظور آنذاك. وهكذا سيتم الوعي بأن تربية في مستوى ممتاز تهيأ لتكوين النخبة السياسية: إن الفئات التي ستخرج من سلك التعليم العالي سواء بالداخل أو الخارج سيكفل لها التكوين الحاصل اندماجا في النخبة القيادية للحركة الوطنية، بل ستصبح نخبا مضادة ما تفتأ تطالب بإصلاحات سيكون من بين نتائجها الدفع بالمجتمع إلى حركية عامة تنشد التحرر والاستقلال.

بروز النخبة الوطنية

12. تجدر الإشارة إلى أن حضور الحركة الوطنية وتموقعها برز من خلال عدة جبهات ينطلق منها المد المتتالي والمتصاعد للكفاح الوطني، سنقتصر هنا على ثلاثة منها: المدرسة الوطنية، والكفاح المسلح، والعمل السياسي.

المدرسة الوطنية

13. ما أن حلت سنة 1930 حتى كان المشروع التعليمي الفرنسي قد حقق الآمال المعقودة عليه في دمج أبناء المغاربة في مهمة "التهذيب". غير أن هذه السنة ستشهد بداية المقاومة التي تستهدف السياسة التعليمية الفرنسية، فلقد وجهت الانتقادات لتلك السياسة لما تقوم عليه من "انقسامية" *Segmentarité* تقتضي تعددية أنواع التعليم، وبكونها تعبر عن نوايا مكيافيلية تروم تقسيم فئات الشعب.

14. إن ما أحس به الشعب واستشعره في شكل إرهابات غامضة، سيدركه ويعبر عنه مثقفو الحركة الوطنية بشكل واع ومعقلن: أن الهوية القومية التي تجد في اللغة العربية والتعليم القرآني والثقافة الإسلامية أصولا لها سيزداد دعمها بالمدرسة الوطنية التي تحقق تنشئة اجتماعية للأطفال تجعلهم يستوعبون "أيدولوجية مصارعة" لحمايتهم من عوامل المغامرة المفتتة للأصل وجعلهم في حصانة من الاندماج في مشروع "التغريب" الفرنسي.

15. غير أن الثقافة العربية الإسلامية التي كانت تنشرها المدارس القرآنية لم يكن في إمكانها وحدها أن تنافس تلك التي عملت على نشرها المدرسة الفرنسية، ولا أن تعمل بمفردها على بلورة الوعي الوطني المتقدم الذي كانت تتطلبه اللحظة التاريخية. كما أنها

فضلا عن هذا وذاك أم يكن بإمكانها أن تظل بمنأى عن الآثار الحاسمة التي سيمارسها التعليم الفرنسي، فقد كان من الضروري أن تشهد تلك المدارس مفعول التطور الذي حدث في التعليم المعاصر. وهكذا سنجد أن بعض الخواص ممن استخلصوا هذا "الدرس" واستوعبوه جيدا سيعملون على القيام بمبادرة شجاعة تهدف تجديد المدرسة التقليدية وأساليب التلقين بها فكان من نتيجة ذلك ميلاد ما عرف "الكتاتيب المتطورة".

16. بيد أن هذه المؤسسات أظهرت عن عدم فعاليتها وعجزها عن مقاومة التعليم الفرنسي الذي كان يعطى بالمجان. لهذا ستعمل الحركة الوطنية الفتية ابتداء من سنة 1931 على تجديد هذه المدارس وتطويرها وذلك بخلق تعليم حر وعصري سيجري تعميمه في جل المدن المغربية. وسيفضي ذلك إلى تأسيس نظام تعليمي بموازاة النظام الفرنسي الذي كان تحت مراقبة إدارة المعارف D.I.P، فقد صدر في 11 ديسمبر 1937 ظهير ملكي يقضي بجعل المدارس الجديدة تحت وصاية الصدر الأعظم، ولكن بالرغم من هذه الجهود لم يتوقف النضال من أجل ترسيخ المدرسة الوطنية التي تعكس مطامح الشعب المغربي ومطالبه التي عبرت عنها نخبته في تعليم ذي وجه وطني كجزء من المطالب المشروعة.

الكفاح المسلح

17. إن المرامي الخفية التي انطوى عليها المشروع التربوي الفرنسي سيفضحها الظهير البربري (1930). وهكذا سيظل ذلك الظهير "حيلة" من "حيل العقل" (هيجل) التي ستدفع بتاريخ المغرب في وجهة جديدة، فبعد انكسار الحركة التحررية التي قادها عبد الكريم الخطابي ونفيه إلى جزيرة لارنيون، سيتولى العديد من الوطنيين حمل مهمة الكفاح الوطني المسلح سواء في الريف أو الصحراء (الهيبة، ماء العينين...) أو جبال الأطلس (موحا أوحمو الزيانى)، والمناطق الأخرى من المغرب، إذ سيتم تأسيس جيش التحرير الذي سيعمل على نشر أنشطة المقاومة في المدن (الزرقطوني، الراشدي...) والبوادي (عسو أوبسلام...)، فلا عجب إذن أن ترتبط مقاومة سياسة الحماية في التعليم بميلاد حركة المقاومة الشعبية، إذ سيتحول التعليم إلى "صوفية شعبية" ويصبح نوعا من الجهاد الذي يعتبر رديفاً للكفاح المسلح، سواء كان تعليما أم تعلمًا.

العمل السياسي

18. لا ينبغي أن تفوتنا في متابعة مجرى الأحداث ومنعطفات التاريخ حقيقة تاريخية هامة في تكوين النخبة المتزعمة للحركة الوطنية، ذلك أن المدرسة الفرنسية بالرغم من تعليمها المتغرب لم تستطع أن تقتل في نفوس تلامذتها جذوة الروح الوطنية بل هي قد زادتها تيقظا. فليس من قبيل الصدفة أن بعضاً إن لم نقل جل زعماء الحركة الوطنية قد تخرجوا من المدارس الفرنسية، ذلك أن التعليم الذي تلقته الأجيال الأولى من التلاميذ المغاربة سواء في ثانوية مولاي يوسف بالرباط أو ثانوية مولاي إدريس بفاس أو ثانوية محمد الخامس بمراكش وغيرها قد جعلهم يعون جيدا هول "التأخر التاريخي" الذي يميز بلدهم عن دول أوروبا. لقد وعوا أنهم لن يتمكنوا من تجاوز هذا التأخر إلا بتلمذهم على الغرب الذي يملك سر القوة العسكرية والبحث العلمي والتقدم الصناعي: لا مناص للمستعمر أن أراد أن يتحرر من سلطة المستعمر أن يبدأ بالتلمذ عليه أولا، هذا هو "الدرس" الأساسي والإيجابي الذي خرجت به النخبة المثقفة من المدارس الفرنسية (وهو الدرس نفسه الذي يمكن استخلاصه من قراءة عمل فراز فانون: "معذبو الأرض"، وألبير ميمي، "ملاحح المستعمر").

19. وقد لا نبالغ إن قلنا إن الدرس ذاته قد استخلصه حتى الذين لم يتعلموا في هذه المدارس خصوصا منهم العلماء والمثقفون الذين تخرجوا سواء من جامعة القرويين بفاس أو من كلية بنيوسف بمراكش. إن الشيخ محمد بلعربي العلوي، وهو من رواد الفكر السلفي الإصلاحي والوطني بالمغرب يظل مثالا بارزا عن هذا التوجه، فمن بين الدروس التي كان يلقيها هذا العالم الجليل في المسجد المحمدي بالدار البيضاء والتي كانت تلهب حماس الوطنيين نجد محاورا مثل الدعوة إلى التقدم، وتمجيد العلم، وتحرير المرأة غير أن الفكرة الأساسية التي كانت محورا لتلك الدروس، الدعوة إلى محاربة المستعمر في ميدانه بالذات، وذلك باستيعاب العلم والتقنية لأن ذلك هو منطق العصر أو "روح العصر" كما سيردد في أعقابه مفكر وعالم سلفي آخر هو علال الفاسي (النقد الذاتي).

20. وللوقوف على ما تعرضنا له سابقا حول الدور الذي لعبه التعليم الفرنسي في تكوين النخبة المغربية، وكذا حول ارتباط التعليم بالحركة الوطنية ودور العلماء، ينبغي أن نقف لحظة لتأمل أرقاما ذات دلالة هامة في إحصائيات الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال (11 يناير 1944)، فعند استقراءنا لللائحة الموقعين والبالغ عددهم 58 فردا نجد أن 12 منهم كانوا رؤساء لجمعيات قداماء التلاميذ لمدارس مختلفة، كما نجد أن 18 شخصا ينتمون لسلك التعليم منهم 15 موقعا يشغلون بالتدريس في التعليم الابتدائي و3 بالثانوي والعالي، في حين سيبلغ عدد العلماء 10، فإذا اعتبرنا أن العلماء كانوا يشغلون بالتعليم العمومي بالمساجد سيصبح عدد رجال التعليم الموقعين

28 من أصل 58 أي ما نسبته 49% ويوضح هذا بجلاء القوة التي مثلها المدرسون في الحركة الوطنية. كما نجد أن ثلاثة أرباع (¾) من المثقفين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، إلى جانبهم بعض التجار والملاكين على شكل التالي (8 تجار وصناعيين، 5 فلاحين أو ملاكين عقاريين، 6 موظفين مخزنين، 4 قضاة، 7 من أعضاء المهن الحرة)، كما هو مبين في الجدول التالي:

الموقعون على عريضة المطالبة بالاستقلال

بدون عمل	الابتدائي	الثانوي والعالي	المعلم	التقضاة وأعران	المحامون	صحاف الموقظين	فئات أخرى	تجار	صحاقيون	فلاحيون	ملاك عقاريون	أبناء	المجموع
أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الوطني سابقا	1		1					1		1			5
أعضاء المجلس الأعلى للحزب الوطني سابقا	3		4					1					8
رؤساء جمعيات قدماء التلاميذ	3	2			2	2		1		2			12
قادة الكشافة					1								1
آخرون	3	1	5	4	1	2	2	5	1	1	1	1	32
المجموع	15	3	10	4	4	4	2	8	1	4	1	1	58

21. تجدر الإشارة إلى أن الإرهاصات المطالبة الأولى التي عبرت عنها "الحركة الوطنية" كانت جزءاً من وثيقة "برنامج الإصلاحات المغربية" التي صاغتها كتلة العمل الوطني سنة 1934، التي ستعرف انشقاقاً سنة 1937 عند انعقاد أول مؤتمر لها، بسبب الصراع على القيادة بين علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني. كما أن بعضاً من هذه المطالب قد عبرت عنه مؤتمرات طلبة شمال إفريقيا لفترات متتالية. كما ينبغي التذكير بأن السياق العام والوضعية السياسية التي كانت تمر بها البلاد ستعمل على حمل النخبة الوطنية على تطوير هذه المطالب، حيث تعرض بعض قادة الحركة الوطنية في نهاية الثلاثينات للاعتقال أو النفي، وخاصة بعد أحداث بوفكران سنة 1937، وتأسيس أحزاب جديدة منها "حزب الاستقلال" و"حزب الشورى والاستقلال" و"حزب الوحدة المغربية" و"حزب الإصلاح الوطني" و"الحزب الشيوعي".

22. غير أن البادرة الأولى للمطالبة بالاستقلال قد جرى التعبير عنها في المنطقة الخليفة التابعة للحماية الإسبانية بالشمال وذلك سنة 1942 من قبل حزبي "الوحدة المغربية" و"الإصلاح الوطني" بعد صدور ميثاق الوحدة في ديسمبر 1942، إذ صدر بيان مشترك يطالب "باستقلال المغرب، وإلغاء نظام المناطق، وإقامه نظام عربي مسلم وطني برعاية الأسرة الملكية" كما سيعبر "الحزب الشيوعي المغربي" سنة 1943 عن نفس المطلب، ضمن برنامج الحزب حيث طالب "باستقلال الأمة المغربية، وحققها في تقرير مصيرها". لقد أسهمت هذه المعطيات كلها في إنضاج اللحظة التاريخية لصياغة وثيقة المطالبة بالاستقلال وتقديمها يوم 11 يناير 1944 باسم "حزب الاستقلال الذي يضم أعضاء الحزب الوطني السابق وشخصيات حرة" إلى السلطان والإقامة العامة الفرنسية والحلفاء.

23. تجدر الإشارة إلى أن الشعور الوطني الذي ألف بين هؤلاء الوطنيين يمكن أن نميز فيه بين الوطنية التاريخية ووطنية للمطالب (وطنية تكتيكية) كما نبه إلى ذلك الأستاذ عبد الله العروي، إذ يقول "لقد بدا لنا ضروريا أن نميز بين ما نسميه بشكل عام وطنية. وهي تعني حركة سياسية محددة من خلال إطار كولونيالي. وبين الرحم التاريخي الذي

يستطيع وحده أن يمنحها قدرتها الانتشارية وقوتها في التجذر"¹⁵⁹ ، ولعلنا نجد في شهادة الأستاذ عبد الله إبراهيم تأكيداً لما يقوله الأستاذ العروي، ففي حديثه عن الحركة الثقافية ووضعية المثقف المغربي إبان فترة الحماية يقول "كنا في المغرب بعيدين جداً عن الشروط التي يترعرع و ينمو فيها مثقف بالمعنى الحقيقي للكلمة. ولذلك فالمطالب هي مطالب مثقفين متوسطين يمثلون النخبة. وكانت اهتماماتهم إما عملية محضة، وإما للدفاع عن الهوية المغربية التي تتمثل في كل ما كتب عن احترام اللغة العربية والدين."¹⁶⁰

24. صحيح أن "الوطنية المغربية بالمعنى التاريخي، وبلاستناد إلى وعائها الروحي والرمزي تعكس بنية اجتماعية ليست أبداً راهنة. إذ يمكن لكل الطبقات في لحظة تاريخية محددة أن ترى فيها ذاتها (إذ أنها بهذا المعنى) ليست إيديولوجية من إيديولوجيات أخرى، بل إنها الإيديولوجيا بالذات"¹⁶¹ كما يقول الأستاذ عبد الله العروي، غير أن تلك النخبة حاملة لواء الوطنية تنحدر من أصول اجتماعية مختلفة، وقد ضمت هذه النخبة مثقفين ذوي مشارب ثقافية مختلفة غدت وغيهم، فالبعض قد نهل من أصول ثقافية تراثية محضة، والبعض الآخر تغذت ثقافته وتشربت من مناهل الثقافة الأوربية الحديثة. كما كان من هؤلاء من يجيد اللغة العربية وحدها إلى جانب فرنكوفونيين لا يلمون باللغة العربية، وكان من بينهم من زاوج بين اللغتين وتثقف من معينين مختلفين: عربي إسلامي وأوروبي.

25. لقد كانت النخبة الوطنية تضم بين أحضانها مجموعة من التناقضات التي كانت مترسبة في العمق. وصحيح أن "إيديولوجية الصراع" التي تغذى منها الوعي الوطني كانت لحمية وسدى هذه النخبة التي كانت كثلة متراصة انصهرت في بوتقتها عناصر فئوية متنوعة، لكن إلى جانب عوامل "الانصهار" نجد كذلك عوامل "التصدع" الذي كانت تنذر به الأصول الاجتماعية المتباينة، والمشارب الثقافية المختلفة، وكذلك المنظورات المتقاطبة للمجتمع ولما ينبغي أن يكون عليه في المستقبل، مما سيكون له تأثير هام وحاسم على التطور الثقافي والسياسي للبلاد، وكذا على المصير التاريخي لهذه النخبة ذاتها. وقد لا نبالغ

. فريد لمريني، محاولة حول النخبة المثقفة المغربية، ملاحظات من قلب التحولات الجارية، مجلة وجهة

159نظر، العدد 43 شتاء 2010

160. المرجع السابق.

161. المرجع السابق.

إن قلنا إن هذه النخبة من رجالات الوطنية كانت تضم في أحشائها نماذج مختلفة من المثقفين على نحو ما صوره الأستاذ عبد الله العروي في كتاب "الإيديولوجيا العربية المعاصرة": الشيخ، والمثقف الليبرالي، وداعية التقنية (التكنوقراطي). نحن هنا إذن أمام بوادر "انقسامية" ستظهر آثارها مباشرة عقب الاستقلال بل وستمتد تلك الآثار لتشمل فترات تاريخية لاحقة.

26. لعل أبرز تلك التناقضات الصراع المحتدم الذي نشأ في نهاية الثلاثينيات بين الفقيه خريج القرويين علال الفاسي الذي كان يمثل الاتجاه التراثي السلفي المحافظ ضمن الحركة الوطنية، والزعيم الليبرالي محمد بلحسن الوزاني الذي يمثل اتجاها حداثيا ذا نزعة ديموقراطية. فبعد تصدع "كتلة العمل الوطني"، سيمتد هذا النزاع إلى سنوات الأربعينيات. وإذا كان قد اتخذ في تلك الفترة طابع النزاع الفكري والإيديولوجي، فإنه سيغدو صراعا سياسيا عنيفا سيتم فضه بالعنف والتصفيات الجسدية خلال الخمسينيات من القرن الماضي، كي تحسم المعركة لصالح الاتجاه المحافظ المعزز بخلفية إيديولوجية متحالفة مع المخزن والثقافة التقليدية التي فرضها ميزان القوى آنذاك.

27. برزت هذه التناقضات كذلك ضمن جيش التحرير بين منظورين لمفهوم الكفاح المسلح والاستراتيجية التي تسنده بين الاتجاه الداعي إلى التهدئة والدخول في السلم الذي يقتضيه الاستقلال والمشاركة في التعبئة من أجل إعادة بناء البلاد، والاتجاه الذي كان يدعو على الاستمرار في معركة التحرير لانتزاع أقاليم "إيفني" و"كلميم" و"الساقية الحمراء" وربما "سبتة" و"مليلية" من السيطرة الاستعمارية، وقد تم حسم هذا الصراع عسكريا كما هو معروف. وسيبرز غداة الاستقلال صراع آخر كان نتيجة لاستقطاب بين جناحين سياسيين ضمن حزب الاستقلال؛ الجناح التقليدي الذي أبرم تعاقدًا إيديولوجيًا مع الدولة جعله يميل إلى المهادنة، والجناح الديموقراطي الحداثي الممثل آنذاك في "اتحاد الجامعات الشعبية" الذي سيعرف فيما بعد باسم "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" بزعامة المهدي بنبركة، والفقيه محمد البصري وعبد الرحيم بوعبيد، وعبد الله إبراهيم.

خلاصات

■ إن عامل "الانقسامية" الذي أشرنا إليه سابقا والذي كان يميز أديم النخبة الوطنية ونسغها، سيوفر أرضية خصبة لإعادة هندسة المشهد السياسي للبلاد وإعادة "تصنيع" النخب لخلق التوازن المطلوب، وفق آليات الانشطار الذي ستعرفه القوى الحية للبلاد والتي ستشهد أطواراً من مسلسل محبوك يقوم على تقسيم المقسم وتجزئ المجزأ، الذي سيطل الأحزاب والنقابات، وسيعرف ذلك المسلسل ب "التعددية".

■ إن الأطروحتين اللتين هيمنتا على التصورات والمفاهيم، أي أطروحة التقليد الصادرة عن خلفية سلفية والأطروحة التي تنشأ الحداثة والتطور إنما تعكسان ذلك الانشطار الذي وقفنا عنده سابقا، باعتبارهما تنسخان واقع مجتمع مركب يتساكن فيه مجتمع تقليدي إلى جانب مجتمع عصري ومتطور، وتشكيلتين اجتماعيتين تسيران بسرعتين مختلفتين.

■ لقد ظلت هذه الثنائية القطبية (أي التقليد والحداثة) وما زالت الشغل الشاغل للمثقفين المغاربة باعتبارها تشكل العقدة الأصلية التي ما زال صداها يتردد عبر مسارات التطور التاريخي سواء على مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية أو على مستوى في السجل الثقافي، وما زلنا نشهد استنساخها عبر مشاهد وأحداث وشخوص وإن كانوا من عيار آخر غير العيار الأصلي.

■ تجاه الأطروحتين البارزتين أطروحة التقليد السلفية وأطروحة الحداثة والتطور، سيرسخ المخزن نفسه كحكم قادر على "فصل المقال"، وسيتموقع باعتباره تركيباً يحافظ على الأطروحتين ويتجاوزهما معاً، في ما أصبح يعرف بدءاً من الثمانينيات بشعار "الأصالة والمعاصرة" الذي رددته بعض المنظرين من تنابلة السلطان. ولا غرو أن هذا التموقع يوفر للدولة وضعاً مريحاً يجعلها تستثمر السجلين معاً، باستخدام مرجعية التقليد ومرجعية الحداثة، كل حسب مقتضيات المقام.



نُخبُ المَمْلَكَة بحث في تنظيم السلطة في المغرب علي بنحدو

"في المغرب، توجد كل السلطة والثروة والنفوذ متركَزة ومتمركزة في أيدي أقلية من العائلات السائدة. ومن أجل حماية امتيازاتها تلك والدفاع عن مكانتها فهي تعيد إنتاج ذاتها بالاعتماد على القنوات التقليدية وعلى رأسها النسب الأبوي وزواجات المصلحة والتحالفات الاقتصادية.

من هذا التنظيم المستند إلى العائلة كقاعدة، ينبثق رجال أقوياء ذوي تكوين يحركهم شره وتلهف على القوة والسلطة لا حدود لهما. هؤلاء كلهم هم ورثة كل الثروات، مادية كانت أو اعتبارية ورمزية، الذين يُوضَعون على رأس مؤسسات الدولة أو تنظيمات أرباب الشركات والمقاولات والجمعيات الرياضية والخيرية، يمارسون فيها كل الصلاحيات.

لا يشكل هؤلاء طبقة، إلا أنهم يتعاونون لينبؤا وحدة سلطة تسيطر على المجتمع.

فمن يكون هؤلاء الرجال؟ كيف يصلون إلى مواقع السلطة السياسية والاقتصادية؟ كيف يمارسون سلطتهم هذه على الناس وعلى المؤسسات؟ هل يتوفرون حقا على الاستقلالية في العمل والتقدير، أم هم مجرد أوعية وأدوات تشكلها الدولة لخدمة مصالح عليا كمصالح الشركات متعددة الجنسية؟ عن هذه التساؤلات وغيرها، يقترح الكاتب إجابات تستند على دراسة صارمة للشكل التاريخي والسوسيولوجي للنخب المغربية، ويشرح الكيفيات التي بها يتم اختيارهم من داخل كبريات العائلات الأرستوقراطية، كما يحلل سيورة تنظيمهم بدءا من صفقات زواجهم المحكومة بالمنفعة، وصولا إلى ممارستهم السلطة الاقتصادية. وهو يعرض أيضا تصوراتهم لإدارة المقاولات، للبيرالية، ولإدارة الفقر وإدارة الموارد البشرية... وهو يدعونا أخيرا إلى مصاحبته في رحلة اكتشاف العالم المحمي الذي فيه ينعمون، وينقطعون داخله عن عالم الناس العاديين، في الفضاءات المغلقة للمؤسسات الخاصة بترفيههم ولهُوهم، المتحصنة خلف متاريس الأحياء الراقية للحواضر المغربية.

أما الكاتب [علي بنحدو]، فهو دكتور في العلوم الإنسانية، ومستشار دولي، ومختص في سوسيولوجيا النخب. شارك كباحث جامعي في عدد من أعمال التنمية الاجتماعية الحضرية، وفي إنجاز كثير من البحوث حول تنظيمات اقتصادية واجتماعية مختلفة".

من تقديم دار نشر "ريفنوف" (Riveneuve) التي أصدرت الكتاب (210 ص) سنة 2009.
ومعلوم أن طبعة سابقة كانت قد أصدرتها دار نشر "لارماتان" (L'Harmattan) سنة 1997.

النخب السياسية

في الحركة الوطنية والفرص المهدورة

محمد بنسعيد أيت إيدر

منذ فترة الحماية إلى اليوم مر المغرب بمحطات كانت الفرص فيها سانحة للتقدم والتطوير بالطفرة النوعية التي لو تحققت لكنا اليوم في وضع مريح. ولكننا أقرب ما نكون للدولة الديمقراطية المأمولة والمجتمع المتطور المنشودة. غير أن العديد من الفرض التي أتاحت وكانت حبلى بشروط التطور والتقدم الشامل أفلتت، وتم تضييعها من قبل النخبة السياسية الوطنية التي كانت فاعلة بقوة في الكثير من اللحظات وكان بيدها زمام التحكم في الكثير من المسارات. وسأكتفي هنا بالنماذج القوية والدالة من هذه الفرص التي تم تضييعها:

الفرصة الأولى: اختيار البيعة عوض التعاقد البرنامجي

لقد انطلقت الحركة الوطنية المغربية كرد فعل وطني على وضع الحماية منذ بداية الثلاثينيات بقيادة الشباب الوطني من أمثال علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني. وكان قد اشتد تأثير الأصوات الوطنية بقوة مع مرور الوقت على إعلان الظهير البربري (16 ماي 1930). وفي حمأة الأحداث وتسارعها تم تشكيل كتلة العمل الوطني سنة 1934 مطالبة بالإصلاحات التي تعهد بها عقد الحماية. ثم برز الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية في أبريل 1937 وروعي في اسمه امتداد مطالب الكتلة.. غير أن الإعلان عن لائحة القيادة برئاسة علال الفاسي دفع بلحسن الوزاني إلى تأسيس حزب جديد هو الحركة القومية.. وثم تضييع فرصة التوحيد منذ الانطلاقة.

وفي الجهة الأخرى لم تكن لسياسة الإقامة الفرنسية مواقف واضحة تجاه كتلة العمل الوطني وخصوصا في عهد الجنرال فوكيس. فتارة تكون هذه السياسة منفتحة على مطالب

الكتلة وتتجاوب معها بوعود لم تكن أبدا صادقة. وهو نوع من المناورة التي كثيرا ما استعملت. وأحيانا تم اللجوء إلى المضايقات والتنكيل المباشر لعرقلة مسيرة الوطنيين وإسقاطهم في الارتباك. بل إن تلك المناورات وصلت حد اتهام قادة الحركة الوطنية بأنهم غير صادقين مع السلطان مع محمد بن يوسف فيما يخص قسم الانخراط في الحزب الذي لم ترد فيه كلمة السلطان وهو ما أشار إليه ذ. عبد الكريم غلاب في كتابه الحركة الوطنية ...

إن هذا الحدث لم يكن قرارا شكليا بل يدخل في صلب سياسة اختارتها النخبة السياسية. كما اختارت تقوية صلاتها وارتباطها بالسلطان. وهي رغبة كانت متبادلة بين الطرفين - وتذهب بعض التحليلات - إلى أن النخبة الوطنية كانت تنظر إلى السلطان ليس فقط كرمز للسيادة الشرعية المهددة. ولكنه ظل في نظرها ذا شخصية وطنية تؤهله لضمان مشاركة شعبية واسعة ووازنة في المعركة في ظرف لم تكن الكتلة قادرة على تعبئة الشعب لوحدها ... في الوقت الذي عاش السلطان نفسه تلك اللحظات في عزلة عن الوطنيين. وكان محروما من كل الوسائل التي يمكن أن يعتمد عليها في ممارسة سلطاته. وكانت الحركة الوطنية تقوم بهذا الدور مستثمرة قدرتها على مساعدة السلطان الشرعي لإعادة نفوذه لحماية العرش. وهكذا كان الطرفان المتحالفان محتاجين لبعضهما. وقد انطلقت بوادر هذا التحالف بتبادل المراسلات والإشارات والمبعوثين بين السلطان وعناصر مختارة من قادة الصف الوطني خارج مراقبة أجهزة الإقامة العامة. وفي بعض الحالات كان السلطان يتجرأ على استقبال وفد من العلماء حول المشاكل التي أثارها توقيع مرسوم للظهير البربري من انتهاكات لحرمة المسلمين. وفي تصريح لبعض ممن حضروا اللقاء بأن السلطان تأثر كثيرا لما سمعه إلى حد أنه لم يكن يملك حبس دموعه أمام خطاب العالم بلقرشي.

ولتدعيم تلك العلاقات اتخذت كتلة العمل الوطني قرارا بتحديد يوم 18 نونبر عيدا للعرش يحتفل به كل سنة ابتداء من 1933 تخليدا لتاريخ جلوس محمد بن يوسف على العرش خلفا لوالده يوسف بن الحسن الأول سنة 1927. وخلال قيامه بزيارة إلى مدينة فاس في 08 ماي 1934 نظم فرع الكتلة استقبالا شعبيا حافلا هتفت فيه الجماهير لأول مرة بالحريات. وقد أثارت مبادرة الشعب بفاس حفيظة أجهزة الإقامة العامة التي سارعت إلى اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة السلطان إلى الرباط لقطع الطريق عن الالتحام المباشر بين

السلطان وشعبه لكن الحركة الوطنية لم تنتظر وقتا طويلا فهيأت وفدا مختارا منها لزيارة السلطان بالرباط معبرة له عن تشبثها به والدفاع عن العرش. وتهدف هذه الزيارة إلى إثارة انتباه السلطان الشاب للقضايا الساخنة بين الحركة وسلطات الحماية، وفي هذا اللقاء أعلن السلطان للوفد التزامه بما يلي: "سأبذل كل جهودي لاسترجاع ما ضاع منا" وهي إحدى الوعود التي وردت في أدبيات الحركة الاستقلالية. ولهذا لا يمكن لأي منا أن ينكر بأن تجربة التحالف بين السلطان والحركة الاستقلالية كانت لها مزايا إيجابية في تعزيز حركة التحرير وتحقيق شعارات ملموسة حتى عودة الملك إلى عرشه والاعتراف باستقلال المغرب.

وقد كانت هذه الفرصة التاريخية سانحة للدخول في تحالف واضح وعلى أساس برنامج معروف ومعلن بين الحركة الوطنية ومؤسسة القصر الملكي ممثلة بمحمد بن يوسف. غير أن هذا التحالف بني على العاطفة الوطنية واعتبار المستعمر عدوا يمثل طرده من البلاد أولوية الأولويات. وبالتالي تم نسج هذا التحالف بدون خطة مستقبلية وبدون برنامج. فضاعت الفرصة وحلت محلها البيعة وما يستتبعها من اختلال في العلاقة بين الطرفين... وهكذا فقدت النخبة الوطنية الشيء الكثير الذي لم تنتبه إليه إلا بعد فوات الأوان.

الفرصة الثانية: إقالة الجنرال كيوم وإفلات فرصة توحيد حزبي الاستقلال والشورى

من المفيد القيام بدراسة ميدانية لمعرفة الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ تدابير صارمة لإقالة الجنرال كيوم قائد مؤامرة 20 غشت 1953. ومعروف آنذاك بأن الشعوب المغاربية الثلاثة خاضت نضالات شعبية سياسية انتقلت بعدها إلى المقاومة المسلحة، يدفعها الطموح إلى التحرر من العبودية والاحتلال الأجنبي، ومن أجل تحقيق استقلالها الوطني والعمل على تحقيق الوحدة المغاربية، حينئذ أدركت الحكومة الفرنسية بوادر الأخطار التي ستحدق بجيوشها عندما تواجه في المعركة وحدة الكفاح المسلح تحت قيادة واحدة في كل من تونس والمغرب والجزائر. وقد سارعت حكومة مانديس فرانس قبل أن يجف مداد اتفاقية جنيف مع حركة التحرير الفيتنامية إثر هزيمة الجيش الفرنسي في ديان بيان فو إلى فتح مباحثات مع قادة كل من تونس والمغرب ودشنت هذه المرحلة

بانفراج سياسي ويطلق مجموعة من قادة الأحزاب الاستقلالية والعمالية بغية البحث عن مخرج سياسي يخفف عن جيوشها الكثير من الخسارات التي تصيبها هنا وهناك، كما أنها كانت تستهدف التمكن من فصل ثورة تونس والمغرب عن الثورة الجزائرية قبل أن يتجذر الكفاح المسلح المشترك ويستعصي الوصول إلى الحلول الوسطى.

وفعلا فقد تم تعيين مقيم عام جديد فتح علاقات مباشرة مع قادة الحركة الوطنية بعد انفراج استفاد منه القادة الاستقلاليون وقادة الحركة العمالية في شروط بدأ يتجذر فيها الوعي بأهمية الكفاح المسلح. وفي شرط تحققت فيه انتصارات مهمة على الساحة المغاربية. وقد تلقت قيادة المقاومة وجيش التحرير هذا الانفراج بفرح شديد بل إن جيش التحرير ناشد القادة العائدين من المنافي والمعتقلين بالالتحاق به وتدعيم الكفاح المسلح والوصول إلى فرز قيادة سياسية محنكة تحمل مشروعا وبرنامجا محدد الآفاق وخاصة آفاق الاستقلال ويكون بإمكانها انتزاع مكتسبات أقوى مما حصل. فما هي العوامل التي حالت دون اختيار هؤلاء القادة لدعم الكفاح المسلح؟ ولماذا لم تتم الاستجابة إلا نادرا لرغبات المقاومين الذين كانوا في ساحة النضال داخل المدن والقرى؟ والدرس الأساسي هو ضياع فرصة الالتحاق وتمتين الروابط بين المقاومتين السياسية والمسلحة لقطع الطريق على التلاعب الذي قامت به القوة الثالثة الناشئة والتي عملت على إضعاف الصف الوطني السياسي من جهة وإضعاف المقاومة وجيش التحرير من جهة ثانية.

الفرصة الثالثة: تجميع "الاستقلال" و"الشورى"
وتوحيد الرأي لمواجهة التشيت والطواير الأخرى

يملك الحزبان الوطنيان (الاستقلال) و (الاستقلال والشورى) رصيда مشتركا في تأسيس الأنوية الأولى للحركة الوطنية منذ بداية الثلاثينات واجتازت مسيرتهما فترات من الخلافات والانشقاقات متفاوتة وغير قارة، وقد كانت لهما اختيارات وحدوية في شروط معروفة بفضل تدخلات أحزاب سياسية مغاربية، وأعضاء من الجامعة العربية بذلوا أيادي المصالحة في مواجهة قوات الاستعمار الفرنسي بصفوف موحدة لمكونات الصف الوطني الأربعة وخاصة ما حدث سنة 1951 حين احتد الصراع بين السلطان محمد بن يوسف والجنرال جوان، وبتدخل من الجامعة العربية وصلت الأحزاب الأربعة إلى إعلان ميثاق التوحيد على

أسس معركة الاستقلال وبتوقيع كل من علال الفاسي، محمد بن الحسن الوزاني، عبد الخالق الطريس والمكي الناصري يوم 09 أبريل 1951.

وبهذه المناسبة، كان بإمكان الحزبين الكبيرين التفكير في إمكانية الوحدة بينهما خلال مفاوضات إكس ليان على مشروع برنامج مشترك يحدد قاعدة الحوار بين الفصائل الوطنية تواجه به المشاريع المقترحة من فرنسا والأطراف المحشورة في ذلك الحوار. وعندما سمح لوفد من الحزبين بزيارة السلطان بمنفاه وهو في حالة انتظار للجديد منها لم تكن رؤيتهما موحدة في طرح مشروع برنامج ثلاثي يتبناه كلا الحزبين والسلطان من أجل مواجهة ما تطرحه الدولة الفرنسية عليهم، فالوصول إلى تبني هذا البرنامج المطروح منهم كان سيقطع الطريق على كل الأطراف التي تنتعش من أجواء التشتت والاختلافات. إلا أنهما لم يغتتما الفرصة التي ضاعت على الوطن.

وأعتقد أن الانزلاقات التي انحدرت إليها نتائج المفاوضات يتحمل فيها الحزبان جزءا كبيرا من المسؤولية لأنهما لم يتسلحا بالوعي الديمقراطي والمفتوح على الحوار بدل المنافسة على مواقع السلطة، ولازلت أرى سلامة التحالف البرنامجي بين محمد بن يوسف وبين حزبي الاستقلال والشورى والاستقلال، ولو دبر هذا الأمر بحكمة ووعي لساهم في التخفيف من حجم الطموحات الفردية لولي العهد عندما عمل على دفع والده الملك بقطع الطريق على التحالف الضمني بين السلطان والحركة الوطنية وهو تحالف استمر لحقبة تاريخية لعب فيها السلطان أدوارا مشرفة.

الفرصة الرابعة: ائتلاف حكومي مأزوم
وضياع فرصة حكومة عبد الله ابراهيم.

ونتيجة للوضع المشار إليه سابقا، مارس الملك محمد الخامس وبحرية واسعة دور الحكم في تسوية مقبولة لدى كل الأحزاب الوطنية وبموافقة من الحكومة الفرنسية في تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى برئاسة السيد امبارك البكاي كشخص محايد في 12\07\1955 ولم يتم الإعلان عن آراء أخرى معارضة إلا بعد حين، فحزب الاستقلال الذي يشكل القوة

الأولى في الصف الوطني والحليف التقليدي للسلطان محمد بن يوسف سيعلن بعد فوات الأوان بأنه قبل المشاركة على مضض أو في ظروف غير عادية.

وقد حدد الملك مهام الحكومة في خطاب له بمناسبة عيد العرش 18\10\1955، فيما يلي:

1- القيام بتسيير القضايا العامة بالبلاد؛

2 - إنشاء مؤسسات دستورية ديمقراطية؛

3- فتح مفاوضات مع فرنسا لتحديد إطار وفحوى الاستقلال.

وورد في هذا الإطار التعبير عن "الحفاظ على التعاون المتميز مع الشعب الفرنسي" وهي جملة تخفي تفسيرات حول المصالح الفرنسية. وقد تجنب القصر الدعوة إلى إنشاء المؤسسة الدستورية بعد إزالتها من المادة الثانية في ترتيب مهام الحكومة الائتلافية. بل أعطى الأسبقية لبناء أجهزة الدولة من إدارة للداخلية والأمن الوطني والجيش الملكي، ولقد تم اختيار أطرها الأساسية بذلك، بدون أن يكون لقادة الأحزاب الوطنية دور في هذا الاختيار. كما ارتأى الحفاظ على الجهاز الإداري المزدوج الحداثي والخبرة الذي تركته الحماية الأجنبية. ورغم ذلك فقد دخلت البلاد في عهد من الحرية وتكوين هيئات من المجتمع المدني من الشباب والطلبة والهيئات الاجتماعية في مقدمتها منظمة الاتحاد المغربي للشغل. كما فتح الإعلام الجريء والمستقل أفقا جديدا من حرية الرأي ومراقبة نشاط الحكومة والدولة. ولقد وضع اختطاف القادة الجزائريين الخمسة الحكومة الائتلافية أمام تحديات مفاجئة، ولم تكن تملك ما يكفي من الحماية في مواجهة عدوانية اللوبي الفرنسي، وغير قادرة على حماية أمن الوطن، بل تعرضت لانتقادات من مختلف الشرائح السياسية ومن تلك الفئات الراضية لأنصاف الحلول، فطرح المطالبة بالحكومة المنسجمة.

في هذه الشروط المحرجة، أقدم الملك محمد الخامس على إدخال تعديل على حكومة مبارك البكاي الائتلافية الثانية كسب فيها حزب الاستقلال مقاعد جديدة على حساب حزب الشورى والاستقلال، وقد أقيمت من الحكومة القايد الحسن اليوسي. وهذا التعديل لم يخفف من الأزمة التي عرفتها الحكومة الأولى لأنه لم يلب طلب حزب الاستقلال في حكومة منسجمة. كما أن مشاركة حزب الأحرار والمستقلين فيها وضع الحزب في مأزق، عندما أقصي حزب الشورى والاستقلال المعروف من التحالف في الحكم، وبالمقابل فتح الباب للخصم اللدود لحزب الاستقلال: المحامي "الليبرالي" أحمد رضا أكديرة ليقود معركة

شرسة ضد ما كان يسميه هيمنة الحزب الوحيد وهو الشعار الذي حملته القوى المعارضة التي جمعها خلال حكومة البكاي الثانية المنسجمة بعد أن كسبوا إلى جانبهم رئيس الحكومة مبارك البكاي.

والملاحظ أن هذا التعديل ساعد على توسيع عوامل الأزمة الحكومية الشيء الذي دفع حزب الاستقلال إلى إعلان اللجنة السياسية كمعبرٍ رئيسي لقيادة حزب الاستقلال ولمواجهة الأخطار القادمة من تشكل قوات وأحزاب متناقضة بمن فيهم أناس ساهموا إلى جانب الاستعمار الفرنسي ضد الملك والحركة الوطنية.

وفي هذا الجو المليء بالاضطرابات السياسية والاجتماعية، قدمت حكومة البكاي استقلالها تحت ضغط حزب الاستقلال، وقد فتح الملك نقاشا مع أطراف من حزب الاستقلال من أجل الوصول إلى حل يرضي كلا من القصر والاستقلال، ولكن الملك رفض العرض الذي قدمته اللجنة السياسية لكونه يعرض شروطا لتحمل مسؤولية الحكم تهم حدود الصلاحيات التي يمكن للملك أن يضطلع بها. ومن هنا نشأ الخلاف مع القصر حول الصلاحيات وخاصة صلاحيات وزارات السيادة، وانتقل إلى صفوف قيادة الحزب بين من يصادقون على عرض الملك والذين يعارضونه. والتفسير الذي يطرحه البعض بأن القيادة التقليدية لحزب الاستقلال لا تقبل الخلاف وفتح مواجهة ضد الملك محمد الخامس الذي تربطهم به تحالفات تاريخية لا يمكنهم القطيعة معه مهما كان الموقف منها وبرزت الحكومات المتوالية وخاصة حكومة الأستاذ بلافريج ثم حكومة الأستاذ عبد الله إبراهيم التي أقلقت لوبيات الداخل والخارج باختياراتها الوطنية وإنجازاتها الهامة رغم قصر عمرها. وقد تكالبت على هذه الحكومة لوبيات متنوعة حتى وقع الإجهاز عليها وإعفاؤها في عز قوتها فضاعت على المغرب فرصة ذهبية للإقلاع المبكر نحو التقدم. وهذه وحدها فرصة ذهبية مهدورة لتعديل موازين القوى بكل ما في الكلمة من معنى. وجدير بالذكر أن هذه الفترة كانت مسبقة باستقلال طرفاية 1958 وبداية المفاوضات المباشرة مع القيادة العسكرية الإسبانية حول إطلاق سراح 42 معتقلا مغربيا وتحرير منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب. وقد عبر الإسبان عن موافقتهم على الانسحاب مقابل الاعتراف بأسبنة سبتة ومليلية وهو امر لم يكن من صلاحيات المفاوضين المغاربة وعلى رأسهم عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد. وكاد الانسحاب من الصحراء أن يتم غير أن ولي العهد أوقف المفاوضات وضاعت

فرصة الاسترداد . وفي سنة 1959 كان الانشقاق الذي وقع في صفوف حزب الاستقلال وهو حدث مؤثر في حاجة إلى قراءة جديدة للأحداث التي دفعت إليه. مما استفاد منه خصوم الحركة الاستقلالية آنذاك. وبرزت خريطة سياسية أخرى واختل ميزان القوى الذي أفلتت فرصة تعديله وتصحيحه. فكانت سنوات الرصاص وكانت المآسي.

الفرصة الخامسة: عدم استثمار قوة الكتلة الديمقراطية

يذكر التاريخ القريب أن المغرب عرف صراعا قويا اتسم بالقمع الشرس في سنوات الرصاص من الستينات إلى مطلع الثمانينات من القرن الماضي وخلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ المغرب كانت أحداث مكثفة وقوية وفتح الصراع على كافة الواجهات وهو ما يفسر المحاكمات المتوالية والقمع الشرس وتوالي محاولات الانقلابات والاعتقالات والمحاكمات الصورية والاغتيالات والاختطافات (المهدي بنبركة نموذجا) كما عرفت هذه المرحلة الحرب الجزائرية المغربية المعروفة بحرب الرمال وتداعياتها على تضييع فرصة بناء المغرب الكبير وتداعياتها على العلاقة بين البلدين إلى اليوم. ولاشك أن هذه الفترة تحتاج إلى تحليل دقيق وموضوعي للوقوف على الأخطاء التي أدت إلى ضياع الفرص الثمينة للتقدم سواء على صعيد المغرب أو على الصعيد المغربي منذ الستينات إلى الثمانينات من القرن الماضي؛ حيث بدأت بواد الانفراج تظهر. فعدنا إلى أرض الوطن بعد صدور جريدة أنوال في 15 نونبر 1979 ولعبها دور التحضير للعودة التي كانت في 8 مارس 1981. ثم تأسيس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي 1983 على قاعدة الشرعية النضالية والشرعية القانونية وترسيخ الوعي الديمقراطي تحت شعار ديمقراطية الدولة وديمقراطية المجتمع وكان من مهام هذه المرحلة أن فتحت المنظمة الحوار مع القوات الوطنية والتقدمية، والتنسيق في البرلمان وعلى الصعيد السياسي وكذا في المنظمات الجماهيرية وتحديد الموقف النضالي الدينامي من حقوق الإنسان وتثبيت المكتسبات وتراكمها بسند نضالي وحدوي قوي من النقابات والفئات العمالية والمتحالفين معها في المجتمع ...

...وقد كان الارتباط بما يجري في الوطن العربي كبيرا ووثيقا تدل عليه التظاهرات الشعبية الواسعة من أجل العراق وفلسطين. في هذه الأجواء انطلق الحوار مع الملك الراحل الحسن

الثاني مباشرة وبدأ التفكير في مرحلة جديدة من التعاون من أجل دخول مرحلة الديمقراطية الحقة وكان لكل طرف شروطه ورؤيته الخاصة من المرحلة، غير أن أطرافاً في الكتلة لم تكن صلبة المواقف وكانت تميل إلى الهدنة أكثر من المواجهة وبالتالي تم إضعاف المفاوضات فجاء اقتراح حكومة الأستاذ بوسنة 1993 وإفشال مشروعها. والحق أن المخزن بدا في التسعينات منهكاً بحروبه معنا وبدأت قوانا الوطنية والتقدمية منهكة بالصراع الطويل. مع النظام. وبدأت رياح تغيير التوازنات العالمية تؤثر علينا فتطورت أساليب الضغط في اتجاه ديمقراطية الدولة وديمقراطية المجتمع. ومعلوم أن الكتلة الديمقراطية برزت كتعبير شرعي وذو مصداقية في التحاور مع الملك الذي بدا بدوره راغباً في التحول واستثمار شعبية المعارضة للحكم بها وليس معها لما تبقى من عمره وهو ما عبر عنه صراحة وبشكل مباشر إنه كان يضغط في اتجاه أن يحكم بنا. وبالتالي كان الهدف هو البحث عن عناصر جديدة وذات مصداقية للتدبير وليس للشراكة في الحكم.. وهكذا جاء مشروع حكومة الأستاذ محمد بوسنة التي تم التحضير الجماعي والجيد لها من جميعاً قبل إجهاضها بإقحام الوزير المرفوض إدريس البصري. وتم تأجيل المشروع إلى 96 حيث سيتم تقديم دستور دون التطلعات والضمانات الكافية للانتقال الديمقراطي الفعلي دستور خال من الصلاحيات الضرورية. وهو ما ستؤكد الأحداث بعد سنة 2002 ومحاضرة بروكسيل للأستاذ عبد الرحمان اليوسفي. وقد قيل - سنة 96- بأن المخزن في حاجة إلى إشارة تطمئنه. ثم جاء الاستفتاء على دستور 1996 في الشروط التي تعرفونها. واختارت المنظمة أن تعارض الدستور وتم شقها بقرار إداري.

وجاءت حكومة التناوب التوافقي لسنة 98 لتحمل آمالاً عريضة لتقدم البلاد وبذلت مجهودات لا ينكرها أحد. غير أن هذه الحكومة كانت محكومة سلفاً بالأسس التي بنيت عليها بحيث بنيت على أسس متكمم عليها بين إثنين على أساس الحلف والثقة وتوسعت فيها الوزارات ذات السيادة بما فيها أم الوزارات والمتحكم فيها الوزير المرفوض سنة 93 واستطاعت هذه المحطة أن تحقق الانتقال السلس للحكم إثر وفاة الملك الحسن الثاني وهو امر إيجابي ولكنها أيضاً فتحت الباب لإضعاف الشرعية على الأحزاب الإدارية وهو أمر ساهم في خلط الأوراق وتضبيب الحياة السياسية. وضاعت فرصة البناء التعاقدى الواضح لأن التسوية تمت على قاعدة التفاهم الثنائي عوض اغتنام الفرصة السانحة لبناء العلاقة على

قاعدة الوضوح الفكري والبرنامج التعاقدي المعلن والواضح ليتحصن الاتفاق بالأحزاب ومحيطها الشعبي ومعلوم أن هذه التسوية الثنائية أنجزت في إطار مغلق وهذا من الأخطاء القاتلة الثلاثة التي تحدث عنها الشهيد المهدي بنبركة سنة 1963. وهكذا أهدرت فرصة أخرى كان من الممكن اغتنامها لبناء التعاقد الضروري لإرساء الإصلاح على قواعد متينة وواضحة

الفرصة السادسة: تضييع فرصة بناء تعاقد جديد

إثر انتقال السلطة

وستأتى فرصة أخرى لبناء تعاقد واضح وحاسم ومسؤول ومتوازن إثر وفاة المرحوم الحسن الثاني وانتقال السلطة بشكل سلس إلى ملك شاب يده بيضاء من تداعيات سنوات الرصاص وكان من اللازم بعيد التنصيب أن يتم إرساء المرحلة الجديدة على أسس واضحة وبرنامج واضح وتوازنات جديدة تضمن الانتقال إلى الديمقراطية الفعلية وتحترم المؤسسات وتحترم الصلاحيات وتفصل السلط وتقرن المسؤولية بالمحاسبة وتحترم الحكومة وهي ضربة قاصمة للظهر. تلتها محاضرة بروكسيل الهامة وارتكبت الأخطاء تلو الأخطاء حتى جاءت حركة 20 فبراير لتصحيح بعضا من اختلال التوازن ولم تجد سنداً سياسياً قوياً فحققت بعضاً من أهدافها وما زالت أهداف أخرى تنتظر. وحركة 20 فبراير في المغرب مثلت في رأيي أملاً حقيقياً لصناعة البديل من الشباب الواعي المتطور والمواكب للمتغيرات - في الوقت الذي كنا نظن أن شبابنا ميؤوس من اهتمامه بالسياسة وهموم الوطن - وحملت الحركة آمالاً كبيرة لتطوير المغرب غير أن الأحداث جرت بما لم تشته سفننا وسفن التطوير الذي كنا نأمله وبالتالي ضاعت فرصة ذهبية على الوطن لبناء دولة المؤسسات الدولة الديمقراطية فعلاً والحديثه حقاً.

إن تمحيص هذه الفرص الضائعة ومواجهتها بجرأة النقد الذاتي الصارم والنقد الموضوعي النزيه يمكن أن يساعدنا على أن نرى تاريخنا المؤثر فينا حتى اليوم في المرأة الصافية لنجيب بجرأة ووضوح عن أسئلة واقعنا وحتى نتمكن من تصحيح الممارسات الخاطئة والتكتيكات غير الموفقة التي خانها الصواب فأهدرت فرصاً كثيرة للتطوير والتطور. ولكن

باب الأمل يبقى دوما مفتوحا على المستقبل. فالشعوب، بحكم منطق التاريخ ومنطق التطور تتطلع دائما إلى التجديد وتبحث عن البدائل. ولا أدل على ذلك مما نلاحظه اليوم من بروز لقوى جديدة في أوروبا الجنوبية (إسبانيا، اليونان...) وفي مناطق متعددة من العالم وخاصة أمريكا اللاتينية...فالتاريخ سجل ومحطات وجولات لذلك فإن الشعب المغربي الذي يعيش اليوم بؤس الخطاب السياسي وضحاياه لا بد سيجد بدائله وسيصوغ الأجوبة الملائمة لواقعه بما لا يعيد تكرار إهدار الفرص المتاحة للتطور.

علال الفاسي

أنموذجا للنخبة السياسية

والثقافية المغربية في عصره (162)

مصطفى الشابي

سنحاول في عرضنا هذا، تلمس جوانب وأوجه من سيرة، ومنجزات ونضال علال الفاسي في المجالين السياسي والثقافي على وجه الخصوص، من خلال تعرضنا لمسألة النخبة التي سبق وأن استأثرت باهتمامنا الأكاديمي، كما استأثرت باهتمام ثلة من الباحثين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية، مغارب وأجانب، مع مطلع سبعينيات القرن الماضي.

ولئن وقع الانتقال، في عرضنا هذا، إلى فترة الزمن الراهن، وهي الفترة التي ظلت حتى السنوات الأخيرة خارجة عن مجال اهتمامنا العلمي، فمرد ذلك إلى سببين رئيسين، أولهما يكمن في إسهامنا في إخراج مؤلف حول تاريخ المغرب على عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف (1927-1961)، وثانيهما ما تجمع لدينا من معطيات وبيانات حول هذه الفترة وما بعدها، أثناء زيارتين قمنا بأولاهما خلال ربيع سنة 2008 إلى مركز الأرشيف التابع لوزارة الشؤون الخارجية بمدينة نانت (*Nantes*)، وثانيهما خلال السنة الحالية، حيث أتاحت لنا فرصة تصفح عدد من الملفات والسجلات بها وثائق تغطي معظم الفترة موضوع عرضنا هذا، وهي محفوظة بالمركز التابع للوزارة المذكورة بالكورنوف بضاحية مدينة باريز. هذا، وسوف نحاول معالجة الموضوع من خلال ثلاث محطات رئيسية، أردناها مواكبة لحياة الزعيم علال الفاسي وهي كالآتي:

- أولا : محطة التكوين والنضال من أجل الانعتاق والحرية (1912-1956).
- ثانيا : الإسهام في بناء أسس الدولة المغربية المستقلة الحديثة (1956-1961).
- ثالثا : النضال من أجل إقرار الملكية الدستورية (1961-1974).

(1) قدم هذا العرض في الندوة التي احتضنتها مؤسسة علال الفاسي يوم الجمعة 29 مايو 2015 في موضوع "محطات ورؤى في المغرب المعاصر".

محطة التكوين والنضال من أجل الانعتاق والحرية

من المعلوم أن الزعيم علال الفاسي الذي رأى النور بمدينة فاس سنة 1910، في بيت اشتهر أبناؤه بالعلم، والنباهة، والمروءة، والصلاح، ينتمي إلى جيل المغاربة الذين نشأوا وتربوا، وفتحوا أعينهم، ثم عملوا وعاشوا في مغرب غير مغرب آبائهم ولا أجدادهم، أي مغرب تحول، على إثر عقد وفق 30 مارس 1912، من بلد مستقل وذو سيادة عربية في القدم، إلى بلد محمي ومستعمر، وبالتدريج من بلد ذي بنيات ومؤسسات تقليدية وعتيقة إلى بلد أضحى، في حدود أواسط العقد الرابع من القرن العشرين، يعتمد الوسائل والتقنيات والأساليب الحديثة في خدمة الأرض، والإنتاج الصناعي، والتنظيم الإداري وباقي القطاعات والمرافق الاجتماعية والثقافية الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور جيل جديد من المغاربة لم يعهد المغرب مثله في سابق الحقب والعصور.

وبما أن المقام لا يسمح بتفصيل القول في التعريف بمصطلح النخبة والحديث عن بداية ظهوره وتداوله في الأوساط السياسية والثقافية في عدد من البلدان الأوروبية كفرنسا مثلا، اعتبارا من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فإنه لا بأس أن نذكر، في البداية، ما القصد باستعماله في عرضنا هذا؟ فالنخبة التي تهمننا قبل غيرها هي التي كانت تتكون من أبناء الأسر الميسورة والنافذة الكلمة في وسطها الاجتماعي، وتسنى لها، منذ عشرات السنين خلت، أن تكتسب خبرات ومهارات واسعة في مجال الإدارة، والتجارة والمال، والثقافة والعلم...

وقد تعززت لديها هذه المؤهلات وتقوت، لما أتيح لها الانفتاح على الخارج، والوقوف على منجزات الأجنب المادية، والتقنية، والثقافية والإدارية والتنظيمية. وهذا ما حدا بهذه الأسر، وبخاصة الحضرية منها، إلى الانخراط في البرامج والأوراش والمشاريع التي وضعتها سلطات الحماية بعد سنة 1912، في قطاعات الأعمال والأشغال الكبرى، والتجارة والتعليم، والإدارة على وجه الخصوص، على عكس موقف آبائهم وأجدادهم المتسم بالنفور من كل ما يمت بصلة للأجنب وشؤونهم، وعلال الفاسي، طبعاً، واحد من ممثلي هذه النخبة التي ظهرت في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي بالرغم من كونه خريج المدرسة المغربية التقليدية، بجميع أسلاكها ومستوياتها.

وهكذا، وجريا على تقاليد وعوائد عريقة في القدم، أدخل الطفل علال إلى الكتاب القرآني، قريبا من بيت سكنى العائلة، حيث تولى ثلة من الفقهاء المرموقين، يتقدمهم والده

الفقيه القاضي عبد الواحد بن عبد السلام بن عبد الواحد الفاسي الفهري تلقينه المبادئ الأولى في تهجية ورسم الحروف. وبعد أن تمكن من استظهار القرآن الكريم، شرع في دراسة المتون التي تتضمن القواعد الأساسية في النحو واللغة، وعلوم الدين. وهكذا، تلقى دروسا في الفقه والأصول، والحديث، والسيرة النبوية، والأدب في المدرسة الناصرية بفاس والتي كان يديرها صاحبها الفقيه الوطني محمد غازي، قبل أن يلتحق بجامعة القرويين، ويحضر دروس عدد من شيوخ العلم المرموقين كالشيخ محمد بن العربي العلوي المدغري، والفقيه القاضي مولاي أحمد بن المامون البلغيثي، والفقيه محمد بن عبد المجيد أقصبي، والفقيه القاضي مولاي عبد الله الفضيلي، والشيخ أبو شعيب الصديقي الدكالي وغيرهم، حيث تسنى له الاغتراف من علوم وأفكار هؤلاء الأساتيد، ولاسيما من كان منهم من دعاة السلفية الجديدة التي من مبادئها، كما هو معلوم، نبذ كل أشكال الجمود والخمول، والدعوة إلى اتباع نهج يمكن المغاربة من تنقية أذهانهم من الأفكار الأسطورية، وتدبير شؤونهم المعيشية والتعبدية بتسخير العقل والاحتكام إليه. وأيا كان الأمر، فما هي إلا بضع سنوات حتى أحرز شهادة العالمية، متوجا بذلك مرحلة التعلم والتحصيل. وليس في نيتنا الإطالة والإطناب في التعرض إلى شخصية الرجل، وطبعه، وقدراته ومؤهلاته الذهنية، والأفكار والآراء التي سيدافع عنها فيما بعد، سواء في الميدان السياسي والاجتماعي، أو في مجال الثقافة، والتعليم، والاقتصاد مثلا، فهذا ما اتخذته العديد من الدراسات والبحوث موضوعا للتحليل والتأويل، وتم نشره وتداوله منذ سنين. فالذي يهمنا نحن هنا، قبل كل شيء هو التساؤل حول الكيفية والصيغ¹⁶³ التي تم بواسطتها الانتقال من ميدان التحصيل والانغماس

¹⁶³ خص علال الفاسي وكذا مؤلفاته وتصانيفه بعدد من الدراسات والبحوث، بأقلام مغاربة وأجانب، أثبتنا بعضها هنا على سبيل الاستئناس لا الحصر :

- القادري، أبو بكر، رجال عرفتهم.
- " " ، مادة علال الفاسي، معلمة المغرب، ج 19، 2004، ص. 6409-6412.
- غلاب، عبد الكريم، الماهدون الخالدون، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991.
- " " ، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، جزءان، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987.
- بلمقدم، حفيظة، مادة علال الفاسي، معلمة المغرب، ج 19، 2004، 6412-6414.
- Balafrej Ahmed, "Allal Al-Fassi Héraut de l'Indépendance Marocaine", in *Les Africains*, Edit. J.A., Paris, 1978, t. 12, pp. 45-59.
- Julien (Ch. -A.), "Le Maroc face aux impérialismes 1415-1956", Edit. J.A., Paris, 1978.
- Lacouture (J. et S.), "Le Maroc à l'épreuve", Edit. Seuil, Paris, 1958.
- El Alami (M.), "Mohammed V, Histoire de l'indépendance du Maroc", Edit. Arrissala, Rabat, 1981.

في بحور وشعب العلم والمعرفة إلى حلبة الصراع والمواجهة مع سلطات الحماية التي كانت قد أدركت، في حدود الثلاثينات من القرن العشرين، أي في الوقت الذي أنهى فيه علال الفاسي دراسته بالجامعة القروية، من الغطرسه والشعور بالتفوق، ما جعلها تتخذ قرارات وتدابير لا سند لها شرعي أو قانوني، بل تتعارض وبنود وفق 30 مارس 1912 المؤسس لنظام الحماية الفرنسية بالمغرب. ثم يا ترى، ما هو القصد من هذا التنظيم العجيب الذي سمي بالحماية؟ إن منظري الاستعمار ودهاقنته، والخبراء في شؤون الحرب، ومن ورائهم الأوساط المالية والصناعية، هم الذين ابتكروا هذا المصطلح، قاصدين بذلك طمس الهدف الحقيقي المنشود. فمبدئيا، يقتصر دور فرنسا على مساعدة السلطان حتى يتمكن من بسط سيادته على كافة أرجاء البلاد، وإنجاح الإصلاحات الضرورية للنهوض بها. والواقع، أن المؤسسات والأجهزة السياسية، والقانونية والإدارية التي تم إحداثها منذ سنة 1912، قد جعلت من موظفي الحماية، مدنيين وعسكريين، الحكام الحقيقيين في البلاد. وهكذا، احتفظ ليوطي (*Lyautey*)، أول مقيم عام فرنسي بالمغرب ما بين 1912 و1925 ومن جاء بعده من المقيمين العامين بأساليب عمل المخزن القديم وبتراتبية مختلف الفئات داخل المجتمع، مولين اهتماما كبيرا وعناية خاصة بفئة النخبة وأبنائها، وجاعلين من الإدارة غير المباشرة، وهي طبعاً من اختصاص سلطات الحماية، وسيلة تيقنوقراطية حقيقية لتسيير البلاد.

ولهذه الغاية، تأسست مصالح تقنية شريفة عهد إليها بالإشراف على بعض القطاعات الخاصة بالمغاربة وأحوالهم، كقطاع الأحباس والشؤون الدينية والعدل مثلاً، وأخرى تابعة للإقامة العامة الفرنسية بالرباط يقوم بتنسيق عملها كاتب عام؛ إلا أن ثلاث مديريات قد تجمعت في يد مسؤوليها الفرنسيين مفاتيح التخطيط، والتفكير، والتسيير والقرار، وهي مديرية الداخلية والشؤون السياسية، ومديرية الأشغال العمومية، ومديرية المالية. وأيا كان الأمر، فإن التنظيمات السياسية والعسكرية، والإدارية الجديدة، قد سمحت باستغلال منهجي وتقني لخيرات البلاد، وفتح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك باستصدار نصوص ومراسيم قانونية تنظم قطاع الاستثمارات، وتعطي كافة الضمانات للمستثمرين، وهذا ما شجع رؤساء الشركات الكبرى والرأسماليين على اغتنام الفرصة المتاحة والتسهيلات الممنوحة لاستثمار أموالهم في قطاع المناجم والأشغال الكبرى في مجال السقي، وشق الطرق، ومد السكك الحديدية...

وأما في القطاع الفلاحي، فقد استحوذ الفرنسيون، وكذلك الإسبان في منطقة نفوذهم على أجود الأراضي وأخصبها، في جهات مختلفة من البلاد. وبما أن المجال لا يسمح بالإطناب في معالجة هذه النقطة من دراستنا هذه، فإننا نخلص إلى القول إن سياسة

الحماية في الميدان الفلاحي، كما في ميادين أخرى، قد أسفرت وبكل تأكيد، عن إنجازات ومنشآت تحتية مائية كبرى، أدت إلى تطوير وتنويع منتوجات الأرض، إلا أنها كانت لها انعكاسات سلبية على العالم القروي، وذلك بإسهامها في تفكير الفلاح المغربي، أي حوالي 80% من سكان البلاد وقتئذ، كما شجعت هجرة العاطلين ومن لا أرض لهم إلى الحواضر الكبرى، وفي مقدمتها مدينة الدار البيضاء، علما بأن هذه المنجزات والمشاريع الكبرى التي تحققت في هذه الفترة، لم يستفد من ثمارها سوى المعمرون الفرنسيون وغيرهم من الأجانب وعدد قليل من المغاربة. فهذا هو الواقع الذي كان يعيشه المغاربة، وتمتعض من مساوئه وسلبياته على البلاد، النخبة المثقفة والمتعلمة.¹⁶⁴

وبما أن القوانين المنظمة للصحافة والحريات العامة كانت جد قاسية ولا ترحم، ولا سيما الصحافة العربية، فإن الوطنيين الشباب لجأوا إلى العمل السري في هذا المجال، فراحوا يحررون المنشائر ونشرات بسيطة من بعض صفحات منشورة بأفكار المصلحين المسلمين. ويعملون على توزيعها من يد ليد في سرية تامة، ليتم مناقشة وتداول مضمونها في دوائر محدودة. ومن العناوين التي كانت تروج في هذه الفترة في عشرينات القرن الماضي السيف القاطع، اللواء، الإسلام، الوداد، المدرسة، الوطن، أم البنين...

ولما رامت سلطات الحماية نهج سياسة "فرق تسد"، وزرع بذور الشقاق والتفرقة في صفوف المغاربة من جهة، والمس باختصاصات عاهل البلاد السلطان سيدي محمد بن يوسف (1927-1961) من جهة أخرى، وذلك بإقدامها سنة 1930، على إصدار ما سمي بـ"الظهير البربري"، والذي اتخذته "الشباب الناهض" حسب تعبير مؤلف "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"، و"النقد الذاتي"، ذريعة وفرصة ثمينة للاحتجاج وإسماع صوتهم، والتنديد بالظلم السافر النازل بساحة المغاربة قاطبة حسا ومعنا، والتقارب من دعاة

¹⁶⁴ للمزيد من التفاصيل حول نظام الحماية بالمغرب، يرجع إلى :

- بوطالب، إبراهيم، مادة "الحماية" ضمن مواد معلمة المغرب، عدد 11، 1984 ن ص. 3568-3574.
- العلوي، مولاي الزين، "المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف (1927-1956)"، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

- Julien (Ch. -A.), "Le Maroc face ...", op. cit.

- Lacouture (J. et S.), "Le Maroc à l'épreuve", op. cit.

- Rézette (R.), "Les Partis Politiques Marocains", Edit. A. Colin, Paris 1955.

- Rivet (D.), "Lyautey et l'Institution du Protectorat (1912-1925)", Edit. L'Harmattan, Paris, 1996.

السلفية الجديدة الممثلة في جماعة من شيوخ العلم المتنورين. يقول علال الفاسي في هذا الصدد :

"...لقد وجد الشباب المغربي في دائرة الحركة السلفية ميدانا لبذل نشاطه وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة والتضحية في سبيلها..."¹⁶⁵

والحق أن سنة 1930 قد مثلت منعطفًا حاسمًا في المسيرة النضالية للشباب المتعلم وغيره من شيوخ العلم المتنورين، كما أصبح الآن علال الفاسي واحدًا من أبرز وأنشط مترعمي حركتهم، بالرغم من صغر سنه نسبيًا، إلى جانب محمد بن الحسن الوزاني، والهاشمي الفيلاي، وإبراهيم الكتاني، وعبد العزيز بن إدريس، وعمر بن عبد الجليل، وعبر القادر بن جلون، ومحمد غازي، ومحمد اليزيدي، وأحمد بلا فريج، والمهدي بن بركة، ومحمد المكي الناصري، وإبراهيم الهلالي، وإدريس المحمدي، ومحمد المهدي بن عبد السلام بنونة، وعبد الخالق الطريس، وعبد الرحيم بوعبيد، وأبو بكر القادري، وسعيد حجي، وعبد اللطيف الصبيحي، ومحمد المختار السوسي، وعبد الله إبراهيم، ومولاي أحمد المنجرة، والحسين الورزازي، ومحمد الملاح، وعبد القادر حسن وغيرهم.

وهكذا، فما كادت تمر إلا أسابيع قليلة على صدور الظهير المذكور، حتى تنظمت حلقات تفسيرية لمضامينه في مساجد عدد من المدن كسلا، وفاس، والرباط، والدار البيضاء، ومراكش، ومكناس، وتطوان، وطنجة، والقصر الكبير... سرعان ما اكتست صبغة احتجاجية تمثلت في ترديد الدعاء المشهور:

"يا لطيف، نسألك اللطف بما جرت به المقادير، وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر"،

بعد أداء صلاة العصر.¹⁶⁶

ومهما يكن من أمر، فلن نتعرض هنا إلى تطور هذه الأحداث وما تخللها من اتصالات ومذاكرات بين المسؤولين الفرنسيين بهدف وضع حد للاعتصامات بالمساجد، فذاك ما تناولته بالدراسة والتحليل كتابات عديدة. ويكفي أن نقول إن المغاربة لم ترعهم وتسكتة حملات القمع، والاضطهاد، والاعتقال والإبعاد التي واجهت بها سلطات الحماية في فاس وفي غيرها من المدن والجهات جموع المحتجين والمتظاهرين الشباب ومن انضاف إليهم

¹⁶⁵ الفاسي، علال، "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة 6، 2003، ص. 159.

¹⁶⁶ العلوي، زين العابدين، "المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف"، م.س، ص. 98 وما بعدها.

من الفئات الاجتماعية الأخرى كالحرفيين، وصغار الباعة والتجار. وفي هذه الأثناء، بل قبلها ببضع سنين، دشنت مرحلة تأسيس المدارس الحرة، سيما وأن الفرنسيين وكذلك الإسبانين لم يعيروا أدنى اهتمام إلى مسألة تعلم عموم المغاربة وتهذيبهم، اللهم ما كان من مدارس الأعيان التي تم تأسيسها في بعض المدن الكبرى، فعمدوا إلى إنشاء مؤسسات تعليمية، وجمعيات ثقافية ورياضية، وهذا كله بدعم من عاهل البلاد سيدي محمد بن يوسف وثلة من المحسنين، اقتناعاً منهم بأن من شأن هذا كله أن يصقل شخصية الناشئة والشباب، ويزرع في نفوسهم بذور حب الوطن. وحتى لا تنطفئ شعلة الحماس والتعبئة في نفوس المغاربة، والعمل على استثمار وتوظيف ما تحقق من مكتسبات ثمينة في مجال النضال والدفاع عن الهوية المغربية ومؤسسات البلاد الشرعية، اتخذ الوطنيون الشباب من حلول تاريخ صدور ظهير 16 مايو 1930 كل سنة، مناسبة للمطالبة بإلغائه وبيان مخاطره على حاضر البلاد ومستقبلها، ليس فحسب داخل المغرب، بل خارجه كذلك، في مصر مثلاً وفي فرنسا نفسها، ولا سيما بعد أن تأسست في باريس مجلة المغرب سنة 1932، وفي فاس جريدة "عمل الشعب" الأسبوعية حيث صدر عددها الأول يوم 4 غشت 1933 والذي، حسب مؤسسها الزعيم محمد بن الحسن الوزاني :

"انتقلت معه الحركة الوطنية من عهدها القديم، عهد اللطيف والاحتجاج السليبين إلى عهد المعارضة المنظمة، والمطالبة السياسية، وهو عهد أخذت تتبلور فيه الحركة الوطنية الفتية حول نخبة من ذوي الرأي، وحملة الأقلام، ودعاة التجديد والإصلاح في الحقل الوطني العام..."¹⁶⁷

هذا، وقد انضاف إلى هذا الشكل من الاحتجاج، أسلوب آخر تمثل في توجيه العرائض إلى سلطات الحماية، وتوزيع المناشر المنددة بالسياسة البربرية. وغني عن البيان أن "الشباب الناهض"، هم الذين تولوا، في هذه المرحلة الدفاع عن كرامة الوطن وحرمة ثوابته السياسية والثقافية، مدشين بذلك مرحلة النضال السياسي، بعد أن خمد أو كاد صوت

¹⁶⁷ الوزاني، محمد بن الحسن، "مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية"، مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، بيروت 1982، ص. 356. كان يشارك في تحرير مواد هذه الصحيفة، فضلاً عن المؤسس، ثلة من المناضلين نذكر منهم على الخصوص، محمد الخلطي، وعمر بن عبد الجليل، ومحمد الزبيدي، وعبد القادر بن عمر بראה، وعبد اللطيف الصيحي، الوطني الغيور والذي كان وراء تنظيم قراءة اللطيف بالجامع الأعظم بسلا ولأول مرة في المغرب سنة 1930، ومؤسس صوت الأمة المهدي المنيعي، ومحمد حصار. ومعلوم أن هؤلاء الكتاب وغيرهم من المغاربة الذين كانت تنشر لهم الصحافة الوطنية وقتئذ وفيما بعد، أو في النشرات المتعاطفة والمساندة لنضال الوطنيين بالخارج، كانوا يوقعون مقالاتهم بأسماء مستعارة.

المقاومة المسلحة في الجبال وفي المناطق النائية، ذلك النضال الذي استفاد كثيرا من الدعم الإعلامي والسياسي الذي قدمه الأمير شكيب أرسلان إلى الحركة الوطنية المغربية الناشئة، كما نلمس شيئا من هذا مما كتبه الزعيم محمد بن الحسن الوزاني، حيث كتب ما يلي:

"لا يمكن أن يؤرخ للحركة الوطنية المغربية، دون أن يتحدث عن الدور السري والعلني الذي كان للأمير شكيب أرسلان في مجالها، وخاصة مع بعض قادتها في الداخل والخارج منذ سنة 1930، وهو ما سنعرض له بشيء من التفصيل خدمة للحقيقة، وقياما بواجب إنصافه ضد ما وجه إليه من حملات استعمارية مسعورة، وألصق به من ترهات وأباطيل سخيفة..."¹⁶⁸

وبعد أن استعمل الوطنيون المساجد في مرحلة أولى للتعبير عن غضبهم واستيائهم من السياسة المتبعة من طرف إدارة الحماية حتى الآن في تدبير شؤون البلاد ومعاملة أهلها، وتبين لهم أن الفرنسيين ماضون في تطبيق سياسة الإقصاء والتهميش في حق المغاربة ونخبهم، ها هم يلجأون إلى العمل السياسي المنظم، بعد أن تنبه "الشباب الناهض"، إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها الاستقلال والاهتمام برعاية عاهل البلاد، المؤتمن على سيادتها وكرامتها وشؤونها من جهة، وضرورة سد الطريق في وجه الأوساط الاستعمارية المتشددة حتى لا تعطأها الفرصة للتفريق وخلق البلبلة والتشويش بين الجانبين، نظموا لجلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف في ربيع سنة 1933، استقبالا جماهيريا رائعا في مدينة فاس، تخللته لأول مرة منذ اعتلائه العرش، هتافات وشعارات من قبيل: "يحيى الملك"، "يحيى سيدي محمد"، "يحيى المغرب...".

¹⁶⁸ الوزاني، محمد بن لحسن، "مذكرات حياة وجهاد..."، مؤسسة محمد حسن الوزاني، بيروت، 1984، ص. 310.

وانظر كذلك :

- Adn, dach, carton 13, dossier E. VI, n° 121, lettre du Consul Général de la France à Genève au Ministère des Affaires Etrangères, en date du 25 mai 1938, "au sujet de l'émir Chekib Arsalan"

ورسالة أخرى لنفس المرسل إلى السيد مريزي (Morisé)، الوزير المفوض المنتدب لدى الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب بتاريخ 8 دجنبر 1938، في موضوع الجريدة "العالم العربي" والتي أرسلت نسخ منها قصد الإخبار إلى جمعية الأمم (La Société des Nations) وإلى الرباط، وتونس، والجزائر، وبيروت، وأنقرا، والقدس، ووزارة الحرب، ووزارة الداخلية، مما يدل على التنسيق المحكم، وضبط الأمور بكبير العناية والدقة، بين المصالح الإدارية المركزية، والمفوضيات والقنصليات الدبلوماسية المنتشرة في العالم، والتي كان يهمها معرفة وتتبع الحدث أو النازلة موضوع المراسلة.

ومنذئذ، ازدادت صلات وتعلق الوطنيين بعاهلهم قوة ورسوخا، علما، بأن المغاربة احتفلوا رسميا، في السنة الموالية يعيد جلوس جلالته على عرش المغرب.

ففي هذا السياق، بادروا إلى الإعلان عن ميلاد تنظيم سياسي وطني لأول مرة في تاريخ المغرب تسمى بـ "كتلة العمل الوطني"، بزعامة علال الفاسي، ومحمد بن الحسن الوزاني وأحمد بلا فريج. هذا، وقد اختلت مجموعات من المناضلين في سلا والرباط، وفاس، ومكناس، ومراكش وأخذت تشتغل في سرية تامة، ولكن بعد أن تمت الصياغة الأولى لمشروع الوثيقة التي كان يتعين التوصل إلى اتفاق الجميع حول مضمونها.¹⁶⁹

فصدر برنامج محكم دعي "مطالب الشعب المغربي"، وتضمن مآخذ النخبة الواعية والمناضلة في المجتمع المغربي وقتئذ على السياسة المتبعة حتى الآن من طرف سلطات الحماية والمطالبة باحترام ومراعاة خصوصيات سلطات ومكانة عاهل البلاد في النظام السياسي المغربي، إذ هو الرمز والمؤتمن على سيادة المغرب ووحدته ترابه، وطمأنينة وسعادة شعبه، وبإصلاحات يتعين إدخالها في عدد من القطاعات، سواء تعلق الأمر بشروط ومقاييس تعيين الحكومة المغربية، أو بالشغل والتوظيف في الإدارة، أو بالحريات العامة، أو التعليم والصحة، أو بالعدول عن اتباع الإدارة المباشرة التي تمارسها سلطات الحماية في البلاد، في خرق سافر لبنود معاهد 30 مارس 1912، إلى غير هذا مما يقتضيه العيش الكريم للمغاربة، علما بأن الوطنيين قد تحاشوا المطالبة بإلغاء نظام الحماية في هذه المرحلة الأولى من نضالهم حتى لا يعطوا لغلاة الاستعمار وللمعمرين فرصة تأليب الرأي العام الفرنسي في الرباط، أو باريز، أو حتى الجزائر ضدهم.¹⁷⁰

وأمام تماطل سلطات الحماية للرد على المطالب المذكورة، بعد مضي سنتين على رفعها للدوائر المسؤولة، اضطرت الكتلة إلى الاستمرار في تنظيم حركات الاحتجاج، سيما وأن جريدتي "عمل الشعب" و"الحياة" قد منعتا من الصدور، ومجلة "المغرب" من الدخول إلى البلاد.¹⁷¹

وفي 25 أكتوبر 1936، عقدت كتلة العمل الوطني مؤتمرا استثنائيا في مدينة الرباط، ولكن في كامل السرية، حضره تسعون مندوبا يمثلون كافة شرائح المجتمع المغربي من علماء، وتجار، وحرفيين، وفلاحين وعمال وأجراء، شدوا الرحال إلى المدينة المذكورة

¹⁶⁹ القادري، أبو بكر، "مذكرات في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ج 1، ص. 294.

¹⁷⁰ Julien (Ch. -A.), "Le Maroc face...3, op.cit., p. 176.

¹⁷¹ العلوي، زين العابدين، "المغرب في عهد..."، س، ص. 157.

من كافة أنحاء المغرب، وذلك بقصد التشاور والتداول في مسألة المطالب المغربية التي سبق تقديمها إلى الإقامة العامة الفرنسية، بتنسيق وتوجيهات من السلطان سيدي محمد بن يوسف، إلا أنها ظلت، وحتى الآن، دون رد. وبعد أن خطب في المؤتمرين الزعيم علال الفاسي، وتبعه محمد اليزيدي الذي تلا تصريحاً حول البرنامج السياسي الذي تنوي الكتلة تطبيقه مستقبلاً، تناول الكلمة عدد من المناضلين. وهكذا، توالى على منصة الخطابة كل من المناضل مولاي عبد الله إبراهيم من مدينة مراكش، والجيلالي المزواري عن مدينة مكناس، والحاج أحمد معينو عن مدينة سلا، ومحمد بن عبد الله باسم مناضلي فاس. وعلى إثر هذا الاجتماع، وأمام الصمت التام لسلطات الحماية وعدم ردها على كل الطلبات التي وجهت إليها، قرر المؤتمرون وضع قائمة جديدة دعت بـ "المطالب المستعجلة" تضمنت، هذه المرة أهم القطاعات والجوانب التي لها مساس بوسائل عيش المغاربة، ولاسيما أهل البادية منهم، أو التي كانوا يعانون من انعدامها في حياتهم اليومية كمسألة الحريات العامة، والتعليم، والصحة...، ظناً منهم أن الاكتفاء بهذا القدر من المطالب، سوف يُسهِّل أمر تنفيذها والاستجابة إليها، في انتظار أن تتحقق مطالب أخرى أكثر حساسية بالنسبة للفرنسيين.¹⁷² ثم في شهر يناير من سنة 1937، انعقد مؤتمر مصغر للكتلة في مدينة فاس، حضره الفقيه محمد غازي، وعبد العزيز بن إدريس، ومحمد اليزيدي، وعمر بن عبد الجليل...، أسفر عن انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة، أسندت رئاستها إلى علال الفاسي، وأمانتها العامة إلى محمد بن الحسن الوزاني، وأمانة الصندوق إلى أحمد مكوار، واكتفى الباقون بالعضوية في الهيئة المذكورة والتي، ما كاد الاجتماع يَنْفَكُ، حتى قَدِمَ الوزاني استقالته منها والابتعاد عنها، مُحدثاً بذلك انشقاقاً وتَصَدُّعاً في صفوف الحركة الوطنية. ومما لاشك فيه أن اختلاف طبع الرجلين، أي علال الفاسي والوزاني، ونوعية الدراسة والتكوين العلمي اللذين تأتَّى لكل واحد منهما الاستفادة منهما، وكذا ميولاتهما الشخصية وطموحاتهما، كلها عناصر ساهمت في تعميق الشقة بين الرجلين، سياسياً، وفكرياً وشخصياً، بالرغم من انتمائهما إلى وَسَطِ اجتماعي وثقافي واحد.¹⁷³

وبعد أن مرت السنة الأولى، ثم الثانية على تقديم "مطالب الشعب المغربي"، ولم يصدر أي رد فعلي عليها، وطال انتظار أعضاء كتلة العمل الوطني، ومعهم كافة المناضلين، وظهر جلياً أن سلطات الحماية لم تعر أدنى اهتمام إلى الموضوع، استقر رأيهم على رفع بركات إلى الدوائر المسؤولة للتذكير بهذه المطالب، إلا أنها وُجِّهَتْ، هي الأخرى، بصمت

¹⁷² العلوي، زين العابدين، "دولة المغرب في عهد..."، م. س، ص. 160 وما بعدها.

¹⁷³ الدفالي، محمد معروف، مادة "محمد بن الحسن الوزاني"، ضمن مواد معلمة المغرب، ج. 22، 2005، ص. 7591 وما بعدها.

مُطَبَّق، فصدق المثل القائل : "لا حياة لمن تنادي". ينضاف إلى هذا ما كان يصيب البلاد، بين الفينة والأخرى، من جوائح وكوارث طبيعية كالجفاف مثلاً وتوالي السنوات العجاف، وهو الأمر الذي كانت تنتشر معه المجاعة والأمراض، ولاسيما في البوادي، كما حدث ذلك بمدينة مراكش مثلاً، لما اجتاحتها الجفاف ومعه المجاعة والأوبئة سنة 1937، وبخاصة التيفوس الذي أودى بحياة العديد من الأطفال والمسنين على الخصوص، نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السكان وإسعافهم والتخفيف من آلامهم. وفي بادرة جريئة وشجاعة، وبتدبير من جماعة الوطنيين بزعامة المناضل عبد الله إبراهيم، بعد أن خَبَرُوا حلول الوزير الاشتراكي بول راماديي (*Paul Ramadier*) بمدينة مراكش، ضيفا على باشاها الحاج التهامي الكلاوي، اغتتم أحد المناضلين من حرفيي المدينة فرصة تجول الوزير الفرنسي في أسواقها. وعندما اقترب هذا الأخير من أحد المتاجر، فتح فجأة بابٌ مُسْتَوْدِع كبير للبضائع وجره من كتفه، وأراه جموع البؤساء، والمرضى، والأجسام التي أهلكها الجوع والمرض وهي مكدسة ومحشورة داخل المتجر.¹⁷⁴

ولما فاز اليسار الفرنسي في انتخابات شهر مايو من سنة 1936، استشر الوطنيون خيرا، وظنوا أن ساعة الفرج قد دقت، وأن عددا من مطالبهم سوف تلبى من طرف حكومة الجبهة الشعبية بقيادة الزعيم ليون بلوم (*Léon Blum*)، إلا أن شيئا من هذا لم يتحقق، وظل الأمر على حاله. يقول علال الفاسي في هذا الصدد :

"...بَيِّنَّا نوع العلاقات التي كانت بيننا (كُتلة العمل الوطني) وبين أحزاب اليسار في فرنسا، وقد كان هؤلاء يَعِدُونَنَا بأنهم متى عَكَلُوا الحُكْمَ، سيفُذِّدُونَنَا لَنَا مَطَالِبَنَا التي ساعدونا على تقديمها للحكومة والدعاية لها. ولم تنتصر الجبهة الشعبية في انتخابات مايو 1936 بفرنسا حتى ظَنَنَّا أننا، إذا لم نَنَلْ كُلَّ ما نُرِيد، فسنحصل في الأقل على بعض الحريات الديمقراطية... ولذلك عَجَّلْنَا بتوجيه وفد متركب من الأخوين عمر بن عبد الجليل ومحمد الحسن الوزاني إلى باريس... ورجع للبلاد دون أن يحمل معه غير الوُعودِ والأمانِي..."¹⁷⁵

ثم على إثر ما عرفته البلاد من احتجاجات وتجمعات على امتداد سنة 1937، تنديدا بما نزل بساحة أهلها من أنواع التعسف والتسلط في جهات مختلفة من البلاد، ولاسيما في

¹⁷⁴ العلوي، زين العابدين : "المغرب في عهد...", م. س، ص. 161.

- Julien (Ch-A), "Le Maroc face...", op. cit., p. 178-179.

¹⁷⁵ الفاسي، علال، "الحركات الاستقلالية"، م. س، ص. 215.

قبيلة بني يازغة بناحية صفرو، ومكناس وضاحتها حين أقدمت إدارة الحماية على صرف جزء من مياه واد بُوْفَكْرَان لسقي أراضي شِرْدَمَة من المُعَمَّرين بالمنطقة، تحركت آلة القمع، وأمر نوگس (Noguès) المقيم العام الفرنسي بالرباط ما بين 1936 و1943 باعتقال ونفي زعماء الحركة الوطنية وعدد من المناضلين النشيطين، داخل البلاد وخارجها، وبحل التنظيمات الجمعوية والحزبية، ومنع الصحف الوطنية من الصدور. وكانت أقصى عقوبة صدرت وقتئذ، هي التي كانت من نصيب الزعيم علال الفاسي الذي نفي إلى الغابون، حيث ظل هناك حتى سنة 1946. إلا أن هذا كله لم ينل شيئا من عزيبتهم، أو يعمل على إطفاء شعلة الأمل في نفوسهم، بل واصلوا النضال والكفاح، وأصدروا في 11 يناير 1944 وثيقة المطالبة بالاستقلال، بعد أن نفذ صبر المغاربة وخابت آمالهم، سيما وأنهم ظنوا أن فرنسا وحلفاءها في الحرب العالمية الثانية ضد النازية، سوف يعترفون بالجميل وينصفون المغرب وعاهله الذي ما أن اندلعت الشرارة الأولى للحرب في صيف سنة 1939، حتى بادر إلى إعلان الوقوف إلى جانب الدولة الحامية ومساندتها في محنتها، مقدما الرجال والمؤن بغير حساب.¹⁷⁶

وانتهت الحرب، وانتصرت فرنسا بانتصار الحلفاء، واستبشر المغاربة خيرا بهذا الفوز الكبير ضد النازية، وظنوا أن الدولة الحامية سوف تعترف بالجميل، وتذكر بطولات الجنود المغاربة في مختلف جبهات القتال بأوربا وآسيا، والأعداد الهائلة من المقاتلين المغاربة الذين سَقَطُوا في ميادين الوغى، أو أُصِيبُوا في ذواتهم بشتى أنواع الآفات والعاهات، دفاعا عن حرية وكرامة فرنسا والفرنسيين. إلا أن شيئا من هذا لم يحدث، بل فضلت الحكومة الفرنسية، تحت ضغوط اللُّوبي الاستعماري المتشدد بالمغرب، نهج سياسة العصا الغليظة، وتغيير أسلوب وطرق التعامل مع السلطان سيدي محمد بن يوسف، ولاسيما غداة زيارة العاهل لمدينة طنجة في شهر أبريل 1947 التي تميزت، على الخصوص، بالخطاب الهام الذي ألقاه جلالته أمام أعيان وموظفي، وعلماء المدينة، وقناصل الدول الأجنبية المعتمدة بها، ولم يشر فيه، ولو مرة واحدة إلى فرنسا، وإلى الخدمات والإنجازات التي تحققت على يدها في البلاد، منذ سنة 1912 وحتى الآن.

ومنذ هذه اللحظة، دخل سيدي محمد بن يوسف في صراع مرير مع الإقامة العامة، دام ما يزيد على الست سنوات، أي من شهر مايو 1947، تاريخ تعيين المارشال ألفونس جوان (Alphonse Juin) مقيما عاما في المغرب، وحتى 20 غشت 1953، حين أقدم خلفه

¹⁷⁶ العلوي، زين العابدين، "المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف"، م.س، ص. 208 وما بعدها.

وتلميذه الجنرال أوغستان كديوم (Augustin Guillaume) على عزل جلالته عن عرشه، وتنصيب مرشح الكلاوي والمتآمرين معه من المغاربة والأجانب مكانه، الشريف محمد بن عرفة، وهو من أبناء عمومة جلالته، لأن والده الأمير مولاي عرفة بن سيدي محمد واحد من إخوة السلطان مولاي الحسن (1894 - 1973). وما أن انتشر الخبر حتى عمت الاضطرابات عدة مدن وجهات، في الرباط، وسلا، ومكناس ومراكش التي تعرض فيها قصر الكلاوي إلى محاولة إحراق، ووجدة التي عرفت مواجهات دامية بين المتظاهرين وقوات الأمن، حيث كانت حصيلة القتلى مرتفعة، من بينهم إحدى عشر فرنسيا. وكان أول رد من الحركة الوطنية، هو نداء القاهرة الذي ألقاه علال الفاسي، عبر تأثير الإذاعة المصرية، ساعات قليلة فقط بعد عزل السلطان الشرعي للمغرب. جاء فيه، على الخصوص، ما يلي :

"لقد قُضيَ القضاء، وبلغت الغطرسة بالفرنسيين إلى حد أن يبعدوا ملكنا الشرعي.
نعم، لقد توجه الجنرال جيوم اليوم في الظهر إلى القصر الملكي بالرباط... وإنني
كزعيم الاستقلال وكواحد من علماء القرويين الذين لهم وحدهم حق انتخاب
السلطين، أعلن رسميا أن الملك الشرعي لمراكش كان وسيظل هو محمد الخامس،
وأن ولي عهد المملكة الشريفة هو مولاي الحسن النجل الأكبر لسلطان
مراكش..."¹⁷⁷

ولم يهدأ للمغاربة بال ولا ارتاح لهم خاطر منذ هذه اللحظات الرهيبة التي تم فيها الاعتداء على العرش والجالس عليه جلالته سيدي محمد بن يوسف إلى أن دقت ساعة الفرج والانتصار، والطائرة التي كان على متنها جلالته وأفراد أسرته الكريمة تحط بمطار سلا يوم 16 نونبر 1955. هذا، ويمكن إجمال أهم الأحداث والتحركات والمبادرات التي شهدتها هذه الفترة العصيبة من تاريخ المغرب المعاصر في النقاط التالية:

¹⁷⁷ أورده زين العابدين العلوي في كتابه "المغرب في عهد...", م.س، ص. 314 - 315.

أولا : استمرار العمل المسلح الفردي والعفوي ضد رموز الوضع المفتعل في البلاد، إلى أن تأسست النواة الأولى لجيش التحرير والمقاومة في نهاية سنة 1952 كالكيد السوداء أو الهلال الأسود مثلا، علما بأن تأسيس جيش التحرير بشطريه الشمالي والجنوبي لم تبدأ عملياته رسميا وبكيفية عملية إلا في 2 أكتوبر 1955.

ثانيا : النشاط الدبلوماسي لجلالة سيدي محمد بن يوسف في مدينة أنتسرابي (*Antsirabé*) بمدغشقر خدمة للقضية المغربية.

ثالثا : النشاط السياسي للوطنيين في المحافل الدولية والعربية والذي كان محركه الأساس هو الزعيم علال الفاسي انطلاقا من القاهرة، يساعده في ذلك عدد من المناضلين من بينهم عبد الرحمن بن أحمد أنكاري والطيب بن عبد السلام بنونة من وطنيي مدينة طنجة وتطوان.

رابعا : مسألة محادثات إكس لي بان "*Aix-Les-Bains*" ولا أقول مفاوضات والتي أدت، في مدة زمنية جد وجيزة، ما بين 22 و 27 غشت 1955، إلى حل المشكلة المغربية وقبول فرنسا استقلال المغرب.

وقبل أن ننهي هذه الفقرة الأولى من عرضنا هذا والتي أطنبنا القول فيها بعض الشيء، لا بأس أن نشير إلى الأحداث الخطيرة والدامية التي عرفتها سنة 1955 على الخصوص، وهي على النحو الآتي :

- اغتيال لوميغر دوبروي (*Lemaigre Dubreuil*) في 11 يونيو 1955.
- أحداث 14 يوليو 1955 بالدار البيضاء.
- مظاهرات 25 يوليو 1955 بمكناس.
- انتفاضة واد زم في 20 غشت 1955.
- تأسيس جيش التحرير 2 أكتوبر 1955.
- محادثات إكس لي بان "*Aix-Les-Bains*".
- محادثات أنتسرابي (*Antsirabé*).
- تأسيس مجلس حفظة العرش وحكومة المحادثات مع الحكومة الفرنسية.
- حلول السلطان سيدي محمد بفرنسا ومحادثات لاسيل سان كلو (*La Celle-Saint-Cloud*)¹⁷⁸.

الإسهام في بناء أسس الدولة المستقلة الحديثة

وأما الفترة الثانية في مسار الزعيم علال الفاسي والتي تبتدئ في 16 نونبر 1955 وتنتهي في 26 فبراير 1961، أي عند عودة جلالته السلطان سيدي محمد بن يوسف من

¹⁷⁸ Julien (Ch-A): "Le Maroc face...", op. cit., p. 459 et suiv.

منفاه السحيق والتحاقه بالرفيق الأعلى، فيبدو لي أنها كانت مرحلة مخاض سياسي عسير، وغلجان اجتماعي مرير، تضاربت فيها الآراء والأهواء، وتشابكت فيها وتناحرت النوايا والأطماع، واشتد فيها التنافس والصراع بين الفرقاء السياسيين والزعامات القبلية والإقليمية، جريا وسعيا إلى تثبيت الأقدام في أريكة الحكم والقيادة، فراح كل فريق ينتصر إلى شرقه أو غربه، وكل قبيل ينشد أمجاد أجداده، والأمثلة والأدلة على ما ذهبنا إليه من القول عديدة ومتنوعة، يمكن تلمس بعضها في النقاط الآتية :

(1) ففي المجال الحكومي وخلال مدة وجيزة نسبيا، لا تتعدى أربع سنوات وثلاثة أشهر، تناوب على الحكم خمس حكومات مختلفة، اعتبارا من حكومتي مبارك البكاي الأولى والثانية، ما بين دجنبر 1955 ومايو 1958، وانتهاء بالحكومة التي ترأسها شخصيا جلالة الملك محمد الخامس وتولى نيابة رئاستها الأمير مولاي الحسن، ولي العهد وقتئذ. وبالرغم من كون حزب الاستقلال قد أسندت إلى رجاله حقائب وزارية عديدة في التشكيلات الحكومية التي سیرت شؤون البلاد خلال هذه الفترة، فإنه سرعان ما أخذت تهب على المشهد السياسي المغربي رياح شرقية وغربية عاصفية، حاملة في طياتها بوادر وأسباب الفرقة والنفور والانشقاق والتصدع في صفوف التنظيم السياسي المهيمن، والذي استطاع، في أقل من أربع سنوات، ما بين 1954 و1958 أن يتحول من حزب مجال انتشاره ونفوذه ينحصر في كبريات المدن، قوام أعضائه بضع عشرات الآلاف من الأتباع، إلى حزب تمكن من التوسع في كافة أرجاء البلاد ووصل عدد المنخرطين في صفوفه إلى مليون شخص.

*ولعل علال الفاسي الذي لم يشارك في أية حكومة من حكومات الفترة، كان يشعر ولا شك بشيء من الحسرة وخيبة الأمل، وهو يشاهد بواعث ومظاهر الخلاف تنتشر في صفوف الحزب الذي يناضل ويعمل، ويضحى براحته ونفسه في سبيل بناء صرحه، منذ أن تأسست نواته الأولى سنة 1934 بظهور كتلة العمل الوطني وحتى وفاته سنة 1974.

(2) في المجال المؤسساتي

كان هذا فيما يتعلق بالحكومات الأولى بعد الاستقلال والتي لا نريد أن نخوض في ملابسات وخلفيات تركيباتها، وذكر إنجازاتها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وإنما سوف نكتفي هنا بالإشارة إلى عدد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي كان يتعين تأسيسها باستعجال لما تكتسبه من أهمية بالنسبة لسيادة البلاد وأمن أهلها. وهكذا، تأسست

القوات المسلحة الملكية والإدارة العامة للأمن الوطني في شهر مايو سنة 1956، كما تم إدماج جيش التحرير المغربي في شهر يوليو من نفس السنة في تنظيم الجيش الرسمي. ومن القرارات السياسية ذات الرمزية الرفيعة والدلالة القوية في مجال إنشاء المؤسسات وتحديث بعضها، تعيين الأمير مولاي الحسن رسميا وليا للعهد في يوليو 1957 من جهة، واستبدال سيدي محمد بن يوسف لقب سلطان بلقب ملك في شهر غشت من نفس السنة.

وقبل هذا بشهور وسعيا من سيدي محمد بن يوسف إلى تأسيس اللبنة الأولى لبناء دولة مغربية ديمقراطية في إطار ملكية دستورية، تم إنشاء مجلس التاج بمقتضى ظهير 3 غشت 1956، والمجلس الوطني الاستشاري بموجب ظهير 2 أكتوبر 1956 والذي خصه الزعيم علال الفاسي بواحد من مقالاته التي دأب على نشرها في جريدة العلم الغراء في ركن "رأي مواطن"، بتاريخ 17 نونبر 1956 حيث كتب ما يلي :

"افتتح جلالة الملك يوم 12 من الشهر الجاري دورة للمجلس الوطني الاستشاري، وألقى فيه ذلك الخطاب التاريخي، الذي سيكون له ما بعده إن شاء الله في السير بهذه الأمة نحو الديمقراطية السليمة، القائمة على روح الإسلام، وأساليب العصر الجديد..."¹⁷⁹

(3) في المجال الحزبي والنقابي والاجتماعي، فقد تم الاعتراف رسميا بحزب الحركة الشعبية في شهر يناير من سنة 1959، وهو التنظيم السياسي الذي أرادته مؤسسه، الدكتور عبد الكريم الخطيب والمحجوبي أحرسان، ممثلا للبادية المغربية وللعالم الأمازيغي على الخصوص. وبترامن مع هذه الأحداث، حدث انشقاق في صفوف حزب الاستقلال في شهر يناير 1959، أي في الوقت الذي كان يرأس الحكومة المغربية واحد من أبرز قادته المحسوبين على التيار اليساري والاشتراكي لهذا التنظيم، وهو عبد الله إبراهيم الذي أقدم ومعه المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، والمحجوب بن الصديق وآخرون، على تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهو ثاني تصدع في صفوف الحركة الوطنية في فترة زمنية لم تتعد ربع قرن. وأيا كان الأمر ودون أن نتوقف عند كل ما تخلل هذه الفترة من أحداث ووقائع، كتمرد القائد عدي أوبيهي في منطقة تافيلالت في شهر يناير 1957، أو أحداث الريف الأولى سنة 1958 والثانية خلال شهر يناير 1959، وتأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في 20 مارس 1960، وهي النقابة التابعة للتيار السياسي الذي بقي

¹⁷⁹ الفاسي، علال : "رأي مواطن"، نشر مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2010،

أعضاؤه أوفياء للزعيم علال الفاسي، يمكن أن نخلص إلى القول بأن هذه المدة التي ظل فيها هذا الأخير بعيدا عن الحكم، قد استغلها للتأليف والتعبير عن آرائه وأفكاره، سواء في المجال الثقافي أو في الميدان السياسي، مستغلا وقته كاملا للاعتراف من معين ذخائر خزائن الكتب التي كانت في حوزة بعض أفراد أسرته أو غيرها، فتسنى له بذلك الوقوف على وثائق ومستندات تثبت حقيقة اتساع رقعة التراب والسيادة المغربيين، ولا سيما بعد أن انتشر الإسلام في ربوعه، وتأسست كيانات سياسية عظيمة فوق أراضيه، استطاعت توحيد أقطار الغرب الإسلامي سياسيا وثقافيا. وهذا ما جعله ينفرد بمواقفه الجريئة والشجاعة من عدد من قضايا المغرب الكبرى كمسألة محادثات "إكس - ليان" مثلا التي لم يشارك فيها بسبب وجوده وقتئذ بالقاهرة، حيث أبدى تحفظه منها، أو اتفاقية الاستقلال الموقع عليها في 2 مارس 1956 لأنها لم تعترف بحدود المغرب الحقيقية، وهذا ما حدا به إلى تأسيس صحيفة "صحراء المغرب" التي جعل منها منبرا للدفاع عن الأراضي المغربية المغتصبة وفي مقدمتها الصحراء المغربية، في وقت لم يكن أحد يجرؤ على إثارة الموضوع والجهر برأيه في شأنه¹⁸⁰. على أن موضوع الوحدة الترابية لم يستأثر وحده باهتمام علال الفاسي، بل تصدى كذلك وفي نفس الآن إلى طرح ومناقشة قضايا أخرى ظلت تشغل باله وبأل أفراد النخبة السياسية والثقافية الآخرين قبل سنة 1956 وبعدها، نذكر بعضهم هنا، على سبيل الاستئناس لا الحصر، كمحمد بلحسن الوزاني، والمهدي بن بركة، وعبد الله إبراهيم، وعبد الرحيم بوعبيد، وأبو بكر القادري، وعبد الخالق الطريس، والمكي الناصري، وعبد الرحمن اليوسفي، وعبد القادر بنجلون، وعبد الكريم غلاب، والمحجوب بن الصديق ومحمد بوسنة، وعبد الرحمن حجيرة والشيخ ماء العينين محمد المصطفى بن الشيخ فاضل بن مامين، وولديه أحمد الهيبة ومريه ربه، والشيخ ماء العينين العبادلة، ومن جاء بعدهم أو في معناهم. وهذا ما سنحاول تناوله في الفقرة الثالثة والأخيرة من عرضنا هذا.

النضال من أجل إقرار ملكية دستورية

في هذه الفقرة الأخيرة من عرضنا، سنعمل على إثارة موضوعين أساسيين ظلا يستأثران باهتمام الزعيم علال الفاسي طيلة الثلاث والعشرين سنة بالتقريب التي بقيت من عمره، حيث أفرغ كل ما أوتي من علم، وذكاء، وإرادة وحماس في سبيل بلورتهما على أرض الواقع، ونقصد بهما مسألة الديمقراطية والتعددية داخل المجتمع المغربي. وقبل

¹⁸⁰ الفاسي، علال: "رأي مواطن"، نشر مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2011، ص. 129 وما بعدها.

استعراض مساعي الرجل في هذا الصدد، ينبغي التذكير هنا بأن مطلب الإصلاحات الدستورية على الأخص، لم تكن وليدة ظروف ما بعد استقلال المغرب، بل هو مطلب سبق وأن تبنته النخبة المغربية في مطلع القرن العشرين، على عهد السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، فكان لها "مجلس الأعيان" الذي لم يعمر طويلا بسبب ظروف المغرب الصعبة وقتئذ.

على أنه في هذه الأثناء، حدثت الفاجعة برحيل الملك البطل عن هذه الدنيا في 26 فبراير 1961، جلالة محمد الخامس رحمه الله الذي شاءت الأقدار أن يتوج مسيرته النضالية وكفاحه البطولي، أسابيع قليلة قبل هذه الرزية الكبرى والخسارة العظمى، بالدعوة لعقد قمة إفريقية بالدار البيضاء في الأسبوع الأول من شهر يناير 1961، شارك في أعمالها أقطاب الدول الإفريقية المعدودين على التيار التقدمي في القارة السمراء وقتئذ، وهم جمال عبد الناصر (مصر)، وقوامي نكرومة (غانا)، وأحمد سيكوتوري (غينيا)، وموديبو كيتا (مالي)، وفرحات عباس عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ويبدو أن علال الفاسي، وهو يتولى مهام وزارية في الحكومة الائتلافية التي تكونت على إثر تنصيب ولي العهد مولاي الحسن ملكا للمغرب في 3 مارس 1961 تحت اسم الحسن الثاني، قد اشترط اتخاذ التدابير القانونية الأولى، تمهيدا لإصدار دستور للبلاد. وهذا ما تم إنجازه فعلا مع صدور دستور سنة 1962، وقد قال، بهذه المناسبة، ما يلي :

"فقد حققت هذه الوزارة المطلوب منها في ميادين كثيرة، إذ استكملت جلاء الجيوش الأجنبية، وإلغاء القواعد الأجنبية... ثم كانت خاتمة أعمالها في هذه الحقبة أن جلالة الملك، نصره الله، أعلن للأمة هذا المشروع المعروض عليكم للاستفتاء، وهو مشروع دستور المملكة المغربية..."¹⁸¹

على أن بقاء الزعيم علال الفاسي والمشاركين معه من حزب الاستقلال في هذه الحكومة قد انتهى بانتهاء شهر يناير سنة 1963، حيث انسحبوا منها، احتجاجا على النهج والطريقة اللذين صارت تدبر بهما شؤون البلاد، منذ أن عين أحمد رضى كديرة مديرا عاما للديوان الملكي. وتوالى الأحداث واحتدم الصراع بين الفرقاء السياسيين، وزاد في الطين بلة، وقوع تصدع خطير في علاقات المغرب مع الجارة الجزائر، أدى إلى نشوب حرب

¹⁸¹ الفاسي، علال : "مواقف خالدة"، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2015، ص. 40 - 41.

دائمة بينهما، في خريف سنة 1963، بعد أن نجحت أطراف خارجية في تعكير صفو هذه العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وأيا كان الأمر، فإن الإثنتي عشرة سنة التي بقيت من عمر الزعيم علال الفاسي، قد خيم على معظمها جو من التوتر، وانعدام الثقة، وتضارب الأفكار، والأهواء والمقاصد، مما استحال معه التفكير في ديمقراطية مؤسسات البلاد، وإنجاز المشروع الإصلاحي الذي ظل يناضل من أجله الملك وشرائع النخبة السياسية والثقافية بمختلف مكوناتها ومشاربها الاجتماعية، والفكرية والإيديولوجية. وهكذا، تخللت هذه الفترة أحداث جسام، منها ما هو من قبيل التسيير وتدبير شؤون الدولة كإعلان حالة الاستثناء في البلاد سنة 1965، وتعليق العمل بالدستور، على إثر الأحداث المؤلمة التي عرفتها مدينة الدار البيضاء خلال ربيع السنة المذكورة، ومنها ما هو من قبيل العاصفة والكارثة التي تحمل في طياتها الفتنة وعدم الاستقرار والاحتلال، والمتمثلة في حركتي العصيان والتآمر اللتين استهدفتا حياة الملك الحسن الثاني، في صيف سنتي 1971 و1972، واللتين أخفقتا بلطف خفي من الله ورعايته للمغرب وعاهله. ثم بعد هذه الأحداث المؤلمة، ظل علال الفاسي يدافع عن الديمقراطية وعن إصلاح الأوضاع في البلاد اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا، وإداريا، جاعلا من لفظة التعادلية شعارا لنضاله، ومنها ما تبقى له في هذه الحياة الدنيا، مدافعا ومنافحا عن حق المغرب الثابت والمشروع في استرجاع الأراضي المغتصبة من ترابه، أيام الاحتلال الاستعماري للمنطقة المغاربية والمناطق الصحراوية. وشاءت الأقدار أن يفارق هذه الحياة الدنيا، خارج وطنه، وهو يدافع عن القضية الفلسطينية.

وإذا كان لي أن أقول كلمة أنهي بها حديثي هذا حول المشهد السياسي في بلادنا بين الأمس واليوم، استخلصتها من تجربتي المتواضعة في حقل التربية والتعليم من جهة، وفي مجال العمل السياسي والنقابي، هي أن علال الفاسي ومن هو على شاكلته من زعماء الأحزاب السياسية في وقته، كمحمد الحسن الوزاني، والمهدي بن بركة، وعبد الله إبراهيم، والمكي الناصري، وعبد الرحيم بوعبيد، وعلي يعته، كانوا يصنعون الفكر ويؤلفون، ولم يكونوا في حاجة إلى من ينظر لهم، ويصنع لهم الأفكار، وهو الأمر الذي كانت له أهميته وفوائده في العمل الحزبي والسياسي.

الرباط، في 28 مايو 2015

بنبركة ... رجل البناء الحزبي

(المهدي بنبركة ومهمة بناء حزب عصري يساري)

محمد الساسي

المهدي بنبركة شخصية متعددة الأبعاد، اجتمع فيه ما ندر أن يجتمع في شخصية سياسية عادية. والسر في ذلك أن المهدي كان شخصية سياسية استثنائية بامتياز. كان رجل الفكر ورجل التنظيم. كان زعيماً وطنياً كبيراً وقائداً أممياً فذاً. كان يجمع بين رسم المهام الاستراتيجية وتدبير المهام الظرفية. كان يضع قدميه بثبات على أرض الحاضر ويستشرف، بفكره وحركته، أفق المستقبل، يمسك بتلابيب الواقع ولا يتنازل عن حق الحلم. كان يجيد فن صنع المنافذ والمسالك المتعددة لتصريف الفكرة ويصنع، في قلب أكثر المؤسسات محافظة وجموداً، حيزاً للتحفيز على التغيير ولزراع بذور التحديث. كان يرى أن أية حركة سياسية، كالحركة الاتحادية، لا يمكن أن تعفي نفسها من واجب تحديد صيغة الجواب على السؤال التالي: من نحن؟ وماذا نريد؟ ومن هم خصومنا؟ وماذا يريدون؟ كان رجل دولة وكان يحسن مخاطبة عموم الشعب بدون ابتذال أو سطحية أو تملق أو مجازاة للغرائز العمياء. وحين نفتته السلطات الاستعمارية، بعيداً عن الرباط، في الجنوب الشرقي، انخرط بهمة ونشاط في تعلم اللغة الأمازيغية لتطوير أدوات تواصله اللغوي مع مختلف فئات الشعب. كان حاد الذكاء، دائب الحركة، فائق الحيوية، ذا غزارة في إنتاج الأفكار ومهارة في صناعة المشاريع وهندسة المبادرات.

المهدي بنبركة هو أحد أبرز رواد بناء التجربة الحزبية العصرية اليسارية في المغرب. هذه التجربة تجسدت، عملياً، من خلال ثلاث مدارس:

- مدرسة التنظيم اليساري المغربي المتفرع عن الحركة الشيوعية العالمية، وامتازت بالوضوح والصفاء الفكري وشجاعة طرح أفكار ثورية لم تُطرح من قبل؛ لكن أحد هواجسها الأساسية كان هو مغربة التشخيص المحلي للتنظيم الشيوعي، وتجنب السقوط في أسر الأطروحات التي لا تلائم الواقع السياسي والاجتماعي في البلاد مثل أطروحة تأجيل طرح قضية الاستقلال الوطني في انتظار انتصار القضية الطبقية لدى البلد المُستعمر؛

- مدرسة التنظيم اليساري المغربي المتفرع عن الحركة الوطنية، وامتازت بقاعدتها الجماهيرية وكارزمية قاداتها وقوة تأثيرها وفعلها؛ لكن أحد هواجسها الأساسية كان هو التحرر من بعض تقاليد العمل الوطني التي من شأنها أن تشكل كوابح في وجه تعميق البعد اليساري للحزب؛

- مدرسة التنظيم اليساري المتفرع عن حركة اليسار الجديد، وامتازت بحسها النقدي ونجاحها في تعبئة فئات واسعة من الشبيبة التعليمية وبملاحم التضحيات البطولية التي خاضتها؛ لكن أحد هواجسها الأساسية كان هو ضمان القدرة على التجاوز الفعلي، وليس النظري، لأخطاء المدرستين السابقتين.

انبثاق تنظيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بقيادة المهدي بنبركة، جرى، في البداية، تحت شعارات متعددة منها شعار حمل قدراً من الغموض، وهو شعار "لا حزبية بعد اليوم"، مما يدعو إلى طرح سؤال مشروع حول ما إذا كانت وظيفة التنظيم الوليد هي بناء حزب يساري عصري يتجاوز ثقافة المحافظة التي تسكن جزءاً من النخبة الاستقلالية أم هي تأسيس تحالف وطني واسع يروم الإشراف على وضع قواعد البناء الجماعي لدولة الاستقلال. لقد كان واضحاً، إذن، أن المكونات الثلاثة، على الأقل، التي سيتألف منها الاتحاد، وهي المقاومون والناخبون والأطر السياسية، كان يجمعها الحرص على ألا يؤول تدبير الدولة إلى أيدي الجهات التي تمثل امتداداً للاستعمار والرجعية والإقطاع.

كان بناء حزب عصري، في نظر بنبركة، يعني القطع مع ثقافة الزوايا وآثارها في الحقل السياسي، واعتماد الوضوح في تحديد الوظائف، وضمان حقوق الأعضاء كاملة، ورفض تقديس القادة أو عبادة الشخصية، وممارسة النقد الذاتي، وعدم اختزال الحزب في منشطين يتولون قراءة "النشرة" على القاعدة "الشعبية" التي تحضر اجتماعات الخلايا وتكتفي بتلقي التعليمات وتنفيذها؛ والعمل، بدلاً من ذلك، على أن تُمارس هذه القاعدة، نفسها، حق التقرير ومراقبة عمل الأجهزة الحزبية وأن يتم التخلي عن الطابع المركزي في التسيير المفروض عبر نظام صارم للمفتشين. لقد شكل ميلاد الاتحاد ثورة على هذا النظام الوصائي إلى درجة أن آثار هذه الثورة قادت، أحياناً، في ما بعد، إلى نوع من اللامركزية المفرطة وتشتت الجهود وتعدد المبادرات الفردية المتضاربة الأهداف وإلى قيام ازدواجيات تنظيمية.

وكان بناء حزب عصري، يعني، أيضاً، أن يتمتع الأعضاء بكامل حقوق العضوية فيه، فلا يكون هناك تفوق غير مبرر لجيل على جيل، أو لوجهاء على عامة الشعب، أو للماضي على الحاضر والمستقبل، أو لرجال الفكر على فئات أمية وفئات متواضعة التعليم، أو لزعماء مقررّين على ما يشبه "اليد العاملة" الحزبية.

ولعل المتتبع الموضوعي يمكنه أن يتساءل عن سر انخراط بنبركة في حركة الانفصال عن حزب الاستقلال، وهو الرجل الذي كان يبدو، بحق، بمثابة "دينامو" بالنسبة إلى الحزب والماسك بناصية آله التنظيمية الضخمة. ولعلنا نجد الجواب، ربما، في كون تدبير الانتقال إلى نمط حزبي جديد، من داخل الحزب الأم، كان يتطلب كلفة باهظة على مستوى الزمن، والزمن لا يرحم، والمعركة السياسية التي ستمكن الشعب من تقرير مصيره لا تسمح بالانتظار وإضاعة المزيد من الوقت؛ هذا، فضلاً عن كون الانشقاق كان يُنظرُ إليه على أنه عملية عمودية وليست أفقية، وأنها ستجعل الزعماء المحافظين، في النهاية، بلا قاعدة، تقريباً، لأن مصلحة وطموح هذه الأخيرة سيجعلانها تختار الانضواء تحت لواء الكيان الحزبي الجديد.

ولقد كان بناء حزب يساري، في نظر بنبركة، يعني استيفاء مجمل المواصفات التنظيمية للحزب اليساري، أو حزب الجماهير، كما حددها موريس دوفيرجي، والتي نجدها واردة ومحددة المضمون من خلال وثيقة "الاختيار الثوري" وأعمال أخرى للشهيد وهذه المواصفات هي:

- تبني الاختيار الاشتراكي: لقد أكد المهدي استحالة إنجاز تنمية حقيقية في إطار الاقتصاد الليبرالي، فمشكلة التنمية، هي، أولاً وقبل كل شيء، مشكلة سياسية، ولا يمكن ضمان الوصول إليها بدون استثمار أمثل للموارد الوطنية وتأمين قيمة العمل. وَبَنَ بنبركة إلى أن هناك أنظمة ترفع شعارات اشتراكية ولكنها في العمق مجرد أنظمة شبه فاشية أو إقطاعية أو عميلة للاستعمار؛ لذلك يجب ألا ننخدع بالشعارات، ويجب إدراك ضرورة بلورة التوجه الاشتراكي في برامج مرحلية مُمَهِّدَة للاشتراكية؛
- اعتماد المركزية الديمقراطية في البناء التنظيمي: فهذا البناء يجب أن يضمن التوفيق بين المركزية والديمقراطية، في آن واحد، وأن ينظم الأعضاء في خلايا القاعدة وفق معيار السكن، في الأحياء والقرى، أو معيار العمل، في المؤسسات الصناعية والفلاحية.

وبما أن جوهر التنظيم الحزبي هو التناسل، فإن المهدي كان يولي أهمية خاصة لتنظيم الشباب، ويحرص على اجتذاب الأطر والكفاءات الفتية للعمل الحزبي، فكم من الرموز الأساسية للنضال اليساري المغربي، كان بنبركة، شخصياً، هو أول من فاتحها في أمر الانخراط في الحياة الحزبية؛

- التمييز، في وضع البرامج، بين الأهداف البعيدة والأهداف القريبة: يعتبر المهدي بأن المرحلة، التي تعقب الاستقلال السياسي، تقتضي من أية حركة ثورية أن تضع برنامج

حد أدنى يجمعها مع مختلف القوى السياسية ويروم تحقيق الديمقراطية وحل مشكل الحكم وذلك للانتقال، لاحقاً، إلى مرحلة تحقيق الأهداف الثورية؛

- تحديد دور الحزب في علاقته بالنقابات والمنظمات الجماهيرية: يجب، حسب المهدي، أن يتولى الحزب حمل "بوصلة" النضال السياسي الشامل والإشراف على صهر مختلف النضالات النقابية وأنشطة المنظمات الجماهيرية وحركات الشباب في بوتقة دينامية شاملة، وتنظيم العمال، سياسياً، في الحزب ومحاربة دعوات إبعادهم عن السياسة وشل المناورات الهادفة إلى فصل النضال النقابي عن أفقه السياسي؛

- التثقيف الإيديولوجي وتكوين الأطر: ما يجمع مناضلي الحزب اليساري ليس هو مهام ظرفية ومواقف وانفعالات عاطفية، بل ما يجمعهم هو تربية وتثقيف إيديولوجي يجعلهم يدركون القوانين العلمية لتطور المجتمع والأهداف الاستراتيجية لحزبهم وارتباطها بالأهداف الكبرى للثورات الاشتراكية والتحررية عبر العالم ويستفيدون، في ذلك، مما تزخر به ثقافتهم المحلية، العربية الإسلامية مثلاً، من قيم تقدمية؛

- إنجاز المبادرات على الأرض والارتباط بالجماهير: الحزب اليساري ليس مجرد آلة انتخابية تنشط موسمياً، إنه يمثل طليعة نضال فئات واسعة من الجماهير، يقود حركتها وينظم صفوفها ويحركها في اتجاه تأمين مستقبلها وتحرير طاقاتها ويعيش قريباً منها وينشغل، دوماً، بتتبع أوضاعها، في مختلف المواقع والحلقات، ويرعى مسار فعلها ويدبر طرق إسماع صوتها والدفاع عن مصالحها.

إن فكرة خلق حزب عصري يساري، ينبثق من رحم الحركة التحررية والوطنية المغربية، التي تعهدا المهدي بنبركة بالسقي والرعاية، قد واجهت، قبل اختطاف الشهيد، ثلاثة تحديات، وهكذا، خيُض، في مرحلة منتصف الخمسينيات، صراع ضد المحافظة الحزبية، داخل حزب الاستقلال، وخيُضت، في المرحلة ما بين 1960-1963، مواجهة مع آلة القمع الذي مَسَّ رموزاً كثيرة من الحزب، بعد أسابيع من إنشائه، وخيُض، في المرحلة التي ابتدأت من 1963، صراع ضد مشروع فرض تبعية الحزب للنقابة، وهو المشروع الذي يعتبر هذه الأخيرة هي الأصل ويعتبر التنظيم الحزبي مجرد فرع تحركه حسب مصالحها ورهاناتها، ويعتبر أن القيادة النقابية هي بمثابة الممثل الدائم للعمال بدون حاجة إلى تنظيم هؤلاء العمال، حزبياً، مقابل وعد من القيادة المذكورة بإعدادهم لملمحة "المساء الكبير"؛ لكن رفض المشروع المُشار إليه لم يكن يعني المنازعة، طبعاً، في مبدأ الاستقلالية التنظيمية للنقابة وحققها في اتخاذ قراراتها في إطار الديمقراطية الداخلية وبمساهمة العمال غير الحزبيين.

إذا كانت سنة 1959 قد شهدت انبلاج مسلسل بناء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ككيان حائل، تدريجياً، ترجمة الفكرة الحزبية العصرية اليسارية، التي شكلت مركز انشغال المهدي، إلى أرض الواقع، فإن عام 1965 سيشهد اكتمال الملامح التنظيمية للحزب، مسطرياً، من خلال المذكرة التنظيمية التي وضعت قواعد النظام الداخلي لحزب ينتظره صراع طويل مع الاستبداد. وفي الذكرى العاشرة لاختطاف المهدي، كان رفاق دربه قد عقدوا، بنجاح، مؤتمرهم الاستثنائي الذي قَدَّمَ العناصر الضرورية لتأمين وضوح الاختيار الإيديولوجي، ورَسَمَ استراتيجية النضال الديمقراطي، وحسم أمر الوحدة التنظيمية بحيث لم يعد حَمَلَةُ المشروع الحزبي، الذي بَشَّرَ به المهدي، مجرد "جناح" ضمن حركة تتعدد داخلها الولاءات والتكتلات والمبادرات.

واليوم، بعد محطتي 1959 و 1975، وفي الذكرى الخمسين لاختطاف أحد بناء اليسار المغربي، تبدو الحاجة ملحة، ربما، إلى تدشين مرحلة ثالثة، بهدف إخراج اليسار المغربي من الهوة السحيقة التي وقع فيها، ولن يتأتى ذلك، في نظرنا، إلا من خلال عملية شاملة لإعادة البناء تزود الشعب المغربي بيسار مجدد ومبدئي وأخلاقي وتعددي ومستقل في قراره، حتى لا يظل جزء أساسي من القاعدة الحزبية المفترضة لليسار، مكتفياً، فقط، بالتعبير عن الرأي السياسي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، أو مكتفياً، فقط، بالاندماج في المبادرات ذات البعد السياسي التي يطلقها المجتمع المدني أحياناً. وكرأي شخصي، يحتمل الخطأ أو الصواب، نقول إن عملية إعادة بناء اليسار تتطلب، ربما، النهوض بسلسلة من الالتزامات، منها على وجه الخصوص:

أولاً - تقديم عرض سياسي جديد: إن مشكلة اليسار ليست، فقط، مشكلة بلقنة، حتى يمكن التغلب عليها بتكتيل أو تجميع الهياكل القائمة بأسمائها ومسمياتها، وليست مشكلة تواصل أو ضعف في تسويق المشروع أو خصائص في الوضوح الإيديولوجي. إنها مشكلة نخب وتعهدات لم يتم الوفاء بها، واستسلام لحالات من الضعف الإنساني. ولذلك يتعين البدء بإنجاز توافق على أرضية نضالية تعيد الاعتبار للسياسة كتعاقد وكخدمة نبيلة، وتضع حداً لسنوات من الغرق في مستنقع البراغمية المطلقة وخدمة الاستراتيجيات الفردية والتسامح حيال طبيعة الوسائل المستعملة وانتظار الإشارات؛

ثانياً - الاعتراف الجماعي بالأخطاء: علينا الإقرار بأننا أضعنا سلسلة من الفرص التاريخية ودخلنا تسويات قَوَّت السلطوية عوض أن تضعفها وسمحت لها بفتح أقواس وإغلاقها، وتنازلنا عن مطالب ديمقراطية أساسية. المسؤولية عن الأخطاء قد تكون متفاوتة ولكنها، في كل الأحوال، جماعية، ولا مجال للتشفي أو السقوط في ردود فعل حاقدة وانتقامية. جزء من اليسار فشل في تحويل "التناوب التوافقي" إلى انتقال ديمقراطي وانتهى به المطاف، في ما بعد، إلى قبول المشاركة في الحكومة من أجل المشاركة، فقط، وفي خضوع شبه تام لبرامج

الآخرين. وجزء آخر من اليسار فشل في خلق البديل ولم يتجاوز، كثيراً، حدود نقد تجربة الجزء الأول؛

ثالثاً - الثقة في الشباب وفي المستقبل: أبان حراك السنين الأخيرة أن مجتمعنا يزخر بطاقات شابة مبدعة في السياسة وذات اقتدار وإقدام وحصافة. والمفروض أن حكمة الرموز التي قادت المراحل السابقة، بنجاحاتها وإخفاقاتها، ستدفعها إلى جعل مساهمتها، في عملية إعادة البناء، قائمة، أساساً، على التبريك والدعم والتحفيز، وإفساح المجال أمام الأجيال الجديدة لتتولى هذه الأجيال، نفسها، قيادة مسلسل الانطلاقة اليسارية الجديدة؛

رابعاً - التمسك بالتواضع: وهذا يعني أن أي إطار تنظيمي من الإطارات القائمة لا يمكن له أن يدعي بأنه هو من سيتولى الإشراف على عملية إعادة بناء اليسار وبأن "الوحدة" المرتقبة ستتم داخله. هناك حاجة، ربما، إلى تجميع البناة المتطوعين مع عُدّة وعتاد البناء في عنوان جديد يصحّح قبلة لاحتشاد النشاط المدني والفعاليات التقدمية الحية والمناضلين المسكونين بهاجس صيانة نقاء الفعل السياسي والملتزمين بالمثال اليساري وبالقواعد المتعارف عليها، عالمياً، لتنظيم المنافسة الديمقراطية وتغليب المصلحة العامة؛

خامساً - الدفاع عن الاختيار الثالث أو الطريق الثالث: أي ارتضاء التعبير عن الفئات من الشعب المغربي، وما أكثرها، التي لا تجد نفسها:

- في مشروع اليمين الأصولي المحافظ الذي يرفع شعار الإصلاح، وقد ينجح في اتخاذ إجراءات إصلاحية محدودة ولكنه، في العمق، يكرس الجمود الفكري والديني ويمنح السلطوية كل ما تريد من أدوات قانونية ومؤسسية لخلق الأنفاس وقمع الحريات، مقابل منافع ذاتية لحزبه، ويُبقي على استعمال الوصفات القديمة في معالجة مشاكل المغرب الكبرى رغم فشلها في الماضي، ويتعمد الامتناع عن بذل أي جهد يضمن تقدم المجتمع، طمعاً في أصوات انتخابية زائدة، ويستمر في طرح تعارض مفتعل بين الهوية الوطنية والدينية، من جهة، والقيم الإنسانية، من جهة ثانية، ويمارس الاستعلاء وبيع الأوهام والجمع بين المتناقضات.

- ولا في مشروع تجديد السلطوية والتحكم، الذي يرفع شعار الحداثة، وقد يظهر بمظهر المدافع عن بعض مظاهرها المحدودة، ولكنه، في العمق، يتجاهل جوهرها السياسي ومتطلباتها المؤسسية والأخلاقية ويتصرف على وجه مخالف لها ويحولها إلى مجرد سلاح تكتيكي لمحاربة الإسلاميين فقط، ويمارس معارضة لاسمؤولة ومتحاملة، ويمنح نفسه، أو يقبل بأن يُمنح، امتيازات مخلة بمبدأ التكافؤ في الفرص بين الفرقاء السياسيين؛

سادساً - النضال من أجل إرساء نظام الملكية البرلمانية، الآن، ورفض أي مشروع لتأجيل أو تعليق أو تقسيط الديمقراطية أو لاعتبار الاستقرار الهش بديلاً عنها؛

سابعاً - محاولة تشخيص روح حركة 20 فبراير، كما تجلت في مبادرات نواتها الأصلية، عبر العمل على رفع الوصاية عن الشباب، والاستمرار في هدم جدار الخوف وجدار الصمت،

واحترام ذكاء المواطنين، ورفع وتيرة النضال ضد الفساد والاستبداد وضد استعمال السلطة في خدمة الثروة، والاستفادة من تجربة الحركة وفتح المسالك القادرة على ضمان امتداد روح الحركة إلى أكثر ما يمكن من الحقوق والميادين والمؤسسات؛

ثامنا- ضمان نظافة الوسائل في السياسة: وذلك من خلال الحرص على تجنب استعمال الوسائل المخالفة للمبادئ الأخلاقية ولمنطق السياسة كخدمة عمومية وآلية تعاقدية. ولهذا، يتعين رفض جلب أعيان الانتخابات المنحدرين من أحزاب إدارية، ورفض خطط الحصول بأي ثمن، على أكثر ما يمكن من المقاعد، ورفض احتياز امتيازات غير مستحقة أو المس بحقوق الآخرين أو القيام بتحالفات هجينة أو التطبيع مع الأحزاب الإدارية قبل حصول مؤشرات ملموسة على طي صفحة ماضي هذه الأحزاب من خلال مسلسل للحقيقة والاعتذار وجبر الأضرار وتقديم ضمانات على عدم تكرار الانتهاكات التي تورطت فيها الأحزاب المعنية واستبعاد مشاريع التحكم من أعلى في الأحزاب وسياسة إرشاء النخب؛

تاسعاً: احترام المعايير المتعارف عليها، في المجتمعات الديمقراطية لشغل موقع المعارضة أو موقع المشاركة، وذلك بربط هذه الأخيرة بضرورة توفر أغلبية منسجمة ومتفقة، مسبقاً، على برنامج مشترك، معلن عنه قبل الانتخابات، ودستور يمنح الحكومة وسائل تطبيق برنامجها ويضع القرار بين أيدي المنتخبين حتى يُضمن ربط المسؤولية بالمحاسبة، وعلى أساس أن يشخص البرنامج المطبق على الأرض التوجه التقدمي اليساري وألا يتم، في الممارسة، تجاهل الشعارات السابقة وأن يتم القطع مع تسييد "برنامج الدولة القار".

قرار المشاركة أو المعارضة يحسم فيه الناخب ويُستخلص من المنطق الموضوعي لخريطة النتائج. وإذا فرض الناخب على اليسار أن يبقى في المعارضة، فيتعين أن يمارسها بحس أخلاقي وبروح المسؤولية، متجنباً سلوك التحامل ومتتبعا لكل حقول اتخاذ القرارات التديرية ورافضاً تحويل المعارضة إلى أداة في خدمة مراكز النفوذ؛

عاشراً- بناء حزب من طراز تنظيمي جديد: حزب يعترف بالتيارات ويقبل بتعايش الرأي والرأي المخالف، داخله، ويمنح أعضائه ضمانات بأن اللوجستيك الحزبي لن يُوضع في خدمة طرف دون طرف، ويقبل بنوع من الرقابة الخارجية على تدير مساطر مؤتمراته وسلامه سير التباري الداخلي.

هذه الورقة أعِدَّتْ، للمشاركة بها في اللقاء الذي نُظِمَ بالمكتبة الوطنية بالرباط، يوم 30 أكتوبر 2015 في موضوع (مكانة الشهيد المهدي بنبركة في التاريخ المعاصر)، وألقي نصها، مع بعض الاختصار، في هذا اللقاء.

النخب المحلية

بين القبيلة والسياسة

محمد شكري سلام

ارتبط تشكل النخب الوطنية والمحلية بمؤسسة السلطان في القرون السابقة بلاد المغرب، كما ارتبط راسخا بالمؤسسة الملكية خاصة في عقود الاستقلال، إذ أن النخب في تشكيلها و ضمان استمراريته و حتى في أفول نجم عناصرها الأساسية لم تنفصل عن المؤسسة الملكية حيث يمنح الحقل السياسي بالمغرب كل باحث متتبع قوة استنباط أنه حقل الاستمرارية بحكم الاستمرارية التاريخية للمؤسسة الملكية، إذ أن الديمقراطية المحددة كونيا بتثبيت نص دستوري متفاوض بشأنه وقابل للمراجعة تهيكّل الدستور بالمغرب وكأنه بناء بطابقين، في الطابق العلوي يتكرس « الحق الخلفي » (إمارة المؤمنين)، وفي الطابق السفلي يتكرس الحق الدستوري باعتباره مجموعة من القواعد والتقنيات القانونية التي تسمح باللعبة البرلمانية والتي تتموضع فقط على المستويين البرلماني والحكومي، فالطابق الأول حسب التصنيف المبين أعلاه والذي يصوغه أحد الباحثين المغاربة في علم السياسة يخص الوضع السياسي - الديني للملك- الخليفة في علاقته بالأمة بما في ذلك الحكومة والبرلمان⁽¹⁾. تلخص هذه الاستعارة الهندسية العمرانية الوظيفة التاريخية المتعددة الأبعاد والأدوار للمؤسسة الملكية ضمن الحقل السياسي بالمغرب، العناصر الأساسية لنظيمة الحكم السياسي ولتاريخية الزمن السياسي المعاصر بالمغرب، إذ تبقى الملكية هي « الفاعل المهيمن في الحقل السياسي وهي «المزود» للنسق السياسي بالتمثيلات والصور المحددة للبنية المعيارية لهذا النسق. إننا نفكر في أن وراء المرجعية التولوجية لعقيدة الخلافة يكمن

(1) - Abdellatif Agnouché, *Histoire politique du Maroc, Pouvoirs, Légitimités, Institutions*, Ed. Afrique-Orient, Casablanca, 1987, p 322

تقليد خاص نحتت أهم مفاهيمه وقواعده في القرن التاسع عشر وهو تقليد لازال فعالا إلى اليوم»⁽²⁾ .

تظهر المؤسسة الملكية متميزة على المستوى العربي في مراقبتها المرنة للمؤسسة الدينية، بل واستلهاها لمشروعيتها السياسية من شرعيتها الدينية استنادا إلى النسب الشريف، فهي لا تريد أن تترك الحقل الديني ميدانا للمضاربات السياسية من قبل فاعلين آخرين. يلاحظ ريمي لوفو في دراسته لطبيعة النظام السياسي بالمغرب واستناده على الشرعية الدينية طيلة عقدي الستينات والسبعينات أن المؤسسة الملكية تمتلك بصيغة كلية الحقل الديني، ولا ترغب في أن « يزايد » طرف آخر في الحقل السياسي باسم الإسلام إذ تحاول التركيب بين التحديث والمحافظة، بين عصرة قطاعات الاقتصاد والتعليم والترية، وبين الاستجابة غير المطلقة لمطالب رجال الدين خاصة في فترة شهر رمضان⁽³⁾. لا يخرج هذا التمييز المؤسسة الملكية بالمغرب من مجموع النسق السياسي العام الذي يشمل مختلف الأنظمة السياسية في المجال العربي وإن اختلفت خصوصيات كل نظام سياسي قطري⁽⁴⁾.

(2) - Mohamed Tozy, *Monarchie et Islam politique au Maroc*, Presses de sciences politiques, Paris ,1999, p19

تنطبق ملاحظة ريمي لوفو على العقدين المذكورين، لكن ستنشق وبقوة تنظيمات الحركة الإسلامية في نهاية عقد الثمانينات وطيلة عقد التسعينات، وهي تنظيمات إن لم تنازع جهرا في « إمارة المؤمنين » فإنها استثمرت الحقل الديني من خلال تورطها الاجتماعي وتدخلها المباشر عبر علاقات الدعم والمؤازرة داخل الأحياء الفقيرة بمدينة الدار البيضاء، فاس، مراكش وطنجة.

(4) - يقول عبد الله حمودي « يمكن أن تتخذ البنية السلطوية أشكالا متنوعة، وترتكز على إيديولوجيات مختلفة إن لم تكن متعارضة: ملكيات مطلقة أو شبه مطلقة، أو دكتاتوريات عسكرية، أو أحزاب وحيدة أو أحزاب متعددة غالبيتها مراقبة. ويمثل المغرب والأردن نموذجين للملكية شبه المطلقة، أما العربية السعودية والإمارات وعمان فعبرة عن ملكيات مطلقة، ويمكن أن نصنف ليبيا وموريتانيا في النوع الثاني، أما الجزائر وتونس وسوريا والعراق فتندرج في النوع الثالث الذي يستند في المعاملات مع القوى المدنية على الآلة العسكرية (...) إذا قارنا سمات هذه البنية السياسية بتلك السمات التي أبرزناها في دراستنا لحالة المغرب، تنبها إلى أن النظام المغربي، مهما تكن مميزاته الحقيقية وخاصة الأسس التي يستند إليها، ليس سوى حالة من حالات السلطوية العربية (...) ». عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1999، ص ص 242-238.

(3) - Rémy Leveau « Islam et contrôle politique au Maroc », in : *Islam et Politique au Maghreb* (S. dir. E. Gellner et J-C. Vatin), C.N.R.S, Paris 1981, pp. 271-281.

ضمن هذا الحقل السياسي الذي تسوده ناظمة أساسية تتمثل في المؤسسة الملكية، تهتم مقاربتنا للتغير السياسي بدراسة ظاهرة أساسية تتجاوز في تشكيلها وسيرورتها ما هو محض-سياسي نحو ما هو اجتماعي قابل للموضعة السوسولوجية، إنها ظاهرة النخب السياسية المحلية يتعين هنا إبراز أن تحليلنا سينصب على اختبار فرضية تغير واقع تجدد النخب المحلية يعد هذا الاختبار السوسولوجي بمثابة التحويل الميكروسكوبي لآليات اشتغال النسق السياسي الشمولي، وهو « مرصد » عياني ضمن سيرورة اجتماعية لفهم وظيفة التغير اللاحق بالحقل السياسي. يمكن تركيز الباحث خاصة بالنسبة لظاهرة المشاركة السياسية من ربط البنية الصغرى بالبنية الكبرى على المستوى السياسي وملاحظة أثر الثقافة السياسية وفعالية المؤسسات السياسية على سلوك الأفراد وعلاقتهم بالنظام السياسي⁽⁵⁾.

يدفعنا سؤال النخب المحلية بين التجدد والاستمرارية نحو الرصد الميداني لإمكانية تغير الرموز والمديرين المحليين داخل الأحزاب السياسية على مستوى ميكرو-اجتماعي يخص مجتمعا محليا هو خميس الزمامرة بعمالة سيدي بنور بالمجال الممتد لسهل دكالة لمعرفة إن كان الحقل السياسي هو حقل تغير أم حقل ثبات. سبق لباحثين سوسولوجيين وسياسيين أن اهتموا بدراسة إشكالية النخب المحلية باعتبارها ذات تعالق جدلي مع إشكالية النخب الوطنية لاعتماد كل فئة على الفئة الأخرى لإثبات وجودها وحيازة المشروعية وضمان اشتغالها الوظيفي في الحقل السياسي (الوطني أو المحلي) لاجتذاب زبناء جدد وأصوات إضافية وترسيخ مجموعة من المصالح الذاتية والموضوعية.

في الفصل الخاص بدراسة «المغرب النافع» ضمن القسم الثاني المتمحور حول الجغرافية السياسية يبين ريمي لوفو Remy Leveau في كتابه «الفلاح المغربي مدافع عن

(5) - يرى علماء الاجتماع الأمريكيون مايكل طومبسون، ريشارد إليس، أرون ولدافكسي أن مفهوم الثقافة السياسية اكتسح مجال علم السياسة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين لأنه بشر بعبور الفجوة بين الميكرو والماكرو في النظرية السياسية خاصة مع بروز الثورة السلوكية، وقد تراجع انتشار هذا المفهوم في الحقل الأكاديمي في السبعينات لما تعرض له من انتقادات. لذا كان غرض هؤلاء المؤلفين السوسولوجيين إبراز خطأ هذه الانتقادات لأن هذا المفهوم ينقلنا من المؤسسات الرسمية إلى السلوكيات غير الرسمية.

انظر مايكل طومبسون، ريشارد إليس، أرون ولدافكسي، نظرية الثقافة، ترجمة علي سيد الصاوي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 223، يناير 1997، ص 345.

العرش» أن الأعيان المحليين بالمناطق السهلية والشاطئية على الخصوص يشكلون النخبة المحلية إذ يتكثلون باسم التضامن الإثنى والقبلي الذي يشكل صمام أمان وحصارا لعرقلة اختراق النخب الحضرية للمجال الاجتماعي القروي⁽⁶⁾. حتى في الدوائر الحضرية الكبرى للساحل -خاصة الجديدة- فإن الفوز يكون حليف مرشحين لهم أراض زراعية متجذرين في الوسط القروي وتقدموا باسم أهم حزبين وطنيين هما حزب « الاستقلال » وحزب « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية » في انتخابات 1963.⁽⁷⁾

استنتجنا في متابعتنا الميدانية لسيرورة تطور الحقل السياسي بين فترتين انتخابيتين الأولى في بداية عقد التسعينات وشملت الانتخابات الجماعية لسنة 1992 والانتخابات التشريعية لسنة 1993 والثانية شملت الانتخابات الجماعية والتشريعية لسنة 1997، أن الحقل السياسي « الصغير » لمجتمع دراستنا تشغله نفس الوجوه السياسية، إنه حقل مربع حددناه في أربعة أضلاع، كل ضلع يناسب شخصا معروفا ومؤثرا ينافس باقي الشخصيات السياسية المحلية.

- الحالة الأولى (أ.أ) شخصية مؤثرة في قبيلة الزمامرة تراول التجارة وأعمال الفلاحة وهي تنتمي كما تترشح باسم حزب «الاتحاد الدستوري» يعتبر سكان المنطقة أن أخاه الذي يكبره سنا والذي سبق أن كان «شيخا» هو مهندس صفقاته السياسية، بل كل الصفقات والتحالفات والنزاعات السياسية التي تنسج بين العائلة وباقي الخصوم. عائلة من أغنى العائلات بالإقليم وليس بالزمامرة فقط، سبق أن كانت رئاسة الجماعة القروية للزمامرة من نصيب الأخ الأكبر (1976 - 1983) أما الأخ الأصغر (أ.أ) فكان برلمانيا (1993 - 1997) ليتحول بعد ذلك إلى مستشار بالغرفة الثانية.

- الحالة الثانية (م.أ) شخصية مؤثرة في قبيلة الغنادرة، هي شخصية ممارسة للتدريس وتشكل مع الحالة الأولى الطرفين الأساسيين للنزاع السياسي بالمنطقة، ينتمي لفخدة «أولاد بوزيد» وهو يترشح دائما باسم حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية». ظل منافسا شرسا لخصوم آخرين وخاصة للحالة الأولى إلى أن ترأس بلدية الزمامرة كما فاز بدائرتها التشريعية في انتخابات سنة 1997. هو أيضا يعتمد في الفترات «الصعبة» على

⁽⁶⁾ - Rémy Leveau, *le fellah marocain défenseur du trône, fondation nationale des Sciences politiques, Paris, 1976, p 131*

⁽⁷⁾ - *Ibid*, p 145.

لفيف من علاقاته القرايية للإخوة وأبناء العشيرة حيث تترد علاقات «الأخوة الحزبية» إلى الورا وتكون الغلبة للقبلي / الانقسامى على حساب الحزبى / الإيدىولوجى.

- الحالة الثالثة (م.ف) ليست شخصية صراعية، إذ ليس لها النفوذ الاقتصادى كالحالة الأولى ولا النفوذ السياسى - الحزبى كالحالة الثانية، هو شخص قادم من مهنة التعليم فى سلكه الابتدائى، قدم طلبه للحصول على تقاعد نسبى حين كان رئيسا لجماعة الزمامرة (1983-1992)، ينتمى شكليا لحزب «الاتحاد الدستورى». إلا أن علاقة المصاهرة التى تجمع به بالحالة الأولى وتبعيته «الاقتصادية» له رغم التغير الإيجابى الملحوظ فى وضعيته الاقتصادية، دفعته دائما وباستمرار إلى التحالف مع الشخصية الأولى.

- الحالة الرابعة (م.ل): شخصية محسوبة على حزب «الاستقلال» له وزن محلى وإقليمى داخل حزبه، قادم من سلك التعليم، له علاقة مصاهرة وقربى مع الحالة الأولى دائما، فى مقابل ذلك لا يتورع عن شحن أسلحة صراعه السياسى أمام خصم قوى يتمثل فى الحالة الثانية (الاتحاد الاشتراكى). بين الحالة الثانية والحالة الرابعة صراع مستمر قد يتخذ شكل الحرب الباردة وحرب المواقع تارة ليتحول إلى حرب ساخنة تارة أخرى حين يقتحم الواحد منهما «القلعة المحصنة» للطرف الآخر: قلعة المصالح، واجتذاب أحد الأتباع بالعدم فى حالات مستعصية تتعلق بدعوى قضائية، صراع على رئاسة جمعية الآباء، مشكلة مع معمل السكر أو مع «المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى»... إلخ.

باستثناء الحالة الأولى ذات الأملاك العقارية والأراضى الفلاحية، فإن الحالات الثلاثة الأخرى تشترك فيما بينها فى ممارستها سابقا⁽⁸⁾ لمهنة التعليم لكنها تشترك مع الحالة الأولى فى حيازتها لأرض فلاحية تزرع بخضروات بعد جنى الشمندر. ينبغى التأكيد فى هذا السياق على أن الصراع السياسى لم يكن بين الحالات الأربعة، بل غالبا ما شكلت الحالة الثانية (الاتحاد الاشتراكى) طرفا مستقلا جابه لوحده الحالات الثلاثة الأخرى، فهو

(8) - إن محترف السياسة غالبا ما يهجر مهنته، قبل حصوله على التقاعد فى حينه أو التقاعد النسبى، وقد يحصل عليه بصيغة «التفرغ النقابى» فى حالات أخرى. لقد شمل امتهان العمل السياسى الذى يتداخل مع التفرغ لأعمال ومصالح أخرى فئات متنوعة فى مختلف التنظيمات الحزبية والنقابية، خاصة فى عقد الثمانينات بعد تقادم أطر فى الأحزاب والنقابات لتتقدم أيضا فى مجالس جماعية أو بالبرلمان فى فترة جماعية وتشريعية طويلة وممددة بقرارات ملكية (1983-1993).

ابن شيخ سابق، يتحكم انتخابيا في الجهة الشمالية الشرقية للمدار القبلي المسيج للزمارة، هذا فضلا عن انتمائه لحزب «الاتحاد الاشتراكي» الذي كان لفترة طويلة في المعارضة، إلا أن تحمل هذا الحزب للمسؤولية الحكومية سنة 1998 قد كان مسبوقا بأشهر قليلة بدخول هذه " الشخصية السياسية " المحلية مجال رئاسة البلدية والبرلمان معا.

ليس النزاع السياسي بين الحالات الأربعة نزاعا أبديا يقدم في صورة «التناحر الخالص»، إذ تنسج تحالفات أحيانا بين حالة وأخرى، كما كان في التحالف بين «الاتحاد الاشتراكي» و«الاتحاد الدستوري» لتشكيل المجلس البلدي في سنة 1992، أو في اتفاقات للهدنة أو التناوب على تسيير فريق كرة القدم، بين الأحرار والدستوريين والاتحاديين.

لا يكمن جوهر الصراع هنا بين العناصر الرئيسية لهذه «النخبة المحلية» في صراع بين أحزاب تحتكم إلى مرجعيات إيديولوجية وبرامج سياسية أصبحت تتقارب طيلة عقد التسعينات بعد الاجتياح البارز لموجة الليبرالية والخصوصية، وبعد «التجانس» في البرامج الحزبية الذي فرضته العناوين العريضة لمعضلات العالم القروي، البطالة والأمية. إن جوهر الصراع هنا هو صراع قبلي ينزل أحيانا إلى مستوى الصراع العشائري، وأحيانا العائلي وفي حالات أخرى يتحول إلى صراع ثنائي تعبئ فيه القنوات الحزبية والإعلامية ومختلف العلاقات داخل أجهزة الداخلية، الدرك الملكي والعدل، لتخلف كل مرحلة انتخابية دعاوى قضائية ضد هذا الطرف أو ذاك. يستثمر الصراع السياسي لتقوية الصراعات والانقسامات القبلية كما تستثمر الانتخابات كشكل لسيرورة «الحداثة السياسية» في ترسيخ «التقليد السياسي» المترسخ منذ القرن التاسع عشر على الأقل والمتمثل في هيمنة الانتماء القبلي على باقي الانتماءات الأخرى.

لا يعلن إذن الانتماء لحزب معين عن هوية إيديولوجية محددة، بل هو توظيف ضمن لعبة الصراعات السياسية، كما أن الصراع بين «المناضلين» (الاتحاديين) و « المرفحين البرجوازيين » (الدستوريون والأحرار) لم يكن يعبر عن انشطار إيديولوجي، بل هو في عمقه انشطار قبلي لأن مرشحا من « الاتحاد الاشتراكي » لن يفوز داخل المجال القبلي الذي تهيمن عليه الحالة الأولى، كما أن مرشحا من « الاتحاد الدستوري » لن يفوز داخل

المجال القبلي الذي تهيمن عليه الحالة الثانية⁽⁹⁾. يحدد دور الحزب السياسي إذن انطلاقا مما يؤديه من وظيفة معضدة للأدوار التقليدية داخل مركز «حضري» لا فقط داخل الدوار أو القبيلة⁽¹⁰⁾. لذا تلتقي عناصر «النخبة المحلية» في وظائف وأدوار تقليدية لتظل نخبة مغلقة شبيهة بالنخبة الوطنية لما بعد الاستقلال حيث تتعارف عناصرها مع بعضها البعض كما درست في نفس المؤسسات التعليمية.⁽¹¹⁾ ليست النخب المحلية أقل قيمة من النخب الوطنية، حتى وإن كان المركز هو مصدر القرارات والأفعال السياسية، فبالرغم من أن نسبة المغاربة «الحضريين» قد تجاوزت النصف بقليل منذ منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين، فإن العالم القروي يبقى مصدرا حقيقيا لمجموعة من المشكلات والظواهر التي تميز الحواضر حيث شكل رهانا أساسيا للسيادة والحكم بالنسبة للمؤسسة الملكية في العقدين الأولين للاستقلال (1956-1976). من هنا يستمد حكم ريمي لوفو مشروعيته حيث كانت الفترة المذكورة فترة الرهان على الإقطاع لأن «النخب المحلية أصبحت انطلاقا من سنة 1960 تشكل مركز الجاذبية بالنسبة للنظام السياسي لفائدة الملكية»⁽¹²⁾.

تبقى النخب المحلية مغلقة ومتوارثة داخل نفس الأسر لوظائف سياسية وسلط اقتصادية من جيل لآخر، فقد دخل أبناء الشيوخ وإخوانهم لعبة الرهان والنزاع في الحقل السياسي، مثلما أن النخب الوطنية ظلت منحصرة في أسر وانتماءات جغرافية خاصة بمدينة

(9) - تناولنا هذا الانشطار القبلي في المسار الانتخابي في مقالنا « مفارقات التنظيم السياسي: التقليدية والتحديثانية، الأخلاق والسياسة »، مجلة نوافذ، الرباط، عدد 9/8، يوليو، 2000.

(10) - كتبنا في سياق محدد ضمن المصدر السابق « سبق لعبد الله العروي في توضيحه للخلفية الجوهرية لعمله الأكاديمي الرائد « الأصول الاجتماعية والثقافية للحركة الوطنية المغربية » أن بين درءا للتأويلات المغرضة أن تحديد الحركة الوطنية باسمها لا بوظيفتها هو دراستها كإيديولوجيا وإغفالها كحركة (ضمن كتابه «مساهمات تاريخية» (بالفرنسية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1993، ص ص 142-143)، بينما كان هدفه هو فهم المغرب لا الحركة الوطنية فحسب. إن هذه القصيدة المعرفية لمفكر مغربي كبير بفكر بوضوح ويختار في حسم بعد تمعن ثاقب في دروس تاريخنا المعاصر، هي قصيدة تجد امتدادا لها على مستوى النجاعة والتطبيق داخل كل التنظيمات السياسية التقليدية كالزاوية والمخزن والتنظيمات الحديثة كالحزب والدولة، فهما اختلفت الولاءات الإيديولوجية باسم القبيلة أو الأمة أو الطبقة العاملة سواء لدى الفلاحين أو الإسلاميين أو الاشتراكيين أو الشيوعيين فإن الأساس في فهم التنظيم السياسي هو وظيفته لا اسمه، تأثيره التاريخي لا تشكيلته الخطابية (...) ». محمد شكري سلام، المصدر السابق ص 157.

(11) - Jhon Waterbary, *le commandeur des croyants P.U.F 1975, p 108.*

(12) - Rémy Leveau, *le fellah marocain...*, op cit p 128.

فاس بالدرجة الأولى تليها مدينة الرباط⁽¹³⁾. غير أن ثمة تراجعاً في نسبة الوزراء المنحدرين من المدينتين خاصة في الحكومات المعنية في التسعينات إذ ظهر وزراء من العالم القروي في حكومة عبد الكريم العمراني المعنية في 11 نونبر 1993⁽¹⁴⁾. هذا يعني أن ثمة جسراً لتحول نخبة «النخب القروية المحلية» التي تلقت تعليماً عالياً إلى عناصر من النخبة الوطنية، خاصة مع تراجع الأدوار التقليدية لأسر مخزنية معروفة. مع تحقق مجموعة من التغيرات السياسية وحاجة المؤسسة الملكية إلى نخب سياسية جديدة لمأسسة نظام الحكم والتركيب بين التقنوقراطي والسياسي، أصبحت الحاجة قائمة اليوم إلى «نخبة مولوية» تتجاوز نخب الاستقلال القديمة وتؤدي وظائف ليس بمقدور هذه الأخيرة تأديتها⁽¹⁵⁾.

ينبغي أن نوضح أن قصديتنا العلمية في هذا السياق التحليلي للنخبة السياسية المحلية بخميس الزمامرة هي قصدية تتلخص في ربط المحلي بالوطني لإبراز أن الحقل السياسي يشتغل في تفاعل الحاجة بين نخبة المحلية ونخبة الوطنية. ليس لنا أن نسترسل في التحليل السوسيولوجي لمسألة النخب، فهي مسألة حققت في الغرب تراكمات ارتبط بالتفكير في مسألة النخب انطلاقاً من العمل التأسيسي الذي صاغه رواد «المدرسة النخبوية» مع كل من باريتو *Pareto* وموسكا *Mosca*، وهي المسألة التي تحتاج في المغرب إلى تراكم من حيث الدراسات الأكاديمية المنجزة في علوم الاجتماع، السياسة، الاقتصاد، والإدارة⁽¹⁷⁾. لذا فإن خاصيتي الانغلاق والاستمرارية اللتين طبعتا هوية كل صنف من النخبتين المحلية والوطنية لا تتعارضان مع خاصية جديدة قد تمتد مستقبلاً لتصبح ظاهرة مبنية وذات سيرورة وهي تغذية النخب المحلية للنخبة الوطنية ووفود فاعلين سياسيين

(13) - أمينة المسعودي، الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955-1992)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص ص 77-85.

(14) - حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟ دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1997، ص ص 167-169.

(15) - عبد الرحيم المنار اسليمي، «موت نخب الاستقلال وميلاد «نخبة مولوية» جديدة» مجلة وجهة نظر، ملف «النخبة المغربية والمؤسسة الملكية» عدد 11، ربيع 2001 ص ص 9-13.

(17) - بالنسبة لسوسيولوجيا النخبة المغربية فهي لازالت لم تحقق تراكمات بعد، إذ تظل أهم الأعمال وكما حددناها سابقاً محصورة في أسماء واطربوري، لوفو، ريزت وسانتوسي من الأجانب، وفي أمينة المسعودي، حسن قرنفل وعبد الحي المودن (على سبيل الذكر لا الحصر) من الباحثين المغاربة.

وطنيين من مناطق جغرافية وأصول اجتماعية وثقافية ظلت هامشية في التاريخ الاجتماعي والسياسي للمغرب المعاصر.

مكنت تغذية النخب المحلية للنخبة الوطنية كخاصية جديدة في عقد التسعينات من وصول وافدين من مدن ومناطق غير المدن التقليدية التي زودت المخزن بوزراء. إلا أن هذا الوصول لا يعكس خاصية للانفتاح الديمقراطي المتمثل أساسا في تغذية المجتمع المدني للمجتمع السياسي، بل هي خاصية تنخرط ضمن استراتيجية مراقبة المخزن الجديد للنخب المحلية وحاجته إليها وذلك عبر تدبير الإدارة الترابية لمختلف عمليات التقطيع الترابي والاقتراع الذي يفرغ من بعده السياسي من خلال مركزة القرار السياسي - الإداري⁽¹⁸⁾، مما يجعل النخب المحلية تابعة لمركز القرار السياسي. من هنا نؤكد أن النخب المحلية تعبر عن سيرورة طبيعية لتطور مجتمع مدني يغذي المجتمع السياسي كما يراقبه ويتفاعل معه لأن المجتمع المدني في المغرب مجتمع هش البناء لم يتأسس بعد في سيرورة الحداثة السياسية التي ميزت تشكله في المجال الغربي. إن هشاشة بناء المجتمع المدني نابعة من عدم تجذر الديمقراطية في المجال العربي بصيغة شاملة لأن ثمة زواج تاريخي ونظري بين تطور المجتمع المدني وتطور الديمقراطية⁽¹⁹⁾.

تتموضع العلاقة بين مجتمع مدني هش قيد التشكل وغير ناضج وبين دولة قوية ضمن واقع خضوع النسق الأول للنسق الثاني، إن لم نقل إن النخبة السياسية ترسخ واقع الخضوع هذا. يبين الباحث السوسولوجي علي الكنز سياق تبعية «مجتمع مدني» لم يتشكل بوضوح لمجتمع سياسي رسمي مهيمن مؤكدا أن: «المجتمع-ولا حديث بعد عن المجتمع المدني- هو الذي يدفع ثمن هذا التفوق الذي يعرفه جهاز الدولة «المحرك» الحقيقي للتاريخ. ذلك أن المجتمع في جدلية الحداثة والتقليد التي تتوزع الأدوار، وضع في الغالب إلى جانب التقليد بالنسبة لما يجب تغييره أو تحديثه، وأعيد الاعتبار لصورة

⁽¹⁸⁾ Brahim Zyani, « Bureaucratie territoriale et développement rural »

in : Etat- Nation et prospective des territoires (collectif). Ed. L'harmattan, Paris, 1996, pp 239-248.

⁽¹⁹⁾ محمد شكري سلام، « بعض المعوقات « المجتمع المدني » في التجربة العربية »، مجلة أبواب، عدد 16، دار الساقى، لندن، ربيع 1998، ص ص 73-80.

المستعمر كيفية من طرف الذين حاربوه بطريقة غريبة وساد الحديث عن « النزعة التقليدية » و « المخلفات » و « المقاومة » و « الاستلاب » التي يجب رفعها وتحويلها وعقلنتها، كما هو الحال بالنسبة لكل ما يخص التجربة التاريخية للمجتمع وعمقه الثقافي الذي يحتقر في الغالب ويعتبر عائقا أمام التنمية لأن فعل العقل هنا يكون بجانب الدولة كما هو الشأن عند هيغل، أما عالم الذات والاحتمال فهو بجانب المجتمع وفي تأرجح التأمّل والفعل يخف ميزان لمجتمع بتقاليده التي تحمل كل الإيحاءات السلبية. فذهنياته متأخرة وأشكاله التعبيرية والتمثيلية متجاوزة وغير ملائمة. إن ممثليه الثقافيين أو السياسيين أو الدينيين يمنع ذكرهم وغالبا ما يهانون ويهمشون من قبل العقلانيات المنتصرة للقادة الجدد» (التشديد لنا) (20).

يفصح هذا التحليل السوسولوجي لعالم الاجتماع الجزائري علي الكنز والمقترح منذ عقدين انصرما عن الإطار التاريخي لهشاشة المجتمع المدني كإطار يرسخ إضعاف هذا الكيان ويخلق مؤسساته كما يلجم تعبيراته مما يجعل النخب المحلية غير معبرة عن هذا المجتمع بل صدى باهتا للمجتمع السياسي. يمكننا أن نستعيد تحليلا مقترحا- يحتاج إلى تعميق وإغناء- لنؤكد أن النخب الوطنية هي « تقليدانية » لأنها تستمر في تكريس التقليد السياسي بأشكاله التاريخية المعروفة والمتمثلة في العلاقة بين المخزن والتشكيلات الحزبية التي تسعى إلى الديمقراطية والحدثة. أما النخب المحلية فهي « تحديثانية » لأنها تستثمر الحدثة السياسية الشكلية من خلال السيرورات الانتخابية لتعزيز التقليد السياسي متمثلا في الخريطة الانقسامية للدوار، فالفخدة ثم القبيلة، وما ينتج عن هذه الخريطة من تحالفات ونزاعات قبلية تقليدية تجني ثمار « الحدثة السياسية » وفق رهانات ومصالح تلك النخب المحلية (21).

(20) - علي الكنز « المجتمع المدني في البلدان المغاربية : بعض التساؤلات »، ضمن الكتاب الجماعي: وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب الغربي (إشراف عبد الله حمودي)، أعمال الندوة المنظمة بمعهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أبريل 1996 بجامعة برينستون بالولايات المتحدة، دار توبقال، الدار البيضاء، 1998، ص 25-26.

(21) محمد شكري سلام، مفارقات التنظيم السياسي: التقليدانية والتحديثانية، الأخلاق والسياسة، مصدر

تأسيسا على سالف عرضنا لمسألة النخب المحلية من خلال مكان هو خميس الزمامرة وزمان يخص تسعينيات القرن العشرين حيث تم الرصد الميداني للمسارات الخاصة بأربع شخصيات محلية، وبناء على موضوعة مسألة النخب المحلية ضمن مجموع التراكم المنجز في الكتابات السوسولوجية حول موضوع النخب، من الأنسب الجائز صياغة عناصر واضحة لخلاصات أساسية:

1- خضوع عناصر النخبة المحلية لإستراتيجية النزاع والتكتل، حيث يعتبر النزاع فيما بين هذه العناصر والشخصيات المحلية قاعدة ثابتة وعامة، إلا أنها شخصيات تتجه إلى التكتل فيما بينها في مراحل الأزمة أو حين تهدد بمصدر «تنافس» خارجي قادم من مجال قبلي خارج الإطار القبلي للزمامرة.

2- ارتباط أوضاع وأدوار عناصر هذه النخبة بتاريخ جيل الآباء والإخوة الكبار في الماضي (شيوخ ومقدمون) أو باحتضان السلطة الإدارية، وذلك ضمن خريطة سوسيو- سياسية ثابتة منذ القرن التاسع على الأقل، وهي خريطة التحالفات والانقسامات القبلية.

3- خضوع لعبة القوى والنزاعات السياسية لهذه النخبة للترسيمة التقليدية التي حددتها المدرسة الانقسامية: أنا ضد أخي، أنا وإخوتي ضد أبناء العمومة، عشيرتنا (أ) ضد العشيرة (ب) بقبيلتنا، قبيلتنا (أ) ضد القبيلة (ب). يرتهن الحقل السياسي على المستوى المحلي حتى داخل المركز الحضري للزمامرة بالتأثير الذي تمارسه هذه الترسيمة، رغم انتماء عناصر من هذه النخبة لقوى وطنية ارتبطت بالمعارضة السياسية وبالمرجعية الوطنية أو بالإيديولوجيا الاشتراكية التقدمية (حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي).

4- حدوث تغير في الهوية المهنية للفاعلين الرئيسيين داخل هذه النخبة تغير يتجلى في كونهم رجال تعليم، إلا أن هذا المتغير لا يؤثر في ثوابت الحقل السياسي المحلي ولا يغير من عمق التاريخ السياسي المحدد للعبة التحالفات والنزاعات والارتباط بالفلاحين كقوة انتخابية أساسية. إذ يظل الفاعلون داخل هذه النخبة « فلاحون من درجة ثانية » هم

كذلك مالكون لأرض زراعية تؤمن لهم جزءا من دخل مالي سنوي دون الحاجة إلى استحضار ما تدره الممارسة السياسية من امتيازات مريئة ولا مريئة ومصالح مادية ورمزية.

5- تكريس النخبة المحلية لنزعة « التحديثانية » من خلال استثمارها السياسي لسيرورة الانتخابات لترسيخ التقليد السياسي المؤسس على الانقسامات القبلية التقليدية. يبقى الانتماء للأحزاب شكليا والاعتقاد في برامجها وفي أهمية الحادثة السياسية ثانويان مقارنة مع التوضع والتحالف التقليديين، علما أن ما هو حديث سياسيا (الانتخابات) هو المدخل لدعم التقليد السياسي وكسب الترقى الاجتماعي وتحسين الامتيازات الاجتماعية لأصحاب الرأسمال المادي. من هنا يظهر أن التغير السياسي المرتبط بلعبة القوى والصراعات على المستوى الوطني بين الدولة والأحزاب، هو تغير في الشكل حيث الانتقال من حكم المشيخة إلى زعامة المنتخب المحلي أو البرلماني، لكنه في الجوهر يحتفظ بالتقليد السياسي الملتصق بتقليد ثقافي يتعضى بقوة مع التاريخ الاجتماعي للتنظيم القبلي.

باستثناء تغير المسارات المهنية لأعيان الانتخابات حيث أن " البروفایل " السياسي لجل الشخصيات المحلية كان يتأسس في بداياته على مسار مهني يرتبط بالتعليم و التدريس، فإن المسار المهني الحالي لأعيان الانتخابات سواء على المستوى المحلي أو الوطني قد عرف تغيرا وهو بمثابة تحقق لأمنية العاهل الراحل الحسن الثاني الذي خاطب مجلس النواب في افتتاح إحدى دوراته التشريعية بضرورة وجود وجوه جديدة بالمؤسسة التشريعية غير تلك الممارسة لمهنة التعليم. باستثناء هذا المتغير والذي تحقق بأشكال سلبية و درامية ، نطرح السؤال الجوهرى : أليست هذه الترسيمة الأساسية للنخب المحلية الموظفة للحادثة السياسية و للسيرورة الانتخابية في جلب مصالح مادية ورمزية و استثمار لعبة التحالفات / الانشقاقات القبلية هي ترسيمة لازالت ذات راهنية وفعالية اليوم ؟

_____ النخب الأعيانية بالصراف

وأزمة التأسيس لحكمة السياسات العامة المحلية

مقاربة سوسيو - سياسية

د خالد فريد

أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر-أكادير

تنطلق هذه المساهمة من فرضية أساسية مفادها، أن جزء كبيرا من أسباب ومظاهر الخلل الذي ظل يعيق تطوير النهج اللامركزي، في صنع القرار المحلي، الذي تبناه المغرب منذ عدة عقود، لا يرجع فقط إلى الإمكانيات المادية والبشرية للهيئات المحلية وضرورة منحها مزيدا من الاختصاصات عبر صياغة نصوص قانونية متطورة، وإنما يتوقف بالدرجة الأولى على الكفاءة التديرية المتجددة، لدى صناع القرارات والسياسات المحلية والجهوية، أي النخب.

حيث تقوم مبادئ الحكامة المحلية على آليات التدير العمومي، التي تم تطويرها ضمن استراتيجية تحسين أداء المقاولات الخاصة. من أجل استثمارها داخل المؤسسات والجماعات المحلية خصوصا بعدما أبانت هذه الأخيرة عن ضعف واضح، خاصة في مجال ترشيد النفقات العمومية وتدير المخاطر المحلية⁽¹⁸²⁾. وذلك بالنظر إلى ضعف مردودية المشاريع الاستثمارية المنجزة من طرف العديد من الجماعات المحلية ناهيك عن التعقيدات والتعثر الذي يميز تنظيمها وتسييرها⁽¹⁸³⁾.

¹⁸² - Bernard Guesnier / Gouvernance et performance des territoires / in *Revue Economies et Sociétés*, « Hors série » n° 41 (Avril 2006) p 417

¹⁸³ - Michel Godet et Yves Cannac / La bonne gouvernance: l'expérience des entreprises, son utilité pour la sphère publique / in *Revue Futuribles*, n°265 (juin 2001) p 43

فالسياسات العامة المحلية تبقى رهينة تعدد الفاعلين المتدخلين في بلورة قراراتها وتوجيهها وفق رهانات ومصالح محددة⁽¹⁸⁴⁾. من هنا يندرج التساؤل عن الكيفية التي ينبغي وفقها صنع القرار السياسي المحلي في المغرب ضمن السياق السياسي الأكبر والمرتبط بإعادة طرح السؤال حول من يقرر في مجال السياسات العامة المحلية، خصوصا على مستوى نوعية الفاعلين المحليين وطبيعة رهاناتهم ووفق أية مرجعية قد تتوافق أو تتعارض مع لغة الحكامة المحلية.

وفق هذا التصور يمكن القول أن الطرف الأقوى - ماديا ورمزيا - هو الذي يفرض تحالفاته على باقي الفاعلين⁽¹⁸⁵⁾. هذا الرأس مال المادي والرمزي كذلك، يبدو اليوم في جزء مهم منه متاح لدى فئة الأعيان المحليين بفعل تراكمات السياسات المحلية للدولة المركزية المراهنة على الضبط المجالي والتهدة السياسية بدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم الجنوبية. مما أفضى في النهاية إلى تعقيد مشكل إدماجها سياسيا.

وعليه فإن محاولة تحليل دور الأعيان في التأثير على السياسات العامة المحلية، من خلال توظيف آلية الأعيانية⁽¹⁸⁶⁾ (*la notabilité*) كمفهوم إجرائي يساعد على فهم آليات تشكل السلطة في المستوى المحلي، بغية محاولة فهم استراتيجية الدولة المركزية في مجال إعادة صياغة أشكال السلطة حسب التحولات السوسيوسياسية التي عرفت منطقة الصحراء، في إطار لعبة الوساطة، ضمن القوى السياسية الجديدة. مقابل سعي السلطة المركزية إلى تطوير علاقتها مع هذه العينة من الفاعلين وتوظيفها في سبيل رهان التهدة. في إطار من التحالف المرحلي والمصلحي المتبادل من جهة وانعكاسات هذه الاستراتيجية على مختلف مجهودات التنمية المجالية جهة ثانية.

¹⁸⁴ - خالد فريد / الحكامة والسياسات العامة مساهمة في نقد البعد المعياري للمفهوم / مجلة الدولية.

عدد 5 مراكش (2009)

¹⁸⁵ - فانسون لوميو / دراسة السياسات العامة: الفاعلون وسلطتهم / (ترجمة خالد فريد) مراجعة د. عبد

المالك إحزورير، منشورات كلية الحقوق، سلسلة الكتب، العدد 36، مراكش (2005) المقدمة

¹⁸⁶ - يمكن تعريف الأعيانية باعتبارها « القدرة على ممارسة النفوذ السياسي في الشأن العام (المحلي

تحديدا) لعينة من الفاعلين في القرار العام بفضل الموارد التي يتيحها الموقع الاجتماعي خاصة الشهرة

الفردية والانغراس الترابي، أي الانتماء إلى مجال مهيكّل ومحدّد وفق مجموعة من الأعراف القانونية

والاجتماعية- المجالية من جهة والتحالفات التي يغذيها مع المركز من جهة ثانية ». مما يؤهل الأعيان

لتمثيل المجموعة والتفاوض مع الحكم المركزي.

لنؤكد هذه الفرضية لابد من إعادة النظر في الأطروحة السائدة في علم الاجتماع السياسي حول النسق الترابي المغربي، والقائلة بالتحكم التام للدولة المركزية وممثليها المحليين في النخب المحلية. على اعتبار التحول الجوهري في سلوكيات شبكة الأعيان بالصحراء، قد أصبحت تتكون وتتطور خارج نفوذ الرقابة الإدارية للدولة. ليس فقط من خلال القدرة التوزيعية المتزايدة لأعيان الصحراء ضمن وسطهم الاجتماعي، بل عبر ما أصبحوا يراكمونه من شبكات زبونية تحمي المصالح التي يسعون إلى تمثيلها والتفاوض بشأنها والدفاع عنها تجاه الدولة المركزية نفسها.

الدولة والأعيان ورهان تقاسم المنافع بالصحراء

يتميز المجال المحلي بالصحراء بأولوية القبيلة كإطار اجتماعي وسياسي، يجمع عدة عشائر تتكون بدورها من عائلات محلية. بحيث يسود هناك إحساس مشترك بواجب التكتل من أجل الدفاع عن المصالح المادية والرمزية لأعضائها¹⁸⁷. لذلك فإن التحولات السياسية و السوسيو-مجالية التي عرفتها الأقاليم الجنوبية للمملكة منذ قرار المسيرة الخضراء سنة 1975 ستفضي إلى ترتيب وإعادة ترتيب النخبة المحلية لهذه المنطقة بشكل مختلف. من خلال صعود الأعيان والنخبة العسكرية. وفي المقابل نتج عن نمط تدبير الدولة للمجال، الموهوس برهان الضبط بدل التنمية¹⁸⁸، مجموعة من الاختلالات في وقت تزايدت فيه المطالب الاجتماعية والتنمية مع التحولات الديمغرافية¹⁸⁹. وهي نفس الاستراتيجية التي انتهت إلى تفاقم أزمة الأعيان. مما أفضى إلى انسلاخها المتزايد على المجتمع وابتعادها عنه ومن ثم عدم قدراتها على تعبئته والتعبير عن مطالب أصبحت تحملها نخبة نابعة من المجتمع كالنخبة الاحتجاجية الجديدة.

هندسة سياسية للمركزية على مقاس الأعيانية

في المغرب، ساهمت العدد من المحاولات العلمية منذ بداية الستينات في تأسيس سوسيولوجيا الانتخابات، وقدمت أطروحات متميزة في تحليل الانتخابات كسلوك سياسي

¹⁸⁷ - رجال بوبريك / دراسات صحراوية: المجتمع والسلطة والدين / دار ابي رقرق للطباعة و النشر)

2005 (ص 111

¹⁸⁸ - خالد فريد / الجهوية الموسعة بالمغرب وأهمية البعد السوسيو-سياسي في مقارنة تدبير الشأن

المحلي / مجلة اللامركزية والإدارة المحلية العدد 6 سطات (فبراير 2010)

¹⁸⁹ - محمد كولفرنسي / التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب. محاولة لنقد أطروحة الجمود

/ أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية الرباط (2005)

للناخب، وفي نفس الوقت كتعبير عن التحولات السوسيو-سياسية، ثم كسياسة عامة تحدد استراتيجيات الدولة في تدبير علاقتها بالمجتمع.

فالانتخابات في البلدان حديثة الاستقلال، ما هي سوى وسيلة لفرض هيمنة السلطة على المجتمع عبر مشاركة مغشوشة، "غير تنافسية، بدون أخطار"، وأنها لا تشكل أي تأثير على السلطة السياسية، وتصبح بالتالي موضوعا "غير جدير بالبحث". *Sujet indigne*، حسب مصطلح جون كلود فاتان، أحد أبرز علماء السياسة الفرنسيين¹⁹⁰.

وهكذا يمكن إعادة قراءة سوسيولوجيا الانتخابات المغربية من خلال ثلاثة مقتربات : الانتخابات كوسيلة لخلق الإجماع على النظام السياسي الملكي وذلك عن طريق التعبئة "من أعلى"، والتي تؤدي في النهاية إلى اللا-تسييس، أي إبعاد المجتمع عن الممارسة الحرة للسياسة والمستقلة عن الهيمنة المباشرة للدولة. والانتخابات كعملية هندسة التمثيلية، وهي أيضا تُمارس "من أعلى" عن طريق الإدارة، بالأساس وزارة الداخلية، التي تخطط للتمثيلية عبر الوسائل التقنية للانتخابات المتعارف عليها كالتقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع.

ثم الانتخابات كوسيلة لإنتاج النخبة السياسية. فإذا كان المغرب يتميز باستمرارية نخبه السياسية بشكل عام، فإن الانتخابات التي شهدتها المغرب منذ 61 هي أيضا محطات متميزة عكست تحولات سوسيو-اقتصادية عاشها المغرب، تتمثل في تراجع هيمنة البادية بعد ارتفاع سكان الحواضر الذي رافق التمدين، وتقلص تمثيلية موظفي الوظيفة العمومية (باستثناء رجال التعليم الذين ارتفعت تمثيليتهم) كنتيجة للتقويم الهيكلي ثم تنامي القطاع الخاص وتزايد تمثيلية المقاولين. هذه التحولات أظهرتها الخصائص السوسيولوجية للنخبة المنتخبة حتى حدود 2002.

فعلى مستوى التمثيلية الانتخابية تبقى هذه الأخيرة مرتبطة بتحديد الشخص الممثل للجماعة. حيث تبدو للوهلة الأولى أن الولاءات القبلية تبقى عاملا أساسيا في تحديد التمثيلية السياسية، أي أن الناخبين يصوتون على المرشح الذي يمثل انتماءهم القبلي. وذلك رغم التحولات المهمة التي يعرفها هذا الولاء التقليدي الظاهر. ففي مدينة الداخلة مثلا،

¹⁹⁰ - Mounia Bennani (et autres) / Scènes et coulisses de l'élection au Maroc: les législatives de 2002 / éd. Karthala, Paris (2004) in introduction

شكل الانتماء القبلي عاملا أساسيا في الترشح، إذ من بين 35 من المرشحين كان 31 ينتمون لقبائل صحراوية، بالرغم من أنهم لا يكونون الأغلبية الديموغرافية لسكان المدينة. ومع ذلك، فإن الانتماء القبلي وحده لم يكن كافيا كشرط للتمثيلية، بل إنها ارتبطت أيضا بالامتلاكات العائلية أو الشخصية للمرشح¹⁹¹.

وفي نفس السياق لم تبق التمثيلية الانتخابية حكرا على الفاعلين القدماء، بل برز على الساحة السياسية وافدون جدد يمثلون في ظاهرة دخول المقاولين إلى الحقل السياسي.

أما على مستوى مصادر التعبئة الانتخابية فهناك عاملان متميزان ومتناقضان للتعبئة السياسية، النضال والإخلاص لقضايا ومبادئ من جهة، والتعويضات والمنافع المادية وباقي مظاهر الزبونية من جهة ثانية. وفي هذا المستوى بالذات يمكن ملاحظة أن عامل الزبونية، لم يعد محصورا في العلاقة العمودية وغير المتكافئة بين المانح وبين الزبون، بل صارت تتطور إلى علاقات أكثر تكافؤا ترتكز على فكرة الالتزامات المتبادلة، من خلال ما يمكن تسميته بـ"الزبونية الديمقراطية" التي تراوح بين التمايز الاجتماعي و المساواة¹⁹².

يمكن القول أن أهم ما يميز علاقة الدولة بالأعيان المحليين بجهات الصحراء هو طبيعة ونوعية التحالفات المتبادلة لتقاسم المنافع وتوزيع الأدوار. فالطابع المحافظ للايدولوجيا الاعيانية¹⁹³ يجعلها أداة فعالة في يد الدولة لإنجاح رهان التهدة المجالية وضبط التوازنات السوسيو سياسية المطلوبة. مقابل خلق شروط الانتفاع الاقتصادي وغض الطرف عما قد يفضي إليه من مظاهر الفساد الريعي.

لذلك ظلت إستراتيجية الدولة المركزية في المراهنة على التوظيف السياسي للأعيان بالصحراء على عدة آليات نيوباتريمونيالية منها ما هو عام بالنسبة للمجال المحلي المغربي الذي قطع أشواطا تراكمية مهمة في سياق الضبط المجالي ومنها ما هو خاص بمجال محلي في طور الضبط والتهدة.

¹⁹¹ - Mounia Bennani (et autres) / Scènes et coulisses de l'élection au Maroc: les législatives de 2002 / éd. Karthala, Paris (2004) in introduction

¹⁹² - Mounia Bennani (et autres) / Scènes et coulisses de l'élection au Maroc: les législatives de 2002 / éd. Karthala, Paris (2004) in introduction

¹⁹³ - Jean Noel Ferrié et Jean Claude Santucci / dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord / éditions A.A.N, Paris (2006) p 15

وفي هذا السياق تحديداً ستشكل المجالس المنتخبة المرتع المفضل للثقافة السياسية الأعيانية. لذلك فقد فطنت الدولة وبشكل مبكر لهذا الميل للأعيان نحو احتكار أدوار الوساطة (الدور التمثيلي تحديداً) وشجعت عليه من خلال التشريعات الانتخابية. ولعل أعمال Rémy Leveau وما تلاه من أبحاث في ميدان السوسيولوجيا السياسية المغربية قد برهنت إلى حد كبير عن صيرورة استقطاب الأعيان من أجل تأييد البرلمان والجماعات المحلية منذ الستينيات من القرن الماضي، بل أكثر من ذلك فإن مقولة التعددية التي قامت على أساس ظهور الحريات العامة لسنة 1958 قد ارتبطت أساساً برهان تأجيج الصراع بين حزب الاستقلال وبعض القواد الكبار الذين شكلوا أول تنظيم (الحركة الشعبية سياسي) للأعيان ارتكزت عليه المؤسسة الملكية في صراعها مع الأجنحة اليسارية¹⁹⁴.

وعليه ستوفر سياسة اللامركزية ومنذ ظهور 30 شتنبر 1976 تحديداً الأرضية المثالية لاستحواذ أعيان الصحراء على الاستحواذ على الشأن المحلي، حيث أخذ نفوذهم السياسي يزداد إلى درجة أن جل الأحزاب السياسية أصبحت تبحث النخبة الأعيانية كوسطاء يسهرون على استمرار نفس قيم النسق السياسي السائد بعيداً عن رهانات إيديولوجية اليسار المكلفة حينها.

فأمام ضعف وتشردم باقي مكونات النخبة المحلية المحلية¹⁹⁵، أتيحت الفرصة تحديداً للأعيان لتبني خطاب تديري وبالتالي اكتساب شرعية سياسية إضافية، بحيث أصبحوا أهم مخاطب للدولة المركزية في مجال التنمية المحلية. بحيث سيصبح الرهان الرئيسي للخطاب السياسي المحلي ليس بالضرورة تقييم مردودية القرارات والسياسات العامة المحلية المتبعة ولكن بالأساس البرهنة على عدم كفاءة الخصم وفق منطق الصراعات السياسية الانتخابية المرحلية.

وعليه فإن الاكتساح التام للأجيال الجديدة للأعيان للمشهد الانتخابي بجهات الصحراء وما أفضى إليه من هيمنتهم التامة على مسؤولية الشأن العام المحلي بشكل مباشر وغير مباشر كذلك هو بكل بساطة رهان مصلحي متبادل بين الدولة المركزية من جهة ووسطاء سياسيين محددين من جهة ثانية لمواجهة فضاء اجتماعي مهمش اقتصادياً ومتحول سياسياً يحتاج للضبط المجالي والتهدئة الإيديولوجية.

¹⁹⁴ - عبد المالك إحرير/ التهافت على الأعيان الجدد ورهانات الانتخابات المحلية في أفق انتخابات 2015/ المساء عدد 2471 - 06 سبتمبر 2014

¹⁹⁵ - حماتي أقفلي / السلوك الاجتماعي و السياسي للنخبة المحلية/ منشورات مركز طارق بن زياد (2002)

ذلك أن اختلاف المشارب القبلية لأعيان الصحراء وضحالة تكوينهم السياسي والمعرفي تحديداً سيتمكن السلطة المركزية من ضبط السياسات العامة المحلية عبر إيجاد لغة مشتركة تسمح بتجاوز الخلافات المحتملة بين التمثيلية المحلية وسلطة الوصاية ماداموا يحافظون على إعادة إنتاج نفس الرهانات الضبطية.

التغاضي عن السلوك الانتخابي الأعياني

فرغم بعض مظاهر التحول في الحقل السياسي المغربي خلال العقدين الأخيرين، فإن الأعيان لا يزالون يشكلون فاعلاً أساسياً في السياسات العامة المحلية خاصة ما يتعلق بمدخل الاستحقاقات الانتخابية، وهو ما يفسر ما يحصلون عليه من نسب عالية من الأصوات دون عناء كبير. فبالرغم من مطالبة العديد من الفعاليات بحد أدنى من «الشفافية الانتخابية»، فإن مراهنات الدولة على ضمان أكبر نسبة من المشاركة الانتخابية يجعلها مضطرة لان تغض الطرف عن العديد من السلوكيات السياسية الأعيانية. وبالفعل فقد ظل الأعيان يشكلون أغلبية الكتلة البرلمانية لجل الأحزاب السياسية، خاصة تلك التي تشكلت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، مما مكنهم من التحكم في المشهد السياسي المغربي. وذلك بقوة صناديق الاقتراع نفسها. مما مكنهم من فرض مرجعيتهم على السلطة المركزية إلى اليوم. لذلك فكلما فكرت الدولة في تغيير قواعد اللعبة الانتخابية بشكل يحد من هيمنة الأعيان. من خلال فسخ المجال أمام شرائح جديدة من الفاعلين، فإن من شأن ذلك ليس فقط تغيير بنية الأحزاب السائدة بل التأسيس لعلاقة جديدة بين الدولة والأحزاب مبنية على التنافس بدل الخضوع¹⁹⁶. من هنا نفهم مثلاً كيف تحول الأعيان إلى نوع من اللوبي الحقيقي خصوصاً بعد تأسيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات للضغط على الدولة عند كل محاولة لتطوير قواعد اللعبة الانتخابية خاصة خلال مناقشة القوانين التنظيمية أو اتخاذ قرارات تتنافى مع مصالحهم¹⁹⁷. وفي هذا الصدد بالذات يندرج جزء مهم من النقاش أو لنقل الصراع السياسي الدائر حول مشروع الجهوية المتقدمة خاصة حينما تضمن مشروع القانون

¹⁹⁶ محمد أحداد / هكذا نجح الأعيان في إحكام قبضتهم على المشهد السياسي/ المساء عدد 2678 (11 مايو 2015)

¹⁹⁷ فقد اعتبرت الجمعية المغربية لرؤساء الجماعات المحلية في المغرب مثلاً أن قرار وزير العدل والحريات القاضي بإحالة 16 من رؤساء الجماعات المحلية على القضاء بناءً على نتائج تقرير المجلس الأعلى للحسابات هو إجراء يدخل في إطار حسابات سياسية وأن ذلك يجر المغرب إلى المجهول ومحاولة لإجهاض الديمقراطية.

التنصيب صراحة على شرط المستوى التعليمي للمرشحين لرئاسة الجهات. فالتبريرات التي اعتمدتها الوزارة الوصية من كون إقرار هذا الشرط «يتعارض مع الدستور ومع حرية الترشح والمساواة بين المواطنين»، فإن ذلك يعد مؤشرا قويا وواضحا حول الضغوط التي مورست، على الدولة سواء من بعض الشخصيات أو بعض الأحزاب، وهو ما سيفتح الباب مجددا أمام الأعيان ذوي النفوذ المالي وعديمي المستوى التعليمي كأهم محددات التسيير المحلي. ذلك أن حذف شرط المستوى التعليمي من القانون التنظيمي للجهة يعتبر تراجعا خطيرا، بالنظر للتحديات وللرهانات المرتبطة بتنفيذ الجهوية، علما أن القانون السابق كان يشترط شهادة التعليم الابتدائي كحد أدنى قبل أن يتم إلغاء شرط التعليم بشكل نهائي¹⁹⁸.

ذلك أن تدبير الشأن المحلي وفق مرجعية الحكامة الجيدة يبقى رهين بمدى قدرة النخب على رسم سياسات محلية قادرة على تحقيق التنمية أي حسب مستوى تجربتهم السياسية ومستواهم الثقافي. فالعديد من الاختلالات الكبيرة والتي رصدتها العديد من أجهزة الرقابة والتقييم كالمجلس الاقتصادي والبيئي ثم المجلس الأعلى للحسابات، ترتبط أساسا بالعامل البشري، ذلك أن المستوى الثقافي في علاقته بتدبير الشأن المحلي أو الجهوي يطرح إشكالية هيكلية، بالنظر إلى أن فشل جل السياسات العامة المحلية، بفعل غياب لغة تديرية علمية في التعاطي مع الشأن العام المحلي والجهوي لدى رؤساء الجماعات المحلية وأعضائها.

في نفس السياق، ولرصد أهم معالم السلوك السياسي للظاهرة الأعيانية، ولاسيما خلال الزمن الانتخابي، تتجلى معضلة تغيير الانتماء الحزبي من طرف المنتخبين، وهو ما أصبح ينعت بترحال الانتخابي، بحيث لم يعد فقط وسيلة تساعد الأعيان على اختيار الأحزاب القريبة من السلطة والتي تعدهم بامتيازات أكبر، بل إن بعض أحزاب اليسار نفسها أصبحت تخاطب ود الأعيان لكي تتمكن من كسب المواقع في عدد من المناطق التي تشكل خزانات انتخابية.

وهكذا نلاحظ بسهولة خاصة منذ انتخابات 2013 نزوحا جماعيا لممثلي الجماعات الترابية نحو أحزاب معينة. خاصة فئة الأعيان الجدد الذين يتمتعون بالمال والنفوذ. مما شكل أهم محدد للخريطة السياسية المحلية. فبالرغم من المقترضات القانونية التي أعدت بهذا الخصوص¹⁹⁹ فإن هذه الظاهرة آخذة في التجذر في المشهد السياسي المحلي.

198 المادة 28 من الميثاق الجماعي
199 - يتعلق الأمر أساسا بالمقتضيات التالية

ذلك أن واقع التطبيع مع عدم الالتزام السياسي وتكريس الانتهازية الانتخابية لا تكرسه أزمة الأحزاب السياسية التي انتقلت من استقطاب الأعيان بغية إدماجهم في المرجعية الحزبية الى رهان الاستثمار في الرأسمال السياسي للزعماء المحليين الجدد أو ما يسميه بعض الباحثين بالثقافة الولائية المحلية²⁰⁰. حيث لا تتردد الأحزاب السياسية وبمختلف تلويناتها الانتخابية في المراهنة على تجميع أكبر عدد ممكن من الأعيان قصد تركيتهم في أفق انتخابات 2015، خاصة بعد أن تمكن حزب الأصالة والمعاصرة بعد تأسيسه سنة 2008 من جمع 80 برلمانيا من الغرفتين. مستفيدا من عدد من الأعيان الذين بدؤوا يتسللون نحوه، اعتقادا منها أن الامر يتعلق بحزب يمثل المخزن، على شاكلة جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية التي أنشئها رضا اكديرة بإيعاز من الملك الحسن الثاني للحفاظ على مصالحها، مقابل تمكين السلطة المركزية من ترجيح كفة أحزاب معينة بغية التحكم في الخريطة الانتخابية.

فبالرغم من جهود بعض الأحزاب السياسية في سبيل تأهيل دور أعيان الصحراء في الحياة السياسية إلا أن ذلك يصطدم ببنية سوسيوسياسية تقليدية جد معقدة ومركبة تفرغ الممارسة الانتخابية من كل قيمة تنافسية حيث يتميز حضور الأقطاب الصحراوية داخل الأحزاب السياسية بالتوارث وتناقل العضوية داخل الحزب من جهة. وبهيمنة أحزاب بعينها التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال تحديدا، بنفوذ قوي داخل الأقاليم الجنوبية، قبل أن يفتح الباب لأحزاب أخرى ظلت "ممنوعة" من الاستقطاب من داخل هذه الأقاليم الأصالة والمعاصرة ثم حزب العدالة والتنمية من جهة ثانية²⁰¹. هذا الحضور الانتخابي الشخصي والنوعي القبلي داخل التمثيلية الانتخابية يوازيه في السنوات الأخيرة حضور أعيان قوي كذلك داخل أجهزة هذه العينة من الأحزاب السياسية، التقريرية والتنفيذية. ففي آخر مؤتمر للاتحاد الاشتراكي، حصلت جهة الصحراء على أربعة مقاعد داخل المكتب السياسي للحزب، توزعت بين حسناء أبو زيد وعبد الوهاب بلفقيه وحسن الدرهم ورقية الدرهم. في حين كانت التمثيلية أقل داخل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، إذ حاز أقطاب الصحراء ثلاثة مقاعد فقط في الجهاز التنفيذي، لكن بدور أكبر

ميثاق الشرف الذي تم توقيعه بين مختلف المكونات السياسية
المادة الخامسة من قانون الأحزاب

دستور 2011 حينما نص على ضرورة التصويت على الأفكار والبرامج عوض الأشخاص
200 - عبد المالك إحرير/ التهافت على الأعيان الجدد ورهانات الانتخابات المحلية في أفق انتخابات

2015 / م س

201 - إحسان الحافظي / أعيان الصحراء بين السياسة والقبيلة / الصباح عدد 11 فبراير 2013

لحمدي ولد الرشيد، رئيس بلدية العيون. هذا الحضور وصل إلى قمته داخل حزب الأصالة والمعاصرة، فقد كان الشيخ بيد الله، أول شخصية صحراوية تقود حزبا سياسيا في البلاد، من خلال ترأسه للأصالة والمعاصرة، وهو ما فتح الباب أمام مجموعة من الشخصيات الصحراوية من أجل احتلال مكانتها داخل الحزب.

بعض نتائج الرهان على الأعيانية بالصحراء

مبدئيا ظلت استراتيجية الدولة تجاه توظيف الأعيانية في الصحراء وفق نفس النمط الباتريمونيالي والذي يعتمد في إشغاله على تقريب المخلصين وتدبير التوازنات المرحلية في إطار من هيمنة علاقات السلطة المشخصة كبديل عن مؤسسة الحياة السياسية. ففي الوقت الذي ظلت فيه المرجعية الحزبية بالمنطقة شبه غائبة ومغيبة كذلك، ناهيك عن مسألة الالتزام الحزبي، فإن ولاءات الساكنة بالمنطقة تبقى مرتبطة أساسا بالأشخاص أكثر منه ارتباطا بمؤسسات الدولة، بفعل تضافر العديد من العوامل الاجتماعية/العرقية والسياسية المحلية، وهي الأرضية المناسبة جدا للتحالفات الزبونية بين السلطة المركزية وبعض العائلات الصحراوية دون غيرها.

تفشي ثقافة الريع المالي والإداري

تقوم الثقافة الربعية على رهان الحصول على منافع معينة دون بذل مجهود، مما يعطي السيطرة للأشخاص بدل المؤهلات²⁰². لذلك تعد الممارسات الربعية في البلدان النامية، مثل المغرب، جزءاً من النظام السياسي والاقتصادي، وتشكل المصدر الأساسي لاكتساب صفة الشرعية. وقد تأسس هذا النظام تاريخياً على عقد ضمني أو صريح تمنح السلطة السياسية بموجبه المنفعة الربعية لمجموعة من الأشخاص أو الفئات، مقابل ولائها ودعمها السياسي²⁰³.

وبالفعل فإن التطورات التي عرفها النزاع حول الصحراء، سواء في مرحلته العسكرية (1976 – 1990) أو في مرحلته السياسية التفاوضية، والتي لم تكن منتظرة من جانب الدولة المغربية، قد أدت في النهاية إلى حشر السلطة المركزية في الزاوية الضيقة للتحالف مع الأعيان المحليين. مما انتهى بها إلى الخضوع لمنطق الابتزاز الربيعي.

²⁰² Mohamed Haraka / *Les paradoxes de la gouvernance de l'Etat dans les pays arabes* / éd. El Maarifa Al Jadida, Rabat (2014)

²⁰³ الحسن عاشي / أسئلة حول اقتصاد الريع في المغرب / الموقع الإلكتروني لمركز كارنيغي للشرق الأوسط (فبراير 2013)

ذلك أن النتائج الكارثية لهذه الاستراتيجية هي نفسها التي سيتأسس عليها التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول نموذج للتنمية الجهوية للأقاليم الصحراوية. والذي يمكن اختصارها في سيادة مقاربة أعيانية ريعية بامتياز، تقوم على تغليب المصالح الخاصة، الفتوية والشخصية، على حساب المصلحة العامة. وفي هذا الصدد كشف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال التقرير الأخير حول نموذج للتنمية الجهوية للأقاليم الصحراوية أن هذه الأخيرة ومنذ 1975، قد استفادت من مجهودات كبيرة في مجال الاستثمار لتمكين هذه الأقاليم بما يلزم من تجهيزات وبنيات تحتية بهدف تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحلية، وتوفير شروط الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية غير أن النتائج تبدو متفاوتة وملينة بالمفارقات والتفاوتات القطاعية والمجالية.

فرغم تزويد الأقاليم الجنوبية بتجهيزات وبنيات تحتية متقدمة مقارنة مع باقي الأقاليم الأخرى، ورغم أن مستويات ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية وكذا المؤشرات الاجتماعية توجد في المستوى الأعلى من المعدلات الوطنية. فإن هناك مشاكل حقيقية تحول دون وخلق القيمة المضافة المحلية، مما أفضى الى مشاكل مزمنة في مجال البطالة وخصوصا بين صفوف الشباب والنساء انتهت باختلالات خطيرة على مستوى التماسك الاجتماعي والاندماج الثقافي. وهي الوضعية التي يعكسها اليوم بوضوح حجم وطبيعة التوترات السياسية المتكررة.

فمن الناحية السوسيواقتصادية تحديدا تبقى الدولة المركزية، حسب نفس التقرير، هي المستثمر الأول والمشغل الأول في الأقاليم الصحراوية مقابل هامشية الاستثمار الخاص والمبادرات الفردية رغم حجم الجهود التي يتم بذلها من قبل السلطات العمومية. من أجل تشجيعها وتنميتها. ورغم اللجوء إلى اعتماد آليات مختلفة للمساعدة الاجتماعية²⁰⁴ الرامية أساسا إلى الحد من الاختلالات المجالية²⁰⁵.

²⁰⁴ - فالمساعدات المباشرة وغير المباشرة المخصصة للمنطقة تمثل ما يقارب 4,6 مليار درهم (الانعاش الوطني) (المساعدات الغذائية، الاجور المضاعفة والاعانات في مجال التغذية والمحروقات، والاعفاءات الضريبية وغيرها. وهي ميزانية كبيرة لا تستهدف بالضرورة الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا

²⁰⁵ - وأكد تقرير موضوع الدراسة أن المجال الترابي للأقاليم الجنوبية يمتد على مساحة 416500 كلم مربع، بما يمثل 59% من مجموع التراب الوطني، وفي نفس الوقت فان تعداد السكان به لا تتجاوز 3% من مجموع ساكنة البلاد. مع نسبة تمدن تبلغ 74% ويرتفع الى 95% في الجهات الجنوبية. كما أن الاكراهات المناخية حاضرة بقوة. ذلك أن المنطقة تعد من بين الصحارى. الأشد جفافا في العالم. بموارد طبيعية من مياه وأراض صالحة للزراعة محدودة جدا. وساكنة قليلة العدد.

استحالة الاحتكام إلى قواعد المحاسبة القانونية والشفافية المالية

من المفارقات الصعبة ادن أمام الدولة المركزية وهي تحاول جاهدة الحد ما أمكن مخاطر مجال محلي مفقر ومهمش في ظل مناخ إقليمي متحول أن تمتلك الشجاعة السياسية لمواجهة السادة الفعليين للمجال الترابي بالصحراء.

فنظام الصفقات العمومية، وما يرتبط بها من فساد إداري ومالي من جهة واستغلال الثروات الطبيعية سواء تعلق الأمر برخص الصيد في أعالي البحار أو برخص استغلال المقالع أو تفويت الأراضي والعقارات للاقارب والزبناء السياسيين أو الحصول على قروض مسيرة من الأبنك أو المؤسسات العمومية التابعة للدولة وخلق شركات وهمية للاستفادة من قوانين الاستثمار من جهة ثانية قد أصبحت اليوم أهم الأنشطة الاقتصادية والمالية بالمنطقة²⁰⁶. ضمن دوائر محلية ضيقة ومغلقة من التابعين وتابعي التابعين. وفق منطق المكافأة على خدمات مقدمة أو مرتقبة.

وبالفعل فإن الأعيانية المتحكمة في دواليب الشأن العام المحلي مستفيدة أساسا من التحالف الضمني المرحلي مع السلطة المركزية في خلق جو من فساد الاقتصاد والمالي عموما والذي أصبح ملازما بدرجات متفاوتة للحياة السياسية المحلية التي هي في آن واحد صراع على النفوذ والمصالح والموارد ليس إلا. وبالفعل فقد ظل الأعيان يشكلون أغلبية الكتلة البرلمانية لجل الأحزاب السياسية، خاصة تلك التي تشكلت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، مما مكنهم من التحكم في المشهد السياسي المغربي. وذلك بقوة صناديق الاقتراع نفسها. مما مكنهم من فرض مرجعيتهم على السلطة المركزية إلى اليوم. لذلك فكلما فكرت الدولة في تغيير قواعد اللعبة الانتخابية بشكل يحد من هيمنة الأعيان. من خلال فسخ المجال أمام شرائح جديدة من الفاعلين، فإن من شأن ذلك ليس فقط تغيير بنية الأحزاب السائدة بل التأسيس لعلاقة جديدة بين الدولة والأحزاب مبنية على التنافس بدل الخضوع²⁰⁷.

من هنا نفهم مثلاً كيف تحول الأعيان إلى نوع من اللوبي الحقيقي خصوصا بعد تأسيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات للضغط على الدولة عند كل محاولة لتطوير قواعد اللعبة الانتخابية خاصة خلال مناقشة القوانين التنظيمية أو اتخاذ قرارات تتنافى مع

وأكد التقرير أن الناتج الداخلي الخام الجهوي. يقدر بما يناهز 20 مليار درهم. بما يعني ناتجا داخليا جهويا خاما قدره 21.400 درهم مقابل 19800 درهم على المستوى الوطني.

²⁰⁶ - وهو ما توضحه بجلاء تقارير المجالس الجهوية للحسابات المرفوعة إلى السلطة الوصية حول مالية المجالس المحلية المنتخبة خلال السنوات الأخيرة.

²⁰⁷ - محمد أحدات /هكذا نجح الأعيان في إحكام قبضتهم على المشهد السياسي/ المساء عدد 2678

(11 ماي 2015)

مصالحهم²⁰⁸. وفي هذا الصدد بالذات يندرج جزء مهم من النقاش أو لنقل الصراع السياسي الدائر حول مشروع الجبهة المتقدمة خاصة حينما تضمن مشروع القانون التنصيب صراحة على شرط المستوى التعليمي للمرشحين لرئاسة الجهات. فالتبريرات التي اعتمدتها الوزارة الوصية من كون إقرار هذا الشرط «يتعارض مع الدستور ومع حرية الترشح والمساواة بين المواطنين»، فإن ذلك يعد مؤشرا قويا وواضحا حول الضغوط التي مورست، على الدولة سواء من بعض الشخصيات أو بعض الأحزاب، وهو ما سيفتح الباب مجددا أمام الأعيان ذوي النفوذ المالي وعديمي المستوى التعليمي كأهم محددات التسيير المحلي. ذلك أن حذف شرط المستوى التعليمي من القانون التنظيمي للجهة يعتبر تراجعا خطيرا، بالنظر للتحديات وللرهانات المرتبطة بتنشيط الجبهة، علما أن القانون السابق كان يشترط شهادة التعليم الابتدائي كحد أدنى قبل أن يتم إلغاء شرط التعليم بشكل نهائي²⁰⁹.

مخاطر الأعيانية على مؤشرات الحكامة المحلية

يتميز الأعيان المحليون بالصحراء عموما باضمحلال مستواهم المعرفي مما حال في نهاية المطاف دون حضور طبقة متوسطة مستنيرة، قادرة على استيعاب مقومات القيادة والتدبير الناجع والفعال على المستوى المحلي²¹⁰. مما ساهم في هيمنة مناخ الانتهازية السياسية والريع الاقتصادي مما ستكون له انعكاسات وخيمة على مستوى تنمية المنطقة وخلق شروط المواطنة لدى فئات عريضة من الساكنة المحلية.

تبخيس الفعل السياسي

بحيث لا يرتبط هذا المؤشر فقط بالزمن الانتخابي فقط بل يتعداه إلى سلوك مجتمعي محلي عام يقوم على تبخيس الالتزام السياسي كحمولة أخلاقية وثقافية. فالدولة المركزية ومن خلال الأحزاب السياسية والنسيج الجمعي المفتعل تحديدا تبقى مسؤولة عن تردي التنشئة السياسية للشباب وفق المرجعيات الإيديولوجية التي ناضلت من أجلها، عوض

208 - فقد اعتبرت الجمعية المغربية لرؤساء الجماعات المحلية في المغرب مثلا أن قرار وزير العدل والحريات القاضي بإحالة 16 من رؤساء الجماعات المحلية على القضاء بناءً على نتائج تقرير المجلس الأعلى للحسابات هو

إجراء يدخل في إطار حسابات سياسية وأن ذلك يجر المغرب إلى المجهول ومحاولة لإجهاض الديمقراطية.

209 - المادة 28 من الميثاق الجماعي

210 - خالد فريد / الجبهة الموسعة بالمغرب وأهمية البعد السوسيو-سياسي في مقاربة تدبير الشأن المحلي

البحث عن الأعيان كمنخرطين وليس كمنتمين، كمنتفعين وليس كمناضلين. وهو ما يكرس منطق العائلة في التدرج وتوزيع المنافع المادية والرمزية²¹¹.

وعليه فإن المجالس الجماعية والبلدية والإقليمية والجهوية، وذلك تحديدا بالنظر إلى الأجواء التي تدور فيها العمليات الانتخابية في الصحراء، حيث يظل الزمن الانتخابي المحلي المناسبة الأمثل لتغلغل الفساد السياسي، حيث يتنافس الأعيان في شراء الأصوات بشتى الطرق الغير مشروعة، أمام أنظار السلطات العمومية، التي تضطر لاحترام التحالف الخفي مع الأعيان بهدف التسويق السياسي لنسبة المشاركة السياسية، لتأكيد مقولة الانخراط المكثف للصحراويين في العمليات الانتخابية، كمؤشر على مواطنتهم، أمام الرأي العام الدولي²¹².

تأجيل الاحتجاج الفئوي

ففي الوقت التي يكثر فيه الحديث عن العزوف عن السياسة وعن المشاركة في الانتخابات وعن ضعف الأحزاب السياسية، يشهد الفضاء العمومي المحلي منذ حوالي العقدين تنامي شكل جديد من التعبير السياسي يتمثل في ظاهرة الحركات الاحتجاجية. عكست هذه الحركات قضايا بالغة التنوع كالاحتجاج على الغلاء، والمطالبة بالشغل والسكن، والتنديد بممارسات لا أخلاقية، والدفاع عن الحقوق المدنية وحتى السياسية.

فبالرغم من أن الحركات الاحتجاجية بالمغرب تتميز بكونها لم تعد مرتبطة بالأحزاب السياسية أو النقابات، بل هي امتداد لما أصبح يعرف بالحركات الاجتماعية الجديدة. التي تتميز بكونها لا تخضع لنفس التنظيم المؤسساتي للأحزاب أو النقابي، ولا تسعى للوصول إلى السلطة، ولا تعبر عن مشروع سياسي شامل²¹³. فإن أحداث العيون (مايو 2005) مثلا

²¹¹ - عبد المالك إحرير/ التهافت على الأعيان الجدد ورهانات الانتخابات المحلية في أفق انتخابات

2015 / م س

²¹² - فالمشاركة المكثفة في الانتخابات، شكلت ميزة تفردت بها الأقاليم الجنوبية، ففي الوقت الذي كشفت فيه نتائج التصويت في الانتخابات الأخيرة، تدني مستويات المشاركة في الاستحقاقات، كانت النتائج القادمة من الجهات الصحراوية الثلاث، العيون بوجدور الساقية الحمراء ووادي الذهب لكويرة وكلميم السمارة، تسجل مستويات قياسية من المشاركة في هذه الانتخابات، تجاوزت في بعض الدوائر الانتخابية نسبة 80 في المائة، فيما لم يتعد معدل المشاركة على الصعيد الوطني 45 في المائة

²¹³ - Taeib Belghazi et Mohamed Madani / *l'action collective au Maroc: De la mobilisation des ressources a la prise de parole / Publications de la Faculté des lettres, Rabat (2001).*

قد جاءت حسب تقارير لجان تقصي الحقائق التي قامت بها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان كرد فعل لمجموعات من الشباب الصحراوي وذويهم على الحيف والإقصاء من "المنافع" التي يتمتع بها جزء آخر من الصحراويين، ولرفع الضرر الناجم عن هذا الحيف يشعن هؤلاء لأنفسهم حق الاحتجاج والضغط... ولو بالدعوة للانفصال خصوصا وأن المتمتعين بالامتيازات مارسوا سابقا الانفصال في صفوف البوليزاريو تطبيقا للتوجه الرسمي: "إن الوطن غفور رحيم !"²¹⁴.

كما أن أحداث مخيم "كديم إزيك" وما واكبها من مواقف سياسية وكذا تقرير اللجنة البرلمانية حول هذه الأحداث وما لحق ذلك من ردود أفعال. يكشف عن مدى تغلغل منطق الأعيانية في توظيف ملف النزاع وسيطرتهم على مختلف جوانبه: الاقتصادية، والسياسية، والإدارية. كمخاطب وحيد للدولة المركزية ممثلة كالعادة في وزارة الداخلية و أجهزتها، والتي تراهن على الرأسمال الأعياني في احتواء المجال الترابي، كوسيط بينها وبين الساكنة، و منفذ للتوجهات و المخططات التي تسعى إلى تنزيلها بالمنطقة. وعليه، فبالرجوع إلى المعطيات الميدانية نرى أن المستفيد الأكبر من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية هم في الغالب مجموعة مشكلة من ثلة من أعيان القبائل والمنتخبون ثم كذلك رجال السلطة ومسؤولي المرافق العمومية المحلية. مما يجعل مفهوم التنمية بالأقاليم الصحراوية يظل بعيدا عن تحقيق النتائج المتوخاة منه لأنه ظل و ما زال رهين منطق زبوني ساهم في الزيادة من حدة الفوارق الاجتماعية ودرجة التناقضات الحاصلة بين خطاب رسمي لا يتوانى عن ذكر المشاريع المنجزة والدوافع الكامنة وراء الاحتجاج. هذه الدوافع تلقى تفسيرها الرئيسي في تفشي مظاهر التفقر والتهميش وتضائل فرص الاندماج الاجتماعي²¹⁵.

استنتاجات

حتمي ادن أن ينتهي تحالف الدولة والأعيان بالصحراء إلى صعوبة الاحتكام الى مرجعية علمية واضحة في مجال حوكمة تدبير السياسات العامة المحلية وبالتالي إلى فقدان

²¹⁴ المنظمة المغربية لحقوق الإنسان/ تقارير لجان تقصي الحقائق ، العيون ، الجسيمة ، صفرو، القصر

الكبير، سلا سيدي إفني / منشورات مؤسسة فريديوتش هيبارت ، الرباط (2009).

²¹⁵ - حسن الزواوي / ثقافة الاحتجاج عند الشباب الصحراوي: مقارنة سوسيولوجية / الموقع الالكتروني

لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (2014)

الثقة في السياسي والسياسة القائمة منذ أربعين سنة على مجرد لعبة تقاسم المنافع. لفائدة كتلة اجتماعية جديدة متنورة بدأت تتشكل عبر مطالب تتجاوز جذريا البرامج الحكومية وسياساتها العامة التي تراهن على مجرد تدبير اليومي ناهيك عن المهرجانات الانتخابية الموسمية للأحزاب السياسية والتي لا تخدم إلا أقلية أعيانية ودوائرها الزبونية الضيقة جدا. وذلك عبر عدة مؤشرات سياسية أهمها:

أولا - إن التحولات العميقة التي مست النسيج الاجتماعي التقليدي والذي ظل يشكل موردا أساسيا لمشروعية الأعيان وتلاشيه لفائدة تبلور قيم جديدة من خلال عودة أفواج متتالية من خريجي الجامعات المغربية خاصة في القانون العام والعلوم السياسية والاجتماعية تحديدا من جهة وتقاطع الفضاءين الحضري والقروي المحلي بفعل إيقاع التمدن والانتشار السريع والواسع لوسائل الاتصال الحديثة من جهة ثانية. قد ساهم في تطور نوعي في الوعي السياسي للمجتمع المحلي تغذيته وتشجعه رياح حراك الربيع الديمقراطي. مما أربك حسابات الأحزاب وإستراتيجية الدولة كحاضنة وراعية لتحالف الأعيانية.

ثانيا - مرد هذا الارتباك أساسا في تقديري إلى كون الأعيان الجدد الذين ظلت الدولة المركزية تراهن على وساطتهم السوسيو سياسية بالصحراء. سواء بكيفيات مباشرة عبر الربيع المالي أو بطريقة غير مباشرة عبر خلق وتجنيد الأحزاب السياسية لاستثمارهم. وبعدها ضمنوا السيطرة على المال والسلطة في نفس الآن عبر شبكة من المشاريع الاقتصادية الريعية المربحة. تحميها حصانات برلمانية وتزكيات حزبية وعلاقات مصاهرة وما شابه. باعتبارهم مجتمعا نخبويا مكتفيا ذاتيا، قد أصبحوا اليوم في حالة تدهور وتهالك من حيث وظيفة التهدة الموكولة إليهم. وذلك بالنظر مثلا إلى حجم الفضائح المالية والتدبيرية التي أصبحت تعج بها العديد من المواقع الاجتماعية والجرائد الالكترونية المحلية.

ثالثا - إن اللهجة وكذا الإشارات التي تضمنها الخطاب الملكي الأخير بمناسبة ثورة الملك والشعب (20 غشت 2014) من نقد مباشر لحصيلة السياسات العامة في مجال التنمية المحلية. ثم عيد المسيرة الذي شكل -على غير العادة- مناسبة لتوجيه اتهامات مباشرة وصريحة للممارسات الأعيانية تحديدا وبالأقاليم الجنوبية حصريا. ربما تعبر عن بداية نهاية تحالف الدولة والأعيان بالصحراء على أساس لعبة تقاسم المنافع .

فرغم بعض مظاهر التحول في الحقل السياسي المغربي خلال العقدین الأخيرین، فإن الأعيان ما يزالون يشكلون فاعلا أساسيا في السياسات العامة المحلية خاصة ما يتعلق بمدخل الاستحقاقات الانتخابية، وهو ما يفسر ما يحصلون عليه من نسب عالية من الأصوات دون عناء كبير. فبالرغم من مطالبة العديد من الفعاليات بحد أدنى من «الشفافية الانتخابية»،

فان مراهنة الدولة على ضمان أكبر نسبة من المشاركة الانتخابية يجعلها مضطرة لان تغض الطرف عن العديد من السلوكات السياسية الأعيانية.

إن تدبير الشأن المحلي وفق مرجعية الحكامة الجيدة يبقى رهينا بمدى قدرة النخب على رسم سياسات محلية قادرة على تحقيق التنمية أي حسب مستوى تجربتهم السياسية ومستواهم الثقافي. فالعديد من الاختلالات الكبيرة والتي رصدتها العديد من أجهزة الرقابة والتقييم كالمجلس الاقتصادي والبيئي ثم المجلس الأعلى للحسابات، ترتبط أساسا بالعامل البشري، ذلك أن المستوى الثقافي في علاقته بتدبير الشأن المحلي أو الجهوي يطرح إشكالية هيكلية، بالنظر إلى فشل جل السياسات العامة المحلية، بفعل غياب لغة تدبيرية علمية في التعاطي مع الشأن العام المحلي والجهوي لدى رؤساء الجماعات المحلية وأعضائها.

لائحة المراجع والمصادر الكتب والأطروحات

- **حماتي أقفلي / السلوك الاجتماعي و السياسي للنخبة المحلية/ منشورات مركز طارق بن زياد (2002)**
- **محمد كولفرنسي / التحولات الاجتماعية والنخبة السياسية بالمغرب. محاولة لنقد أطروحة الجمود / أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية الرباط (2005)**
- **رحال بوبريك / دراسات صحراوية: المجتمع والسلطة والدين / دار ابي رقراق للطباعة و النشر (2005)**
- **فانسون لوميو / دراسة السياسات العامة: الفاعلون وسلطتهم / (ترجمة خالد فريد) مراجعة د. عبد المالك إحزير، منشورات كلية الحقوق، سلسلة الكتب، العدد 36، مراكش (2005)**
- **Jean Noel Ferrié et Jean Claude Santucci / dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord / éditions A.A.N, Paris (2006)**
- **Mohamed Harakat / Les paradoxes de la gouvernance de l'Etat dans les pays arabes / éd. El Maarifa Al Jadida, Rabat (2014)**
- **Mounia Bennani (et autres) / Scènes et coulisses de l'élection au Maroc: les législatives de 2002 / éd. Karthala, Paris (2004)**
- **Taeib Belghazi et Mohamed Madani / l'action collective au Maroc: De la mobilisation des ressources a la prise de parole / Publications de la Faculté des lettres, Rabat (2001).**

المقالات

- عبد المالك إحرير/ التهافت على الأعيان الجدد ورهانات الانتخابات المحلية في أفق انتخابات 2015/ المساء عدد 2471 - 06 سبتمبر 2014
- الحسن عاشي / أسئلة حول اقتصاد الربيع في المغرب / الموقع الإلكتروني لمركز "كارنيغي" للشرق الأوسط (فبراير 2013)
- حسن الزواوي / ثقافة الاحتجاج عند الشباب الصحراوي: مقارنة سوسيولوجية / الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (2014)
- محمد أحداد/ هكذا نجح الأعيان في إحكام قبضتهم على المشهد السياسي/ المساء عدد 2678 (11 مايو 2015)
- خالد فريد / الحكامة والسياسات العامة مساهمة في نقد البعد المعياري للمفهوم / مجلة الدولية عدد 5 مراكش (2009)
- خالد فريد / الجهوية الموسعة بالمغرب وأهمية البعد السوسيو-سياسي في مقارنة تدبير الشأن المحلي / مجلة اللامركزية والإدارة المحلية العدد 6 سطات (فبراير 2010)
- *Michel Godet et Yves Cannac / La bonne gouvernance: l'expérience des entreprises, son utilité pour la sphère publique / in Revue Futuribles, n°265(juin 2001)*
- *Bernard Guesnier / Gouvernance et performance des territoires / in Revue Economies et Sociétés, « Hors série » n° 41(Avril 2006)*
- دستور المملكة المغربية لسنة 2011 / الجريدة الرسمية عدد 5964 مكررا/ الصادرة بتاريخ (30 يوليوز 2011)
- الميثاق الجماعي
- القانون التنظيمي رقم 29-11 المتعلق بالأحزاب السياسية / الجريدة الرسمية عدد 5989 / الصادرة بتاريخ (24 أكتوبر 2011)
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي/ التقرير التقييمي الذي اعده حول مقاربات التنمية بالصحراء تحت عنوان " النموذج التنموي الجديد للاقليم الجنوبية" / (2013)
(<http://www.ces.ma/Documents>)
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان/ تقارير لجان تقصي الحقائق ، العيون ، الجسيمة ، صفرو، القصر الكبير، سلا ، سيدي إفني / منشورات مؤسسة فريديوتش هيبارت ، الرباط (2009).

بلدة سيدي بطاش

نموذج لفعل نخبة من أجل الكرامة والحرية

والديمقراطية

المصطفى بوعزيز

تعريب: سعيد بنرحمون

شهدت "سيدي بطاش" القرية الصغيرة الهادئة شرق مدينة بنسليمان، بين شهري ماي ويونيو 1997، أحداثاً دمويةً في عز الفترة الانتخابية، وهو ما شكل تهديداً حقيقياً لثالث عرض تقدم به الحسن الثاني للمعارضة المشكلة آنذاك من الكتلة الديمقراطية.

وقعت الأحزاب المشاركة في الانتخابات المرتقبة لعام 1997 ميثاق حقوق وواجبات، تلتزم فيه الدولة بحسن سير العمليات الانتخابية الوشيكة، وذلك بضغط من الحسن الثاني ووزير داخلته إدريس البصري، لكن أحداث "سيدي بطاش" إبان الانتخابات المحلية ليوم 13 يونيو 1997 أبانت عن وهم اسمه ميثاق الحقوق والواجبات، كما بينت أن كل الضجيج حول "الشفافية" لم يكن إلا كذبة، وأن القاعدة هي تدخل الدولة في سير العملية الانتخابية.

دخل السكان القرويون لتلك القرية الصغيرة، من قرى منطقة الشاوية، التاريخ السياسي للمغرب من أوسع أبوابه، وذلك عندما وضعوا كل الفاعلين في الحقل السياسي المغربي: من ملك، وأحزاب سياسية، وقضاة مكلفين باحترام القانون وشفافية المسلسل الانتخابي بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني، أمام اختبار حقيقي، ففشل العديد منهم في اختبار "سيدي بطاش" ليتم وأد الديمقراطية في تلك القرية الصغيرة، وهي بعدُ جنين. وبالمقابل انفجر وعي قوي بالذات كرد فعل على عنف وتحكم بدائيين ومتنافيين تمام التنافي مع نص وروح ميثاق الحقوق والواجبات وعود الخطابات الرسمية للدولة.

لقد أنجبت "سيدي بطاش" الشهيدة، جيلاً من الشباب، فرضوا أنفسهم على الحقل السياسي المغربي وملاّكه السياسيين كـ"فرسان للديمقراطية".

هذه قصة تلك القرية وأولئك الشباب، قضية دولة حقيقية في تلك الفترة.

إغلاق أحادي لمملكة السلطة

منذ نهاية الثمانينيات والحسن الثاني يضاعف التحركات والإعلانات لإشراك المعارضة البرلمانية في السلطة، والمشكلة، آنذاك، من الأحزاب الشرعية المنحدرة من الحركة الوطنية. ففي البداية أجل الملك الانتخابات لمدة سنتين، ودعا الجميع إلى التفكير الجدي والهادئ في مستقبل البلاد، آخذاً بعين الاعتبار بأن النقاش البرلماني حول حجب الثقة عن الحكومة، الذي وضعته المعارضة، يمكن أن يكون منطلقاً لاثقاً للنقاش.

وفي وقت لاحق للفترة الدموية للإضراب العام لـ 14 دجنبر 1990، اقترح الملك مراجعة الدستور ومشاركة المعارضة في الحكومة بطريقة التناوب التوافقي، فكان أن تقدم بمقترحه للتناوب التوافقي مرتين، لكن المعارضة، المتكتلة خلال ماي 1992 فيما كان يسمى "الكتلة الديمقراطية" رفضت العرض الملكي في البداية وعادت لتقبل به شريطة أن يوافق الملك على برنامج الكتلة الديمقراطية ونظرتها لهندسة الحكومة. كما أعلنت المعارضة تبني 160 إجراء صامداً وميثاقاً حول تسمية الشخصيات على رأس الوزارات التي كانت توصف بوزارات السيادة، فما كان من الحسن الثاني إلا أن سحب عرضه بعد تردد.

بعدها أعلن الملك بشرفه، في خطاب افتتاح الدورة البرلمانية لعام 1995، أن المغرب في طريقه إلى السكينة القلبية، ودعا كل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين إلى توحيد جهودهم لإنقاذ البلاد. وأطلقت مراجعة للدستور، واتخذت العديد من المشاورات، وعمل الملك، المنهك بمرضه، على تهدئة الصراعات الاجتماعية والسياسية ووضع نظام سياسي منفتح، ولكن متحكم فيه حتى لا تصبح أسس الحكم موضوع نقاش، وكانت هذه الحدود هي التي دفعت الملك إلى رفض تسلم أي مقترح مكتوب من الكتلة الديمقراطية عام 1992، وبالمقابل أعلنت الأخيرة ضرورة اقتسام السلطة بين الملك والوزير الأول المنتخب، كنوع من الجمع بين الشرعية التاريخية والدينية للملك والشرعية الديمقراطية والشعبية للوزير الأول، فقبل الحسن الثاني التعديلات الدستورية ما لم تمس سمو الشرعية الملكية⁽²¹⁶⁾،

216. بوعزيز، المصطفى، الوطنيون المغاربة في القرن 20 (1873-1999)، أطروحة دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء 2010، الجزء الرابع.

وعندما عرض النص الدستوري لعام 1996 للاستفتاء الشعبي رغب الملك في تأييد مطلق له، وبالنتيجة مشاركة الجميع في الاستفتاء. ولكن كان هناك مكون من داخل الكتلة الديمقراطية رفض مساندة دستور 1996 لأنه كان دستوراً غير ديمقراطي في نظرها، يتعلق الأمر بمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي بقيادة محمد بن سعيد آيت يدر المقاوم السابق. فجلب ذلك الرفض غضب الحسن الثاني. لتعرض المنظمة إلى الضغط والتنكيل من طرف السلطة وأجهزتها، فانشق عنها بعض الأطر والمناضلين، لكن القسم الأكبر من الحزب ظل متضامناً مع قيادته الكاريزمية، واستطاع مقاومة حملات التصفية من طرف أجهزة وزارة الداخلية، ومن بين هؤلاء الأوفياء كان هناك من سيطبعون تاريخ سيدي بطاش سنة بعد ذلك.

الحسن الثاني، وبنسعيد والكتلة الديمقراطية

الرجل الذي ستدور حوله أحداث هذه الفترة هو عبد الله أعكأو. الرجل نفسه في قلب هذه الأحداث، وهو واحد من قدامى معتقلي تازممارت وأحد أبناء قرية سيدي بطاش. كان يجلس محمد بن سعيد آيت إيدر بلا حدود، وهو في ذلك لا يختلف عن بقية زملائه ممن كتبت لهم النجاة من جحيم تازممارت.

فآيت إيدر، زعيم منظمة العمل الديمقراطي الشعبي والنائب البرلماني باسم منطقة "شتوكة آيت باها" كان أول من فضح علناً وجود معتقل تازممارت، وذلك عندما طرح سؤالاً شفوياً ملتهباً في البرلمان المغربي على وزير العدل آنذاك، فوقف الرأي العام السياسي مشلولاً أمام هول الوضعية وأمام جرأة البرلماني صاحب السؤال. وأجبرت جهات دولية، ووطنية فيما بعد، الحسن الثاني على تحرير من كان محظوظاً وأفلت من موت مبرمج في ذلك الجحيم، أمثال: المرزوقي، والرايس، وأعكأو، وصدقي، وآخرين كتب لهم أن يعيشوا حياة جديدة.

عمقت قضية تازممارت النزاعات بين الحسن الثاني وآيت إيدر، فالحسن الثاني، وقبل أن يصبح ملكاً، لم يكن يستسيغ صفات العزة ورفض البروتوكول التي يتميز بها آيت إيدر وأصدقائه المقاومون، وعندما تبنى هؤلاء راديكالية بن بركة صاروا أعداء يجب تصفيتهم.

أبعد آيت إيدر إلى المنفى 18 سنة، بعد أن اعتقل وعذب وحكم عليه بالإعدام غيابياً مرات عديدة، وعاد إلى المغرب رفقة شباب منظمة 23 مارس بعد أن صدر في حقه عفو عام 1981.

أسست المجموعة في عام 1983 منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وأصدرت صحيفة "أنوال"، تذكيراً بالمعركة التي خاضها محمد بن عبد الكريم الخطابي، بطل الريف وأحد معارضي المخزن، ضد القوات الإسبانية (...). أراد الحسن الثاني أن يدمج في نظامه السياسي كل راديكالي فصيل آيت إيدر، ولكن بشروطه هو. أخذت المنظمة على نفسها تعهداً سياسياً مع الملك، ولكنه مضمون بحقوق المواطنة وبالثقافة الحداثية، وبغير هذا لا تعدو الديمقراطية أن تكون سوى واجهة فقط. وانسجماً مع محددات هذه الثقافة، رفض بن سعيد آيت إيدر تقبيل يد الملك في إحدى المرات التي حظي فيها باستقبال ملكي، الأمر الذي أصاب أجهزة القصر بالدوار، كما أنه رفض التصويت على دساتير المملكة لأنها كانت تهمش الشرعية الشعبية.

بات القضاء على المنظمة على رأس جدول أعمال أجهزة الدولة، لكنها استطاعت الصمود لثلاثة عوامل: أولاً بسبب جاهزية مناضليها، وذكائهم، ووفائهم لها، وثانياً بسبب إكراهات الخطاب الرسمي حول حقوق الإنسان والديمقراطية. وهكذا اختار وزير الداخلية أن يضعف الحزب بدل أن يمنعه بالمطلق، فأحدث داخله انشقاقاً. ويكمن ثالث الأسباب لصمود المنظمة في التكوين السياسي لآيت إيدر، الذي كان عضواً مؤسساً للكتلة الديمقراطية، التي رغب الملك الراحل إشراكها في الحكم.

كانت الكتلة مشكلة آنذاك من أحزاب: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، وعلى الرغم من اختلاف المكونات السياسية الثلاث مع المنظمة في بعض اختياراتها الراديكالية إلا أنهم لم يكونوا يسمحوا بقتلها، والأكثر من كل ذلك أن قواعد الكتلة، وخاصة مناضليها الشباب والمركزية النقابية (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) كانت ترى أن مسلسل الانفتاح السياسي ودمقرطة الدولة سيفقدان كل مصداقية إذا لم تمنح المنظمة حريتها كاملة في اختيار مواقفها السياسية. وعليه، وبعد فترة قاسية من عبور الصحراء، ربحت المنظمة

معركتها وعادت إلى المسرح السياسي مكلفة بتضحيات مناضليها ومتوجهة بشهادة بعضهم، وكما ساهمت في إعادة ضحايا تازممارت من موت محقق نجت هي الأخرى من نفس المصير، وهو الأمر الذي قوى علاقاتها مع معتقلي ذلك الجحيم، وفي كل ذلك كان لقرية سيدي بطاش نصيب من معركة المنظمة مع أجهزة الدولة طيلة فترة التسعينيات، معركة توسيع فضاء الحرية والمواطنة.

فك العزلة عن العالم القروي

ظلت البادية المغربية لفترة طويلة من تاريخ المغرب الراهن محمية للمخزن عن طريق آلية إنتاج الأعيان المحافظين. في كتابه "الفلاح المغربي حامي عن العرش" (217) أوضح "ريمي لوفو" عالم السياسة الفرنسي، كيف عمل المخزن على صيانة آلية إنتاج النخب المحافظة، وخاصة في البوادي المغربية ومنذ أول انتخابات تشريعية في العام 1963.

أما الحركة الوطنية الديمقراطية فقد ظلت وظيفياً حضرية ومدينية، وحاولت منظمة العمل، طيلة فترة التسعينيات، أن تقتحم العالم القروي، ومن أجل ذلك أسست "نقابة الفلاحين الديمقراطيين" كتنظيم مواز لها، يعمل في إطار التعاون الجماعي الأكثر تلاؤماً مع التنظيمات القروية، كانت الشبكة تنمو تحت مراقبة أجهزة الأمن. وكان هذا النشاط القروي، في منطقة الشاوية، تابعاً لدائرة سطات والمحمدية وبنسليمان، وتحت نفوذ الدائرة الأخيرة نشطت قرية سيدي بطاش.

وعليه فقد ربط المناضلون الشباب في قرية سيدي بطاش علاقات صداقة مع عبد الله أعكّاو، أحد الناجين من تازممارت، وابن المنطقة، الذي كان يحظى باحترام كبير لا يضاهيه قوة إلا حجم التهميش المسلط عليه. فقد كانت السلطات الأمنية المحلية، ممثلة في رجال الدرك الملكي وقايد المنطقة رفقة المقدمين، تعامل الرجل كعدو لصاحب الجلالة، وعليه فقد كان كل اتصال دائم به ينظر إليه بالشك والريبة في أعين رجال السلطة المحليين، وحتى أعكّاو كان يجد صعوبات عديدة في إعادة اندماجه في وسطه بعد 18

²¹⁷. لوفو، ريمي، الفلاح المغربي حامي العرش، منشورات صحف العلوم السياسي، باريس، 1985.

سنةً من الاعتقال، إذ كان يعاني مشاكل عديدة في النوم، ويشكو من أمراض مختلفة، ويصعب التواصل معه. كان امبارك العثماني يعمل رفقة شباب القرية المناضلين على إحاطة أعكاو بالدفع الإنساني اللازم لاندماجه الاجتماعي.

إذ كان المناضلون يحاولون إخراجه من عزلته، ويرافقونه في جولات إلى القرية، ويحمونه في تنقلاته إلى الرباط أو أثناء زيارته إلى الأطباء. فأخذ المعتقل السابق يعود إلى الحياة العادية شيئاً فشيئاً، أما سكان سيدي بطاش فكانوا يراقبون، وبحذر شديد، العلاقة الجديدة التي كان الشباب يفرضونها ضداً على النظام التقليدي المتبع، في الوقت الذي لم يكن لمنظمة العمل فرع محلي في سيدي بطاش، إذ اكتفت، ومنذ عام 1994، بتأسيس لجنة تحضيرية تحت إشراف اللجنة الإقليمية لبنسليمان.

كان من الطبيعي أن ينضم عبد أعكاو إلى منظمة العمل، فقد كان زعيمها، محمد بن سعيد آيت إيدر، في نظر أعكاو رمزاً للتضحية والإنسانية والمصادقية النضالية، ومن جهته كان أعكاو ينظر إلى شباب سيدي بطاش كأبناء حقيقيين له، يحملون الأمل في مغرب الحرية والنماء، وعليه فقد اعتقد أعكاو أنه ما من سبيل ليستعيد بعضاً من حقوقه الطبيعية إلا بالنضال في صفوف المنظمة، فما كان منه إلا قبل عرض رفاق بن سعيد للتقدم إلى الانتخابات المحلية في سيدي بطاش مرشحاً باسمها وبدون تردد.

كان الرجل مسجلاً في اللوائح الانتخابية لقريته منذ 11 دجنبر 1996 تحت رقم 430، وعندما تقدم بترشيحه إلى المجلس القروي لسيدي بطاش، يوم الخميس 22 ماي 1997، لم يسلمه الأخير إلا وصلاً مؤقتاً بالتسلم، على أن يتسلم الوصل النهائي بعد 48 ساعة، كما ينص على ذلك القانون المنظم لعملية وضع الترشيحات، لكنه لم يحظ بأي وصل بعد انقضاء المدة القانونية، فأيقن الرجل أن معركة جديدة تلوح في الأفق.

تعلم أعكاو من تجربته القاسية أن هناك اختلافاً صارخاً بين حقيقة العلاقات السياسية والاجتماعية وروح القوانين المكتوبة أو المصرح بها، إذ لو كانت القوانين مطبقة لما قضى الرجل في السجن إلا ثلاث سنوات، كما جاء في منطوق حكم المحكمة العسكرية عام 1972، لكن الذي حدث في الواقع أنه اختطف رفقة زملائه من السجن المدني للقنيطرة ليدفنوا أحياء في جحيم تازممارت، فكانت عودته إلى الحياة معجزة، يدين بها

إلى تدخلات الحركة الدولية لحقوق الإنسان، كما يدين بها لشجاعة بن سعيد آيت إيدر. فقرر الرجل أن يحارب من أجل استرجاع حقوقه المدنية والسياسية.

في 1992 حاول أعكاو أن يسجل نفسه في اللوائح الانتخابية، فكانت السلطات المحلية تقابل طلبه بالرفض المطلق، مما دفعه إلى الاستعانة القضائية بالنقيب الأستاذ عبد الرحمان بن عمرو، لكن السلطات القضائية والمحلية ظلت متحجرة في غيها ولا تعير أي اهتمام للحجج القانونية التي يقدمها النقيب بن عمرو، إذ لم يكن يسمح للمواطنة بالمعنى العالمي للكلمة بالوجود في البادية المغربية. وهكذا لم ينجح أعكاو في معركته إلا في دجنبر 1996، أي ثلاثة أشهر بعد تبني الدستور الجديد (دستور 1996)، ففهم أن ترشحه للانتخابات يتطلب خوض معركة أخرى.

على أن المفارقة التي وسمت هذه الظرفية تجلت في رغبة الحسن في تنويع ملكه بدستور جديد ومؤسسات أقل رفضاً من الشعب، أو متوافق عليها من جهة، ومن جهة أخرى تخفيف وطأة ممارسات السلطات الترابية، التي كانت مبنية على التسلطية والشطط في استعمال السلطة والاعتباطية، وخاصة في العالم القروي، مما دفع منظمة العمل، التي أبانت عن حسن نيتها، للتوقيع، وإن بامتعاض، على ميثاق حسن السلوك، إذ كانت تريد أن تضع مقتضيات القانون تحت المحك، ومدى مصداقية اللجان المكلفة في ضمان حقوق الناخبين، والشفافية في الاستحقاقات الانتخابية. كان من الممكن أن تصبح حالة أعكاو، في سيدي بطاش، رمزاً لهذا الكفاح من أجل المواطنة والديمقراطية الحقة، التي تتعارض مع ديمقراطية الواجهة، والتي عمل إدريس البصري، آنذاك، على شرعنتها، وهكذا خاضت غمار هذه المعركة (ترشيح أعكاو) ثلة من المسؤولين المحليين للمنظمة في بنسليمان تحت إدارة أعضاء الكتابة الوطنية لمنظمة العمل (218).

في يوم الأربعاء 27 ماي 1997 بدأت مجموعة من مناضلي منظمة العمل صحبة أعكاو إضراباً عن الطعام قبالة عمالة بنسليمان، وذلك للمطالبة بالإفراج الفوري عن ملف الترشيح

218. صحيفة المنظمة، يومية منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، وصف دقيق لتطورات الأحداث في سيدي بطاش خلال أعدادها لشهري ماي ويونيو 1997.

لواحد من سجناء سيدي بطاش، كما توجهت المنظمة إلى اللجنة الجهوية المكلفة بتتبع العمليات الانتخابية، والتي كان يرأسها قاضٍ، وتقدمت بملتمس إلى اللجنة الوطنية، التي كان يرأسها رئيس المحكمة العليا. وعلى صعيد آخر أعلنت القيادة العليا للكتلة الديمقراطية بالأمر. كان هذا التحرك مزدوج الأهداف، ذلك أن الكتلة، وإن لم تقدم مرشحين مشتركين على المستوى الوطني، فقد نسقت عمل أعضائها لقطع الطريق أمام شطط السلطة وعمليات التزوير، بالإضافة إلى أن أحزاب الكتلة كانت تساند ترشيح عبد الله أعكاو في الدائرة الثانية لسيدي بطاش. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة لدعم أعكاو كانت قد تشكلت من مناضلين من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومناضلي منظمة العمل. وهكذا فقد جندت جميع الطاقات والوسائل فأخذ الضغط بعداً وطنياً، بل صار دولياً بالنظر إلى قيمة المرشح وصفته، باعتباره أحد الناجين من معتقل تازممارت.

وقد يكون وزير الداخلية بدأ يستشعر التبعات المحتملة لرفض ترشيح أعكاو، فما كان منه إلا أن أمر بحل القضية، وعلى أي حال، فقد رُفع اعتصام مناضلي منظمة العمل، الذي كان قد انطلق في التاسعة والنصف من يوم 27 ماي، كما تأجل الإضراب عن الطعام إلى الساعة 12، بعد تدخل عامل إقليم بنسليمان وإعلامه للمسؤولين المحليين لمنظمة العمل بأنه "درس الملف شخصياً" وأن "حلاً إيجابياً يلوح في الأفق". وهكذا ربح ابن سيدي بطاش النزال، بعد أن قبلت اللجنة الجهوية للانتخابات ملف ترشيحه، فأصبح مرشحاً رسمياً للمجلس القروي لبلدياته.

سيدي بطاش على إيقاع فرح الانتصار

لم يكن ليمضي نصر كهذا بدون أن يحدث دويًا، إذ خرج مناضلو منظمة العمل على مستوى بنسليمان، والمحمدية، وسطات، في موكب للسيارات انطلق من بنسليمان نحو سيدي بطاش. كان الدخول المتوج إلى سيدي بطاش يشبه تحريراً كبيراً لمدينة تزرع تحت حصار خانق.

حقق ابن سيدي بطاش الحاذق صحبة "فرسان" آيت إيدر معجزة أخرى. فبعد أن نجا من جحيم تازممارت، ها هو ينتصر في إزاحة الغطاء النحاسي الذي كان يخنق البادية

المغربية. وهبت رياح من الحرية على جميع الرحاب التي مر بها موكب أعكاو وأنصاره. أما سكان سيدي بطاش فقد اندهشوا، أول الأمر، ثم تبادلوا التحايا والابتسامات، كأنما يعيشون أيام عيد، وانخرطوا في الموكب. وبفعل السحر والافتتان كأنما الزمن خف وتسامى. وذكّرت الأجواء الناس باستقلال البلاد وعودة السلطان سيدي محمد بن يوسف. في لحظة نسي الناس القايد، ورجال الدرك، والشيوخ، والمقدمين. ومن شخص منبوذ يتحاشاه الجميع تحول أعكاو إلى بطل يريد الجميع مرافقته وصحبته. من حي إلى حي، أحدث الموكب الإعجاب والفرحة والانخراط، ولساعات عمت الفرحة البلدة. لم يحتفل الناس باستعادة حق فقط، بل استبشروا بقدوم زمن آخر من الحرية والعدالة. وانطلاقاً من ذلك اليوم شرع سكان القرية في الاعتقاد والإيمان بالديمقراطية. إذ هب الناس في لحظة واحدة، نساءً ورجالاً، شباباً وشيباً، يطالبون مقدّمي البلدة ببطانئهم الانتخابية. فحل الحماس مكان اللامبالاة التي كانت تسيطر على الجميع. لقد تجاوزت الأمور الحد بالنسبة للسلطات المحلية لسيدي بطاش، لم يصبح الناس أحراراً شيئاً فشيئاً، بل لم نعد نقرأ في أعينهم ذلك الخوف من المخزن الذي كان يسمح لرجال السلطة بأن يسيروهم حسب أهواء القايد ورجال الدرك.

كان من الممكن أن تحدث تجاوزات من طرف السلطات المحلية، لكن الدولة كانت مطالبة بالدفاع عن صورة المغرب، لذلك لم تكن ترغب في أن يقع الطعن في نتائج الانتخابات. وجدت السلطات نفسها مطالبة بالبحث عن آلية لتطويق هذه الهبة الديمقراطية، ولم تكن وزارة الداخلية تعدم الترسانات المتنوعة لذلك. فسابقاً، وبالضبط في عام 1977، وعندما رفض عبد الرحيم بوعبيد، زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التعاطي مع الدولة بقبول نظام الحصص المحدد مسبقاً، جرى إفشاله في أكادير عبر تغيير الصناديق والنتائج الانتخابية⁽²¹⁹⁾، وكان محتملاً أن تتخذ وزارة الداخلية الأساليب نفسها في سيدي بطاش. كان إفشال أعكاو أسهل بكثير من منعه من الترشح، والآليات بسيطة جداً: في البداية تحديد الناخبين المتعاطفين مع أعكاو وحرمانهم من بطانئهم الانتخابية أو منعهم من التصويت. ثم يمكن محاصرة ممثلي أعكاو في مكاتب

²¹⁹. بوعزيز، المصطفى، الحداثة على الطريقة المغربية، ضمن مجلة قنطرة، مؤسسة العالم العربي، العدد

93، باريس، أكتوبر 2014.

التصويت، وإدخالهم في نزاعات متعددة لمنعهم من مراقبة عمليات التصويت، وفي الأخير يمكن التلاعب بالتناج بتغيير محاضر فرز الأصوات. بدا واضحاً أن كل هذه الأساليب ستوظف في سيدي بطاش.

نظمت لجنة دعم عبد الله أعكاو، المكونة من مناضلي منظمة العمل والاتحاد الإتحاد الاشتراكي، وقفة احتجاجية ضد الممارسات غير القانونية لرجال السلطة ومحبيهم. وفي 11 يونيو أصدر فرعاً منظمة العمل والاتحاد الاشتراكي بينسليمان بياناً مشتركاً يفصح الاختلالات وأعمال الغش في العملية الانتخابية وذلك بشراء الأصوات بالمال والخمر وحتى بالمخدرات، وأوضح البيان أن الحزبين أبلاغاً اللجنة الجهوية لتتبع الانتخابات بالأفعال لكنها لم تفعل أي شيء يذكر في الحد من تلك الممارسات، ولذلك جاءت الوقفة الاحتجاجية أمام بلدية بنسليمان.

انطلقت عملية شد الحبل بين الطرفين، بأن بدأت كل جهة في تعبئة معسكرها، فمساندو أعكاو حثوا سكان سيدي بطاش، بداية، على ممارسة حقهم في الاختيار الحر لممثليهم. وحثوهم ثانياً، على الحرص على أن لا يقع تغيير تصويتهم. أما السلطات فقد جندت كل طاقتها لتخويف الناخبين من التصويت لأعكاو، كما أبعدت المناضلين القدامى، أصحاب الخبرة، من الوقوف إلى جانب أعكاو، وذلك بأن كلفتهم بالإشراف على مكاتب التصويت البعيدة (كما هو الحال بالنسبة لمبارك العثماني صديق أعكاو)، وعلى مستوى آخر، اختارت السلطات أشخاصاً موالين لها كمشرفين على مكاتب التصويت التي ترشح فيها أعكاو.

العودة لسياسة الهراوة

حدد يوم الاقتراع في الجمعة 13 يونيو، فلم تكن سيدي بطاش بلدة مدنية تصوت في هدوء، بل كانت منطقة عسكرية تعيش الطوارئ تحسباً لخطر محقق، فتخوف أنصار أعكاو من أن الجو العام المليء بالتحرشات والتهديدات قد يدفع السكان إلى الإحجام عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع، لكن الناخبين المسجلين في الدائرة الثانية تحدوا التهديدات وتوجهوا إلى مكاتب التصويت مما أدى إلى ارتفاع نسبة المشاركة، فبات

المعركة الآن أمام أعكاو وأنصاره هي احترام إرادة الناخبين، وعندما طرد ممثلو منظمة العمل من المكتب، حيث تفرز الأصوات الانتخابية للدائرة الثانية لسيدي بطاش، أيقن المناضلون أن التزوير والتلاعب بالنتائج انطلق فعلاً، فما كان منهم إلا أن عبأوا ناخبي الدائرة الثانية لمحاصرة المقرات والمطالبة باحترام إرادة الناس ثم الإعلان عن النتائج في عين المكان كما ينص على ذلك القانون.

كانت معطيات التصويت تصل بشكل منتظم إلى لجنة دعم أعكاو على الرغم من الحصار الأمني لمكتب فرز الأصوات، وعليه فقد أبانت النتائج الأولية تقدماً كبيراً لمرشح منظمة العمل. اقتحم قايد سيدي بطاش مكتب فرز الأصوات في خرق سافر للمساطر القانونية، ومنع الإعلان عن نتائج عملية التصويت في عين المكان كما تحفظ على صناديق الاقتراع ومحاضر الفرز وكل الأوراق المتعلقة بالفرز وحملها إلى مقر القيادة. وحيال هذا "الاختطاف" أعطت لجنة دعم أعكاو الضوء الأخضر للمناضلين والمتعاطفين للتوجه صوب القيادة والمطالبة بإعلان النتائج الحقيقية للتصويت، وبفضل ممثل حزبي عاين عملية الفرز أيقن المناضلون أن أعكاو تجاوز باقي المرشحين بفارق كبير، فطالبوا من سكان بطاش أن يدافعوا عن اختيارهم وتصويتهم.

في أقل من ساعة استجاب الناس، فحاصر أزيد من 600 شخص القيادة، وكانوا يحملون بيد الشموع ليضيئوا ليل قيادة سيدي بطاش، وباليد الأخر يرفعون شارات النصر، ويهتفون بشعارات منظمة العمل ورموزها الانتخابية. هكذا إذن بدأت ليلة الشموع، التي لم تطبع سيدي بطاش فقط بل طبعت كل البلاد. ساكنة قروية، من مختلف الفئات العمرية، ومن كلا الجنسين، تظاهرت بشكل سلمي وطالبت بإعلان حقيقة الصناديق ولا شيء غير الحقيقة.

في هذه المواجهة المضاءة بشموع الأمل، كان كل حزب يخبر مناضليه بما كان يحدث، وهكذا اتصلت لجنة دعم أعكاو باللجنة الجهوية لمنظمة العمل ببسنليمان، والتي بدورها ربطت الاتصال على الفور بالقيادة الوطنية للحزب. كما كانت السلطات المحلية ترفع تقاريرها إلى إدارة الدرك الملكي ووزارة الداخلية بالرباط.

بعد أن أخبرت منظمة العمل اللجان الجهوية والوطنية لتتبع الانتخابات في بنسليمان وفي الرباط بما كان يقع في سيدي بطاش، أطلعت كذلك حلفاءها في الكتلة وممثليهم في الاستوديوهات التلفزيونية لتتبع الانتخابات وذلك بغية جعل القضية عمومية. أما السلطات الأمنية المحلية فقد طالبت قياداتها بتدخل أمني قوي حتى لا تتحول الاحتجاجات إلى أعمال شغب، وربما إلى ثورة قروية. وسارعت منظمة العمل إلى إرسال اثنين من مسؤوليها الجهويين إلى عين المكان. كان الأول هو امبارك العثماني، الذي كان يرأس مكتب تصويت بعيدٍ عن المنطقة، ويعلن نتائج الفرز في عين المكان، قبل أن يرافق صناديق الاقتراع وبقية معدات التصويت إلى المكتب المركزي. أما الثاني فكان محمد الطاهيري، عضو اللجنة الجهوي لمنظمة العمل، وكان الرجل يمتاز بحنكته في تدبير العلاقات مع السلطات المحلية، وهو الذي تلقى للتو خبر نجاحه في دائرة انتخابية أخرى. وصل الرجلان إلى مكان اعتصام الناس في نفس الوقت الذي كانت فيه قوات الدرك الملكي، مساندة من طرف القوات المساعدة، تطوق الحشود، وهنا وجب التدقيق في أن القوات المعبأة للتعامل مع حدث سيدي بطاش كانت تقارب جيشاً صغيراً لا تنقصه سوى الدبابات، وهو ما يعني أن الهدف من تعبئة كل تلك القوات كان يتجاوز تفريق المحتجين وإطفاء شموع أملهم إلى حفظ مناخ الخوف والترهيب في أوساط القرويين، وتمكين السلطات المحلية من ممارسة شططها وتلاعبها بنتائج عملية التصويت.

بدأت القنابل المسيلة للدموع تمطر المعتصمين، وسبقت هراوات عناصر الأمن رفس وركل من صمد من المعتصمين. فلم يكن أمام الحشود من خيار غير التفرق. كما حاول بعضهم الرد برشق عناصر الأمن بالحجارة، إلا أن أغلبهم رفض الدخول في دوامة العنف، إذ أرادوا أن تكون احتجاجاتهم مدنية ومتحضرة، وعلى الرغم من النية السلمية للمحتجين فقد تصرفت قوات الأمن بقسوة وبعنف غير متكافئين مع الحدث، يبدو أن هدفهم لم يكن حفظ الأمن وإنما أرادوها ثأراً اونتقاماً جماعياً، لم تغفر السلطات لسكان سيدي بطاش اعتقادهم بإمكانية أن يصيروا مواطنين.

لم يسلم أحد، من سكان سيدي بطاش، من العقاب، وأصيب العديد منهم بجروح، وكان من بينهم عبد الله أعكاو، كما اعتقل العشرات من سكان القرية، حتى أولئك اللذين لم يشاركوا في الاعتصام أصلاً، ولعل الحالة الأكثر فضحاً لروح الانتقام لدى السلطات كانت

حالة محمد الطاهيري وامبارك العثماني اللذين قدما إلى القيادة في مهمة رسمية هي البحث عن حل يرضي الطرفين.

السياسة أولا أو فرسان الديمقراطية

بعد أيام الفرح والانتعاش برياح الحرية، جاءت أيام الحزن والمحنة بالنسبة لمئات العائلات التي طالتها أيادي العنف الأعمى، فبات جو سيدي بطاش مفعماً بالإذلال المجاني للسكان. ولعدة أيام أبانت السلطات عن كل ما تتوفر عليه من سادية واحتقار لحقوق الإنسان. وعندما أطلقت السلطات العمومية سراح أغلب المعتقلين استتحت 19 منهم، كان 16 من بينهم منتمين لمنظمة العمل وثلاثة منهم منتمين للاتحاد الاشتراكي. والغريب أن عبد الله أعكأو لم يعتقل، وإن كان مصاباً بشدة ويعاني جروحاً نفسية أشد، والغالب أن إهمال اعتقاله كان بتعليمات رسمية.

أعدت محاكمة المعتقلين 19 بسرعة فائقة، ومثلوا أمام الغرفة الجنائية لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، حيث تقدم دفاعهم بالطعن في التهم المنسوبة إليهم. وقدموا بعد ذلك أمام المحكمة الابتدائي لبسليمان بتهم جنائية، فاتخذت القضية بعداً وطنياً، حيث وجدت الدولة نفسها في مأزق حقيقي جراء تصرفات رجال أمنها المحليين. كان الحسن الثاني يرغب في فتح عهد جديد من ملكه، وذلك بإشراك الكتلة في الحكم، إلا أن منظمة العمل، بقيادة بن سعيد آيت إيدر، عادت ثانية إلى وضع لمستها في طبق الوصفة الحسنية للديمقراطية.

حاول إدريس البصري، وزير الداخلية، فتح مفاوضات مع منظمة العمل، فطلب منها نسيان شباب سيدي بطاش، مقابل تعويضها في الانتخابات التشريعية المقبلة، فرفض آيت إيدر رفضاً قاطعاً ذلك العرض، فأصبح الجو مشحوناً بين الطرفين. وفي سيدي بطاش تكتلت عائلات المعتقلين في جبهة مشتركة مع عبد الله أعكأو وآيت إيدر، الذي انخرط، روحاً وجسداً في دعم الشباب المعتقلين. وعلى صعيد آخر تبنت المنظمة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان قضية شباب سيدي بطاش، وشجبت كل التجاوزات التي سجلت في قضيتهم. كما أبرز دفاع المعتقلين الطابع السياسي للقضية، بالإضافة إلى أن كل مكونات

الحركة الديمقراطية الوطنية: من أحزاب سياسية، ونقابات، وجمعيات مدنية، وشخصيات ثقافية وفنية، أعلنت تضامنها غير المشروط مع شباب سيدي بطاش، الذين توجهوا بلقب "حماة الديمقراطية".

نظمت الدولة محاكمتين سريعتين وساخرتين لشباب سيدي بطاش الـ19، الأولى كانت ابتدائية والثانية في الاستئناف، ولم يُحترم أي حق من حقوق المتهمين أو الدفاع فيهما معاً. فحكم قضاة، يسرون من خارج قاعات المحكمة، بأحكام تتراوح بين سنة وستين نافذتين بالإضافة إلى غرامات مالية. وبهذه الأحكام، التي تم تأكيدها استثنائياً، كان وزير الداخلية يأمل في إنهاء القضية، لكن "حماة الديمقراطية" لم يستسلموا بهذه السهولة. لقد أصبحوا رمزاً للشرعية النضالية وفاعلاً مهماً في ظرفية خاصة. زد عليه أن الكتلة وعبد الرحمان اليوسفي، المرشح لتولي منصب الوزير الأول، لم يستطيعا تفويت القضية في هدوء، لاسيما وأنها كانت ترهن التطور السياسي للبلاد.

أصبح السجن الذي أمضي فيه أولئك الشباب محكوماتهم (في الدار البيضاء أولاً ثم في بنسليمان) محجاً للعديد من ممثلي الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، الذين كانوا يسألونهم عن رأيهم في المشاركة في الانتخابات وفي الحكومة. ومن قلب زنازينهم أبان الشباب عن نضج سياسي ورجاحة عقل متميزة، فكانت العديد من صحف الكتلة الديمقراطية تنشر كتاباتهم في مثل تلك المواضيع، من مثل النص الذي بعثوا به إلى القيادة العامة للكتلة وإلى قيادة حزب التقدم والاشتراكية، والذي عدّ من النصوص المرجعية. وعليه فقد أصبح "حماة الديمقراطية" ملفاً مهماً في التفاوض السياسي. وبات قضيتهم مطروحة بقوة على طاولة التناوب التوافقي بين الديوان الملكي والاتحاد الاشتراكي.

من المعلوم أن منظمة بن سعيت آيت إيدر رفضت المشاركة في الحكومة، ولكن اضطلاع عبد الرحمان اليوسفي بمنصب الوزير الأول لم يحجب قضية سيدي بطاش، وفي أقل من شهر من تنصيب حكومة التناوب التوافقي، وبمناسبة دينية تمثلت في عيد الأضحى، أعاد عفو ملكي الحرية لـ "حماة الديمقراطية".

بورتريهات

عبد الله أعكاو

ولدت في سيدي بطاش، يوم 14 أبريل 1947، تعود أصول عائلتي إلى سوس، واكتسبت ثقافة المنطقة الواقعة بين الشاوية وزعير. كان والدي يشتغل في إدارة المياه والغابات في سيدي بطاش، أيام الحرب العالمية الثانية، ثم انتقل إلى إدارة الأشغال العمومية، وعليه فقد درست بسيدي بطاش، ثم في الرمانى، حيث حصلت على شهادة نهاية الدروس الابتدائية، وفي إعدادية الملكي في الرباط تابعت دراسيتي في مجال الهندسة الصناعية والمعمارية، وتوجتها بالحصول على شهادة، كان عمري آنذاك 18 عاماً، وقد أعجبت بمجال الطيران، وغدا حلمي أن أصبح طياراً، وعليه ولجت القاعدة الجوية لسلا، وبسبب كسر في أنفي لم أقبل في الطيران، وأعيد توجيهي إلى التخصصات الأرضية في المطار (المكانيك والتسليح والذخيرة) وكان من اللازم المرور بتكوين يتمشى وتلك التخصصات، وهو ما تم فعلاً في عام 1966.

كان يتوجب عليّ التحكم في التسليح الخاص بالطائرات الحربية الأمريكية إف-5. فتم التكوين على ثلاث مراحل: في البداية كان لابد لي من تكوين عسكري في القاعدة الجوية لمراكش، ثم إتقان اللغة الإنجليزية لمدة ستة أشهر بسلا، وأخيراً السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدًا إلى القواعد العسكرية في تكساس وكولورادو ونيفاذا. عدت إلى المغرب في أبريل عام 1968، وعينت في القاعدة العسكرية بالقنيطرة بضابط صف.

كان المقدم محمد أمقران هو قائد القاعدة الجوية لسلا، حيث حصلت على الشهادة العليا، التي كانت ستفتح لي الطريق للترقية عام 1971، تحت إمرة القائد إبراهيم المانوزي، كانت مهمتي تقتضي بتسليح الطائرات، وبما أن المسافة الفاصلة بين مخازن الأسلحة ومرآب الطائرات كانت حوالي ثلاثة كيلومترات، فإن المساعد الأول لقائد القاعدة، ورئيسي المباشر، قرر إنشاء مقر وسيط لتيسير عمليات التسليح، وقد أوكل إلي رئاسة ذلك المكتب. وعموماً فإن مسار المهني كان عاديا، حيث كنت انتظر الترقية. في هذا السياق جاءت محاولة الانقلاب على الحسن الثاني يوم 16 غشت 1972. لم أكن أعلم البتة بأي شيء، ولم أشارك بأي فعل له علاقة بتلك الأحداث. صحيح أنني كنت أهتم بالسياسة وأقرأ جرائد تلك الفترة مثل: العلم، والرأي، وLe Petit Marocain، وكنت أستمع لإذاعة طرابلس في بعض الأحيان.

كان تسليح الطائرات يتم عادة في النصف الأول من اليوم، وفي يوم 16 غشت 1972 أنجزت عملي رفقة بعض الزملاء صباحاً، ولم نعلم بأن فرقة ستواصل عملها بعد الزوال إلا غداً، كنا نجهل السر في ذلك، إذ لم نكن في دائرة السر الخطير، لم يكن أي أمر في القاعدة ليثير الشكوك، ولم يتم رصد أي خلل من طرف قيادة القاعدة، لقد علمنا فيما بعد بأنه تم تسليح ثلاث طائرات لمهمة خفر الطائرة الملكية.

بعد فشل الانقلاب وفرار القائد أحمد أمقران إلى جبل طارق، احتل الجيش القاعدة الجوية لسلام، واعتقل المئات من الأشخاص، وكنت ضمنهم، وفي هذا الوقت بالذات علمنا بالذي حدث، حيث وجهت لنا تهمة تسليح طائرات إف 5 التي قصفت الطائرة الملكية، دون أن نعلم بتسليحها. وحكمت علي المحكمة العسكرية بثلاث سنوات سجنًا نافذاً، وعلى الرغم من أننا كنا في السجن المدني للقيطرة إلا أنه تم إيداعنا منذ البدء بجناح المحكوم عليهم بالإعدام، ودون تمتيعنا بالزيارات أو ما شابهها من حقوق، وبشكل غير قانوني اختطفنا ليلة 7 يوليوز 1973 وزج بنا في معتقل تازممارت مع العسكريين المتهمين بانقلاب يوليوز 1971. إن الفظاعات التي عانينا منها في ذلك المعتقل سربت ووصلت إلى رجال الإعلام فيما بعد، لن أذكر هنا إلا علاقات الصداقة التي ولدت بين الناجين من تازممارت والمقاوم الكبير محمد بن سعيد آيت إيدر.

لم يكن أغلبنا على معرفة بآيت إيدر، وبفضل شجاعة بعض حراسنا في معتقل تازممارت حصلنا على مذياع صغير، كنا نستمع إلى إذاعة "البوليساريو" بعض الأحيان، وعبرها علمنا أن آخر معارضي الحسن الثاني عاد إلى المغرب عام 1981، فقدّمته "البوليساريو" في إذاعتها على أساس أنه خان المبادئ التي كان يعارض من أجلها النظام، شعرنا بالغضب والحزن من جراء الخبر، إلا أننا تبيننا حقيقة الرجل فيما بعد. فقد طرح، آيت إيدر، وبكل شجاعة، مسألتنا في البرلمان، أثناء فترة نيابته عن دائرة شتوكة آيت باها، مما أحدث زلزالاً قوياً في قبة البرلمان وفي الساحة السياسية المغربية آنذاك، وشهدت مسألة حقوق الإنسان بالمغرب تطوراً ملحوظاً من ساعتها، إذ لم تكن الجمعيات الحقوقية تعير قضيتنا أي اهتمام، باعتبار أننا معتقلون عسكريون، وبعد الخروج اللافت لابن سعيد عرفت قضيتنا اهتماماً آخر، ولم يكن إنكار النظام لينفع، إذ وجد الأخير نفسه محشوراً في الزاوية الضيقة.

بدأ إطلاق سراحنا تدريجياً انطلاقاً من سابع أكتوبر 1991، كنت من أواخر من أطلق سراحهم، إذ خرجت من ذلك الجحيم يوم 29 أكتوبر، لم يكن من الممكن أن نتأقلم بسرعة مع الحياة والحرية، فقد نخرت أجسامنا بالعديد من الأمراض، وكنا نعيش مرحلة تيه حقيقية، أجبرنا على تعلم كل

شيء من جديد: الأكل، والشرب، والمشي، والنوم، والتحدث مع الناس، والأهم من ذلك الاستشفاء من تلك الأمراض الكثيرة التي أصابت أجسامنا وأرواحنا.

كانت الحياة العادية بالنسبة لنا صعبة جداً بدون مساعدة الأقارب والمناضلين، وبأمر من بن سعيد استقبلنا في مقر صحيفة "أنوال" الناطقة باسم منظمة العمل، والتي صار طاقمها عائلة ثانية لنا، ووسط الحشود التقيت امبارك العثماني، حيث اكتشفت فيه الرجل والمناضل، كان سنداً كبيراً لي في الشق الإنساني كما الثقافي، ومنذ ذلك الوقت لم تكف صداقتنا عن التوثق.

لم أتردد كثيراً عندما اقترح علي الرفاق التقدم للانتخابات المحلية في سيدي بطاش، وكنت على يقين أنها لن تكون مجرد نزهة، بل معركة حقيقية، استطعت خوضها بمساندة قوية من شباب سيدي بطاش ومنظمة العمل، والأهم من ذلك الحضور القوي لابن سعيد قلباً وقالباً. على الرغم من المخالفات الكثيرة والفظائع المتعددة لرجال السلطة، لم أندم على خوض التجربة، التي كانت مرحلة أساسية في تدعيم المواطنة.

لم يكن الناجون من تازممارت قد استردوا بعد حقوقهم المسلوبة: من تقاعد وتغطية صحية أو غيرها من الحقوق المدنية. وبالنسبة لسيدي بطاش وسكانها، كان القمع قوياً ومؤلماً في العام 1997، لا يوازيه إلا سوء استخدام السلطة ومصادرة إرادة الناخبين، إلا أن طريق الديمقراطية بدأ يترسخ ويتضح، وقطعت خطوات مهمة فيه.

أنا سعيد كون مناضلين أمثال امبارك العثماني موجودين في المجلس القروي، وسعيد أكثر بما حققوه للقرية مثل: دار الشباب، والمدرسة العمومية، ومشروع إنشاء ثانوية وداخلية، والبنية التحتية، وتسطير مخطط لإعادة التهيئة وغيرها، هي حركة أ دعمها بكل فخر، إذ أبانت أن الاستقامة والقدرة على إقناع المواطنين كفيلاً بتقويض كل الدكتاتوريات.

محمد الطاهيري:

قابلت، صحبة رفاقي في بنسليمان، عبد الله أعكاو بن سيدي بطاش، ونحن في مقتبل العمر، نفيض نشاطاً وحيويةً من أجل إنشاء مجتمع إنساني وديمقراطي وتضامني. ليحتضننا بسرعة كبيرة، وتنشأ بيننا صداقة قوية. وببساطة سكان سيدي بطاش أخذ يحدثنا كيف أنه استطاع التأقلم مع الموت ومقاومة الرعب وكل "الحقارة" الموجودة في النفس البشرية. وكيف أن رجل سلطة، أو يشتغل لحسابها، يستطيع أن يمارس ساديته وقسوته على آخر يقاسمه الإنسانية. وكيف يستطيع الأخير أن يحافظ على إنسانيته وتسامحه كامناً في أعماق نفسه ليعينه على المقاومة.

وجد عبد الله أعكاو القوة في عمق قريته ودرجة تحمل سكانها. لقد استقبلنا بحفاوة كبيرة، وحكى لنا، بهدوء كبير، الأعمال الوحشية التي تعرض لها رفقة زملائه في معتقلهم السري. كانت تجربة أعكاو، بالنسبة لنا نحن الشباب، دليلاً قاطعاً على أن عدالة القضية أكبر معين على تحمل أفضع أنواع التعذيب والوحشية.

وبعد عودته من الجحيم، عانق أعكاو قضية شعب مقهور، وازداد حباً للوطن. اقترحنا عليه أن يتقدم للانتخابات باسمنا، فقبل أن يخوض معنا معركة جديدة في المواطنة والشفافية، بل تقدمنا، ونحن في ركابه، بعيداً عن الآلة الجهنمية للفساد والتزوير التي كانت تتغذى من الاستبداد والتسلطية المحلية، وترتكب جريمة ضد سكان سيدي بطاش: القمع الأعمى، وجو الرعب، والسجن الظالم وغير المشروع لـ 19 شاباً من المنطقة، لا لذنوب اقترفناه سوى أننا قلنا لا لتزوير نتائج صناديق الاقتراع، وصرخنا بأعلى الصوت حتى تنخرط الدولة في الديمقراطية.

كنت مرشحاً باسم منظمة العمل في دائرة "أولا يحيى لوطا"، حيث كانت حملتي الانتخابية، في تلك المنطقة القريبة من سيدي بطاش، صعبة أيضاً، وعلى الرغم من التدخلات غير القانونية للسلطات استطعت الحصول على ثقة الناخبين وفزت بالمقعد. لقد تجاهلت السلطات المحلية القانون الذي وضعته بنفسها، إذ تعرضت للاعتقال من طرف رجال الدرك الملكي في سيدي بطاش، عندما توجهت إلى هناك، بحكم منصبى كممثل لمنظمة العمل محلياً، وكوني المخاطب الرسمي للسلطات في ما يخص شؤون المنظمة، فأديت، إلى جانب رفاقي، ثمن معركة المواطنة والديمقراطية، حيث صار الجميع يلقبنا بـ "فرسان الديمقراطية".

امبارك العثماني

في مقر مجلة "زمان" حاولت صحبة صديقي محمد الطاهري، تذكر مراحل النضال الذي مارسناه في سيدي بطاش عام 1997، بغية الوصول إلى مجتمع ديمقراطي، وطيلة سردنا للوقائع المؤلمة وفضاعات التدخل العدائي للدرك الملكي وحماقات القايد ومناخ الإرهاب الذي ساد هناك والشطط في استعمال السلطة، والعبث بحقوق المواطنين، لاحظنا أن الحضور تأثر، بالغ الأثر إلى درجة مغادرة القاعة مراراً وتكراراً. ولما واصلنا الحديث عن تازممارت وفضاعات كمعتقل، مررت إلى الوقت الذي سلمت السلطات المعتقلين إلى ذويهم وهم في حالة مزرية، إذ كانوا أقرب إلى "نفايات بشرية".

حدث ذلك عام 1991، وحاولنا مع مناضلي منظمة العمل في سيدي بطاش، استقبال عبد الله أعكّاو ومساندة والدته "أمي خدوج" التي غادت الحياة اليوم. لقد كانوا في أمس الحاجة إلى الدعم النفسي والإنصات والوقوف إلى جانبهم في قضاء الأغراض اليومية، ذلك أنهم تعرضوا للنقد والسخرية، وكانوا في حاجة ماسة إلى الإحساس بأن هناك مناضلين شرفاء مؤمنين بحقوق الإنسان يقفون إلى جانبهم.

أتذكر الآن الخرجات التي نظمناها مع أعكّاو في قريته الأصلية بغية أن يتأقلم مع أجواء الحياة الجديدة، وفي خضم الأحاديث حول تازممارت كنا نعمل جاهدين على إطلاعه وزملائه على حالة "النفائات البشرية" التي استحالوا لها جراء شطط السلطات، لقد مات بعضهم جراء حالة التحلل المتقدمة، ودفنهم جلاذوهم كأى "جيفة" يجب التخلص منها. وحتى يتمكن أعكّاو على الحصول على حقوقه المدنية تامة غير منقوصة كان في حاجة إلى دعم نفسي أكبر. وعليه فقد رافقته إلى الرباط، إلى مقر صحيفة "أنوال" حيث ساعده الرفيق محمد بن سعيد آيت يدر بتدخلاته ووساطاته السياسية، وذلك بغية أن يحصل ضحايا الاستبداد ممن هم على شاكلته على حقوقهم ويتمتعوا بمواطنة حقة.

تولد من تقاربنا إحساس من التضامن والأخوة، وطبيعي أن نناضل سوياً من أجل إرساء الديمقراطية بالقرية المغربية، وبحكم وظيفتي كمعلم، ناشدت العديد من شباب القرية وذويهم، ممن كنت أحظى باحترامهم وتقديرهم، بأن ينخرطوا في معركة ترشيح أعكّاو، الذي رُفض دون وجه حق... ثم العمل على احترام نتائج الاقتراع. ويرجع الفضل إليهم جميعاً في تلك المعركة، حيث أبانوا عن تفان وتضحية في سبيل إرساء الديمقراطية.

عمل القايد على تعييني في مكتب انتخابي بعيداً عن سيدي بطاش، ولما شرحت له أنني عضو في منظمة العمل، ومن الأحسن أن توكل هذه المهمة إلى شخص آخر غير منتم سياسياً، رفض وعلل رفضه بالنقص الحاصل في الأطر بالقرية. لقد كان جلياً أنه أراد إبعادني عن سيدي بطاش، وبعد أن انجزت مهمتي وأعلنت النتائج بعين المكان، ورافقت العدة الانتخابية إلى مقر الفرز، اكتشفت لدى وصولي اعتصاماً للأهالي بالشموع، وهي رمز منظمة العمل الديمقراطي العشبي.

كان الناس يطالبون بالإعلان عن النتائج الحقيقية للدائرة الانتخابية الثانية، التي ترشح بها أعكّاو، والذي كان الأوفر حظاً في الفوز بها. شاهدت بأمر عيني التدخلات العنيفة لقوات الدرك المكلي والقوات المساعدة، كانت وحشية تدخلات تلك القوات توازي تدخلات القوات الاستعمارية،

وعليه فقد كانت ملزماً بإتمام مهمتي وتسليم النتائج والعدة الانتخابية بالمكتب المركزي للفرز بينسليمان.

لم أعتقل إلا في اليوم الموالي، كانت تهمني تنظيم المشاركة في الإحداث التي وقعت ليلة الانتخابات، والبقية يعرفها الجميع، حيث الإذلال والتعذيب في مركز الحجز بينسليمان، ثم اتهام 19 شاباً وتقديمهم إلى المحاكمة أمام الغرفة الجنائية للدار البيضاء، بالإضافة إلى افتعال محاكمة صورية، وهكذا حكم علينا بستين سجنًا نافذاً، تم تخفيفها إلى سنة واحدة بعد الاستئناف، لم تحصل هيئة الدفاع على أي حق يذكر، لكنها عملت على فضح الشكل السياسي للمحاكمة. أرغمت الدولة على تمتيعنا بالعفو الملكي يوم عيد الأضحى (28 أبريل 1998).

ولدت بقرية بني تجيت بالشرق المغربي، ودرست بالريش والراشيدية. كنت أمر قبالة معتقل تازممارت، وأعتقد بعد عام 1991 أن الذاكرة المتعلقة بذلك الجحيم ستصبح من الماضي، إلا أن ما حدث في سيدي بطاش، ابتداءً من عام 1997، أعاد إلى الأذهان واقع فظاعات الاستبداد. لحسن الحظ أن سكان سيدي بطاش زرعوا النبتة الجيدة للديمقراطية. وأثناء الانتخابات البرلمانية لعام 1997 فاز الرفيق "بنصباحية" ممثل منظمة العمل بعد حصوله على أغلبية أصوات سيدي بطاش، ومنذ 2003 أصبحنا ممثلين بالمجلس القروي للبلدة.

نعمل بكل إخلاص على تقليص هامش اعتباطية السلطة وشططها. اليوم إنجازاتنا في القرية تتحدث علينا، ونحن واعون كل الوعي أن طريق المواطنة الحققة معركة متواصلة كل يوم.

هوامش

بوعزيز، المصطفى، الوطنيون المغاربة في القرن 20 (1873-1999)، أطروحة دولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء 2010، الجزء الرابع.

لوفو، ريمي، الفلاح المغربي حامي العرش، منشورات صحف العلوم السياسي، باريس، 1985.

صحيفة المنظمة، يومية منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، وصف دقيق لتطورات الأحداث في سيدي بطاش خلال أعدادها لشهري ماي ويونيو 1997.

بوعزيز، المصطفى، الحداثة على الطريقة المغربية، ضمن مجلة قنطرة، مؤسسة العالم العربي، العدد 93، باريس، أكتوبر 2014.

_____ نخب المغارب بين عالمين

بيير فيرموران (Pierre Vermeren)

تقديم وترجمة: نجاة النرسي

كاتب هذا المقال هو بيار فيرموران، باحث فرنسي مبرز في التاريخ وحاصل على الدكتوراه في موضوع: "صناعة النخب المغاربية"، اشتغل مدرسا بثانوية ديكارت الفرنسية بالرباط مدة ست سنوات، ويعمل حاليا أستاذا محاضرا في تاريخ المغارب المعاصر بجامعة السوربون، أحرزت أطروحته عن صناعة النخب المغاربية على جائزة "عالم البحث الجامعي" سنة 2001.

نشر مقاله هذا ضمن ملف خاص بصناعة النخب ونماذجها في مختلف أنحاء العالم، أعدته مجلة *la Revue internationale d'éducation de Sèvres* وهي مجلة مختصة في حقل التربية والتكوين على المستوى العالمي، يصدرها المركز الدولي للدراسات التربوية (CIEP) العضو في تجمع الجامعات والمؤسسات التابع للسوربون.

يستمد مقال بيير فيرموران أهميته من المقارنة التي يقيمها بخصوص ميكانيزمات صناعة النخب في دول المغارب الثلاث: المغرب وتونس والجزائر، من خلال إسهام مختلف أنظمة التربية والتكوين فيها. وإذ يناقش المقال إشكالية انتقاء النخب الذي يمر عبر التعليم العالي، فإنه يعتبر هذا الانتقاء مسبقا بعملية إعادة إنتاج اجتماعي للنخب باستقلال عن النظام التعليمي الجامعي من جهة، ومن خلال التمييز اللغوي، خصوصا الفرنسي منه من جهة أخرى. كما يُسائل إشكالية عودة هذه النخب إلى أوطانها واندماجها فيها، في ظل مناخ عالمي مفتوح ومطبوع بتنافسية قوية.

النص

1 إن صناعة النخب قضية ذات أهمية قصوى في المغارب، والمقصود بالمغارب "شمال إفريقيا" المستعمر من قبل فرنسا والذي سنحصره هنا في المغرب والجزائر وتونس. كانت هذه الصناعة قضية استعمارية في فترة الحط من مرتبة النخب المسلمة التقليدية من طرف الإداريين الفرنسيين، واتخذت طابع معركة حاسمة بالنسبة للوطنيين حينما اقتضى الأمر الإعداد لرحيل الفرنسيين، وأصبحت بعد ذلك ضرورة حتمية لتمكين الدول المستقلة من تأطير نظري، سياسي و تقني، ومازالت اليوم قضية ذات أهمية مركزية تستطيع الوصل بين

المغرب و أوروبا والعولمة مع إكراهين اثنين: تجنب النكوص نحو "الهويات القاتلة" (إسلاموية غير قابلة للضبط) و"هجرة الأدمغة" التي تفرغ المنطقة من قواها الحية.

2 إن بعض ملامح صناعة النخب على الصعيد العالمي تظهر بشكل واضح في المغرب، ثلاثة منها تفرض نفسها؛ ففي المغرب يجري "ترسيخ النخب" عبر التعليم العالي والذي أصبح ضرورة لا تتم إلا بعد عملية انتقاء وإعادة إنتاج اجتماعي للنخب باستقلال عن النظام التعليمي الجامعي. و يلعب التمييز اللغوي في هذه العملية، وخصوصا من خلال اللغة الفرنسية، دورا مركزيا، يستند إلى "مسار" من التكوين ما قبل المدرسي و المدرسي الخاص. وأخيرا وبالرغم من استقلال التعليم الجامعي، يجب التأكيد على التبعية الشديدة والاندماج الكبير لنظام صناعة النخب في المغرب في النظام الفرنسي وبشكل أعم الأوروبي والأمريكي. هذا التدويل لصناعة النخب يطرح سؤال "العودة إلى الوطن" في نظام دولي معولم وتنافسي.

تعليم التميز: عوامل اجتماعية وسياسية

3 إن مسالك التميز اليوم هي وسيلة لترسيخ النخب الاقتصادية والاجتماعية في الدول الثلاث المغاربية، إنها إحدى الإسهامات المهمة للمرحلة الاستعمارية، وإن تمت رغما عن هذه الدول. إذ بحصولهم على التكوينات والشهادات الجامعية الفرنسية استطاع الوطنيون المغاربة ربح معركة الاستقلال، حيث تمكنوا من حيازة الريادة داخل مجتمعاتهم بموازاة مع حصولهم على وضع المخاطب المعترف به من طرف المستعمر، ولم تتم إعادة النظر في هذا المكسب عند الاستقلال، بل أمكنه أن يشكل نموذجا مدرسيا وجامعيا مبنا على الجدارة على غرار النموذج الفرنسي، وفي هذا الإطار لعب التعاون، عبر إرسال مدرسين فرنسيين للتدريس في الدول الثلاث، دورا أساسيا وعلى المدى البعيد.

4 في السبعينات، أي بعد عشرين سنة على استقلال تلك الدول 1956-1962، عرفت أنظمة التكوين بالمغرب مزيدا من السيادة في تدبير شؤونها: التعريب التدريجي للمسالك القانونية والأدبية بعد البكالوريا، تعميم التعليم، توظيف مدرسين محليين بالموازاة مع رحيل المتعاونين، خلق مسالك علمية ونخبوية (كلية الطب بالدار البيضاء بعد كلية الرباط على سبيل المثال) وظل النموذج المرجعي فرنسيا. مع ذلك انطلقت عملية تنويع التكوينات ومسارات الطلبة تحت التأثير المتقاطع للمدرسين الشرق-أوسطيين والتكوينات الانكلوسكسونية والأوروبية (إسبانيا وألمانيا)، لكن الإرث الأساسي لسنوات ما بين 1970

و 1980 يبقى هو الفصل في الأنظمة التعليمية الوطنية بين مسالك التميز المخصصة لأقلية محظوظة والجامعات والمسالك ذات الاستقطاب الكبير (الجامعات-الثكنات).

5 يسمح هذا الانقسام الذي عرفته أنظمة التعليم بتحديد كاف للتكوينات النخبوية المتميزة والمحدودة عدديا. في المغرب، يبقى السبيل الأمثل هو المدارس الفرنسية العليا (للمهندسين وبشكل متزايد للمهندسين التجاريين)، والطب (في عين المكان أو بالخارج)، وكذلك بعض التكوينات الاقتصادية والقانونية ذات المستوى العالي. نجد التوجهات نفسها في تونس، غير أنه في هذا البلد، وعلى عكس المغرب، توطر الدولة النظام منذ عقود، بتمكين نخبة من الحاصلين على البكالوريا من تلقي هذه التكوينات، و بتمويل عمومي إذا لزم الأمر، في حين يتم تفضيل ومنح الامتيازات للأطر الإدارية العليا. في كلتا الحالتين، يجري تقدير المرور عبر المدارس العليا الفرنسية أو عبر مؤسسات التميز الأوروبية أو الأمريكية تقديرا كبيرا. في الجزائر، أضفت طبيعة الدولة، وكذا الثروات البترولية والحرب الأهلية لسنوات 1990، وجها آخر لمسالك النخب، حيث يشكل مهندسو البترول والأطر العليا العسكرية قلب النخب، مع أن الأطباء و المشتغلين بمهن القانون والتجارة يحظون غالبا بقيمة عالية.

6 خلال القرن العشرين، عززت الدول الثلاث لشمال إفريقيا النخب التي ورثتها عن التكوين الجامعي الفرنسي، وهذا النظام حاضر بقوة حاليا بثلاث خاصيات أساسية: ثنائية حادة، وحضور وازن للتكوينات الفرنكفونية، وإدماج للنظام الدولي لتكوين النخب. لكن، الأصول الاجتماعية، المحلية والدينية تظل حاسمة في إفراز واصطفاء النخب المغربية. لا يتحمل التعليم الجامعي مسؤولية هذا الالتفاف الأساس، بل تعود المسؤولية للمجتمعات التي لا تقبل أي تفاوض بخصوص المحافظة العائلية على الممتلكات المكتسبة والترانبيات القائمة. إن "ديمقراطية المواهب" و"حياد السلطات العمومية" لا تُشرَعُنها نهائيا النخب، ويعتبر المغرب البلد المجسد لهذا الأمر، حيث يتأسس نظامه المخزني (الملكي) على استمرارية البنيات والولاءات.

7 عرفت البلدان المغربية مرحلة مهمة من الانفتاح السياسي والاجتماعي خلال سنوات الستينات، حين كان من الضروري توفير مئات الآلاف من الأطر والموظفين الوطنيين للإدارات العمومية، وإبان ذلك، كان من الممكن تحقيق النجاح المهني والثروة خارج المنطق الاجتماعي المعتاد وداخل اقتصاديات الدولة الوطنية. لكن هذه الشريحة السكانية من الأطر المتوسطة والعليا تحولت شيئا فشيئا إلى بيروقراطية حجزت لأبنائها وسائل وسبل

خلافة الأجيال واستخلافهم في الوظائف كذلك. وسيترك نظام الجدارة والاستحقاق المكان لنظام إعادة الإنتاج الذي يبقى بعيد المنال بالنسبة للأكثر ضعفا والطبقات المتوسطة أيضا. إن الدراسات السوسولوجية التي قمنا بها بصدد هذه النقطة في المغرب وتونس (رغم الجهود الحقيقية لهذه الأخيرة) حاسمة ونهائية بهذا الخصوص⁽²²⁰⁾. ثم إنه بفضل محاربة إعادة الإنتاج المدرسي والاجتماعي للنخب الفرنكفونية تمكن الإسلاميون المغاربة من تجسيد روح الثورة.

8 هكذا أصبح الخلف، سواء كان في طور التكوين أو مندمجا في سوق الشغل مكونا في الغالب من ذرية النخب التي تلقت تكوينا في الستينات. فالأبناء والبنات يخلفون آباءهم وأعمامهم. ففي حين كانت النخبة المكونة خلال سنوات 1960 و1970 تفرز عن طريق التوفيق بين النخب الدينية الكلاسيكية التي أنتجتها الحركة الوطنية وحملة الشهادات الجديدة، تعزز النخب التي مازالت في طور التكوين التراتبية على حساب "الكفاءات" الجديدة. إن إحكام إقفال نظام الجدارة يعيد طرح سؤال " تداول النخب" الضروري جدا لتنفس المجتمعات.

9 بالإضافة إلى ذلك، تغطي خصائص قوية ذات طبيعة وطنية في البلدان الثلاثة على النظام المزدوج لصناعة النخب والذي أشرنا إليه.

10 في سوق التأطير، تظل الولاءات الملكية حاسمة في المغرب، وهذا النظام يسمى "مخزنيا" (ملكيا)، "فاسيا" (من فاس، العاصمة التاريخية لملوك المغرب)، أو "تقنوقراطيا" (مهندسو القصر). فما من نخبة تستطيع فرض نفسها طويلا في المغرب خارج هذه الدوائر الضيقة، التي غالبا ما تكون مبنية على القرابة العائلية⁽²²¹⁾. أما في الجزائر، فالسلطة التاريخية للطبقة العسكرية، منذ حرب الاستقلال، جعلت الجيش الشعبي الوطني يلعب دورا شبيها بدور المخزن المغربي. لكن الاستقطاب الجهوي يظل قويا (لصالح أمازيغ الشاوية (الأوراس) مثلا، والذين يمثلون غالبية أطر الجيش العليا). وأخيرا، في تونس⁽²²²⁾، بلد الحزب الوحيد تقريبا، تلعب الانتماءات الحزبية (وهي بيروقراطية أكثر منها إيديولوجية)

⁽²²⁰⁾ -Pierre Vermeren, *La formation des élites marocaines et tunisiennes, La Découverte, 2002.*

⁽²²¹⁾ - في التقاليد العربية، اقتران الابن بابنة عمه (والذي يسمى الزواج العربي) هو ممارسة انثربولوجية عتيقة. ولا ينبغي تراجعها في القرن العشرين، عن التحالفات عبر الزيجات أهميتها الكبرى في تشكيل الثروة والمحافظة عليها (أو أي رأسمال بالمعنى الذي يستعمله به بورديو)

⁽²²²⁾ - حرر المقال قبل سقوط نظام زين العابدين بنعلي.

دورا رياديا في تطور أي مسار مهني. الطبيعة الحالية للنظام التونسي تجعل الخضوع اللامشروط للنظام هو الشرط الضروري لأي نجاح اجتماعي وسياسي واقتصادي.

11 يجب التأكيد إذن على نسبة الدور الموكول، في المغرب، لنظام صناعة النخب الذي لا يشتغل بمعزل عن المجتمع، حيث يظل منطق العلاقات والاعتراف المتبادل سائدا، إلى درجة تغدو معها أية محاولة فردية للترقي والتفوق الاجتماعي محكومة عمليا بالفشل.

نخب مغربية، نخب فرنكفونية

12 تمثل الفرنكفونية إحدى الخصائص الأساسية للنخب المغربية، وهناك بالتأكيد نخب عربية اللسان؛ دينية أو أدبية أو قانونية، لكنها تتعرض في كل مكان لهيمنة النخب الفرنكفونية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. وهذا الأمر ينطبق على البلدان الثلاثة مع فوارق بسيطة، ففي تونس، تشترك النخب في ثنائية لغوية فرنسية-عربية حقيقية لا مثل لها. وفي الجزائر، ورغم كل الخطابات، تهيمن الفرنكفونية على قطاعات واسعة من الساكنة، خاصة في صفوف الطبقة المتوسطة الحضرية، وبشكل أكبر بين النخب، خصوصا وأن المقاومة الثقافية القبائلية تنفي أي تمثيلية للعربية. أما بالنسبة للمغرب، فهو الأقل نطقا بالعربية (بمعناها الكلاسيكي) والأقل نطقا بالفرنسية من بين البلدان الثلاثة، لكن البرجوازية والنخب المغربية هي فرنكفونية على نطاق واسع، بما أن الفرنسية تمثل اللغة الثانية، وتمثل أحيانا أخرى اللغة الأم (كما في الجزائر) في الأوساط الراقية.

13 ورغم سياسة التعريب في سنوات 1970-1980، التي رافقت انتشار المسالك ذات الاستقطاب الكبير، فقد ظلت النخب المغربية تتلقى التكوين باللغة الفرنسية، مما خلف ارتباطا وثيقا بين التمكن العالي من اللغة الفرنسية وتحقيق النجاح الاجتماعي والمهني.

لا ننكر أن الدول وبعض العائلات قد قامت بمحاولات لتوسيع الحقل اللغوي، لكن قوة الجذب الفرنكفوني حافظت على وجودها. هكذا، أرسلت تونس مئات الطلبة، على مدى أكثر من خمس عشرة سنة، إلى ألمانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذه النخب العلمية الناطقة بالألمانية أو بالإنجليزية لا تتأقلم عند عودتها، مع مجتمع يشتغل بالفرنسية والإنجليزية. والأسوأ من ذلك، أن البقاء في بلد الدراسات العليا يصبح أكثر إغراء، مما يغذي هجرة الأدمغة. وأخيرا، تعتبر تكاليف الدراسة بأمريكا الشمالية (خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية) باهظة بما يكفي لكي لا تستقطب إلا بضع مئات من الطلبة المغاربة. ويتوجه الطلبة الجزائريون والمغاربة اليوم بشكل أكبر نحو إسبانيا، مما يسهم

في الرفع من الحصّة المنخفضة للنخب الناطقة بالاسبانية، وهو تقليد قديم في الحالة المغربية.

14 بصفة عامة، تتمتع النخب المغربية بمستوى عال، في مقابل نظام تكوين هرمي للغاية. ببساطة، يمكن القول إن ما بين واحد إلى اثنين على عشرة يحصلون على البكالوريا. من بين هؤلاء، أقل من واحد على عشرة يرتقي إلى مسالك التميز التي تضمن وظيفة براتب مرتفع. في الحالة القصوى للمغرب، فقط بضع مئات من الطلبة وذوي الشهادات العليا تلج سنويا ما يمكن تسميته بـ "النخبة المغربية"⁽²²³⁾ والحصّة الأكبر توفرها الحشود التي يمثلها ثمانمائة تلميذ لكل دفعة من الثانويات الفرنسية بالمغرب (خصوصا ديكارت بالرباط وليوطي بالدار البيضاء). لكن تنوعا سيلا حظ في جامعة الأخوين المغربية-الأمريكية بمدينة إفران، مع أنها أدمجت التدريس بالفرنسية. ويظل الهرم أقل حدة في الجزائر وتونس، لأسباب عديدة.

15 في تونس، تسهم الدولة بنشاط، منذ عهد بورقيبة، في صناعة نخب وطنية ثنائية اللغة وذات مستوى عال، والتونسيون الذين يلجون بولتكنيك باليزو⁽²²⁴⁾ (أو بولتكنيك المرسى) يتخرجون من الثانويات النموذجية العمومية على عكس خريجي البولتكنيك المغاربة الذين تخرجوا غالبا من الثانويات الفرنسية. لكن، النظام التونسي ليس رحيمًا، لأنه على جميع المستويات، يستبعد التلاميذ ذوي التعثرات النسبية بدون إعطائهم فرصة ثانية. إذن يتم ضمان تشكيل نخب وطنية رفيعة المستوى عبر انتقاء مبالغ فيه.

16 يظل النظام التعليمي الجزائري النظام الأقل مركزية، رغم أن معايير الانتقاء فيه قاسية، حيث احتفظت الجمهورية الاشتراكية السابقة بمبادئ الجدارة والمساواة، لكن الأزمة والحرب شكلا مهذا لمبادرات فردية لصالح أبناء برجوازية الدولة (البترونية والتجارية والعسكرية)، وبالإضافة إلى المعاهد والجامعات الجزائرية العديدة، بما فيها المعهد الجزائري للبتروكيميا الذي تم تحويله إلى قطب للإدارة *IAP Corporate University*، تعرف المسالك الخاصة والدولية حاليا أيضا نموا مضطردا.

17 هذا النظام المزدوج، النخبوي وغير العادل، قائم منذ ربع قرن، فإلى غاية الثمانينات، مثلت الدراسة بالخارج بديلا عن انسداد الأفق داخل الوطن لعشرات الملايين من

Ali Ben Haddou, Maroc : les élites du Royaume, L'Harmattan, Paris, 1997. ²²³

الطلبة⁽²²⁵⁾. لكن الانفجار الذي عرفه عدد الطلبة، وإرساء سياسات أمنية (تأشيرة شنغن على سبيل المثال) بأوروبا خلال سنوات 1990، عرقلا بقوة الدراسة في الخارج، وقد خلق هذا النظام إحباطا واحتجاجات عنيفة ومتزايدة منذ 1980، وهي احتجاجات قادها الطلبة والأحزاب الإسلامية، باسم الأصالة العربية والإسلامية.

18 هذه الاحتجاجات قد تؤدي إلى نتيجة عكس تلك المرجوة، ففي سنوات 1980، منع التعليم الخاص بالمغرب وتم التساهل معه في المغرب. ولأنه كان فرنكفونيا ومخصصا في غالبيته للشرائح الميسورة من الساكنة، كان هذا التعليم الخاص يبدو خيانة للوطن. واليوم، تلاشت هذه التحفظات وأفضت أزمة التعليم والبطالة والعولمة إلى انتشار متزايد للتعليم الخاص. بهذه الطريقة، شهد كل بلد من البلدان الثلاثة على حدة، ازدهار المئات من المدارس الخاصة، وخصوصا التعليم الأولي والابتدائي لتلقين الأطفال الصغار الإلمام المبكر باللغة الفرنسية (أو الإنجليزية) المحددة لمستقبلهم. فالآباء يعرفون أنها مفتاح نجاح أولادهم مستقبلا، مهما كانت النتائج على الطبقة الفقيرة المقصية من النظام.

19 مع أنه في المغرب، لا يتم المساس بعملية التعريب في التعليم العمومي لأسباب سياسية وأيديولوجية (لا ينبغي مراجعة اختيارات ما بعد الاستقلال أو وضعها موضع مساءلة)، عرف التعليم الخاص الفرنكفوني نموا لصالح الطبقة المتوسطة والميسورة. ويترجم لجوء الطبقات العليا إلى التعليم الخصوصي أزمة عميقة لهذه المجتمعات. يزيدها حدة الإشكال اللغوي المعقد الذي يعاني منه المغرب، المرتبط بتعدد لغوي غير متحكم فيه حقيقة (ازدواجية اللغة العربية⁽²²⁶⁾)، منافسة اللغات الأمازيغية والفرنسية، انقسام بين اللغات الأم واللغات المكتوبة).

20 إن استمرار النخب الفرنكفونية يظهر كأنه عنصر استقرار وانفتاح، لكن المخاطر الاجتماعية المصاحبة له جد ثقيلة، ولأنها مجبرة على تبني عدة استراتيجيات لتجنب

²²⁵ 4 Cf. Valérie Simon, in bibliographie.

⁽²²⁶⁾ الازدواجية اللغوية هي انقسام اللغة التي تختلف من الكتابي إلى الشفوي. فالمغاربة يتحدثون لغة شفوية غير مقننة (الدارجة)، وهي لغتهم، وبالمعنى الدقيق للكلمة هي اللغة الأم وهي اللغة المحلية، في حين أنهم يستعملون لغة مكتوبة عالمية ومشتركة مع مختلف البلدان التي اعتمدت هذه اللغة، وهي الفصحى.

المواجهة، تعزز العائلات الثرية مواقعها، بينما تنتفض الطبقات المتوسطة، ولا يحدث أي حل لأمية الطبقات الشعبية ولجدوى تكوينها الأساس.

صعوبة إعادة إدماج النخب الوطنية المعولمة

21 إذا كان تدويل تكوين النخب المغاربية واقعا قديما، فإن إعادة إدماج النخب الوطنية المعولمة في بلدانها الأصلية تطرح اليوم مشكلا. إن نظرة تاريخية لتكوين النخب الجامعية المغاربية تظهر تقاربا لا يمكن إنكاره، خلف زيف المعطيات الوطنية. بالتأكيد، تباينت شروط الاستعمار بين الجزائر الفرنسية وجارتها اللتين كانتا تحت الحماية. الشيء نفسه ينطبق على خيارات ما بعد الاستقلال: سلطة "متنورة" في تونس، اشتراكية في الجزائر ومملكة في المغرب تستمد شرعيتها من الدين ومقربة من الغرب. ومع ذلك، وبغض النظر عن هذه الاختلافات والتي تغذيها علاقات ثنائية لا تخلو من كراهية، فإن الشراكة مع المستعمر السابق ظلت مستمرة. جمود أنظمة التكوين وأهمية النخب المكونة "على الطريقة الفرنسية" سمحت لبنيات التكوين أن تترسخ وتزدهر.

22 للبيكالوريا في المغرب كما في فرنسا الأهمية نفسها، وكذا القطيعة بين المدارس العليا والجامعات، وعلو شأن الرياضيات. الإصلاحات الفرنسية نفسها تطبق مع بعض التأخير (قانون إدغار فور مثلا). لا شك أن تمكينا ذاتيا قد توفر للجامعات المغاربية لكنه لم يؤثر إلا قليلا في النموذج الضيق لصناعة النخب، فالتعريب - والإصلاحات المرتبطة به - مس التخصصات الأدبية والجامعات الكبيرة (آداب، علوم شرعية، اقتصادية، قانونية...)، بينما تم الحفاظ على النخب ومؤسساتها لضرورة الملاءمة بين الأسلاك الثلاثة الجامعية. ومن أجل التعاون والمشاركة في برامج البحث المشتركة، والحصول على التمويلات الضرورية، وتكوين بعض طلبة الدكتوراه، كان لزاما على أحسن التكوينات المغاربية، المتواضعة الإمكانيات المادية والبشرية، الاشتغال مع الفاعلين الأوروبيين.

23 لهذا تحتفظ النخب المغاربية بانجذاب قوي نحو فرنسا، رغم التنوع النسبي والطفيف لهذا الانجذاب، وذلك لا يعني أن ثنائية الأنظمة التي سلطنا عليها الضوء سابقا، تظهر بشكل ميكانيكي على المستوى السياسي، وبالتالي، فإن التنافس بين التكوينات المتميزة والتكوينات العادية تمارس بشكل أكبر على حساب ما يصطلح عليه بورديو بـ "المهيمن عليهم من قبل المهيمنين". فالمهندس الفرنكفوني الذي تلقى تكوينه في مدرسة صغيرة للمهندسين بالدول المغاربية، يعاني بشكل أكبر من منافسة المهندسين المكونين بفرنسا، مقارنة بأي خريج من كلية العلوم الاقتصادية. إن لهذا الأخير فرصا ضئيلة للاندماج في سوق الشغل وهو يعرف ذلك، ويدركه مبكرا ويحس بانتمائه لعالم آخر، لكن تأثير الحط من

المكانة يلعب دورا كاملا بالنسبة للطبيب الشاب أو المهندس حديث التخرج الذي ينظر إلى الوظائف ومواقع المسؤولية، ذات التعويضات الكبرى، وهي تنفلت منه لصالح "النخب"...فليس من قبيل الصدفة أن الاحتجاج الإسلامي ظهر منذ سنوات 1980 في كليات العلوم والطب التي وفرت التربة الخصبة للأطر والمناضلين الإسلاميين الأكثر نشاطا. 24 مع ذلك، وأمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة التي تشهدها المغرب منذ 1980، أضحت التغييرات ضرورية، فقد فشل الإسلاميون في حث الحكومات على مزيد من التعريب والأصالة والوطنية الدينية، إذ دمر كل من القمع البوليسي في تونس والحرب الأهلية في الجزائر والمراقبة الشديدة في المغرب كل آمالهم، وبالتالي، بدأت الشبهة المهمشة في الحلم بأوروبا. حتى في تونس التي يقال إنها مزدهرة، ويمثل "حملة الشهادات المعطلون" (الذين يحملون في الغالب شهادات متعددة) أكثر من نصف مليون من السكان بالمغرب، ومن ثمة لم يعد بديل عن هجرة الكفاءات، بالرغم من العقبات العديدة التي تقف في طريقهم.

25 لكن مع العولمة، ومع الفوارق شمال-جنوب التي تتفاقم في البحر الأبيض المتوسط، والسياسة الدولية التي تنحو نحو توظيف الأطر من قبل الاقتصاديات الغنية، فإن المنفى الاختياري يصبح مغريا "للنخب" المغربية. لقد كانت العودة إلى الوطن واجبا أخلاقيا ووطنيا و عائليا إلى غاية 1980-1985، ثم أصبح بعد ذلك مسألة شخصية، حيث أصبح الشباب ذوو الشواهد العليا، بعد تكوينهم في الخارج (تكويننا كاملا أو في السلك الثالث) ينجزون تداريب ويحصلون على خبرات مهنية ذات قيمة، برواتب جيدة، وغالبا ما لا يوجد لها نظير بالمغرب، لأن الاقتصاديات المغربية لا تحظى بتأطير جيد، وتعاملاتها المصرفية محدودة، وإنتاجيتها ضعيفة، الأمر الذي يدفع بالكفاءات الشابة إلى شحذ أسلحتها بالخارج، غير أنها حين تحصل على ذلك، يصبح سؤال العودة معقدا.

26 ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الفتيات، اللواتي يمثلن نسبة كبيرة من النخب المكونة منذ 1990، والتي تتوق إلى طمأنينة العلاقات المهنية ونموذج العلاقة بين الرجال والنساء في أوروبا، كما ينطبق أيضا على الشباب الذين لا يرتبطون ارتباطا مؤثرا بمدنيتهم أو ببلدهم الأصلي، وبالتالي يكون مصيرهم تولي مناصب ثانوية (ما عدا في الشركات المتعددة الجنسيات). ينطبق هذا على عدد من الأطباء الذين يفضلون رخاء المستشفيات الأوروبية على النقص إلى حد الخصائص والعوز⁽²²⁷⁾ الذي تعرفه المستشفيات المغربية (30) في المائة من المستفيدين من الضمان الاجتماعي مقابل 99 في المائة بفرنسا).

(227) يجب أخذ هذا الوصف بمعناه الحرفي، لأن أزمة المستشفيات في المغرب راسخة إلى درجة أن الطبقات البورجوازية والشرائح المتوسطة تختار المصحات الخاصة المؤدى عنها (والتي تعرف ازدهارا كبيرا

27 إن سؤال عودة النخب، بل كذلك سؤال ذهاب حاملي الشهادات المكونين بالمغرب، يجعلان المنطقة تواجه واحدة من كبريات تحدياتها. سيكون من باب مجانية الصواب أن نقدم هنا توصيات لتطوير هذا النظام المعقد جدا لصناعة النخب المغربية الذي يدمج بنيات التكوين المستقلة والوطنية مع تبعية قوية لنظام التكوين الفرنكفوني الذي يشترك معه في نقط القوة والضعف، غير أن التعاون الأوروبي- مغاربي يبدو ضروريا لجعل هذا النظام أكثر قبولا من لدن هذه المجتمعات السائرة في طريق التحول الديمقراطي، وأيضا أكثر كفاءة في مواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المرجع:

Pierre Vermeren, « Maghreb : des élites entre deux mondes », in Revue internationale d'éducation de Sèvres, n° 39, p.47-56, éd, le Centre international d'études pédagogiques(CIEP), Paris, 2005.

بيليوغرافيا

BEN SALEM L. (1976) : « Développement et problème de cadres, le cas de la Tunisie », Cahiers du CÉRES, Série sociologique, n° 3, Tunis.

BENRABAH M. (1999) : Langue et pouvoir en Algérie, Histoire d'un traumatisme linguistique, Séguier, Atlantica, Biarritz.

GEISSER V. (coord.) (2001) : Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs : parcours migratoires et trajectoires d'insertion, CNRS-Éditions, Paris.

KADRI A. (1992) : Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit, thèse de doctorat sous la direction du professeur Jean-Claude Passeron, soutenue le 3 avril 1992 à l'E.H.E.S.S.

منذ 15 سنة). ولذلك نجد في المغرب، 90 في المائة من مرضى المستشفيات العمومية يتوفرون على شهادة الاحتياج، التي تمنحهم مجانية مفترضة بالنسبة للعلاج (إذا أخذنا في الحسبان الأدوية والعلاجات و مختلف الاقتطاعات المالية غير القانونية)

KRICHEN A. (1986) : « La fracture de l'intelligentsia. Problèmes de la langue et de la culture nationales », in *Tunisie au présent*, Éditions du CNRS, pp. 297-341.

PERVILLE G. (1984) : *Les étudiants algériens de l'Université française 1880-1962*, éditions du CNRS.

SIMON V. (1997) : *La migration des étudiants maghrébins en France et ses transformations (1962-1994)*, Université de Paris VII, 2 tomes.

VERMEREN P. (2001) : *Le Maroc en transition*, La Découverte, Paris (rééd. Poche La Découverte 2002).

VERMEREN P. (2002) : *La formation des élites marocaines et tunisiennes, Des nationalistes aux islamistes, 1920-2000*, Recherches La Découverte, Paris.

VERMEREN P. (2003) : *Maghreb, la démocratie impossible ?*, Fayard.

نقد النخب

عبد الرحمان النوضه

عندما ابتكر علماء الاجتماع (*sociologues*)⁽²²⁸⁾ في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، في نهاية القرن التاسع عشر مفهوم "النخبة" أو "النخب"، كان هدفهم هو تفادي استعمال مفاهيم "الطبقة" و«طبقات» المجتمع، التي تستعملها النظرية الماركسية في تحليل المجتمع، وطمس ما يرتبط بها من رؤية نقدية، أو ثورية للمجتمع. وفي الحقيقة، يمكن أن يغني مفهوم «النخب» النظرية الماركسية، لكنه لا يقدر على تجاوزها. لأن فكر علماء المجتمع، بقي شحيحاً بالمقارنة مع عمق وسعة فكر كارل ماركس. ولا يستطيع مفهوم «النخب» أن يُعفينا من استعمال مفاهيم «طبقات» المجتمع. أولاً، لأن «النخب» تبقى فئات مجتمعية مُلْحَقَة بمختلف الطبقات، وعلى الخصوص بالطبقات السائدة. وثانياً، لأن النخب هي حلقات تقوم بأدوار وَسِيطَة في التراتبية الطبقية الموجودة في المجتمع.

كما أن مفهوم «النخب» يبقى أكثر غموضاً، وأقل دقة، وأقل إنتاجية، بالمقارنة مع مفهوم «طبقات المجتمع». والنخبة لا تتطابق بالضرورة مع الطبقة السائدة، أو الحاكمة، أو المالكة لوسائل الإنتاج. لكن أفراد النخبة أو النخب، هم إما جزء من أفراد الطبقة السائدة، وإما أنهم فئة من الأشخاص المجتدين في خدمة هذه الطبقة السائدة، مقابل جاه، أو مداخيل، أو امتيازات.

ورغم أن النخب هي فئات غُلوية، أو سامية، أو أرسوقراطية، فإنها تبقى على العموم مَسُودَة، ولا تشارك بالضرورة في ممارسة السيادة السياسية، أو في اقتسام السلطة السياسية، أو ممارستها.

وعموماً يمكن أن نعرف النخبة بكونه فئة مجتمعية تتكون من أقلية من الأشخاص، وتتميز عن عامة الشعب بكونها من عليا القوم، فتظهر سائدة، أو تتميز بكونها تكتسب الثروة أو المعرفة،

228 من بين هؤلاء العلماء مثلاً: Vilfredo Pareto (1848 – 1923) (Italie, Suisse), Charles Wright-Mills (1916 – 1962) (USA), James Burnham (1905 – 1987) (USA), Raymond Aron (1905 – 1983) (France), Jacques Julliard (1933 – ...) (France), etc.

أو تساهم في تنفيذ جزء من السلطة السياسية، أو في تمثيلها، أو في تدبيرها. وتحظى النخبة بجاه أو باعتبار أو بنفوذ أو بتأثير أو بامتيازات. وقد تتوفر على صفات موروثية عبر النسب أو مكتسبة. ويمكن حسب الحالات التمييز بين "نخب مناصرة" للطبقة السائدة، و"نخب ناقدة أو معارضة" لهذه الطبقة السائدة.

يمكن أن توجد عدّة أنواع من النخب: نخب سياسية (مثلا في الأحزاب والنقابات والمؤسّسات)، نخب تمثيلية (مثلا في البرلمان والمجالس المحلية)، نخب تدبيرية (مثلا في مؤسّسات الدولة، والشركات الخصوصية)، نخب إدارية، نخب في وسائل الإعلام، نخب عسكرية، نخب تجارية، النخب المالكة للمقاولات، نخب اقتصادية، نخب بنكية أو مالية، نخب تكنوقراطية، نخب دينية، نخب فكرية، إلى آخره.

ومجمل هذه الأنواع من النخب المذكورة سابقا، ترتبط فيما بينها، وترتبط كذلك بشكل غير مباشر بعائلات الطبقات السائدة المالكة لوسائل الإنتاج، وذلك عبر شبكات مترابطة، أو متداخلة، من الأجهزة والوظائف (في إدارات الدولة، والمؤسّسات العمومية، والوزارات، والمقاولات، والبرلمان، والقضاء، والأجهزة القمعية، إلى آخره).

والغريب هو أن النظام السياسي بالمغرب يجتذب نخب الأعيان، والتقنيين، أو التكنوقراط. لكنه لا يتوقّر على نخب مثقفة من مستوى عال. وتميل نسبة قليلة من المثقفين والمفكرين الكبار إلى صيانة استقلالها، أو إلى تفضيل الابتعاد عن الوظائف الرسمية البارزة، ولو كان ثمن هذه الاستقلالية هو الزهد في معيشتهم. ويفضّل هؤلاء المفكّرون الكبار الابتعاد عن مواقع النفوذ لكي لا يورطوا أنفسهم في سياسات غير مبدئية، أو غير أخلاقية.

وحتى إذا قرّب النظام السياسي بعض المفكرين الهامّين، فإنه يستمر في الاحتياط من كلّ المفكرين الذين سبق لهم أن اعتنقوا الفكر التقدمي، أو الثوري، أو التحرّري. ويفترض في النخبة الحاملة للمعرفة، أو للعلوم، أو للثقافة، أن يدفعها تفكيرها الموضوعي مجدّداً نحو النقد، واستنكار المظالم المجتمعية، والمطالبة بإصلاحات جذرية.

فإما أن تكون النخب المثقّفة ضمن صفوف المعارضة الناقدة، وإما أن تنسلخ عن تراثها الفكري الأصلي، الذي يُفترض فيه أن يكون نقديا في جوهره.

يتجسّد إنتاج "النّخب" في ترقية مواطنين عاديين، أو مسودين، إلى مرتبة مجتمعية متميّزة بسموها. وغالبا ما تكون هذه المرتبة مبحوثاً عنها من طرف عامّة المواطنين، أو مرغوباً فيها، وذلك لما فيها من امتيازات (مرئية، أو غير مرئية).

وفي المغرب، لا تنتج الأحزاب السياسية بالضرورة "النّخب". لكنها قد تمهّد الطريق، أو قد توفّر بعض الحظوظ، لبعض مسؤوليها، لكي يلجوا فئات "النّخب". لكن الفاعل الحاسم، في آخر المطاف، الذي يمنح، أو لا يمنح، موقعا داخل النخبة، لأي فاعل حزبي، هو السلطة السياسية المركزية، وليس الأحزاب.

والآليات المعتادة في إنتاج النخب هي عموماً: المدرسة، والجامعات (على الخصوص الجامعات الأمريكية والفرنسية)، والنسب العائلي، والخبرة، والتكنوقراط، والأحزاب، والانتخابات المحلية أو الوطنية، والترقية عبر بعض إدارات الدولة (وزارة الداخلية، الأجهزة المخبرية، أو الخاصة)، إلى آخره.

والجديد من زاوية التعليم والتكوين في مجال إنتاج النخب، هو أن شواهد الجامعات المغربية فقدت الجزء الأكبر من قيمتها المجتمعية، ولم تعد ذلك «المفتاح» أو «التذكرة» التي كانت في الماضي تضمن الالتحاق بفئات «النخب». بل لم تعد تلك الشواهد كافية اليوم حتى لضمان العثور على شغل مُرضٍ.

وإلى حدود سنوات 1990م، كانت الشواهد المُحصّل عليها من الجامعات الفرنسية، والمدارس الفرنسية لتكوين المهندسين، كافية نسبياً لولوج «النخب» في المغرب. لكن هذا الأمر سيتغير، مع تزايد عدد الأغنياء الكبار في المغرب، وتحول الأفضلية من شواهد جامعات فرنسا إلى شواهد جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على الخصوص في تخصصات الاقتصاد، والمالية، والبنك، وتدبير المقاولات.

ونسبة هامة من العائلات المغربية، المنتمية للطبقات المتوسطة، والطامحة إلى إيصال أبنائها إلى مواقع داخل فئات «النخب»، غدت تقلّد عائلات الطبقة السائدة. فتُحاول هي أيضاً القيام بما هو مستحيل، لبعث أبنائها إلى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، ولتمويل التكاليف الباهظة لدراسة أبنائهما هناك. لكن نسبة هامة من هؤلاء الأبناء، لا يعودون للاستقرار في المغرب بعد نهاية دراستهم. فيُغَدُون هكذا سبيلَ الأشخاص المؤهّوبين الذين يهاجرون بشكل نهائي إلى خارج المغرب.

وتوجد في المغرب آليات أخرى غير معتادة في إنتاج النخب. وأبرزها: القرب العائلي، والقرب من الأمراء، أو من الوزراء، أو القرب من الملك، أو الاستفادة من الصداقة الشخصية مع الملك⁽²²⁹⁾. وقد تحوّل بعض أصدقاء الملك إلى فاعلين سياسيين ذوي تأثير على الدولة، أو على البلاد.

229 من بين أشهر أصدقاء الملك الذين درسوا معه في المدرسة الملكية، ثم استفادوا من صداقته، وتحملوا مسؤوليات هامة، وأصبح لهم تأثير معتبر على الدولة، أو على البلاد، نجد النماذج التالية: صديق الملك ومستشاره السيد (فواد علي الهمة)، ومدير الاستخبارات "الإدارة العامة للدراسات والمستندات" السيد (ياسين المنصوري)، وصديق الملك المكلف بتدبير ثروته السيد (منير الماجدي)، وأصدقاء آخرون للملك، وبعضهم تخلّى عن منزلته أو فقدوها (مثل السيد حسن أوريد)، والأشخاص الذين يكشفهم أصدقاء الملك ويحظون بتقديره (مثل السادة: ياسر الزناكي، إلياس العماري، حكيم بن شماس، مصطفى الباكوري، صلاح الدين مزور، إلى آخره). وفي عهد الملك الحسن الثاني، تحوّل أيضاً بعض المقربين من الملك، أو أصدقاءه، إلى فاعلين سياسيين مؤثرين، وأبرزهم السادة: أحمد رضى اكديرة، ومحمد أوفقي، وأحمد عصمان، إلى آخره.

وتخضع النّخب أحياناً لمزاج الحاكمين. وقد يتعرّض المسار المهني أو السياسي لبعض أفراد النّخب إلى تصاعد، أو تسارع، أو فرملة، أو انكسار. ولا يسمح عادة للنّخب بأن ترشّح أفراداً آخرين لكي يخلّفوها في مناصبها (أي التوريث).

والآلية الأخرى غير المعتادة في إنتاج النّخب هي تعيينات أو تركيزات من طرف الملك، على رأس مؤسسات إدارية، أو اقتصادية، أو عسكرية، أو تابعة للدولة. وذلك بناءً على اقتراحات من بعض المسؤولين، أو من بعض المؤسسات. ولا أحد يقدر على توقّع مثل هذه التعيينات من طرف الملك.

والفئة التي تستفيد أكثر من غيرها من الانتخابات (سواء المحلية أو البرلمانية)، بهدف اقتحام مواقع النّخب، هي فئة «الأعيان». وهؤلاء «الأعيان» هم عموماً أغنياء محليون، أو فاعلون اقتصاديون. ويتميّزون عادة بأنانية قوية، وبشخصية وقحة (*cynique*)، وبانتهازية شرسة، وبسلوكيات منعدمة الشّفقة. ويتخصّصون في تقنيات الفوز في الانتخابات. ويشترون أعداداً كبيرة من أصوات النّائحين، بواسطة المال، أو بواسطة الوعود المُخادعة. ولا ينشغلون بتمثيل السكان أو خدمتهم، وإنما يهتمون فقط باغتنائهم الشخصي السريع. ويستغلّون كل الفرص لتوسيع نفوذهم، وللزيادة السريعة في ثرواتهم الشخصية، وذلك عبر استغلال مواقعهم التمثيلية، وعبر استعمال وسائل غير مشروعة. وينتقلون بسهولة كبيرة بين مختلف «الأحزاب المَخْزِيّة» (وهي الأحزاب الموالية لـ «المَخْزَن»، أي للنظام السياسي القائم)، وذلك حسب الامتيازات أو «التّزكّيات الانتخابية» التي يمنحها لهم هذا الحزب أو ذاك. وهؤلاء «الأعيان» هم عموماً أميون، أو شبه جاهلين، أو بدون شواهد جامعية، أو بدون ثقافة واسعة أو كونية.

وفي سنوات 2015 م، برزت (أكثر ممّا كان في الماضي) ظاهرة جديدة في الساحة السياسيّة بالمغرب. (وتوجد ظواهر مماثلة لها في بلدان عربية أو إسلامية أخرى). وتتجلّى هذه الظاهرة في الوصول إلى قيادات أحزاب أو نقابات مُهمّة من طرف شخصيات تفتقر إلى ثقافة واسعة أو جدية⁽²³⁰⁾. وكانت هذه الشخصيات تتراشق علانية فيما بينها بتّهجمات لفظية متخلّفة، وذلك بعيداً عن أي حوار فكري، أو سياسي، أو نقدي، أو برنامجي. واندھش كثير من الملاحظين من المستوى السياسي الثّافه لتصريحات هذا الصّنف من الشخصيات. خاصّة وأن هذه الأحزاب أو النقابات تتوفّر على شخصيات أخرى تميّز بثقافة أوسع، أو بخبرات أعمق. وسيكون من السّليم أن تكون هذه الشخصيات الأكثر علماً وثقافةً هي التي تُنتخب إلى قيادة هذه الأحزاب أو النقابات، وليس تلك الشخصيات الأخرى التي ليس لها من

230 تتجلّى هذه الظاهرة السياسية مثلاً في الشخصيات البارزة التالية : السيد حميد شباط الكاتب العام لحزب الاستقلال، والسيد ادريس لشكر الكاتب العام لحزب الاتحاد الاشتراكي، والسيد عبد الإله بنكيران زعيم حزب العدالة والتنمية، والسيد مصطفى الباكوري الكاتب العام لحزب الأصالة والمعاصرة، إلى آخره.

تفوق سوى في الوقاحة أو في الشراسة. وهذه الظاهرة تستحق الانتباه، لأنه من الممكن أن تحدث وأن تتكرر في مختلف مستويات التراتبية المجتمعية، من أسفلها إلى قمّتها. وخلال عقود، سبق للمعارضة السياسية بالمغرب أن طلبت مراراً من الدولة، أن تضع قانوناً يشترط في المرشحين للانتخابات (البرلمانية والمحلية) بأن يتوفّروا على شهادة البكالوريا، أو على مستوى تعليمي جامعي. لكن الدولة ظلّت ترفض مثل هذه المطالب. لأن الدولة تُفضّل المنتخبين الأميين، أو أشباه الأميين، نظراً لما تجده من سهولة في التلاعب بهم. ولأن ما يهمّ النظام السياسي القائم في المنتخبين (بفتح الخاء)، هو أن يمثلوه هو، وليس أن يمثلوا الشعب الكادح. ونتيجة هذا الاختيار غير العقلاني، هي ضعف المستوى الثقافي لممثلي السكان، أو جهلهم، أو فسادهم. حيث لا يقدر على القيام بمهام برلماني من هو شبه أمّي، أو شبه جاهل، أو بدون أيّ تكوين جامعي. كما لا يقدر أيّ منتخب (بفتح الخاء) محليّ على تدبير مصالح سكان "جماعة محلية" إذا لم يسبق لهذا المنتخب المحليّ أن درس جدّياً القانون، والاقتصاد، والمحاسبة (*comptabilité*)، والتاريخ، والفلسفة، والعلوم السياسية، والعلوم الدقيقة، والتكنولوجيات، إلى آخره. فمن الطبيعي في هذه الحالة أن تنتشر الرّداءة في المجتمع.

ويتساءل الملاحظ أحياناً حول مدى وعي النظام السياسي القائم بالخطر الذي يعرّض نفسه إليه، حينما يتماهى في اختيار بعض الأعيان، أو بعض الأطر، ثم يحولها إلى نخب، أو إلى مسؤولين في مناصب حسّاسة، رغم أن هؤلاء الأعيان، أو الأطر، لا تتوفّر على تكوين سياسي جدّي، ولا تتوفّر على أية رؤية مجتمعية مدروسة، ولا تتحلّى بأية ثقافة إنسانية أو كونية. بينما المنطق السليم هو الذي يفترض في "النّخب" المنتخبة (بفتح الخاء) أو السياسية، أن تتوفّر على تخصّصات مُتعدّدة، لأنها تشغل بالضرورة في ميادين متنوّعة.

والحلّ الوحيد الكفيل بإبعاد "الأعيان" الجشّعين عن الانتخابات (المحلية والبرلمانية)، وكذلك لإبعاد الفاعلين الاقتصاديين الانتهازيين، ومختلف أنواع الباحثين عن فرص الاغتناء السّريع، هو وضع قانون صارم يمنعهم من استغلال مناصب تمثيل السّكان من أجل الاغتناء الشخصي غير المشروع. ويكمن هذا الحلّ في سنّ قوانين تميّز بما يلي :

أ) منع الجمع بين منصب تمثيل السّكان (في البرلمان أو الجماعات المحلية، أو الجهات) والتّعاطي لأي نشاط اقتصادي شخصي مُدّر للربح (*conflit d'intérêts*)؛ ويُشترط في المرشّح للانتخابات الذي يمتلك مصالح في مقابلة اقتصادية أن يستقيل منها قبل ترشيح نفسه؛

ب) إجبار كلِّ المُتَخَبِّين والمُمَثِّلِينَ للسَّكَّان على الخضوع للشفافية، وللمحاسبة القانونية، وللتصريح السنوي بالامتلاكات الشخصية، وللمراقبة الدورية للحسابات البنكية (سواء كانت داخل البلاد أم خارجه)؛

ت) منع أجور ومدخيل المنتخبين والممثلين من أن تتجاوز خمسة مرّات الحد الأدنى القانوني للأجور (بينما المدخول الحالي للبرلماني يفوق 15 مرة ذلك الحد)؛ حيث يجب أن تكون مهمّة تمثيل السَّكَّان كتضحية بهدف خدمة السَّكَّان، وليس كوسيلة للاغتناء الشخصي...

لكن الدولة ترفض وضع مثل هذه القوانين. لأن النظام السياسي القائم هو بالضبط مبني على أساس هذا الجيش من "النَّخب"، والأعيان الانتهازيين، الذين يقاوضون ولاءهم المطلق للنظام السياسي القائم، مقابل السماح لهم بالاغتناء الشخصي غير المشروع. فمعضلة المجتمع هي التالية: هل تقدر حقاً النَّخب الغشّاشة على وضع وتطبيق قوانين مضادة للغشّ وللغشّاشين؟

ونلاحظ، في معظم الحالات الموجودة في الواقع المُعاش، أن الوصول إلى مرتبة النخبة يُشترط فيه، على الأقل، صفة الولاء للنظام السياسي القائم. أما الأطر النزيهة، أو الناقدة، أو المعارضة، أو الثورية، فإنها تبقى على العموم مُتَجَاهِلَةً، أو مُبَعْدَةً، أو مُهْمَشَةً، أو مَقْمُوعَةً، ولو كانت تتوفر على خبرات مَشْهُود لَهَا.

وما دامت وسائل الإعلام العمومية التي تحتكرها الدولة (مثل التلفزيونات، والإذاعات، إلى آخره) تدعو وتستجوب فقط شخصيات من النَّخب المناصرة للنظام السياسي القائم، فإن هذه الوسائل الإعلامية ستبقى غارقة في مستوى فكري متخلف، وبمضمون ثقافي ردي، وستظلّ هذه الوسائل خاضعة لهيمنة الرأي الرسمي الوحيد (*pensée unique*). والجديد في إنتاج النخب بالمغرب يتكوّن من عدة جوانب:

1) - بعد استقلال المغرب في سنة 1956م، كانت أحزاب الحركة الوطنية، ولو المعارضة، تساهم بقدر هام في إنتاج النخب التي تستعملها الدولة. لكن منذ سنوات 1970 م، بعدما احتدّت التناقضات بين الملك المستبد (الحسن الثاني) وأحزاب المعارضة، أصبحت هذه الأحزاب الوطنية مغضوبا عليها، أو منبوذة. وشرع النظام السياسي، فيما بعد، في تشجيع بعض الأشخاص المقربين منه لكي يخلقوا أحزابا مناصرة للنظام (منها مثلاً «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»، و«التجمع الوطني للأحرار»، و«الحركة الشعبية»، و«الاتحاد الدستوري»، إلى آخره). وأصبح النظام السياسي يستقطب جزءاً هاماً من النخب (التي قد يحتاجها) من داخل هذه الأحزاب "المخزنية" الجديدة المُؤَالِيَةِ للنظام.

(2) - ومنذ قرابة سنوات 1990 م، ترسّخت تحولات كيفية داخل الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية (مثل «حزب الاستقلال»، و«حزب الاتحاد الاشتراكي»، و«حزب التقدم والاشتراكية»، إلى آخره). حيث تلاشت داخل هذه الأحزاب المبادئ الثورية أو الإصلاحية، وازمحلّت فيها القيم الأخلاقية، وتنامت فيها الميول الانتفاعية، وانتشرت داخلها الطموحات الوصلية أو الانتهازية. وغدت نخب هذه الأحزاب تشبه نخب الدولة. فأصبحت هذه الأحزاب (المنحدرة من الحركة الوطنية) لا تختلف في جوهرها عن الأحزاب «الإدارية» أو «المَخْزِيَّة». وغدت كلّها تعبر بشكل صريح عن «التزامها الكامل والمطلق بالمشروع السياسي والاقتصادي والديمقراطي الذي يحمله جلالته الملك». وتعبّر هذه الأحزاب على أن زعيمها السياسي الملهم، والأوحد، هو الملك. وتساند هذه الأحزاب كل التوجيهات والمشاريع والمخططات التي يُعلنها الملك، أو التي تُنسب إليه، بدون أي نقاش، ولا فحص، ولا تحفظ، ولا نقد، ولا إغناء. ولا تختلف مع الملك سوى حول مدى جدوى خلق حزب جديد هو «حزب الأصالة والمعاصرة»، لأن هذا الحزب ينافس مجمل الأحزاب الأخرى. وترغم هذه الأحزاب (المنحدرة من الحركة الوطنية) أنها هي وحدها كافية لخدمة النظام السياسي على أحسن ما يُرام.

(3) - وبعد سنوات 2000 م، أدركت السلطة السياسية المركزية عياء، أو ترهل، أو تجاوز، معظم الأحزاب «المَخْزِيَّة» القديمة (مثل «حزب الحركة الشعبية»، و«حزب الاتحاد الدستوري»، و«حزب التجمع الوطني للأحرار»، إلى آخره). وحتى الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية (مثل «حزب الاستقلال»، وحزب «الاتحاد الاشتراكي»، و«حزب التقدم والاشتراكية»، شاخت هي أيضا، وغدى من قبيل المجازفة التعويل عليها. حيث فقدت تلك الأحزاب (وكذلك زعمائها ومسؤولوها) مجمل ما كان لديها من صفات جذابة، سواء على المستوى السياسي، أو الشعبي، أو الفكري، أو الأخلاقي، أو الثقافي. وخسرت حتى ما كان لها من تعاطف قليل داخل أوساط الشعب. فَحَثَّت السلطة السياسية بعض أنصارها على تكوين حزب مخزني من نوع جديد (هو «حزب الأصالة والمعاصرة»)، بعقلية مخالفة، وبأساليب مغايرة. وكان في البداية قائد عملية بناء هذا الحزب هو صديق الملك (السيد فؤاد علي الهمة). وقد خلق تكوين هذا الحزب فرصاً جديدة وهائلة لعودة شخصيات جديدة إلى «النّخب». وتتميّز هذه الشخصيات بطموحها إلى التقرب من السلطة السياسية. واندمج في هذا الحزب الجديد أربعة (4) أحزاب صغيرة. فَأَقْتَرَنَ بناء هذا الحزب بصعود أعيان، وشخصيات، شابة، وجديدة، إلى النّخب السياسية.

وقبيل انتخابات نونبر 2011 م، تكوّن تحالف حزبي حول «حزب الأصالة والمعاصرة». وشمل هذا التحالف ثمانية أحزاب (وهو رقم قياسي في تاريخ التحالفات الحزبية

بالمغرب). لكن الفوز المفاجئ لـ «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الأصولي في هذه الانتخابات سرّع بحلّ هذا التحالف الحزبي.

(4) - ومنذ انتخابات 7 شتنبر 2007 م، ثم انتخابات 2009 م، غدا مؤكداً لدى السلطة السياسية أن تصاعد شعبية حزب إسلامي أصولي (هو «حزب العدالة والتنمية») في الانتخابات، أصبح ظاهرة لا يمكن تلافيها في الفترة التاريخية الحالية. ولم تجرؤ السلطة السياسية على تفعيل القانون الذي يمنع تكوين أحزاب على أسس دينية. والتقطت قيادة هذا الحزب الإسلامي الأصولي إلى السلطة السياسية ما يكفي من «الإشارات» السياسية للتعبير عن استعدادها وحماسها لخدمة النظام الملكي القائم. فقبلت السلطة السياسية مكرهة تجريب مدى ولاء هذا الحزب الإسلامي للنظام السياسي القائم. وحاولت تدجينه ودمجه داخل هذا النظام، مثلما فعلت مع من الأحزاب التي سبقته. وإلى حدّ الآن، لم تجد السلطة السياسية أية صعوبة في ترويض أطر هذا الحزب الإسلامي الأصولي.

(5) - اقترن وصول «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الأصولي إلى الحكومة، عبر انتخابات سنة 2011 م، بارتقاء شبكة واسعة من أطره ونخبه الجديدة (في الوزارات، والبرلمان، والجماعات المحلية، وإدارات الدولة). وازدادت تكاثراً نخب هذا الحزب في انتخابات 2015 م. وتنحدر غالبية أطر «حزب العدالة والتنمية» من طبقة المُستَغْلَين (بكسر الغين) الصغار، ومن طبقة الذين لَا يُسْتَغْلَوْنَ وَلَا يُسْتَغْلَوْنَ⁽²³¹⁾. وتتكوّن نسبة كبيرة من قواعد هذا الحزب من عائلات حديثة العهد بالهجرة من البادية إلى المدينة (وذلك بجيلين أو أقل). ومعظم أنصار الأحزاب الإسلامية الأصولية هم «معزّبون»، أي أنهم يعرفون اللغة العربية، ولا يتقنون أية لغة أجنبية تساعد على الاطلاع على الثقافات الأجنبية، أو العالمية، أو الإنسانية. وقد يكون هذا الإرث الثقافي الفلاحي، أو البدوي، أو المحصور في التراث العربي القديم، هو الذي يُفسّر قوّة تعلق أنصار الأحزاب الإسلامية بالأيديولوجية الدينية الأصولية.

وعلى خلاف المظاهر، لم يأت أطر ونخب «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الأصولي بأفكار سياسية جديدة. ولا بأساليب نضالية من نوع جديد. ولا تحمل برنامجاً مجتمعيًا جديدًا. وإنما هذا الحزب هو مهووس بالدين، ويهدف فقط إلى إخضاع السياسة للدين، ويريد أسلمة الدولة، وأسلمة المجتمع. ويستغلّ التخلف الثقافي لدى الشعب، ويستفيد من هيمنة الأيديولوجية الدينية على عقول الجماهير.

231 أنظر كتاب "طبقات المجتمع" عبد الرحمان النوضه، على المدونة:

<http://LivresChauds.Wordpress.Com>

وترتبط ظاهرة صعود شعبية الأحزاب الإسلامية الأصولية بظاهرة ضعف أو تخلف أحزاب اليسار، لأن أطر ونخب أحزاب اليسار انزلت هي أيضا نحو الرتبة أو الرداءة⁽²³²⁾، وإلى حد الآن، لا تعرف كيف تتخلص من ضعفها.

لكن تطبيع علاقة الدولة مع "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي الأصولي لا زال حذرا، أو محدودا. ولو أن شعبية هذا الحزب الإسلامي مكّنت الحكومة من تمرير بعض الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة بالنسبة للجماهير الشعبية. حيث أن هذه الإصلاحات (التي مرّرتها الحكومة الإسلامية) تنقص من القدرة الشرائية للعائلات الشعبية. ولا أحد يستطيع التنبؤ بما يمكن أن يحدث في مستقبل العلاقة بين هذا الحزب الإسلامي والسلطة السياسية.

(6) - والجديد في إنتاج النّخب بالمغرب، من الزاوية الطبقية (*classes sociales*)، هو أن طبقة المُستَغْلين (بكسر الغين) الكبار، وطبقة المُستَغْلين (بكسر الغين) المتوسطين، لم تَعُودا هما المنبع الوحيد لإنتاج النّخب، بل انضّأت إليهما فئات طبقية أخرى صاعدة، منها بالضبط تلك القواعد (المذكورة سابقا) التي هي قواعد للأحزاب الإسلامية الأصولية. (7) - والجديد أيضا في إنتاج النّخب بالمغرب، من الزاوية الجهوية (*région*)، هو أنه، من قبل، كان ولوج النّخب يستوجب العيش أو الاشتغال في محور مدينتي الدار البيضاء - الرباط. أما اليوم، فقد غدا التوفّر على أصل من منطقتي الصحراء، أو «الريف» في شمال المغرب، حظا مساعدا، أو ورقة رابحة، لدخول فئة النّخب.

ومنذ أن اهتمّ النظام السياسي بقضية الصحراء الغربية في سنة 1975 م، والتي تطوّرت فيها حركة انفصالية مدعومة من طرف ليبيا ثم الجزائر، نشأ مكوّن جديد ومهم من أصل صحراوي داخل تركيبة النّخب بالمغرب. وكعاداته في تعامله مع مجموع السّكان، عامل النظام السياسي الصحراويين بأسلوبه المعهود، أي: إما الجزرة، وإما العصا. وكان النظام السياسي ينفق سنويا على الصحراء ما يقرب من 10 مليار درهم⁽²³³⁾، أي ما يتراوح بين 5 و 10 في المئة من الإنتاج الداخلي الخام. وهي نفقات ضخمة جدا. وهذه الأموال هي بالضرورة منقوصة من ميزانيات الخدمات الاجتماعية لباقي سكان البلاد. وأغدق النظام السياسي في العطاء على الأعيان الصحراويين، وشيوخ القبائل، وعلى المنسحبين من جبهة «البوليزاريو». ومنحهم الوظائف العليا، والأجور السّخية، والعقارات، والتجهيزات، وفرص الاغتناء السّريع، وامتيازات اقتصاد الربيع. ولا تتفوّق هذه النخب الصحراوية سوى بكونها من أصل صحراوي، وبكونها موالية للنظام السياسي.

232 أنظر وثيقة "نقد أحزاب اليسار بالمغرب"، للكاتب عبد الرحمان النوضه، على مدوّنة الإلكترونية.

233 السيد مكّي زواوي، في برنامج "ستون دقيقة للفهم"، 8 أكتوبر 2015، القناة التلفزيونية ميدى 1.

8) - والغريب، هو أنه، منذ سنوات 2000 م، أي منذ أن رصدت أجهزة المخابرات تكاثر حركات شبه سرّية، ذات توجه انفصالي، في منطقة «الرّيف» في شمال المغرب، كرّر النظام السياسي نفس المنهج السابق الذي تعامل به مع الانفصاليين في الصحراء، وإن كان بحجم أقل بكثير ممّا حدث في الصحراء. حيث أُسرّع إلى استقطاب نخب محلية، يُفترض فيها أن لها أتباع محلّيون، ومنحها هي أيضا بعض الوظائف العليا، وفرص الاغتناء السّريع، وامتيازات اقتصاد الرّيع، وبادر إلى إطلاق مشاريع تجهيزات هيكلية لتنشيط الاقتصاد المحلي. فتقوّى وتوسّع داخل تركيبة النّخب بالمغرب المكوّن المنحدر من منطقة «الرّيف» في شمال المغرب. كأن النظام السياسي بالمغرب لا يستجيب لطلبات إلاّ من له القدرة على إيذاء (*capacité de nuisance*) هذا النظام السياسي. الشيء الذي قد يُشجّع سكّان مناطق المغرب الأخرى، التي لا زالت منسية أو مهملة، على اتّباع سبيل مماثل لسكّان الصحراء أو لسكّان «الرّيف». كما يمكن أن يُؤدّي هذا السلوك للدولة إلى تشجيع تنامي بؤادر «طائفية جهوية» في المغرب. بينما كان الحل المنشود هو أن يكون النظام السياسي ديمقراطيا، وأن يتعامل بشكل ديمقراطي، ومحايّد، وعادل، مع مجمل المناطق أو الأقاليم، بدون انحياز، ولا تفضيل، ولا زبونية (*clientélisme*). والجدير بالتذكير، أن منطقة «الرّيف» ليست كلّها فقيرة، بل فيها أموال لا بأس بها⁽²³⁴⁾، وينقصها على الخصوص ثقافة استثمار الأموال المتوفرة في مشاريع صناعية أو خدماتية مدروسة ومنتجة.

ومنذ عقود متوالية، لم يتغيّر كثيرا منهج تعامل الدولة مع النخب المجنّدة لخدمتها. وهذا المنهج هو: الولاء المطلق للنظام السياسي، مقابل مناسبات وحظوظ للاغتناء الشخصي (الشرعي وغير الشرعي)، مع بعض الإمكانيات للإفلات من العقاب. فإذا لم تدخل نخب الأحزاب الإسلامية في هذه اللعبة القديمة، فمعنى ذلك أن العلاقة بين هذه الأحزاب الإسلامية والنظام السياسي قد تتعرّض في المستقبل لتقلّبات مفاجئة. لأن النظام السياسي لا يقبل وجود أية شرعية سياسية أخرى في البلاد (سواء كانت دينية، أو شعبية، أو أخلاقية) غير شرعيته الخاصة. لكن التجربة الحديثة، وعلى خلاف الخطاب الأيديولوجي الرسمي لـ «حزب العدالة والتنمية»، تبين أن أطر هذا الحزب لا يقلّون عن غيرهم ولعّا وانجذابا تجاه السلطة، والجاه، والثروة. خاصة وأن هذا الحزب، مثله مثل باقي الأحزاب الأخرى، يفتقر إلى مبادئ ثابتة، ولا يتوفّر على خط سياسي واضح ومستقر، ولا يحمل برنامجا مجتمعيا قارّاً، وإنما يكتفي بممارسة الواقعية (*pragmatisme*)، أو الانتهازية.

234 يأتي حجم ودائع البنوك في منطق «الرّيف» في شمال المغرب في المرتبة الثانية بعد الودائع البنكية في منطقة مدينة الدار البيضاء، والتي هي أكبر مركز اقتصادي في المغرب.

حسب الفترات التاريخية، يمكن للنخب أن تقوم بدور فكري، تنويري، أو تشقيفي، أو تقدمي، أو تحرري. كما يمكنها أن تقوم بدور محافظ، أو مخادع، يُؤمّ جماهير الشعب، ويسهل ترويضها، وإخضاعها، وحكمها.

وفي كلّ مجتمع، إذا كان العقل الذي يشتغل به المواطنون فاسداً، أو رديئاً، أو متخلفاً، فذلك يرجع على الخصوص إلى الدور السلبي، أو المُستلب (*aliénant*)، الذي تقوم به النخب. وإذا كان العقل الذي يشتغل به المواطنون سليماً، أو قريباً من الصواب، فذلك يرجع أيضاً، وبقدر كبير، إلى الدور التنويري، أو التحرري، الذي تضطلع به النخب.

وفي المغرب، يُنبئ العقل الذي تشتغل به النخب بعدة مشاكل، (وتتشابه في هذا المجال نخب المغرب مع نخب معظم البلدان العربية أو المسلمة).

والمشكل الأول لدى النخب هو أنها بدائية (*primitives*)، أو ضعيفة العقل السياسي (235). فهي تعيش بشكل أناني، وكأنها تتجاهل مجتمعها. وتعرف كيف تفكر من منطلق فردي، لكنها لا تعرف كيف تفكر بمنهج مجتمعي شمولي. ولا تجرؤ على الإفصاح عن أفكارها الطموحة، أو المعارضة، أو الناقدة. ولا تقدر النخب على الاضطلاع بالواجبات الأخلاقية التي تفرضها المواطنة.

والمشكل الثاني لدى النخب التي يوظفها النظام السياسي القائم، هو أنها تخدم هذا النظام بحماس وغيره فعليتين. لكن هذه النخب لا تحاول خدمة حاجيات إصلاح المجتمع وتنميته بحماسة مماثلة.

والمشكل الثالث لدى النخب، هو أنها تشتغل بعقل رديء، وغير متوازن. حيث أنها تعمل بمنطق الرّبونية (*clientélisme*) تجاه السلطة السياسية المركزية (الملك، أو رئيس الدولة). فلا تقدر على نقد، أو تقويم، خطط أو مشاريع السلطة السياسية. كأن عقل هذه النخب يتقيد بـ «إجماع وطني» إجباري في العديد من القضايا، أو يحترم «طابوهات» (*tabous*)، أو

235 في شهر نونبر 2015، أثناء محاضرة ألقاها السيد محمد بن سعيد آيت يدر، أحد قداماء قادة جيش التحرير بالمغرب، في كلية الحقوق بمدينة المحمدية، تحت عنوان « النخب الوطنية والفرص الضائعة»، قدّم بن سعيد في محاضراته صورة قاتمة عن تاريخ المغرب. وأوضح أن تاريخ المغرب بين سنتي 1930 و 2011 م، مروراً من عهد الملك محمد الخامس، إلى الحسن الثاني، إلى محمد السادس، كان كله تاريخ سلسلة من «الفرص الضائعة» في العلاقة بين القصر وأحزاب الحركة الوطنية. ورغم أن بن سعيد لم يتجرأ على نقد النخب بشكل مباشر وصريح، ولم يستخرج دروساً، فإن خلاصة عرضه تؤكد بوضوح: استمرارية تخلف النخب السياسية !

يلتزم بـ «خطوطا حمراء» يُحرّم الاقتراب منها⁽²³⁶⁾. فلا تجرؤ هذه «النخب» على تجاوز هذه الحدود الممنوعة. ولا تعرف هذه «النخب» أن تقول سوى «نعم يا مولاي»، ولا تتجرأ على قول «لا». حتى ولو كانت بعض ممارسات السلطة السياسية أو مشاريعها غير ملائمة، أو طائشة. وتقمع هذه النخب ضميرها، وتبتلع لسانها، ولا تُغامر بقول «لا». (ومن بين القضايا التي تصرفت، أو تتصرف، فيها السلطة السياسية بعقلية متخلفة، نجد مثلاً: قضية الصحراء؛ خدمات التعليم؛ الصحة؛ التعامل مع القطاع الاقتصادي «غير المهيكّل»؛ مشروع القطار الفائق السرعة بين مدينتي طنجة والدار البيضاء⁽²³⁷⁾؛ ومشروع «الترام» (tramway) كوسيلة للنقل الجماعي داخل مدن مزدحمة، ومركزة، مثل الدار البيضاء والرباط. وهذان الاستثماران الأخيران هما هديتان قدّمتهما السلطة السياسية إلى فرنسا مقابل أشياء غامضة، أو مجهولة). وبهذا العقل الرديء، تُساهم «النخب» في ترسيخ الرداءة وتعميمها داخل مجمل المجتمع.

ومن بين الأمثلة المعبرة، نذكر أن «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي (قبل فوزه في الانتخابات، وتحولّه إلى حزب رئيسي في الحكومة الحالية)، استفاد من شعارات «حركة 20 فبراير»⁽²³⁸⁾، وبُنّي وعوده الانتخابية على «مكافحة الفساد». الشيء الذي سمح له باستقطاب أصوات كثير من الأشخاص التقدميين، وفئات تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، وحتى إلى «طبقة المُستغلّين (بكسر الغين) الكبار»⁽²³⁹⁾. لكن بعدما استقر «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي هو أيضاً في الحكومة، كرّر ما كان يقوله الملك المستبد الحسن الثاني: أي سياسة «عفا الله عمّا سلف»! وأصبح «حزب العدالة والتنمية» هو أيضاً يعتبر أن نهج

236 مثلاً، في قضية الصحراء، غدا واضحا أن الدولة بالمغرب تمنع أي مواطن من التعبير عن مقارنة مخالفة للمقاربة الرسمية للدولة. ومن بين الذين تعرّضوا لقمع شرس في هذا المجال، نذكر بعض الأمثلة: معتقلي الحركة الماركسية اللينينية الذين حوكموا سنة 1977 بأحكام قاسية (السجن بالمؤبد، أو 30 سنة، أو 20 سنة) بسبب مساندة بعضهم لمبدأ تقرير المصير؛ والسياسي عبد الرحيم بوعبيد، زعيم 'حزب الاتحاد الاشتراكي'، الذي سُجن في سنة 1981 (مع مسؤولين اثنين من الحزب)، قرابة سنة، بسبب تحفّظه على قبول الملك بإجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء؛ والصحفي أبو بكر الجامعي الذي منعت جريدته (ثم ألغى منعها) لأنه كان يريد نشر استجواب مع زعيم البوليزاريو في سنة 2000؛ الصحفي علي لمرايط الذي مُنع من مهنة الصحافة خلال 10 سنوات (في سنة 2005)، لأنه اعتبر سكان تندوف لاجئين وليس محتجزين؛ إلى آخره.

237 مشروع القطار الفائق السرعة بين مدينتي الدار البيضاء وطنجة يصدق عليه المثل المغربي القائل: "آش خصّك ألعریان، خصني الخاتم أ مولاي".

238 إبان ثورتي تونس ومصر خلال سنة 2011، إندلعت في المغرب حركة من المظاهرات الجماهيرية الدورية في معظم مدن البلاد، تطالب بإسقاط الفساد والاستبداد، وإقامة الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية. وسُمّيت لاحقاً بعبارة "حركة 20 فبراير".

239 أنظر كتاب "طبقات المجتمع"، عبد الرحمان النوضه، على مدوّنته:

<http://LivresChauds.Wordpress.Com>

معاقة المُفسدين يمكن أن يهدّد أمن واستقرار النظام السياسي القائم. لأن محاسبة الفاسدين ستؤدي إلى فضح مجمل النخب والأطر والأعيان التي يبنّي على أساسها النظام السياسي. ولأن اتهام نخب النظام السياسي يمكن أن يتحوّل إلى اتهام غير مباشر للنظام السياسي برمّته. لذا تميل هذه النخب السياسية إلى تبني سياسة الإفلات من العقاب، وتعتبرها أفضل من نهج المحاسبة.

وباعتبار النخب خادمة ومسخرة في خدمة الطبقة السائدة، فإنها لا تروّج أفكارها الخاصة، ولا تدافع عن طموحاتها، ولا تطبّق اختياراتها المفضّلة، وإنما تُصرّف أفكار وتوجيهات الطبقة السائدة، ولو كانت معتلة. فتنقى النخب بالمغرب بثيسة، ولا تقدر على الإبداع أو الانشراح.

كثير من الأفراد الذين يطمحون إلى الاغتناء الشخصي، أو إلى الجاه، أو إلى تسلّق المراتب الرّاقية في المجتمع، يتسابقون، ويتنافسون، لكي يحظوا بتعيين مرتقب ضمن صفوف "النّخب" (التدبيرية، أو الإدارية، أو التمثيلية، أو التكنوقراطية، أو العسكرية، أو الأرسوقراطية، أو الدينية، إلى آخره).

وتدرك "النّخب" مسبقاً أنها سوف تعيش على شكل جماعات متميّزة بخضوعها، وانتهازيّتها. وتتنفّس "نخب الدولة" في ابتكار الحيل التي تمكّنها من التحوّل إلى "نخب اقتصاد البلاد". وذلك طبقاً للقاعدة: أسياد الدولة يتطوّرون إلى أسياد الاقتصاد.

وأفراد "النخب" صنفان: صنف أوّل له مبادئ، ويحرص على الالتزام بها (مثل رفض الكذب، والغش، والظلم، ...). وهذا الصّنف هو نادر أكثر من ندرة الذهب. وصنف آخر لا يُعير المبادئ أية أهميّة، وإنما يهتمّ فقط بمصالحه المادية، والقصيرة المدى. وأفراد هذا الصنف الثاني هم الأغلبية الكبرى.

ولا تعمل النّخب وفق مبادئ عقلانية ثابتة، وإنما وفق مصالح شخصية مادية متقلّبة، وحسب منافسة لا أخلاقية. لذلك يمكنها أحياناً أن تشتغل بشكل متكامل، أو منسجم، فيما بينها. لكنها سرعان ما تسقط في تنافس لا مبدئي، ضدّ بعضها البعض. فتنتشر الرّداءة في أجهزة الدولة، وتؤول مشاريعها الكبرى إلى التّلاشي، أو الفشل.

وفي إطار نظام رأسمالي تبعي، يكون من الطبيعي أن تتصرّف غالبية النّخب بعقلية أنانية أو انتهازية. ولا تقدر إلاّ أقلية ضئيلة من النخب على التصرف طبقاً لمناهج عقلانية، أو وفقاً لقيم أخلاقية نبيلة، أو تبعاً لمبادئ حقوقية عادلة.

وفي المغرب، يظهر أفراد "النّخب" أو أطر الأحزاب المناصرة للنظام السياسي سواء، بلا فروقات كيفية فيما بينهم، كأنهم قابلين لاستبدال بعضهم ببعض. ومجمل الأحزاب المناصرة للنظام السياسي، وكذلك مجمل أشخاص "النّخب"، يختفون في معظم المناسبات

وراء رئيس الدولة، وهم يُصرّحون أنهم «يدعمون المشروع السياسي والديمقراطي والاقتصادي الذي يحمله جلالة الملك». ويتبارون في خدمة الملك وحده، كأن عقلهم لا يراوده أي تساؤل حول مدى جودة، أو نجاعة، أو ملائمة، المشاريع المنسوبة للملك، بالمقارنة مع مصالح الشعب.

والمشكل الأساسي في النخب بالمغرب، هو أنها انتفاعية، غير نزيهة، وفاقة للضمير الأخلاقي، والنقدي. ومعظم أفراد "النخب" لا ينتجون فائض قيمة اقتصادي. فتصبح غالبية النخب عالة على المجتمع. ليس فقط لا تفيد الشعب، وإنما هي تسيء إليه. ولا ينفع معها، في مثل هذه الحالات، لا الفضح، ولا النقد، ولا التوبيخ، فتعيش مثل طفيليات، انتهازية، ومفترسة، وغير مبالية بنقدها.

وتستفيد النخب من امتيازاتها، وترفض الاضطلاع بواجبات المواطنة، أو القانون، أو الأخلاق. لكن ما لا تدركه غالبية النخب هو أنها، مهما حاولت أن تستمتع بامتيازاتها وملذاتها الخاصة، بعيداً عن جحافل الشعب المسود والمتخلف، فإنها لا تقدر على الإفلات من العيش في حالة قلق وتوتر متواصلين. لأن هذه النخب لا تستطيع أن تنجو من الأزمة التي تخنق مجمل المجتمع، كما لا تقدر على التخلص من التناقضات المؤلمة التي تصيب مجمل مكونات المجتمع ودواليه.

إذا أردت أن تدرك لماذا يدافع (أو لا يدافع) أي فاعل سياسي (مثل أفراد النخب) عن موقف سياسي محدد، فعليك أن تفحص مصادر مداخل هذا الفاعل السياسي. والحقيقة التي لا تتحمل عادةً النخب سماعها، هي أن هذه النخب تؤثر في الصراع السياسي، وفي الصراع الطبقي الجاري، لكن لصالح الطبقات المُستَغَلَّة (بكسر الغين). وذلك سواءً بفعلها، أو بكلامها، أو بصمتها. لأن الصمت هو أيضاً شكل من أشكال التواطؤ السياسي.

ومهما كانت مزاعم النخب، أو خطاباتها السياسية، فإن مبرر وجود هذه النخب، هو بالضبط تقديم خدمات متنوعة إلى مُشغليها، الواقعين في الطبقات السائدة.

وتدرك النخب جيداً أن الأجور، أو المداخل، أو الامتيازات، أو التشريفات، التي تحصل عليها، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، من الشركات والمقاولات الرأسمالية، أو من مؤسسات الدولة، أو من غيرها، هي بالضبط أثمان أتعابها، مقابل مساهماتها في إرساء وترسيخ الهيمنة المطلقة لطبقة المُستَغَلِّين (بكسر الغين) الكبار على مجمل المجتمع.

كما تدرك النخب، في سرية وجدانها، وأحسن مما يمكن أن يفهمه أي مواطن ناخب من الشعب المسود، أن مظاهر الديمقراطية، أو مزاعم العدالة الاجتماعية، أو ادعاء دولة الحق والقانون، لا تزال في المغرب تركيبات أيديولوجية لتنويم شعب المُستَغَلِّين، وأن النظام

السياسي القائم نظام مُغلق (verrouillé) بشكل مدروس ومُحكم، إلى درجة أنه يستحيل تغييره، أو إصلاحه، من داخل مؤسساته.

ويوحي أحيانا وجود النخب بإحساس توفر الديمقراطية في البلاد. لكن وجود النخب لا يقدر على إثبات وجود هذه الديمقراطية. لأن الولوج إلى النخب يشترط فيه الولاء للنظام السياسي القائم. ولأن الالتحاق بالنخبة لا يبني بالضرورة على استحقاق موضوعي. ولأن هذا الولوج للنخب ليس مفتوحا بالتساوي أمام عموم المواطنين.

وعلى عكس المظاهر، لا تمارس النخب السلطة السياسية، وإنما هي مكلفة بتطبيق توجيهات السلطة السياسية المركزية.

وعلى خلاف بعض المظاهر الخادعة في المغرب، لا تقدر النخب على التصرف بشكل مستقل عن السلطة السياسية المركزية، فبالأحرى أن تقدر على نقد هذه السلطة، أو معارضتها.

كما أن هذه النخب لا تستطيع التنسيق فيما بين أعضائها، ولا التوحد، ولا التحول إلى سلطة مضادة، أو إلى طبقة. لأن النخب، هي بطبيعتها متنوعة، ومتباينة، ومتناقضة، ومسخرة من طرف السلطة السياسية. ولا يجمع أفراد النخب سوى ولاؤهم، ووفائهم، للسلطة السياسية المركزية.

وكثير من أفراد النخب يغدون كمحترفي شهادة الزور، شغلهم في كل يوم ومناسبة، هو أن يصرحوا بأن «العام زين»، أي أن «كل شيء في البلاد هو بالتأكيد في منتهى الكمال والابتقان بفضل السياسة الرشيدة لرئيس البلاد». ويصبح هذا الصنف من النخب كالمرتقة، يشاركون في تبليد الشعب، وقتل حسّة النقدي، وتسهيل استغلاله، مقابل امتيازات مادية سخيفة.

مستقبل النخب، على المدى المتوسط، (في مجمل البلدان المسلمة أو العربية)، هو مثل مستقبل أنظمتها السياسية: أي أنه مستقبل مجهول، غامض ومظلم.

في المغرب، كما في كل البلدان العربية أو المسلمة، يوجد ترابط مجتمعي وثيق بين الاستبداد السياسي، وهيمنة الأيديولوجية الدينية الأصولية، والفساد الاقتصادي، والرّشوة، والغش، والفوارق الطّبية، والبطالة المزمنة، والأمية، والجهل، والتبعية للمراكز الإمبريالية، والانحطاط المجتمعي.

قد يتمنى أفراد الشعب أن تكون النخب عادلة، وطموحة، ومتّقدة، ومُبدعة، وناقدة، وبناءة، وقد يكون هذا حلما يراود بعض أفراد النخب أنفسهم، لكن الأنظمة السياسية المحافظة والاستبدادية لا تقبل ولا ترضى سوى بنخب خاضعة، طيعة ومناصرة، مهما تكن نتائج ذلك على نخبتها تلك، بل وعلى مستقبل شعوبها وأوطانها ذاتها.

1 — من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة

على دراسة النخبة السياسية المغربية

كولفرني محمد

أستاذ باحث في علم الاجتماع السياسي

جامعة ابن زهر. أكادير

تعالى الصيحات مؤخرا في المغرب منادية بتجديد النخب السياسية. وقد ارتكزت هذه الصيحات على حجاج أزمة هذه الأقلية الاستراتيجية. مما غذى الشكوك حول فعاليتها وقدرتها على الاستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع. ويعود هذا الأمر، حسب هذه الصيحات، إلى تدبيرها الموهوس بالحفاظ على التوازنات التقليدية وخياراتها المشغولة بالبحث الدؤوب على المساومات والتوافقات. فتقوم بإعادة إنتاج أشكال من الوعي والسلوك غير المجدي والمتجاوز⁽²⁴⁰⁾.

وإذا كان النقاش حول النخبة السياسية من زاوية ضرورة التجديد يعد موضوع الساعة في جميع الدول⁽²⁴¹⁾، في ظل العولمة التي أثرت على أسس وموارد السلطة مما انعكس على الخطاطات الكلاسيكية للنخبة السياسية. فإن المرحلة التاريخية التي يجتازها المغرب وطبيعة التحديات التي طرحت عليه في بداية الألفية الثانية فرضت مثل هذا النقاش. إن طبيعة المرحلة طرحت بحدة إشكالية تعاقب الأجيال السياسية منذ اعتلاء محمد السادس

²⁴⁰ – Ali SEDJARI :Avant- Propos de : Elites, gouvernance et gestion du changement, L'HRMAHAN, 2002. p : 15

²⁴¹ – Ali SEDJARI :Avant- Propos de : Elites, gouvernance et gestion du changement, L'HRMAHAN, 2002. p : 13

للعرش الذي قال في خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2004: "ندعو الطبقة السياسية إلى تحمل مسؤولياتها ... من خلال نخب متجاوبة مع عصرها...تجعل من الحكم القويم المحك الحقيقي لممارسة العمل السياسي بمفهومه النبيل"⁽²⁴²⁾. أن مثل هذه المطالب والدعوات الإصلاحية التي عبرت عنها أعلى السلطات في البلاد في أكثر من مناسبة مؤشر مهم على انتظارات الدولة.

لهذا فموضوع النخبة السياسية كأقلية استراتيجية مهم للتعرف على خبايا السلطة و دينامية الأنظمة السياسية، وهذا ما يفسر عودة الحقل الأكاديمي للاهتمام بدراسة النخبة السياسية وهو ما تمثل في مجموعة من الأطروحات و الكتابات والعديد من الندوات والملتقيات العلمية⁽²⁴³⁾. ولكن، رغم التراكمات، ما يزال الموضوع يفرض نفسه ويحتاج

242 - خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2004 .

243 - Ali BENHADDU : Maroc : Les élites du Royaume, essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc, L'Harmattan, 1997.

- Mohamed Berdouzi : Destinés démocratiques, analyse et prospective du Maroc politique. publication Rouneau ,Rabat, 2000 .
 - Ignace Dalle : Maroc : 1961- 1999, l'espérance brisée.ed Maison neuve,Paris 2001.
 - Myrian CATUSSE : l'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et reforme de l'ordre politique. Thèse de science politique, Aix-en Province, 1999
 - Pierre vermeren :Ecole, élite et pouvoir au Maroc et tunisie a XX Siècle. ALIZES . Rabat, 2002 .
 - Abdallah SAAF : Maroc, l'esperance d'Etat moderne.Afrique orient, casa . 1999.
- بخصوص الندوات نخص بالذكر ندوة تطوان و الرباط التي نشرت على التوالي :

- Nouvelle élites, nouveaux défis, pour quelle Méditerranée ?. colloque du GREM ANNUAIRE de la Méditerranée 2001 .
- Elites, gouvernance et gestion du changement, L'HRMATTAN, 2002

- كما وسع مختبر الأبحاث حول الانتقال الديمقراطي المقارن من دائرة النقاش حول النخبة على المستوى المغاربي في الندوة التي نظم في رحاب كلية الحقوق بسطات تحت عنوان : النخب المغاربية و أسئلة الإصلاح. بتاريخ 15 و 16 نونبر 2013 .

إلى تناول ممنهج. لهذا فالضرورة تدعو إلى تجاوز إعادة إنتاج ما كتب حول النخبة السياسية المغربية والسعي لإعادة قراءة تلك التراكمات بتدقيق النظر الذي تفرضه المتطلبات المعرفية.

إن المسألة العلمية لا تطرح نفسها كبديل للمساءلة السياسية المشروعة والمطلوبة. ولكن الضرورة تدعو إلى مساءلة خلفيتها النظرية في هذه الآونة؛ لأن المسألة السياسية في المغرب، تجد أسسها النظرية الضمنية أو المعلنة في شبكة تحليل مهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية؛ مما يستدعي وبإلحاح مساءلتها العلمية لتجاوز التحليلات التعميمية المعيارية، لأن البحث العلمي يستدعي الاحتياط من الوضوح الذي يبدو أنه يفسر كل شيء في حين أنه لا يقوم إلا بتعتيم الحقيقة، مادام "العلم على أساس المشاعر - كما يقول دوركهايم لا يرضي إلا العقول التي تفضل التفكير بأحاسيسها بدل التفكير بعقلها، والتي تفضل التحليلات المباشرة والغامضة للإحساس بدل التحليلات الهادئة و الواضحة للعقل" (244).

إن هذا المقال مدخل منهجي لإعادة التفكير في مسألة النخبة السياسية في المغرب. إن هذا التفكير ضروري في ظل هيمنة شبكة تحليل في الموضوع تمت بلورتها في سبعينات القرن الماضي من طرف رواد

أما بخصوص الأطروحات فنجد :

حسن قرنفل : التحولات الاجتماعية و النخب السياسية في المغرب : أطروحة دكتوراه الدولة ، فاس، 1995
حماني أفضلي : النخب المحلية في المغرب : الأدوار والوظائف نموذج : منطقة الماس والخميسات ،
دكتوراه دولة ، كلية الآداب - أكادال ، الرباط ، 1999 .

244 - DURKHEIM : les règles de la méthode sociologique. PUF. Paris . 1977 .p :34.

لهذا يدعو إلى التخلي عن الأحكام المسبقة والاعتقادات السائدة والانطباعات الأولى . مما يفرض اعتبار الظواهر كأشياء مجهولة لأن هذه التصورات تكون بدون منهج وبدون نقد فتكون خالية من أية قيمة علمية لهذا يجب استيعابها .

مثل جون واتربوري⁽²⁴⁵⁾ وريمي لوفو⁽²⁴⁶⁾. وتركز هذه الشبكة في دراستها للنخبة السياسية المغربية على علاقتها بالقصر. إن خطاطة الملكية/الحركة الوطنية تخدم في الأخير إعادة إنتاج النظام السياسي⁽²⁴⁷⁾. إن هذه الشبكة، إن كانت مفسرة للنخبة السياسية لستينيات و سبعينيات القرن الماضي فقد أصبحت متجاوزة اليوم. في حين مازالت مؤثرة عبر التمثلات التي تبثها في الحقلين العلمي والسياسي. لأنها تجاوزت مجال العلوم الاجتماعية إلى حقل السياسة⁽²⁴⁸⁾.

إن المدخل الإلزامي لتجاوز الشبكة المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية هو التأسيس النظري للموضوع. على أن هذا التقيد لن نكتفي فيه برصد مفهوم النخبة السياسية (المبحث الأول) بل سيمتد لمساءلة الطروحات النظرية السائدة التي تهم الموضوع في المغرب (المبحث الثاني) .

النخبة السياسية من اللفظ إلى المفهوم

مفهوم النخبة من المفاهيم الأقل تحديدا في العلوم الاجتماعية، مما يستدعي الحذر في توظيفه ليكون أداة لفهم الواقع بذل أن يكون سببا في تعميمه⁽²⁴⁹⁾. فكل عمل يدعي العلمية أو يصبو إليها يستدعي التنقيب في أصول الكلمة قبل أن تتحول إلى مفهوم ذاع

245 - John WATERBERY : *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élites* .P. U.F . 1975.

246 - Remy leveau : *Le Fellah marocain défenseur du trône. Presse de la fondation nationale des sciences Politiques, Paris, 1985.*

247 - Myriam Catusse : *au – dela de l'opposition à sa majesté : mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc. Revue Pouvoirs,n : 135,2013.p : 2-3.*

248 - Myriam Catusse : *au – dela de l'opposition à sa majesté. op cit,p : 3 .*

249- حسب (Bernard Guillemin) اللبس الذي يحوم حول مفهوم يعود بالضبط إلى من قام بإدعة استعماله أي برينو نفسه .

B – Guillemin : « Elites ». *Encyclopedia Universalis, Paris , V ,8 , 1990, p 182 .*

استعماله في مجتمعات مختلفة كثيرا عن مصدره قصد توظيفه بشكل يساهم في تفسير الظاهرة.

كلمة نخبة يعود استعمالها إلى القرن الثاني عشر الميلادي. و قد أخذت في هذه المرحلة دلالة المصطفى والمختار والتميز أي أحسن ما يوجد في مجموعة ما. واستعملت في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق، ليمتد استعمالها في ما بعد للإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة والطبقات العليا من النبلاء⁽²⁵⁰⁾. بالمفرد أو بالجمع تحيل الكلمة إلى عكس الجماهير كأغلبية منتمة إلى الشرائح الاجتماعية الشعبية أو إلى المراتب المتدنية في التراتبية الاجتماعية⁽²⁵¹⁾. إن هذا التعارض يتأسس على فلسفة للتاريخ تنعت الجماهير بالسلبية وتعتبر التاريخ نتاج الأقلية العظيمة. من توظيفات هذه الفلسفة نجد النظرية الأوليغارشية التي ترى أن السلطة تعود إلى الأقلية. فتعدد أشكال الأنظمة السياسية والاختلاف المؤسساتي لا أهمية له على اعتبار أن السلطة الفعلية في جميع الأنظمة توجد في يد الأقلية⁽²⁵²⁾.

و يعود أول استعمال معروف للكلمة في اللغة الإنجليزية إلى سنة 1823 في 'قاموس أوكسفورد للغة الإنجليزية' حيث كان يطلق على فئات اجتماعية معينة. على أن المصطلح لم يستعمل في الكتابات السياسية والاجتماعية بشكل واسع في أوروبا سوى في أواخر القرن التاسع عشر؛ بل إنه لم يصبح كذلك في إنجلترا وأمريكا سوى 1930 مع ظهور نظريات النخبة⁽²⁵³⁾.

لهذا فالوقوف على المفهوم يستدعي الرجوع إلى التراث النخبوي كمنطلق على اعتبار الدلالة التي أعطاه رواد المدرسة الإيطالية للنخبة يختلف عن استعمالها كمرادف للأقلية أحيانا ولل فئة أو للطبقة أحيائين أخرى.

250-توم بوتومور : النخبة و المجتمع . المؤسسة العربية للدراسات و النشر ن بيروت 1972 ص 5 .
251 – BUSIMO Giovanni : *Elite et élitisme* . In : *Dictionnaire de philosophie politique* .
S.D Philippe RAYONAND et stephane RAILS. P.U.F : 1996, P ;200
252 – BUSIMO Giovanni *Elites et élitisme* P.U. 1992, P5

جاءت نظرية النخبة في تعارض تام مع الأفكار الديمقراطية والاشتراكية للقرن التاسع عشر فباريتو وموسكا انطلقا من مبدأ مسلم به أن داخل كل مجتمع يوجد من يحكم و من لا يحكم²⁵⁴. تخفي هذه المسلمة التأكيد على استقلالية النخبة ورفض مبدئي للديمقراطية التمثيلية والسيادة الشعبية. فموسكا يفند صحة الأسطورة البرلمانية و يؤكد على أسطورية الرأي القائل بأن الشعب يمارس سيادته من خلال ممثليه. إن هذا الرأي يقتضي روابط متينة بين الطبقة السياسية والممثلين، في حين بمجرد انتهاء العملية الانتخابية فإن المصوتين و المنتخبين يفقدون كل سلطة على ممثليهم. أما باريتو فيرى أن الديمقراطية منذ عهد اليونان لم تعكس سوى مصالح الحكام على حساب المحكومين²⁵⁵. بخصوص تعاريف هذه المدرسة فباريتو يعطي معنيان للنخبة. الأول واسع يقر شيئا طبيعيا و هو عدم المساواة في القدرات المادية و الذهنية بين الأفراد²⁵⁶. ففي جميع المجتمعات و في كل القطاعات هناك أناس متفاوتين ناجحين و غير ناجحين. أما المعنى ثاني فضيق يربط مفهوم النخبة بقدرة هؤلاء الناجحين أو المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية و/أو اجتماعية وتسمى هذه الصفوة الحاكمة نخبة النخبة.

موسكا بدوره ينطلق من مسلمة كون المجتمعات تنقسم إلى طبقتان حاكمة ومحكومة. الأولى أقل عددا تزاوّل الوظائف السياسية وتحتكر السلطة فتتمتع من ثمة بالامتيازات المصاحبة لها. في حين الطبقة الثانية أكثر عدد تخضع لسيطرة الأولى بطريقة قانونية أو عنيفة. نخلص أن كل من باريتو و موسكا يعتبر النخبة أقلية من الأفراد المالكة للثورة و القدرة و المواهب مما يجعلها تختلف و تتميز عن الموجودين خارج دائرتها. على أن باريتو أقل وضوحا وإقناعا في تمييزه بين النخبة الحاكمة و غير الحاكمة حيث يستند على معيار التفوق الذي يبقى معيارا مزاجيا أكثر منه موضوعيا²⁵⁷. عدم كفاية هذا المعيار دفع موسكا إلى التأكيد على قدرة القادة على التنظيم لقلة عددهم وانسجامهم مما يسهل عليهم الوعي بمصالحهم المشتركة والعمل على تحقيقها²⁵⁸. في نفس السياق يرجع ميشلز تفوق

254 – Yasmal COLETTE : *Elites et leader .in : Action politique .P.U.F. 1985*

255 – *Idem.*

256 – GARIS Daniel : *Les professions de la politique .P.U.F. 1978 : p 48 .*

–257 – Yasmal COLETTE : *Elites et leader .in : Action politique .P.U.F. 1985 ,p: 224*

258 – *Ibid*

النخبة إلى تقسيم العمل واختلاف الوظائف والتخصص. فالقيادة تتوفر على دراية دقيقة بسير وعمل دواليب الآلة السياسية. مما يمنحها قدرة على التحرك والمناورة والتفوق في استخدام القواعد بما يحفظها من انقلاب الجماهير ويضمن لها استقرار سياسي شبه مطلق²⁵⁹. من هذا المنظور تتمتع النخبة بثلاث مزايا هي الوعي المشترك والتجانس وروح الخداع والمناورة. إن هذا المنظور يعتريه نوع من القصور يكمن فيما يلي:

1 / يفترض وعي النخب السياسية بمصالحها وبقدرتها على تجنيد الوسائل المناسبة لتحقيقها وهذا مجرد افتراض يحتاج إلى دليل.

2 / يضع حاجزا بين النخبة والجماهير ويغيب العلاقة التي تربط بينهم. هذه الروابط هي المحددة لسلطة النخبة بالإضافة إلى مدى استجابتها لمطالبها²⁶⁰.

رغم هذه الانتقادات فأهمية المدرسة الإيطالية تكمن لا فقط في جرأة الأفكار التي دافعت عليها، بقدر ما تكمن في جعلها من النخبة أحد المواضيع الأساسية في البحث الاجتماعي. هذا ما يفسر اهتمام العديد من الباحثين بالنخبة مما أفضى إلى إنتاج سيل من التعاريف تختلف بتعدد الباحثين واختلاف مشاربهم الفكرية والاجتماعية. في هذا الإطار يحدد لاسويل النخبة باعتبارها: "تتضمن الحائزين على القوة السياسية في دولة ما. كما ينضوي تحت هؤلاء الحائزين على السلطة السياسية القادة والتشكيلات الاجتماعية التي تأتي القيادة منها عادة ويؤدي لها الحساب في كل مدة معينة من الزمن"²⁶¹. الملاحظ أن لاسويل يميز النخبة السياسية عن النخب الأخرى من حيث موقعها في بنية النخب، كما أنه يدخل في تعريفه التشكيلات الاجتماعية كمجال لانتقاء النخب. في نفس الاتجاه، و لو بمنطق مخالف، اهتم ريمون آرون بالنخبة كأقلية استراتيجية في إطار علاقتها بالطبقات الاجتماعية. كما أنه يقر بتعدد النخب في المجتمعات الحديثة²⁶². توم بوتومور في سياق

259 - Wright Milles : *l'élite du pouvoir*. tra franç, Paris, 1969, p 303.

- 260 - Yasmal COLETTE : *Elites et leader*. in : *Action politique*. P.U.F. 19 85 ,p:225

- 261 - بوتومور: النخبة و المجتمع.ن.م.س.ص: 14 .

262 - ARON Raymond : *la lutte des classes*. Gallimard . 1964,p : 163- 179

انتقاده للتراث النخبوي يعرف النخبة السياسية كما يلي: 'الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في فترة زمنية معينة. و يندرج في هذا التعريف أعضاء الحكومة و أعضاء الإدارة العليا و القادة العسكريون و العائلات ذات النفوذ والتأثير السياسي وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى'²⁶³.

حدود نظرية النخبة مع منظرها الأوائل أنها لا تجيب عن أسباب وكيفية تكون السلطة السياسية، حيث يعرفون السلطة السياسية بحياسة السلطة ويرجعون نشؤ النخب إلى ظواهر بسيكولوجية تنظيمية(الأثرياء/الضعفاء-الأذكياء/الأغبياء). ما يؤخذ المؤرخون عن هذه النظرية أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تعدد الوضعيات التاريخية فالنظرية لا تفسر أية وضعية واقعية.

على خلاف رواد نظرية النخبة، ومن منظور سوسيو-تاريخي، يربط ماكس فيبر نشؤ النخب بتطور الدولة العصرية. ففي النظام الإقطاعي كان السيد يتحمل نفقات هيئته السياسية من إدارة و جيش بنفسه. في ما بعد استطاعت الملكية انتزاع كل هذه الأدوات من الفيوذالي و أصبحت تحتكر العنف المشروع المميز للدولة العصرية²⁶⁴. وقد رافق هذه العملية تقسيم العمل داخل المجتمع و تخصص في الوظائف الإدارية الشيء الذي هيا لظهور شريحة الموظفين المختصين في التسيير مما حرم السياسيين من التدخل في التسيير الإداري و جعلهم يعيشون من وظائفهم السياسية فقط. كل هذه الظواهر أفضت إلى أن يكتسي التخصص في السياسة طابعا خاصا ميز مختلف رجال السياسة فعلى غرار المقولة أصبحت النخبة السياسية تسعى للحصول على زبناء بتحكمها في لغة خاصة تحدد كفاءتها السياسية فظهر بذلك الاحتراف السياسي²⁶⁵.

يحيلنا الانتقال من المفهوم إلى الظاهرة على التساؤل حول الحمولة الايديولوجية التي يحملها في طياته. كان المفهوم مع الرواد الأوائل يحيل ضمينا إلى مبدأ سياسي مناهض

263- بولتور: النخبة و المجتمع. ن.م.س. 14

264 – Max weber :Economie et société . Plon. Paris . 1971.

265 – Ibid

MAX Weber : l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Plon, paris, 1964

للديمقراطية الليبرالية والاشتراكية. يرى فيدريك (J. Friederich) أن مبادئ القرن التاسع عشر الأوروبية حول حكم النخبة نتاج مجتمع مازال يحمل في طياته بقايا الإقطاعية وأن تلك المبادئ مثلت محاولات لإعادة إنتاج الهرمية الاجتماعية القديمة وإقامة عوائق أمام انتشار الأفكار الديمقراطية²⁶⁶. لوكاتش من جهته يرجع إنتاج هذه النظريات إلى البيئة الاجتماعية والسياق التاريخي لمجتمعات لم تنجح في إنشاء ديمقراطية برجوازية أصلية مشيرا بذلك إلى ألمانيا وإيطاليا²⁶⁷. ولكن رغم التعارض بين نظرية النخبة والديمقراطية فهذا التعارض نسبي فقط مع التطورات التي عرفت النظرية. فإذا كانت الديمقراطية تعرف كنظام سياسي يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه فهناك صعوبات في التطبيق إن لم نقل استحالة التطبيق باعتراف الجميع حتى أكثر المفكرين دفاعا عن الديمقراطية والدليل على ذلك ظهور الديمقراطية التمثيلية. أمام هذه الإكراهات اعتبر البعض أن الديمقراطية السياسية تكمن في تعدد مراكز السلطة في مجتمع مفتوح ووجود تنافس حول السلطة مع إلزامية تقديم النخبة الحساب للناخبين²⁶⁸. وقد قام كارل مانهايم بالتوفيق بين نظرية النخبة والديمقراطية بالقول أنه يكفي للديمقراطية أن المواطنين على الرغم من عدم ممارستهم للسلطة، أن لديهم إمكانية جعل مطامحهم محسوسة²⁶⁹. تسوية نظرية النخبة مع الديمقراطية أصبح ممكنا مع التطورات التي عرفت كلا النظريتين فعداء الرواد الأوائل – باستثناء موسكا الذي غير رأيه بعد معانيته للحكم الفاشي في إيطاليا – يرجع إلى اعتبارها مرحلة في 'ثورة الجماهير' التي ستؤدي لا محالة إلى الاشتراكية ففي نقدهم للديمقراطية كانوا يحاربون الاشتراكية²⁷⁰.

إذن أهمية ظاهرة النخبة لا خلاف حولها. الإشكال يكمن فقط في كيفية توظيف المفهوم خصوصا في سياقات مختلفة عن السياق الذي أنتجه كالمغرب، هذا ما يطرح سؤال

266 – بوتومور: النخبة و المجتمع. ن، م، س، ص 15 .

267 – George Lukacs : *Histoire et consciences de classe* . L'Arche, Paris. 1959.

268 – Bernard GUILLEMAIN : « Elites » . *Encyclopédia Universalis* . Paris . V : 8 . 1990 . p : 183

– بوتومور: النخبة و المجتمع. ن، م، س. ص: 14

269 – بوتومور: النخبة و المجتمع. ن، م، س. ص: 14

270 – بوتومور: النخبة و المجتمع. ن، م، س. ص 15 .

كيفية توظيف المفهوم لمقاربة النخبة السياسية . إن المتطلبات المعرفية تقضي بأن ندخل في خانة النخبة السياسية لا فقط الأقلية الحائزة على السلطة السياسية من وزراء و برلمانيين و موظفين سامين. فهذا التحديد وإن كان نظريا صحيحا فهو عمليا لا يمثل سوى جزء من الحقيقة لأنه من جهة سيفضي بنا على إقحام أفراد في دائرة النخبة السياسية لا تتوفر فيهم معايير الانتماء ورغم ذلك يتوفرون على مناصب يمكن أن تجعلهم حائزين على السلطة؛ من جهة أخرى سيتم تهميش جزء هام من النخبة التي وإن لم تكن حاكمة فإنها يمكن أن تؤثر على الحكام. هذا ما يحيل إلى ما اعتبره موسكوفيتشي 'الأقلية الفاعلة' القادرة على التأثير في الجماهير عبر إنتاج خطاب منتظر حامل في طياته لحل بديل²⁷¹. هكذا فالنخبة السياسية هي من جهة الأقلية الحاكمة و الأقلية المالكة لرأس المال رمزي مقبول من طرف الجماهير معبى للتأثير على الحكام قبل إمكانية الدخول في دائرتهم. هذا التحديد المزدوج يسمح بتعقب النخبة بمختلف شرائحها في إطار تطورها المرتبط لا فقط بتفاعلاتها و علاقاتها بالجماهير و بل وكذلك في علاقتها بالتحولات الاجتماعية و المشاكل التي تطرح والحلول المقترحة²⁷².

نخلص أن لمفهوم النخبة بعدين تقليصين و قيمين الأول يكمن في كون النخبة أقلية تتوفر على سلطة أو تؤثر فيها والثاني في حمولته الإيديولوجية الرافضة للاشتراكية عبر انتقادها للديمقراطية. فهل يستوجب هذان البعدان التخلي عن المفهوم والابتعاد عن دراسة الظاهرة؟ لا ليس إلى هذا الحد، فالضرورة تستدعي الحذر في استعمال المفهوم للكشف عن حقيقة الظاهرة التي تبقى دراستها عملية مثمرة في المغرب إذا ما تم نقد الشبكات المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية.

271 – Serge MOSCOVICI : *les minorites actives* . P.U.F ; 1979 p : 10

272 – Collette Yasmel : *Elites et leaders* . Op.cit .p : 225-226.

نقد الشبكة المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية

يستفاد من الجرد البسيطة للأعمال المتوفرة حول النخبة السياسية هيمنة شبكة تحليل تعد كتابات كل من ريمي لوفو و جون واتربوري أهم منتجاتها ومرجعها الأساسي. هذه الشبكة تركز في دراستها للنخبة السياسية المغربية على علاقتها بالقصر وأنها لا تخدم في الأخير سوى إعادة إنتاج النظام السياسي²⁷³. وأنها محددة بشكل مسبق من الأعلى وأن وضعيتها ممنوحة مقابل الولاء. إن هذه الشبكة مازالت مؤثرة عبر التمثلات التي تبثها حول النخبة السياسية المغربية. كما أنها تجاوزت مجال العلوم الاجتماعية إلى الحقل السياسي²⁷⁴.

من داخل هذه الشبكة يرى واتربوري، في كتابه الذائع الصيت "أمير المؤمنين" 275، أن النخبة المغربية متشرذمة لاعتبارات مصلحة ترجع إلى التنافس بين انتماءات إقليمية مختلفة فاسيون/سوسيون، مما يجعلها تتشكل من عدة فروع متنافسة. فرغم التكوين العصري لأغلب أعضائها فهم يנהجون سلوكا سياسيا يجمع بين مكونات الثقافة السياسية التقليدية وأخرى عصرية (. إلا أن هذا التشرذم والتنافس تحد منه الشبكات الاجتماعية العائلية والاقتصادية²⁷⁶. كما أكد أن طبيعة النظام السياسي واستراتيجيته كنظام انقسامي يخضع لهرمية سياسية بني على فروعه و أجزاؤه⁽²⁷⁷⁾ حيث يتموقع الملك على رأس هذه الفروع و يتعامل برغماتيا معها.

273 - Myriam Catusse : *au – dela de l'opposition à sa majesté : mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc. Revue Pouvoirs, n : 135, 2013. p : 2-3.*

274 - Myriam Catusse : *au – delà de l'opposition à sa majesté. op cit, p : 3.*

275 - John WATERBERY : *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élites, P. U. F. 1975.*

276 - John WATERBERY : *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élites, P. U. F. 1975. p : 187*

277 - John WATERBERY : *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élites, P. U. F. 1975. p : 92*

إن تبني الانقسامية كإطار نظري لرصد النخبة المغربية من طرف واتبوري أفضى به إلى اعتبار الوسط المغربي تلفه ثابتية الهياكل القائمة والاستراتيجيات المتعلقة بهما حيث اعتبر الجمود خاصية ملازمة للمجتمع²⁷⁸، فرغم أن التوتر والعنف خاصيتان مميزتان للمجتمع فإنهما لا يؤديان إلا إلى الركود. يعزى هذا الأمر إلى اتسام مفهوم النظام بالجمود فكل شيء يميل إلى تكريس ما هو قائم والمحافظة عليه. لهذا فالسلطة لا تستوعب كوسيلة عمل إيجابي فيتم توجيهها بالأساس نحو صيانة الوضع القائم والمحافظة عليه²⁷⁹. إن البنى الاجتماعية لا يمكن إلا أن تفرز روحا وسلوكا تكتيكيا. فالجمود يعزى إلى لعبة الأرجوحة القائمة بين التكتلات والجماعات المتنازعة في ما بينها²⁸⁰. كما أن ردود فعل النظام الموهوس بالتحكم في اللعبة السياسية تكون ملائمة لضوابط المجتمع فيتم توظيفها للإبقاء على هياكل الجمود⁽²⁸¹⁾. لهذا فاستمرارية النظام السياسي المغربي تتأسس على تحالف يركز على بنية الانقسامية للمجتمع، بين الملكية والنخبة الحضرية والجيش. وإذا كانت القرية مراقبة من طرف الدرك الملكي و بعد ذلك من طرف الجيش و وزارة الداخلية، فإن النخبة الحضرية والعسكرية والمدنية مراقبة بشبكات زبونية مما شكل دعامة قوية للتحالف الذي همش الوطنيين²⁸².

في نفس الاتجاه، ولو بمنطق مغاير، اعتبر ريمي لوفو أن استقرار النظام السياسي يعود إلى التحالف بين الملكية والنخبة القروية. هذا التحالف المضاد للنخبة الحضرية هو الذي أنقذ الملكية. على أن الوجه الآخر لهذا الاستقرار هو كلفته الاجتماعية التي أفضت

278 – John WATERBERY : *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élites*, P.U.F. 1975.p : 183

279- عبد الله ساعف : « الاستمرارية والتغيير في النظام السياسي المغربي ». في : تصورات عن ' السياسي ' في المغرب . دار الكلام، الرباط ، 1990 ، ص: 93 .

280 – John WATERBERY : *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élites*, P.U.F. 1975.p : 88

281- ساعف : « الاستمرارية والتغيير ». ن.س.ص. 94 .

282 – J Waterbury : *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élites*. Paris, PUF, 1975.

إلى رفض كل الإصلاحات العميقة²⁸³. و قد اعتمد ريمي لوفو على مقارنة بارينتون مور لوصف هذا الأخير بالتحديث المحافظ أو من الأعلى²⁸⁴. أما بخصوص الآليات التي وظف النظام لتزليل تصوره لمغرب ما بعد الاستقلال فتمثلت في الهندسة الدستورية والسياسات العامة و التحالف مع العالم القروي من خلال شبكة النخب المحلية حيث الفلاح يحمي العرش²⁸⁵. في هذا الخضم استولى الأعيان القرويون على أجهزة الدولة حيث اعتمد عليهم لضبط المجال القروي²⁸⁶. حيث كان للأعيان من داخل هذا التحالف دور مصفاة سياسية (*filtrage politique*) لتهدئة النزاعات القائمة بين جماهير الفلاحين و النظام القائم عبر الإشعار و الوساطة و التسوية (287). وقد شكل هذا التحالف قاعدة النظام ومؤسسته القارة حسب صاحب أطروحة الفلاح فاحتلوا بذلك مكانة أساسية في قلب نظام سياسي مراقب من طرف الملكية. فسواء عبر تمكين الأعيان من ترأس المجالس المحلية وتشكيلهم شبكة مراقبة للإدارة التقنية والسياسية وعبر سياسة السدود و الإنعاش الوطني والإعفاء الضريبي²⁸⁸ الذي يعاد تمديده كل مرة. وقد شكل هذا التحالف القاعدة التي مكنت النظام السياسي من استقرار بغض النظر عن التحفظات الحضرية عبر التصويت الانتخابي والدستوري ولا حتى الانتفاضات الشعبية²⁸⁹. هذا التحالف يدخل في إطار حل الملكية

283 - Remy Leveau : *Le fellah marocain défenseur du trône. Press de la FNSP, 2eme ed, Paris, 1985, p : 245.*

- بارينتون مور : الأصول الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية. ترجمة : أحمد محمود، المنظمة العربية 284 للترجمة، بيروت، 2008، ص: 275 .

أنظر بالخصوص الفصل الثامن المعنون : الثورة من أعلى و الفاشية. ص: 493 - 514 .

285 Remy LEVEAU ; *le fellah Marocain défenseur du trône* , op cit conclusion .

محمد معتصم : تطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي. دكتوراة الدولة، جامعة الحسن الثاني، كلية الحقوق، الدار البيضاء، 1988. ص : 319 .

286 - نجيب أقصبي : 'السياسة الفلاحة و التنمية القروية بالمغرب'. مجلة نوافذ ، ع 3، 1999 ، ص 7 .

287 - Remy leveau : *le Fellah marocain défenseur du trône . P.F.N.S.P Paris, 1985.*

288 - Remy LEVEAU : « *Aperçus de l'évolution du système politique marocain depuis vingt ans* » *Maghreb - Machrek* , 1984 , p : 78 .

- *le fellah Marocain défenseur du trône . op cit , PFSP . 1978.*

289 - j. Waterbery : *la légitimation du pouvoir* , op cit , p : 418.

لإشكالية الحكم بفرض مشروعها لبناء المغرب المستقل في مواجهة تطلعات النخبة الوطنية
- التقديمية²⁹⁰.

إن هذين العاملين انتشرا انتشارا واسعا مما أكسبهما سلطة رمزية قوية هيمننا به على
البحث العلمي و على الخطاب السياسي²⁹¹.

الملاحظ على المستوى المنهجي أن واطروري ينطلق من أرضية غير متجانسة
تخلط فيها منظور ريمون آرون حول النخبة بالمنظور الانقسامي. غير أنه في تبنيه لها
يتغاضى عن أهم الخلاصات التي خلص إليها الإنقساميون أنفسهم²⁹². ويعود أصل
الانقسامية إلى إيميل دوركايم في دراسته للقبائل في الجزائر و قد استوحت منه مجموعة
من الدراسات خصصت للمغرب هذا المنهج، فوظفه كل من كيلنر و هارت (HART) في
أبحاث متميزة. مضمون هذا المنهج أن المجتمع كل مجزأ له نظام خاص يتجلى في القدرة
على المحافظة على النظام رغم غياب سلطة مركزية. هذا معطى أساسي في الطرح
الانقسامي، كما أن المجتمع مكون من أجزاء متساوية متنافرة لها خاصية الانصهار
والانغلاق تمنحه دينامية داخلية خاصة.

290 - M. Camau : *pouvoirs et institutions au Maghreb. Horizons maghrébin, Tunis, 1978, p : 96.*

- O. Marais : « *élites intermédiaires, pouvoir et légitimité dans le Maroc indépendants* » . A.A.N, 1971 , p : 179

- أحمد بوجداد: الملكية و التناوب, مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة و إعادة إنتاج النظام السياسية
291 المغرب. النجاح الجديدة, 2000, ص: 23.

292- Mohamed Berdouzi : *Problèmes d'interpretation et fondements conceptuels des approches anglo- américaines concernant le Maroc. Thèse de Doctrat d'Etat, Faculte de Droit, RABAT Agdal, 1987 .p 224 .*

إن الانقسامية أثارت نقاشا واسعا بين الباحثين المهتمين بالمغرب تراوحت بين الرفض الشامل أو الجزئي⁽²⁹³⁾. يرى بهذا الخصوص العروي أن المدرسة الانكلوساكسونية قامت بإعادة صياغة نتائج سابقة ليس إلا لا يزال البعض منها في حاجة للمزيد من التحري و الإثبات. فالانقسامية مصطلح جديد لديمقراطية مونطاني و الهامشية اسم جديد لعملية الانزواء التاريخي التي وظف بيرك. إنها طفيلية لا يمكن إثباتها أو دحضها سواء كنموذج نظري أو كصورة للواقع⁽²⁹⁴⁾.

أفضى الاتجاه الذي سلكه لوفو و خصوصا و اتربوري إلى طرح مشاكل جوهرية حالت قيود الانقسامية دون تحليلها. من قبيل التداخل بين الرأسمال و ملكية الأرض الذي يستدعي تحليله كأساس للهيمنة الاجتماعية، إن في ترابطها و الآثار السوسيو-اقتصادية لذلك على تطور النظام المغربي و نخبة السياسية، عملا تخصصيا يستعين بالدراسات الإحصائية والاقتصاد السياسي بالإضافة على رصد الأشكال الإيديولوجية والسياسية المصاحبة لهذه العلاقة⁽²⁹⁵⁾. هذا ما سيتأكد مع مراكمة المغرب، في العقود الموالية لكتابة هذه الأعمال، لمجموعة من التحولات على المستوى الديمغرافي و المجالي والاقتصادي تراجع موقع القرية مقابل المدينة ديمغرافيا وسياسيا وعرف المجال الحضري حركة وتطورا في غاية

293 الأنثروبولوجيا و التاريخ : حالة المغرب العربي. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1988. ضم الكتاب مساهمات متميزة حول الانقسامية هي :

- Bensalem, lilia : « *Intérêt des analyses en terme de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb* ». *Revue OMM*, p 3, 1982, 113- 135.

- Gellner Ernest : « *Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'islam Marocain* ». *Annales, E.S.C ma*, Juillet 1970 , p 699- 713 .

- Hammoudi Abdellah : « *Segmentation, stratification sociale, pouvoir politique et sainteté : Reflexion sur la thèse de Gellner* ». *Hespris – Tamuda*, Vol ; 15, 1974, p 147- 180 .

- Berque, Jacques : « *qui est ce qu'une tribu nord- africaine ?* » in : *Maghreb, histoire et sociétés*, Alger, S.N.E.D , 1974, p : 22-34.

294 - Abdallah Laroui : *les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830- 1912)*. Paris, Maspero, 1977, P : 177

295- Berdouzi : *Problèmes d'interprétation et fondements conceptuels des approches angl-américaines concernant le Maroc*. op cit P : 223 .

السرعة بسبب الهجرة القروية مما لفت الاهتمام بالمسألة الحضرية إداريا وسياسيا. أمام هذا الوضع أصبح الأعيان المحليون يقتفون أثر الإدارة الترابية بحيث يشاركون في تدهور المجال القروي، بالسعي إلى التجمع حول قطب السلطة المركزية عبر المؤسسات التمثيلية لا سيما البرلمان ولأنهم تخلو على دور الوساطة فلم يعد السكان يرونهم سوى في المناسبات الرسمية من استقبالات و حفلات و مهرجانات²⁹⁶ ومواسم ما عدى ذلك فتواجههم أصبح دائما في المدينة. إن هذه التحولات دفعت المؤلفين إلى إدراج بعض التدقيقات على أطروحاتها في محاولة لتكييفها معها؛ قبل أن يؤكد غير ما مرة أن التحولات الاجتماعية التي عرف المغرب أفضت إلى تجاوز أطروحتهما²⁹⁷. إن هذه التحولات ستفضي إلى أفول نجم النخبة القروية مما أفضى بالملكية إلى توسيع تحالفها ليضم، بالإضافة الأرستقراطية العقارية المنكمشة، بورجوازية حضرية هجينة. هذه الأخيرة، التي توجد في حالة إعادة التشكل اجتماعي و سياسي²⁹⁸، ستعوض القرويين في دور استقرار النظام السياسي²⁹⁹.

296- محمد الناصري : مراقبة المجال الترابي أو تنميته ؟ مأزق السلطة منذ قرن. في التحولات الاجتماعية بالمغرب. مركز طارق بن زياد، الرباط، 2000. ص : 51 .

297 - ن م س

298 Saïd Saadi ; les groupes financiers au Maroc , ed , OKAD, Rabat , 1982 , p : 190 .

Abdelkader Barrada et Saïd Saadi: « Le capitale privé Marocain ». in ; le Maroc actuel . une modernisation au miroir de la tradition ?. Etudes réunies par Jean-Claude Santucci, Ed CNRS .Paris, 1992 , p : 353 .

Saïd Tangeaoui : Les entrepreneurs Marocains , Pouvoir , Société et Modernité . ed Karthala, Paris , 1993 , p : 13 .

299 - Mounia Bennani-Chraïbi : ' Hommes d' affaires ' versus ' Profs de Fac ' . La notabilisation parlementaires d' un partis de militants au Maroc. Revue internationale de politique comparée : 15/2, 2008, p : 218 .

Myrian CATUSSE : l'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et reforme de l'ordre politique. Thèse de science politique, Aix-en Province, 1999

إن البارديغم الانقسامي الذي ارتكز عليه الباحثان ،حسب لوكا، يرى النظام السياسي كمجموع العلاقات في جماعة قاعدية . هذا المجموع يمكن أن يتحول إلى نظام وطني، الذي لا يمكن فهمه إلا من خلال تحليل أنماط المجتمعات القاعدية. على أنه ليس مؤكدا أن كل ما يقع في المجال الوطني هو إعادة إنتاج لما يقع محليا. كما لا يمكن مساندة أن النماذج المحلية يعاد إنتاجها بالكامل بدون أن تتأثر بمدخلات النظام الوطني. كل ما يقترحه البارديغم الانقسامي يمكن اختزاله في وقوفه بطريقة شبه انتروبولوجي على الطريقة التي تتشكل و تنحل بها التحالفات و حول رهاناتها المحلية و الوطنية³⁰⁰ .

إن قصور الطرح الانقسامي يكمن في نظريته الستاتيكية/الجامدة للمجتمع والنخبة السياسية. إن هذه النظرة جعلته يتغاضى عن معطين أساسيين.

المعطى الأول فمرحلة الحماية لها أهمية خاصة في هذا التحول و ما وكبها من تغلغل أكبر لنمط الإنتاج الرأسمالي وما أنتج ذلك من تحولات اجتماعية، باعتماد البيروقراطية و الجيش نظامي.

المعطى الثاني هو بروز دولة 'جديدة مركزية' في مغرب الاستقلال. إن هذه الدولة الحاضرة في مجموع التراب الوطني نتاج تلاحق الإرث المخزني مع التكنولوجيا السياسية للدولة الوطنية في نسختها الفرنسية. كل هذه التحولات جعلت النخبة السياسية محدد في البنية و الدينامية الاجتماعية⁽³⁰¹⁾. كما عرفت هذه المرحلة تحول المكانة التي أصبح يحتلها الفرد كفاعل إجماعي على أرضية التحولات الماكرو والميكرو-اجتماعية والاقتصادية و المجالية. أما على المستوى السياسي فمرحلة الصراع بين الحركة الوطنية و القصر ستعقبها مرحلة انفراج سياسي و ما واكبها من ولوج المجتمع المدني و نخبته المجال السياسي و التنموي و تصاعد الحركات الاجتماعية و الاحتجاجية³⁰² التي تأسست عليها النسخة

300-Jean Leca : *Pour une analyse comparative des systèmes politiques méditerranéens* .Revue française des sciences politique. V : 27, n : 4-5 , 1977, p : 572.

301 -Berdouzi ; *Problèmes d'interprétation...* op cit p 6.

302 - Frederic Vairel : *L'ordre disputé du sit-in au Maroc*. Genése,n :59,2005,p :47-70.

المغربية للربيع العربي. كلها تجليات لدينامية اجتماعية تطرح أكثر من استفهام حول مدى راهنية شبكات التحليل المهيمنة على دراسة النخبة السياسية المغربية التي يستدعي الواقع تجاوزها والتوجه إلى الدراسات الميدانية لإنتاج شبكات تحليل ملائمة لواقع النخبة السياسية المغربية. إن العلوم السياسية ستربح لا محالة إن تحررت من هذه الشبكة التي تحول دون تناول النخبة السياسية المغربية بشكل موضوعي. إن هذا المسعى يستدعي التخلص من النزوعات القانونية المهيمنة عليه في المغرب وتحريره من القانون العام بالانفتاح على باقي العلوم الاجتماعية.

لائحة المراجع

العربية

بارينتون مور : الأصول الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية. ترجمة : أحمد محمود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008

تصورات عن 'السياسي' : في. عبد الله ساعف : « الاستمرارية والتغيير في النظام السياسي المغربي » دار الكلام، الرباط ، 1990 . في المغرب

أحمد بوجداد: الملكية و التناوب، مقارنة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسية المغرب. النجاح الجديدة، 2000.

- نجيب أقصبي : ' السياسة الفلاحة و التنمية القروية بالمغرب'. مجلة نوافذ ، ع 3، 1999 .

محمد معتصم : تطور التقليدي للثقافة الدستورية المغربية. دكتوراة الدولة، جامعة الحسن الثان، كلية الحقوق، الدار البيضاء، 1988 .

محمد الناصري : مراقبة المجال الترابي أو تنميته ؟ مأزق السلطة منذ قرن. في التحولات الاجتماعية بالمغرب. مركز طارق بن زياد، الرباط، 2000.

توم بوتومور : النخبة و المجتمع . المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت 1972

دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1988. : الأنثروبولوجيا و التاريخ : حالة المغرب العربي

ARON Raymond : *la lutte des classes*. Gallimard.1964.

Abdellah Hammoudi : « *Segmentation, stratification sociale, pouvoir politique et sainteté : Reflexion sur la thèse de Gellner* ». *Hespris – Tamuda*, Vol ; 15, 1974

Berque, Jacques : « *qui est ce qu'une tribu nord- africaine ?* » in : *Maghreb, histoire et sociétés*, Alger, S.N.E.D , 1974.

BENHADDOU Ali : *Maroc : Les élites du Royaume, essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc*, L'Harmattan, 1997.

Abdelkader Barrada et Said Saadi: « *Le capitale privé Marocain* ». in ; *le Maroc actuel . une modernisation au miroir de la tradition ?*. *Etudes réunies par Jean-Claude Santucci*, Ed CNRS .Paris,1992 , p : 353 .

Berdouzi Mohamed: *Problèmes d'interprétation et fondements conceptuels des approches anglo- américaines concernant le Maroc*. Thèse de Doctrat d'Etat, Faculté de Droit, RABAT Agdal , 1987.

Berdouzi Mohamed : *Destinés démocratiques, analyse et prospective du Maroc politique*. publication Rouneau ,Rabat, 2000 .

BERDOUZI Mohamed : « *Enjeux de l'étude des élites* » in : *Elites gouvernance et gestion du changement*, L'HRMAHAN, 2002.

- Mounia Bennani-Chraïbi : ' *Hommes d'affaires ' versus ' Profs de Fac ' . La notabilisation parlementaires d' un partis de militants au Maroc*. *Revue internationale de politique comparée* : 15/2,2008,p :218 .

Bensalem, lilia : « *Intérêt des analyses en terme de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb* ». *Revue OMM*, .

BUSIMO Giovanni ; *Elites et élitisme* P.U.P : 1992, P ; 5.

BUSIMO Giovanni .*Elite et élitisme* .In :*Dictionnaire de philosophie politique* .S.D Philippe RAYONAND et stephane RAILS. P.U.F : 1996, P ;200

B – Guillemin : « *Elites* ». *Encyclopoedia Universalis*, Paris , V ,8 , 1990, p 182 .

Camau Michel : *pouvoirs et institutions au Maghreb*. *Horizons maghrébin*, Tunis, 1978.

CATUSSE Myriam : *l'entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et reforme de l'ordre politique*. Thèse de science politique, Aix-en Province, 1999

Catusse Myriam : *au – delà de l'opposition à sa majesté : mobilisations, contestations et conflis politiques au Maroc*. *Revue Pouvoirs*,n : 135,2013.

COLETTE Yasmal :*Elites et leader : .Action politique*. Tome :3.*Traité de science politique*. S/D : M. Grawitz et J. Leca, PUF, Paris,1985 .

(collectif) : *Nouvelle élites, nouveaux défis, pour quelle Méditerranée ?*. colloque du GREM *ANNUAIRE de la Méditerranée* 2001 .

- Dalle Ignace : *Maroc : 1961- 1999, l'espérance brisée*. Ed Maison neuve, Paris 2001.
- DURKHEIM : *les règles de la méthode sociologique*. PUF. Paris .1977 .p :34.
- Frederic Vairel : *L'ordre disputé du sit-in au Maroc*. *Genèse*, n :59, 2005, p :47-70.
- GARIS Daniel : *Les professions de la politique*. PUF. 1978
- Gellner Ernest : « *Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'islam Marocain* ». *Annales, E.S.C* ma ,Juillet 1970 , p 699- 713 .
- Laroui Abdallah: *les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830- 1912)*. Paris, Maspero, 1977.
- Leveau Remy : *Le Fellah marocain défenseur du trône*. Presse de la fondation nationale des sciences Politiques, Paris, 1985.
- LEVEAU Remy : « *Aperçus de l'évolution du système politique marocain depuis vingt ans* » *Maghreb – Machrek* , 1984 , p : 78 .
- Lukacs George : *Histoire et consciences de classe* .L'Arche, Paris. 1959.
- .Marais Octave : « *élites intermédiaires , pouvoir et légitimité dans le Maroc indépendants* » . A.A.N , 1971 , p : 179
- Milles Wright : *L'élite du pouvoir* .tra franç, Paris, 1969.
- MOSCOVICI Serge : *Les minorités actives* .P.U.F ; 1979 .
- SAAF Abdallah : *Maroc, l'espérance d'Etat moderne* .Afrique orient, casa .1999.
- Saïd Saadi ; *les groupes financiers au Maroc* , ed , OKAD, Rabat , 1982 , p : 190 .
- Said Tangeaoui : *Les entrepreneurs Marocains , Pouvoir , Société et Modernité* . Ed Karthala, Paris , 1993 , p : 13 .
- SEDJARI Ali : *Avant- Propos de : Elites, gouvernance et gestion du changement*, L'HRMAHAN, 2002.
- Vairel Frédéric : *L'ordre disputé du sit-in au Maroc*. *Revue Genèse*, n :59, 2005, p :47-70.
- Vermeren Pierre : *Ecole, élite et pouvoir au Maroc et Tunisie au XX Siècle*. ALIZES . Rabat, 2002 .
- WATERBURY John: *Le commandeur des croyants, la monarchie marocaine et son élites*, P.U.F .1975
- Waterbury John: *La légitimation du pouvoir au Maghreb : tradition, protestation et répression*. AAN , Centre de recherche et d' études sur les sociétés méditerranéennes, CNRS , 1978.
- Weber Max : *Economie et société* .Plon. Paris.1971 .
- Weber Max : *l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Plon, paris, 1964

الديمقراطية وتعدد الصفوات^(٥)توم بوتومور *T. Bottomore*

بدأ نقد النظريات الديمقراطية في السياسة- الذي صاغه كل من باريتو وموسكا في نظرية الصفوة- من ملاحظة مؤداها أن هناك في كل مجتمع أقلية تمارس الحكم بفعالية. وبإمكاننا أن نقبل هذا النقد- كما ذهب إلى ذلك موسكا نفسه- إذا سلمنا بأن وجود صفوة حاكمة يعد أمراً ضرورياً في كل مجتمع، وأن الخاصية المميزة للديمقراطية كشكل للحكم، هي أنها تمنح حرية تكوين الصفوات، وإيجاد منافسة منظمة بينها حول مراكز القوة. وهذا التصور للديمقراطية كنظام سياسي- تتنافس فيه الأحزاب حول أصوات الجماهير- يعني أيضاً أن الصفوات "مفتوحة" نسبياً، وأنها تتكون على أساس الجدارة (فمن المفترض على سبيل المثال أن توجد دورة كاملة وشاملة للصفوات)، وأن جماهير السكان قادرة على المشاركة في حكم المجتمع، على الأقل من حيث أنها تستطيع ممارسة الاختيار بين الصفوات المتنافسة. ولقد ربط كارل مانهايم [...] بين نظريات الصفوة والفاشية، وكذلك بالمذاهب المعارضة "للعمل المباشر"، الذي يمارسه المثقفون، غير أنه اتجه مؤخراً نحو تبني وجهة نظر من هذا النوع: "إن التشكيل الفعلي للسياسة هو في أيدي الصفوات، لكن ذلك لا يعني أن المجتمع غير ديمقراطي. إذ يكفي بالنسبة للديمقراطية أن تكون لدى المواطنين- بالرغم من حرمانهم من اتخاذ دور مباشر في الحكومة طوال الوقت- إمكانية التعبير عن مطالبهم في فترات بعينها... ولقد كان باريتو على حق حينما أكد أن ممارسة القوة السياسية تتم دائماً بواسطة الأقليات (الصفوات). وربما نقبل أيضاً قانون روبرت ميتشيلز القائل بالاتجاه نحو حكم الأوليغارشية^(٦) في التنظيمات.

ومع ذلك، فمن الخطأ أن نبالغ في تقدير ثبات هذه الصفوات في المجتمعات الديمقراطية أو قدرتها على ممارسة القوة بطرق تحكمية؛ ففي الديمقراطية، يستطيع المحكومون التحرك لتخية قاداتهم، أو إجبارهم على اتخاذ قرارات تتفق ومصالح الأغلبية⁽¹⁾. ولقد أكد مانهايم أيضا أهمية الاختيارات على أساس الجدارة، وتقليل المسافة بين الصفوات والجماهير في محاولة لإيجاد نوع من الانسجام بين الصفوة الحاكمة والحكومة الديمقراطية: "إننا نفترض أن الديمقراطية لا تتميز بعدم وجود طبقات الصفوة، ولكنها تتسم بوجود نموذج جديد لاختيار الصفوة وتفسير ذاتي جديد لمفهوم الصفوة. أما التغيرات الهامة التي تحدث خلال التحول نحو الديمقراطية فهي المسافة بين الصفوة والجماهير. إن الصفوة الديمقراطية تستند إلى قاعدة شعبية، وذلك هو ما يعلل أنها تعني شيئا لدى الجماهير"⁽²⁾.

ولقد حقق التوفيق بين فكرتي الصفوات والحكومة الديمقراطية تطورا سريعا خلال القرن العشرين. ويبدو ذلك واضحا في اعمال مانهايم نفسه، وساعدت على هذا التطور بعض الظروف الملائمة، ومن هذه الظروف، تزايد الاهتمام بالقيادة، ذلك الذي ترتب عن الحروب الواسعة النطاق، والتسابق الدولي في مجال النمو الاقتصادي، وقيام أمم جديدة وتطورها. وقد عملت هذه الظروف جميعا على تحويل تفكير الإنسان من الاهتمام بأخطار حكم الصفوة، إلى البحث عن صفوات ذات كفاءة تستطيع أن تنهض بمشروعات اقتصادية. وهناك ظرف آخر دعم نموذج المنافسة من أجل الديمقراطية هو التناقض بين حكم الصفوة في الدول ذات الحزب الواحد⁽⁻⁻⁾ وتجارب تلك المجتمعات الديمقراطية التي تشهد منافسة حول القوة بين الأحزاب السياسية المختلفة، والتي لا يرغب واحد منها في إحداث تغيير راديكالي في البناء الاجتماعي. يضاف إلى ذلك، أن هذا النموذج صادف روجا علميا، فهو يقوم على مماثلة مع نموذج السلوك الاقتصادي في نظام المشروعات الحرة، وهو واعد بقدرته على تحليل السلوك السياسي تحليلا دقيقا محددا، بصورة تُماثلُ التحليل الاقتصادي. وقد صاغ شومبيتر هذه المماثلة بوضوح⁽³⁾. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك حينما قرر أن الديمقراطية الحديثة نشأت مع النظام الاقتصادي الرأسمالي وأنها ترتبط به ارتباطا سببيا⁽⁴⁾. وقد عُرِضت هذه الفكرة بإيجاز في ملاحظة قدمها سياسي بارع، واقتبسها شومبيتر نفسه مؤداه: "إن ما يعجز رجال الأعمال عن فهمه، هو أنهم تماما كما يتعاملون

مع البترول، فإنني أتعامل مع الأصوات"⁽⁵⁾. وحديثا جدا، عرض هذا التصور للديمقراطية بوصفها منافسة بين الأحزاب حول الأصوات في صور أكثر تطورا، مثلما هو الأمر في النظرية الاقتصادية الديمقراطية التي صاغها داوونز (A. Downs) التي لخصها في العبارات التالية: "إن نظريتنا تقوم على فكرة أن الأحزاب في السياسة الديمقراطية تشبه أصحاب المشروعات في الاقتصاد القائم على الربح ومن ثم فهي لكي تحقق غايتها الخاصة، فإنها تصوغ تلك السياسات التي تعتقد أنها تجلب إليها معظم الأصوات، تماما مثلما ينتج أصحاب المشروعات منتجات يعتقدون أنها تحقق لهم أكبر قدر من الربح بنفس المنطق"⁽⁶⁾. وهناك مثال آخر على استخدام هذا النموذج نجده في الجهود التجريبية لتطبيق نظرية اللعب (x) على السلوك السياسي، مثال ذلك تطبيق إطار رياضي على أنشطة الأحزاب السياسية. وهو الإطار الذي استخدم استخداما واسع النطاق في تحليل سلوك المشروعات الاقتصادية⁽⁷⁾.

على أن المنافسة بين الأحزاب السياسية وحدها لم تستطع أن تحقق التوفيق المنشود بين وجود الصفوات والديمقراطية. فقد اكتشف أصحاب هذه النظرة إطارا أكثر عمومية يسمح بمراقبة تعدد الصفوات والمحافظة على توازنها، باعتبار أنها سمة تميز المجتمعات الديمقراطية. وقد عرض ريمون آرون هذا الموقف بصورة مقنعة وواضحة "...على الرغم من أنه يوجد في كل مكان مديرون للأعمال، وموظفون حكوميون، وممثلون لل نقابات، إلا أنهم لا يحصلون على وظائفهم هذه بنفس الطريقة، وهم إما أن يكونوا كلا متكاملا واحدا، أو أن يصبحوا متميزين عن بعضهم. والفارق الأساسي بين مجتمع ينتمي للنموذج السوفييتي، وآخر ينتمي للنموذج الغربي هو أن الأول توجد به صفوة متحدة، والآخر صفوات متعددة (...)

والواقع أننا نستطيع أن ننتقد تعريف الديمقراطية بأنها المنافسة بين الصفوات استنادا إلى أسس متعددة؛ كأن نقول مثلا إنه تعريف تعسفي، أو إنه يُغفل الخصائص العامة المقبولة للظاهرة التي يُعرّفها، أو إن النظرية المستخدمة في هذا الصدد غير ملائمة أو ليست صحيحة، أو إنه ينتقل من مجموعة أحكام قيمة إلى أحكام قيمة أخرى مناقضة. أما التعريف الحديث للديمقراطية-الذي يقبله معظم المفكرين السياسيين- فهو مشاركة الجماهير في الحكومة (---). ومن الصياغات الكلاسيكية للديمقراطية تلك العبارة الشهيرة التي قالها لينكولن جيتسبيرغ "حكم الشعب بالشعب وللشعب". وتتجاهل معظم نظريات

الصفوة إمكانية وجود حكم بواسطة الشعب⁽⁸⁾. وقد ينهض هذا التجاهل - كما هو الأمر في حالة موسكا وباريتو - على ملاحظة بسيطة إلى حد ما مؤداها أنه في معظم المجتمعات التي عُرِفَتْ لنا في الماضي، كانت هناك تفرقة واضحة بين الحكام والمحكومين. وقد ينسب التجاهل على تحليل نظري كما هو الحال في كتابات ميتشلز ومانهايم وآرون، التي تسعى إلى تأكيد الفكرة القائلة بأنه لا يوجد في أي مجتمع كبير ومعقد (وكذا في التنظيمات الكبرى في المجتمع) سوى ديمقراطية نيابية، وليست مباشرة، وأن الممثلين هم أقلية لديها قوة سياسية واضحة تفوق قوة الذين يمثلونهم، طالما أن نفوذ هذه الأخيرة لا يتعدى إبداء الحكم - على مراحل طويلة - بالنسبة لأنشطة الأقلية.

بيد أن هناك اعتراضات عديدة يمكن إثارتها ضد هذا التحليل. فمن الملاحظ أولاً طبقاً لفكرة الديمقراطية التي نتناولها الآن أن نظام الحكم القائم على التمثيل أو النيابية يُعدّ تحقيقاً غير كامل للديمقراطية، طالما أنه يستبعد أن تكون لدى الأغلبية خبرة في شؤون الحكم. ويتضح الطابع غير الديمقراطي للحكومة (---) النيابية أكثر فأكثر حينما يطبق مبدأ التمثيل نظام الاختيار غير المباشر؛ فتختار الصفوة المنتخبة صفوةً أخرى تُزوّد بقوة سياسية أعلى، وهو أسلوب غالباً ما كان يلجأ إليه أولئك الذين يعارضون الحكم الشعبي. والمثال الحديث على ذلك هو تأسيس الجمهورية الخامسة في فرنسا بقيادة ديغول. وقد رأى دي توكفيل وغيره أن هذه طريقة فعالة للحد من الديمقراطية، بل إن المدافعين عن فكرة الديمقراطية بوصفها منافسة بين الصفوات حينما كانوا لا يعلنون ذلك صراحة كدفاع ضد الديمقراطية بالمعنى الآخر - أي ضد تدخل الجماهير في السياسة، ذلك التدخل الذي أسف عليه كل من توكفيل وباريتو وموسكا وجاسيت - فهم يناهزون للحكم النيابي كنموذج، بدلاً من مقارنتها بنموذج المشاركة المباشرة للشعب في التشريع والإدارة، ويبحثون عن وسيلة تمكنهم من اقتراب من هذه الغاية قدر المستطاع.

وتوحي هذه المناقشة باعتراف آخر على تحليل الديمقراطية الذي قدمه شومبيتر وآرون وغيرهما، فالديمقراطية وفقاً لهذه التحليلات، يجب تصورها كشيء قائم ومكتمل، بحيث يمكن مقابلته بنماذج أخرى للنظام السياسي. ومن ناحية أخرى فإن تصور الديمقراطية بوصفها حكماً للشعب (وهو تصور ساد خلال فترة طويلة من القرن التاسع عشر) كان يعني إدراك الديمقراطية بوصفها عملية مستمرة تنقل خلالها الحقوق السياسية وقوة

التأثير في قرارات السياسة الاجتماعية إلى جماعات أخرى من السكان حرمت رسمياً منها. وينطوي ذلك على أمرين؛ الأول أن الديمقراطية تبدو في البداية كمذهب وحركة سياسية للطبقات الدنيا في المجتمع ضد سيطرة الطبقات الأرستوقراطية الثرية (وهذا بالطبع هو أحد الأسباب الرئيسية التي أثارت استجابة نظريات الصفوة)، والأمر الثاني، أنه نُظِرَ إليها باعتبارها حركة تتجه نحو ظرف مثالي للمجتمع يتحقق للناس فيه الحكم الذاتي. على أنه لا يمكن الوصول إلى ذلك بصورة كاملة، وإنما يتعين على الديمقراطيين أن يكافحوا من أجله ولم يكن لدى معظم المفكرين السياسيين الديمقراطيين خلال القرن التاسع عشر أي اتجاه نحو النظر إلى الاقتراع العام، والمنافسة بين مختلف الأحزاب السياسية والحكومة النيابية، بالرغم من أهميتها إذا قورنت بالمنظمات الأخرى للأنظمة السياسية، بوصفها آخر مراحل التقدم الديمقراطي التي تصعب المخاطرة بعدها.

أما الأسباب التي أدت في القرن العشرين إلى ظهور تصورات استاتيكي للديمقراطية يتم فيه تقييم حكم الصفوة بواسطة انتخابات دورية، فمن الممكن البحث عنها في الظروف السياسية التي سادت خلال هذا القرن. فلقد كان تأسيس دول الحزب الواحد [في نص الترجمة الواحد] - بالصورة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، والشيوعية في الاتحاد السوفيتي - هو الذي ربط الديمقراطية بالنظام النيابي القائم على أحزاب متعددة (...).

على أن مناقشة ضرورة الأحزاب السياسية لنظام الحكم الديمقراطي لا بد وأن تظل تأملية. وقد يكون من اليسير ومن العملي أكثر أن نناقش ما إذا كانت المنافسة بين الأحزاب والصفوات كافية لضمان تحقيق الديمقراطية. وهناك مفكرون ليبراليون كثيرون يؤكدون اليوم أنها كافية أو على الأقل ينظرون للمنافسة بين الصفوات على أنها هامة جداً لأنها تجنبهم مشقة البحث عن ظروف الديمقراطية. ولعل وجهة النظر هذه تجد لها تدعيماً عند كارل مانهايم الذي ذهب - كما سبق أن رأينا - إلى أن ما يجعل المجتمع ديمقراطياً هو ببساطة أن توجد لدى المواطنين على الأقل "إمكانية التعبير عن مطالبهم في فترات بعينها"⁽⁹⁾. ومن ناحية أخرى، أولى شومبيتر وآرون اهتماماً كبيراً لمؤثرات أخرى في النظام السياسي؛ فقد صاغ شومبيتر بوضوح ما أطلق عليه "الظروف المواتية لنجاح الأسلوب الديمقراطي" وصنف هذه الظروف إلى أربعة موضوعات: 1- يجب أن تكون المادة البشرية للسياسة (مثل الصفوات) من نوعية ذات كفاءة عالية. 2- ألا يتسع النطاق الفعال للقرار السياسي إلى حد

كبير. 3- يجب أن تكون الحكومة قادرة على قيادة جهاز بيروقراطي للخدمات مدرب على أسس وتقاليد مستقرة . 4- يجب أن يوجد ضبط ذاتي ديمقراطي، بمعنى أن الصفوات المتنافسة عليها أن تتسامح في حكم كل منها وتقاوم عدم الاستقرار، بينما يُحجَم جمهور الناخبين عن التدخل المستمر في الأعمال السياسية لممثليهم.

كذلك، حدد آرون ثلاثة ظروف لنجاح الديمقراطيات التعددية المعاصرة هي: 1- إحياء سلطة الحكومة القادرة على تصفية النزاع بين الجماعات، واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق المصلحة المشتركة للمجتمع. 2- إدارة اقتصادية ذات كفاءة تحقق الحراك وتحافظ على الحوافز. 3- تحديد نفوذ الأفراد والجماعات الراغبة في تغيير الإطار الكلي للمجتمع. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذه المعالجة ما تزال في إطار الأفكار التي تنظر للديمقراطية بوصفها تتضمن المنافسة بين الصفوات، وتسعى إلى استكشاف النتائج المصاحبة لذلك، على حين أنها تهمل عوامل أخرى عديدة تؤثر على نطاق الديمقراطية بالمعنى الواسع وفي نجاحها أو فشلها.

ولسوف أتناول هنا بعض المؤثرات السياسية الأخرى. هناك افتراض عام-وهو افتراض تبناه مانهايم على الرغم من أنه لا ينسجم تماما مع آرائه الأخرى حول ظروف الديمقراطية- مؤداه أن تطور السياسة الديمقراطية يتطلب بالإضافة للمنافسة بين الصفوات تغيرات في بناء وتركيب الصفوات وتصورها لذاتها ثم علاقتها ببقية سكان المجتمع. وباختصار، يبدو من المفترض أنه يجب أن تنطوي الديمقراطية على حركة أسرع وأشمل للأفراد داخل الصفوات وخارجها بحيث تزداد أوضاع الصفوة بالنسبة للسكان ككل، ومن ثم تُطَوَّر الصفوات نظرة أقل أرسوقراطية، وتعتبر نفسها وثيقة الصلة بالجماهير.

ويترتب على محاولات التسوية هذه، أن تصبح الصفوات بالفعل مرتبطة بأسلوب حياة الجماهير ارتباطا أقوى. وواضح أن الطرفين الأولين من هذه الظروف يخلقان موقفا يمكن لعدد كبير من الأفراد فيه أن يعيشوا خبرة الحُكْم مثلما كانوا محكومين، على حين أن الظروف الأخرى ستغير من طابع الحكم السياسي إلى حد ما فتقلل من انعزاله وتسلبه ورهبته أو القدرة على معارضته. وإذا نظرنا الآن إلى الديمقراطيات الغربية التي توجد في عصرنا الحاضر، فنسجد أنها بينما تتسق تماما مع نموذج الديمقراطية القائمة على المنافسة، فهي ما تزال تعاني من نقص بسبب الظروف التالية: لا توجد دورة سريعة لأعضاء الصفوات الذين ينتمون للطبقات العليا في المجتمع⁽¹⁰⁾، تغيرت نظرة الصفوات ببطء شديد فقط، ولا تزال

النظرة الأرستوقراطية القديمة قائمة طالما أن عضويتها مقصورة على الطبقات العليا فضلا عن نظريات الصفوة ذاتها، والمذاهب الاجتماعية السائدة حول الانضمام إلى الصفوات والارتقاء إلى الأوضاع القيادية، وأخيرا، أن المساواة في الظروف القائمة بالمجتمعات الغربية قد حدثت ببطء شديد؛ فلا تزال هناك فروق واضحة بين الحكام والمحكومين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وجدير بالذكر أيضا أن الأحزاب السياسية التي تصدر المنافسة بين الصفوات، فقدت جانبا من طبيعتها الديمقراطية بعد أن تحولت إلى أحزاب جماهيرية. وهي لم تصبح في الكثير من الحالات تنظيمات أوليغارشية تماما كما لاحظ ذلك ميتشلز (11)، ولكن سيطر عليها بسهولة موظفوها، ومن ثم أصبحت هناك صعوبة كبيرة أمام صغار الأعضاء لكي يكون لهم تأثير فعال في تشكيل السياسة.

وإلى جانب العوامل السياسية هذه، علينا أيضا أن نبحث عما إذا كانت هناك ظروف اجتماعية أخرى أكثر عمومية تعد ضرورية لحياة نظام الحكم الديمقراطي ونموه. وثمة خاصية واضحة لنظريات الصفوة المعاصرة؛ فهي بعد أن تعرف الديمقراطية بأنها "شكل من أشكال الحكم يخدم المجتمع ككل"، وبالتالي تستبعد من تعريفها أية عوامل أخرى غير سياسية كتلك التي تتضمنها أفكار مثل "الديمقراطية الاجتماعية" أو "الديمقراطية الصناعية"، نجدها تذهب إلى أبعد من ذلك فتُلغى - ما أمكنها ذلك - أي اعتبار للتأثير الذي قد يكون لهذه العوامل على شكل الحكم ذاته. لكن ذلك معناه تجاهل أو رفض فكرة أساسية في علم الاجتماع هي أن النظم التي توجد في مختلف قطاعات المجتمع ليست نظما مستقلة تماما، لكنها ترتبط ببعضها بعلاقات الاتساق أو التعارض، ويؤثر كل منها في الآخر تأثيرا متبادلا. وقد صاغ ماركس هذه الفكرة صياغة ممتازة في نقده لفلاسفة السياسة المعاصرين له، حينما ذهب إلى أنه من الخطأ البالغ أن نفصل الإنسان كمواطن (كفرد له حقوقه السياسية) تماما عن تصورنا للإنسان كعضو في المجتمع المدني (كفرد ينشغل في حياة أسرية وفي الإنتاج الاقتصادي) (12). هل بحق لنا أن نفترض - على سبيل المثال - أن الأسرة الديمقراطية الحديثة في المجتمعات الغربية - التي وصفها الكثير من علماء الاجتماع، والتي تسود فيها علاقات بين الأعضاء يمكن وصفها عموما بأنها أكثر تعاونية وأقل تسلطية على نحو يختلف عما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر - قد ظهرت غير متأثرة بالأفكار الديمقراطية عن الحكم، أو أن وجودها لا ينطوي على أية دلالة فيما يتعلق بالمحافظة على الاتجاهات الديمقراطية والتوسع في تطبيقها في مجال الحكم؟ وهلة

نستطيع أن نسلم بأن الحكم الديمقراطي الذي يتطلب من الفرد أن يكون قادرا على الحكم المستقل، والمشاركة الفعالة في تقرير المسال الاجتماعية الهامة، سوف يزدهر في قطاع من أهم قطاعات الحياة-قطاع العمل والإنتاج الاقتصادي-لا تُتاح فيه للغالبية العظمى من الأفراد فرصة القيام بدور فعال في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم تأثيرا جوهريا؟ لا يبدو لي أن الإنسان الذي اعتاد على حياة الخضوع الكامل المستقرة طيلة حياته، يستطيع أن يتحمل مسؤولية الاختيار والحكم الذاتي الذي تدعو إليه الديمقراطية السياسية. حقيقة أنه في المجتمعات الغربية يكون خضوع الأفراد في العمل أقل إرهابا عما هو معروف نتيجة لعدة اعتبارات، فالعامل لديه بعض التأثير على ظروف عمله من خلال النقابات والمؤسسات الاستشارية التي تطورت بصورة أولية، بينما الزيادة الملموسة في وقت الفراغ قد جعلت الفرد قادرا على النظر في الموضوعات المتعلقة به، ومن ناحية أخرى، انقسمت معظم الأعمال الصناعية في وقتنا الحالي تقسيمات فرعية روتينية، مما ترتب عنه أن العامل، حتى وإن لم يكن خاضعا للنمط القديم من السيطرة التسلطية التي يمارسها رئيسه، يجد فرصة محدودة جدا يمارس فيها الحكم والتخيل أو المهارة في أداء مهامه⁽¹³⁾.

وفضلا عن ذلك، هناك ظروف أخرى تؤثر على ممارسة الحكم الديمقراطي: فاتساع نطاق التفاوت في الثروة والدخل يؤثر بوضوح في نطاق مشاركة الأفراد في أنشطة الجماعة الحاكمة. فالشخص الثري قد يجد صعوبة كبيرة في دخول مملكة الفردوس، لكنه سيجد أن من اليسير عليه نسبيا الاشتراك في المجالس العليا للحزب السياسي أو أي فرع من فروع الحكومة، وهو يستطيع أيضا أن يمارس نفوذه في الحياة السياسية بطرق أخرى كأن يسيطر على وسائل الاتصال والإعلام، أو من خلال الارتباط بالدوائر السياسية العليا، أو أن يتخذ دورا بارزا في أنشطة الجماعات الضاغطة والهيئات الاستشارية من نوع معين وآخر. أما الفقير، فليست لديه هذه الميزات، إذ لا علاقة له بالأشخاص ذوي النفوذ، ولديه وقت ضئيل وطاقته محدودة يمكن أن يكرسها للنشاط السياسي، وأمامه فرصة نادرة لاكتساب معرفة حقيقية بالأفكار والأحداث السياسية.

وترداد هذه الفروق الاقتصادية نتيجة الفروق في التعليم؛ ففي معظم البلدان الغربية يكون نوع التعليم المتاح للطبقات التي يأتي منها حكام المجتمع، مختلفا تماما عن ذلك الذي يتاح للطبقات الأخرى التي ينتمي إليها المحكومون⁽¹⁴⁾. إن النظام التعليمي في معظم البلاد الغربية لا يعزز فقط التمايز بين الحكام والمحكومين، ولكنه يحافظ على إيديولوجية

حكم الصفوة ويعمل على ازدهارها إلى المدى الذب تؤكد فيه اختيار أفراد استثنائيين لأوضاع الصفوة وجزاءات الدخل والمكانة، بدلا من النهوض بمستوى التعليم العام في المجتمع، وما يسهم به ذلك من زيادة في مشاركة الجماهير في الحكم. والواقع أن الفروق التي أشرت إليها في الثروة والتعليم هي مظاهر لانقسام المجتمع إلى طبقات، وهذا هو التقسيم الساسي الذي غالبا ما ينظر إليه في نظريات "الديمقراطية الاجتماعية" مثلا بوصفه لا يتسق مع الحكم الديمقراطي (...)

وتستند الاعتراضات التي وجهت إلى نظريات الصفوة في الديمقراطية إلى تصور بديل للديمقراطية كحكم يمارسه الشعب. لكن هناك اعتراضات أخرى ترجع إلى التناقض الذي تنطوي عليه نظريات الصفوة ذاتها: فهناك أولا التساؤل الخاص بمدى إمكانية بقاء أي شكل من أشكال الحكم لفترة طويلة في حالة وجود معارضة دائمة وصراع بين الصفوات ودورة مستمرة لأعضائها. وقد لاحظ مانهايم في كتاباته حول مشكلات الديمقراطية السياسية في ضوء موقف ألمانيا عام 1930 أن نمو الديمقراطية يعني فقدان التجانس داخل الصفوة الحاكمة، وذهب إلى القول بأن "الديمقراطية الحديثة تنهار غالبا لأنها مُحملة بعبء اتخاذ قرارات معقدة بصورة تفوق كثيرا تلك التي كانت تواجه المجتمعات الديمقراطية المبكرة (أو ما قبل الديمقراطية) بما لديها من جماعات حكم أكثر تجانسا"⁽¹⁵⁾. كذلك، ذهب إليوت T.S. ELIOT في مؤلفه "ملاحظات حول تعريف الثقافة" إلى تقرير فكرة مماثلة، فالصفوات التي تتطلب دورة منتظمة لأعضائها لا تقوى على تأكيد الاستمرار الاجتماعي بنفس الطريقة التي كانت الطبقات الحاكمة القديمة أن تفعلها"⁽¹⁶⁾.

ومع ذلك، فإن كلا الكاتبين يبالغان في تصوير الأخطار التي ترجع إلى هذه المصادر، إذ لا توجد في الوقت الحاضر أية دورة ملموسة للأفراد بين الصفوات وبقية أعضاء المجتمع. كما أن الصفوات لا تنشغل في صراع حقيقي مع بعضها البعض. ولقد قال آرون في مناقشته للموقف الراهن للمجتمعات: "إن بناء الصفوة الحاكمة قد يشهد تعديلا تقدما، إذ قد تتغير الأهمية النسبية لمختلف جماعات الصفوة، لكن المجتمع يستطيع الاستمرار والازدهار فقط إذا كان هناك تعاون حقيقي بين هذه الجماعات. ولا بد -بطريق أو بأخرى- من وجود وحدة رأي وعمل في ما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالصفوة"⁽¹⁷⁾. والواقع أن وحدة الرأي والعمل -أو الاستمرار الاجتماعي الذي يرغب فيه إليوت- قد تأكدت إلى حد بعيد في المجتمعات الغربية من خلال تكوين الصفوات من أعضاء الطبقة العليا في المجتمع،

والتدعيم الإيديولوجي لنظرية الصفوة ذاتها. ولا تزال الحقيقة المقبولة هي: "أنه منذ لحظة الميلاد، يكتب للبعض الخضوع، ولل البعض الآخر السيادة"⁽¹⁸⁾. وفي المجتمعات الغربية، تقف الصفوة إلى حد كبير على أحد جانبي الحاجز الضخم الذي أقامته التقسيمات الطبقية، ومن ثم يخلق ذلك نظرة مضللة للحياة السياسية، خاصة إذا ما ركزنا اهتمامنا على الصراع بين الصفوات والطرق التي ترتبط من خلالها الصفوات بمختلف الطبقات الاجتماعية.

ومن الأساطير السياسية السائدة في عصرنا أن الديمقراطية تجد الحماية والتهميم أساسا من المنافسة بين الصفوات، تلك المنافسة التي تحقق التوازن وتحد من قوة كل منها. وحينما ننظر إلى مناقشات أصحاب نظريات الصفوة الذين يدعمون وجهة النظر هذه، نجد تناقضا ثانيا يتمثل في الانتقال عبر مستويات مخلفة للمناقشة من مفهوم تعدد الصفوات إلى مفهوم آخر مختلف تماما هو تعدد المنظمات الطوعية. فقد أشار موسكا مثلا إلى الإمكانية التي ينطوي عليها النظام الديمقراطي، تلك الإمكانية التي تتيح للقوى الاجتماعية العديدة (والتي لا تقتصر على الصفوات) المشاركة في الحياة السياسية، والحد من نفوذ قوى أخرى، وبخاصة البيروقراطية، وبالمثل، فإن آرون حينما ذهب إلى أن أهمية توزيع القوة في الديمقراطيات التعددية لا تتعلق فقط بالصفوات الأساسية التي حددها، نجده يتحدث عن التباين الواسع للتنظيمات المهنية والسياسية التي توجد في هذه المجتمعات وتفرض بعضة القيود على قوة الحكام. لكن هذا الدفاع عن ازدهار التنظيمات الطوعية كظرف أساسي للديمقراطية الفعالة، لا يدعن نظريات الصفوة. إن هذا الاعتراف الواسع بأهمية الحكم المحلي والمنظمات المهنية والهيئات الطوعية والمستقلة الأخرى، لا يؤكد أن هذه المنظمات صفوات تنشغل، في صراع أساسي حول القوة السياسية، لكنها تتيح فرصا عديدة أمام العامة من الرجال والنساء للتعليم والتدريب على مهمة الحكم الذاتي، فهي إذن أدوات تحقق الحكم بواسطة الشعب وتجعله عمليا في المجتمع الكبير المعقد.

إن هذا الطريق يؤدي بنا أيضا إلى وجهة النظر التي عبرنا عنها في ما سبق، من أن استمرار وتطور وإصلاح نظام الحكم الديمقراطي لا يعتمد أساسا على تعزيز المنافسة بين جماعات الصفوة الصغيرة التي تمارس أنشطتها في مجالات بعيدة تماما عن ملاحظة أو رقابة المواطنين العاديين، ولكنه يعتمد على خلق وإيجاد الظروف التي يسمح فيها لعدد كبير من المواطنين- إن لم يكن لهم جميعا- بالمشاركة في تقرير تلك المسائل الاجتماعية التي تؤثر بحيوية في حياتهم الفردية (في العمل، والمجتمع المحلي، والأمة) والتي تكون

فيها التفرقة بين الصفوات والجماهير قد بلغت أقل درجة ممكنة. وتتضمن هذه النظرية أولاً أن فرص توسيع نطاق الحكم الذاتي يجب البحث عنها بجدية، وبخاصة في مجال الإنتاج لاقتصادي. وهناك بعض الأمثلة الحديثة مثل مجلس العمال في يوغوسلافيا، وبرامج تنمية المجتمع في الهند، فكافة الصعوبات التي تنطوي عليها هذه التجارب بحاجة إلى الاهتمام. ثانياً، أنه يجب التغلب بأية طريقة على العقبات الحالية التي تحول دون المشاركة الكاملة في حكم المنظمات الطوعية، التي تنشأ أساساً عن الفروق في الطبقات الاجتماعية، وسيادة أفراد الطبقتين العليا والوسطى كأعضاء في هذه المنظمات.

إعداد: عبد الرحمن زكري

هوامش:

- (^٥) منتخبات من كتاب "الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الفصل السادس تحت عنوان: الديمقراطية وتعدد الصفوات. الصفحات من 125 إلى 138. الترجمة العربية من إنجاز الدكاترة: محمد الجوهري، عليا شكري، محمد علي محمد والسيد محمد الحسيني، والصادرة عن دار المعرفة الجامعية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السادس. الإسكندرية. 1988.
- (-) الأوليغارشية: "في المعنى الأصلي، تدل الأوليغارشية على شكل من النظام في اليونان القديمة يحكم فيه عدد محدود من المسؤولين (*Oi Oligoi*)، أي "القليلو العدد".
- وهي نظام سياسي يتولى الحكم فيه عدد قليل من الأفراد كالنبلاء (الأرستوقراطية) أو من هم أكثر ثراء (البلوتوقراطية)" (قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية/ عربي، إنجليزي، فرنسي، تأليف الدكتور محمد سعيان. مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى. 2004. ص: 63.
- (-) في نص الترجمة العربية، ورد وتكررت عبارة "الحزب الواحد"، والدقيق هو الحزب الوحيد. (ع.ز).
- (--) في أكثر من موقع في النص، يرد تعبير الحكومة عوض الحكم، حيث لا يكون المقصود هو السلطة التنفيذية، أي مجرد جهاز أو مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، بل بالضبط كلية ذلك النظام من حيث هو كذلك. (ع.ز).

حواشي ومراجع الترجمة العربية

- (1) كارل مانهايم، محاولات في سوسيولوجيا الثقافة، ص 179 (بالإنجليزية)
- (2) نفسه، ص 200.
- (3) في: الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية، الفصل الثاني والعشرون، نظرية أخرى للديمقراطية. انظر أيضا ص 16. (بالإنجليزية)
- (4) نفسه، ص 276.
- (5) نفسه، ص 285.
- (6) أ. داونز، نظرية اقتصادية للديمقراطية، ص 165.
- (x) صاغ روبرت ميتشلز ما يعرف بالقانون الحديدي للأوليغارشية، ذلك أن كافة التنظيمات الكبرى الحديثة، سواء كانت أحزابا سياسية أو نقابات أو غير ذلك، تكشف عن اتجاه أوليغارشي واضح، وهو الذي يحدث التغيير في البناء التنظيمي الذي يظهر استقرارا ملحوظا. ونتيجة لذلك، يمكن القول بأن كل تنظيم لا بد أن ينقسم إلى أقلية تشغل أوضاع الرئاسة والتوجيه، وأغلبية تخضع لحكم الأقلية.
- وجدير بالذكر أن ميتشلز وموسكا وباريتو من أظهر من تبنا صياغات ماكياويل السياسية. والفكرة الرئيسة التي تناقشها هذه الصياغات هي أن البناء السياسي للمجتمع يمثل ثنائية مؤلفة من الصفوة والجماهير، ومن ثم، فإن وظيفة علم السياسة هي دراسة بناء الصفوة في المجتمع وتحليل علاقتها بالجماهير، باعتبارها الأقلية الحاكمة التي تفرض سيادتها.
- والصفوة تمارس حكمها استنادا إلى القوة حتى وإن كانت غير ظاهرة، كما تحاول أن تصطنع إيديولوجيات خاصة بها تحجب دوافعها الحقيقية المتمثلة في السعي وراء المصالح الخاصة، ومن ثم فهي تحاول أن تبرر سيطرتها بتأكيدا على الصالح العام. وتعتمد درجة استغلال الجماهير على مدى الاتساق بين مصالح الصفوة والمصلحة العامة للمجتمع السياسي ككل. أنظر في ذلك:
- ZEITLING, IDEOLOGY AND THE DEVELOPMENT OF SOCIOLOGICAL THEORY. NEW DELHI, 1969, PP159, 195, 218.*
- وأنظر أيضا معالجة مستفيضة لوجهة نظر ميتشلز في: دكتور محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، الجزء الأول، مدخل للتراث والمشكلات، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص 73-79 (المترجم).
- (7) ومع ذلك، فلا تزال نظرية اللعب حتى وقتنا الحاضر تستخدم في الدراسة الشاملة للصراعات الدولية وبخاصة ما يعرف بـ "احتمالات الحرب". وقد فحص آرون نقديا استخداماتها في هذا المجال في مؤلفه: **السلم والحرب بين الأمم**، وبخاصة مقاله الأخير: استراتيجية عقلانية وسياسة معقولة.
- (8) ريمون آرون
- (9) يقول ريمون آرون في المقال المشار إليه سابقا: "من المستحيل تماما أن توجد حكومة المجتمع إلا على أيدي القلة... فهناك حكومة من أجل الشعب، ولا توجد حكومة بواسطة الشعب"
- (10) وذلك على الرغم من أنه اهتم بمناقشة نمو المساواة، واقترب المسافة بين الصفوات الجماهير كعوامل مؤثرة في نمو الديمقراطية الحديثة.

(11) أنظر: ل. غوتسمان، السياسة البريطانية. الفصل الحادي عشر حيث اتضح كيف يمكن لعدد قليلا من الأفراد المشاركة في صياغة السياسات القومية؛ ففي بريطانيا، توجد جماعة صغيرة من "العظماء" (تضم آلاف من الناس ينتمون أساسا للطبقة العليا في المجتمع) تشارك في أعمال المجالس الاستشارية وغيرها من الهيئات العامة.

(12) روبرت ميتشلز، الأحزاب السياسية.

(13) كارل ماركس، حول المسألة اليهودية.

(14) انظر: جورج فريدمان، تشريح الشغل.

(15) يمكن في بريطانيا وصف المستقبل المهني النموذجي لأبناء الطبقة العليا والطبقة العاملة على النحو التالي: يتلقى أبناء الطبقة العليا تعليمهم في المدارس العامة الرئيسية وفي جامعات أكسفورد وكامبريدج، حيث يلتحقون بعد ذلك بطبقة رجال الأعمال، والسياسة والخدمة المدنية والمهن الفنية العليا القديمة، بينما يتلقى أبناء الطبقة العاملة تعليمهم في مدارس الدولة، وبخاصة المدارس الثانوية الحديثة حيث يتخرجون منها في سن الخامسة عشر للعمل في الأعمال اليدوية بالصناعة أو الأعمال الكتابية الصغيرة، وذلك على الرغم من أن البعض (نسبة عالية تفوق ما كانت عليه منذ خمسة وعشرين عاما) يلتحق بمدارس تؤهلهم للتعليم العالي في الجامعة أو المعاهد التكنولوجية. وهناك بعض أبناء هذه الطبقات قد لا يسيرون في نفس الخط المهني المشار إليه، لكن هذه النسبة ضئيلة بحيث لا تؤثر في الصورة العامة. ويختلف الموقف التعليمي في الولايات المتحدة اختلافا أساسيا عما هو الأمر في بريطانيا والبلاد الأوروبية الأخرى، فعلى الرغم من أن التغيير قد حدث مؤخرا جدا، إلا أن هناك نسبة عالية جدا (حوالي 90 في المئة) من جماعة العمر الملائمة بالنسبة لكل الطبقات تتلقى تعليما ثانويا حتى السابعة عشر، ونسبة أخرى (حوالي 35 في المئة) تحصل على فرص التعليم الجامعي.

(16) كارل مانهايم.

(17) ت. س. إليوت: نقط حول تعريف الثقافة.

انتقد إليوت وجهة نظر مانهايم القائلة بأن الصفوات في المجتمعات الحديثة يمكن أن تقوم بالفعل بوظائف الطبقات الحاكمة القديمة، دون أن يلاحظ أن مانهايم نفسه قد صاغ بالفعل هذا النقد. والواقع أن مانهايم لم يخلص إلى وجهة نظر محددة في ما يتعلق بمكانة الصفوة في المجتمع الحديث، وأحيانا ما كان يذهب إلى أن المنافسة بين الصفوات تحمي الديمقراطية، وفي حالات أخرى يزعم بأن حكم الصفوة الواحدة يعني المثقفين، وأخيرا ذهب إلى أنه لا توجد صفوة أو مجموعة صفوات يمكن أن تحقق الاستقرار السياسي إذا لم تتحقق لها خصائص الطبقة التي أهمها الارتباط بالطبقة العليا القائمة، فتصبح جماعة وراثية وصاحبة الملكية. أما التصور الوحيد الذي استبعده مانهايم فهو المجتمع اللاتبقي القائم على المساواة.

(18) ريمون آرون، البنية الاجتماعية... SOCIAL STRUCTURE AND THE RULING CLASS/ BRITISH... JOURNAL OF SOCIOLOGY I,(2). P. 129

(19) أرسطو: السياسة.

المعارف، المثقفون، الدولة و الحزب

أندريه توزيل (André Toseil)

ترجمة: عبد الرحمن زكري

سيروراتُ التفاضل بين المهن الثقافية والمعارف ودولتُها

1- يدعونا ميشيل فوكو، في أبحاثه الأخيرة (1) إلى إعادة صياغة مسألة المثقفين وعلاقاتهم بالسياسة. وهو يضع الأصبع على أزمة المثقف الشامل الذي دأب على وضع الكونية النقدية كمهمة على عاتقه، وذلك، لأن المجتمع المعاصر لم يعد يترك حيزاً للخطابات العصماء والرنانة حول أي من المعاني المجردة المقيمة خارج التناقضات الملموسة، ويشهد أكثر فأكثر بروز طراز جديد من المثقفين "المختصين" الذين يشتغلون ويفكرون في حدود شروطهم المهنية الخاصة (مستشفى، مختبر، ملجأ، جامعة، معاهد خاصة...). إن المثقفين "غير الكونيين"، أو "اللاكونيين"، يصادفون السياسة من داخل نشاطهم [المهني] الخاص؛ وهم لذلك يتسبسون على نحو جديد، ويكتشفون السياسة الحاضرة في تشكل المعارف القطاعية التي ينتجون ويعيدون إنتاجها وينشرون. إنهم ينقدون هذه المعارف القطاعية والمحلية وهم يكتشفون تسيُّسها المؤسَّس، كما يكتشفون في تقنياتهم الظاهرة العمل الخفي الذي يوجههم نحو غايات لا تكون دائماً بريئة. إن المثقف المختص ليس خبيراً فقط: إنه يجد نفسه في ارتباط مع سياسة ممارسة تخصصه، في إنتاج المعرفة الخاصة بهذا التخصص. هكذا، تبدو "حقائق" المعارف وكأنها محكومة بأنظمة من السلطات التي تنتجها: فالطب العقلي مثلاً يستمد حقيقته من تأسسه/ مأسسته كممارسة اجتماعية جماهيرية.

ثمة حقاً "نظام" للحقيقة، ولكن النقد الإيديولوجي، الكوني، للمضامين الإيديولوجية لهذه المعارف، سيبقى غير كاف ما لم يجد له منفذاً نحو البحث عن طريقة جديدة لممارسة المهنة يكون من شأنها أن تغير النظام السياسي، الاقتصادي والمؤسسي لإنتاج الحقيقة.

ومادامت الحقيقة، والحقائق المحلية سلطة، فهذا يطرح مسألة إعادة تعريف سلطة الحقيقة، سلطة هذه الحقائق، وذلك بفصلها عن أشكال السيطرة التي تشغل من داخلها تلك السلطة. إن تحاليل فوكو هذه، ترمي إلى تغيير حقيقي للوضع الاجتماعي للمثقفين الذي يشهد أزمة في العُدة التي تم إرساؤها في المجتمعات الغربية منذ بداية القرن العشرين. وتلك العُدة يمكن أن نفكر فيها تحت عنوان "توسع وانتشار الشكل الدولي". فانطلاقاً من سنوات 1880-1890، حدثت فعلاً عملية تغيير للدولة البيروقراطية التي كانت، وهي تميز، تعمق أكثر فأكثر، سيرورة مأسسة الحياة العلمية. والحال أن السلطة السياسية كانت قد حفزت إنتاج المعارف (علوم الطبيعة، تكنولوجيات، علوم اجتماعية اقتصادية، سياسية...)؛ وساهمت في إعادة تنظيم العمل العلمي والفكري، وتطوير أشكال متخصصة من البحث، ولذلك، تمكنت في نهاية المطاف، بعد الفرز، من تَمَلُّك كل الثمار والنتائج. وسواء تعلق الأمر بتغيير مؤسسات تشكيل ونشر المعرفة (بحث، جامعة، نظام تعليمي) أو بترقية تخصصات جديدة إلى مستويات عالية من الاحترافية، مع الأشكال الجزئية المناسبة لها من العقلنة، فإن الدولة قد تحملت وأنجزت وظيفة إنتاج - نشر المعرفة.

هكذا انتشرت الدولة وتوسعت في المجتمع، محدّدة أشكالاً مؤسساتية جديدة من المعرفة، ومحدّثة فاعلين اجتماعيين جدداً تتحكم هي في تقنين وضبط نشاطهم. وهكذا ولّدت تغييراتها، على نحو مباشر أو غير مباشر، تفضلاً وشكلنة جديدين للحياة المؤسسية للمعرفة. لقد أصبحت الدولة، بفعل ضغط القوى الرأسمالية السائدة، منتجة لمعارف أكثر، ولفاعلين اجتماعيين أكثر، و"لمثقفين" أكثر.

2- غير أن سيرورة الدولة الموسعة للمثقفية متناقضة؛ فالمثقفون، حين يلجئون إلى الأجهزة الجديدة للدولة التي تشكلهم كفاعلين اجتماعيين، يتكونون ككتلة اجتماعية نوعية ومنظمة. كما أن أجهزة تشكيل - نشر المعارف تتحمل هكذا أشكالاً من العقلنة مخصصة، تحظى كل واحدة منها بمجال محدد بدقة تراقبه وتُقنّنه الدولة. بيد أنه بالرغم من التحديد الصوري لمجالاتها، فإن أشكال العقلنة تلك، لا يمكن بحال ألا تدخل في علاقة مع الطلبات الأتية من قوى الإنتاج وقوى العمل الحية. فتلك الطلبات، المندرجة في الحياة الإنتاجية للجماهير الشعبية، تحقق لهذه الأخيرة بشكل جنيني عقلنة جوهرية لحاجياتها الاجتماعية الخاصة، في لحظة ما من الصراع الطبقي. ولئن كانت الدولة تمارس وظيفة مراقبة للمعارف المتخصصة وتحاول أن تضمن اندراجها في سيرورات الإنتاج/الاستهلاك،

بل وفي سيرورات التوجيه البيروقراطي للطبقات المسيطر عليها، فإن "التخصصات" لا يمكن أن تبقى بمنأى عن المفاعيل المتضادة لتلك العقلنة الجوهرية.

إن دؤلة العقلنة المتخصصة، والاحترافية، والتي هي أيضا مراقبة، ترمي إلى تسييج التخصصات داخل دوائر منعزلة، وتصفيتهما من كل ارتباطاتها المتبادلة مع المسائل المتعلقة بـ"معنى" العالم، والحياة، وذلك، من خلال فصل كل تلك التخصصات عن تفكيرها الخاص في ذاتها، في أسسها النظرية وفي تحديداتها المادية، الاجتماعية، والسياسية. غير أن سعي الدولة لتقنين هذا البحث "التخصصي" لا يمكن أبدا أن يستقل بذاته تماما: ذلك أن الوظائف الفكرية الثقافية تجد نفسها في نهاية المطاف مخترقة من طرف السياسة ومن طرف معنى ما للعالم. إن العقلنة الصورية، وهي تتحول إلى معارف متخصصة، لن يكتب لها النجاح التام في احتواء وتحييد الاندفاع الجوهرية لقوى الإنتاج في هذه التخصصات ذاتها.

3- يُفضي انتشار الدولة، والتسييس الدولي للاجتماعي إلى تعديد ومضاعفة نقط تركيز المعارف المتخصصة، وبالتالي **نقط الحرج** الناجمة عن مفاعيل التسييس داخل الأجهزة المختصة. ويُراكم نشر تخصص واحترافية المعرفة هذا، شحنات جديدة من التناقضات داخل أجهزة التخصص. ولذلك تضطر الدولة لأن تقوم وتعاود القيام بأقصى جهد كيما تمنع أن تتحول تلك النقاط إلى شبكات، وحتى يتسنى لها أن تُبقيها كلها (النقط) في وضع ذرات منكفئة ومعزولة بعضها عن بعض، عاجزة عن أي تفكير ذاتي مستقل، وكل ذلك من أجل إعاقة ومنع أي اكتساح للمجالات المعينة لكل واحدة منها من طرف العقلنة المادية لقوى الإنتاج. غير أن خطوط تطور كل "مهنة" أو "تخصص" تميل إلى أن تنتظم في فضاء يكون فيه التلاقي محكوما بشكل محايث بهذه العقلنة المادية.

لا يتعلق الأمر بتحطيم الأشكال المنظّمة للمعرفة، بل بتخليصها، بفضل نقدها الذاتي، من الاحتواء الدولي لها، وذلك بالفصل، داخل الدولة و بدون "تحطيمها"، بين وظيفة السيطرة الطبقية والوظيفة الاجتماعية العامة. إن نمو أشكال العقلنة الداخلية للدولة، وتمأسسها، يقلص بشكل لا يخلو من مفارقة، فصل الدولة عن الاجتماعي ويجعل من إمكانية تغيير الدولة وإخضاع أشكال العقلنة للعقلنة الجوهرية شيئا قابلا للقراءة، وذلك، في إطار احترام الطابع المحايث لتلك الأشكال، وبدون لجوء لأية مراقبة من فوق، تقوم بها الشكلائية السلطوية لدولة "مُقرّرة"، بيروقراطية.

تعقيد في العلاقة البسيطة دولة - طبقة سائدة

4- تحطم هذه السيرة المتناقضة العلاقة *الثنائية التواطؤ دولة-طبقة سائدة*، تماما كما تشوه الانقسام الاجتماعي إلى طبقات. هكذا لا تعود الدولة تتحدد قط بميكانيزم للسلطة حصري، غريب ومعاكس في الجملة لتناقضات الحياة الاجتماعية. وفي الأجهزة الفاعلة في إنتاج ونشر تخصص العلم والمعرفة، يظهر فاعلون اجتماعيون لا يمكن الاستمرار في القطع بأن التحديد الطبقي لوحده هو ما يقرر دائما سلوكهم. والحال أن بالإمكان أن نرى هؤلاء الفاعلين يدخلون في تناقض مع العقلانية الشكلية التي بواسطتها تراقب الدولة "المهن" الجديدة وتحتويها. وبالفعل، هؤلاء الفاعلون الذين "تكونوا" و"تربوا" بتخصصهم، يصطدمون بالحدود الشكلية التي يسيج بها الاحتواء الدولي مهنتهم. ومن داخل هذا التخصص، تتشكل وتتراكم إمكانية "ديالكتيكية"، متمخضة عن اللقاء بين مشاكل التخصص، مع الحدود الشكلية، وضغط حاجيات الجماهير الكادحة وعقلنتها المادية المحددة تاريخيا.

إن المشكل المطروح هنا هو من النوع المنطقي-السياسي: إنه أولا مشكل التوجيه المحايث للتقسيم الاجتماعي للعمل الفكري في علاقته المزدوجة بالتوسع والمأسسة الدوليتين وبالتطور المتناقض للقوى المنتجة. وهو ثانيا في نفس الوقت، مشكل بناء الكوني داخل وبواسطة الأشكال النسبية للمعارف الجزئية والخاصة. وفي الحالتين معا، لا يرتفع البعد الغائي؛ ذلك أن كوني المعارف مترابط مع توحيد النوع البشري المقسم إلى طبقات. إن الفاعلين الاجتماعيين الذين هم المثقفون، يوجدون في وضع لا يسمح لهم بالاستمرار في إنتاج حقائقهم المحلية، سوى بهذا الشرط: ليس بأن يفصلوا نوعيا عن "السلطة"، ولكن بأن يفصلوا سلطة الحقيقة عن أشكال الهيمنة القائمة.

بحكم الواقع، يجد المثقفون أنفسهم ملزمين، بمواجهة ممارسة "مهنتهم" ومواجهة تحولها، انطلاقا من مسألة الجماهير وممثليها. وبدون وجهة نظر ممثلي الجماهير، لن يكون بوسع المثقفين أن ينتجوا سوى "الانتفاضة" الجزئية التي يُصار إلى عزلها بسرعة عن تخصصهم؛ وإذن لن يكون بوسعهم سوى ترك الدولة على حالها كما هي، بدون أية مساهمة فعلية منهم في تقليص وظيفة السيطرة عندها، وفيها، عبر بنائهم كبديل لذلك ممارسة وظائفها الاجتماعية العامة.

5- هذا المشكل، صادفه تاريخ الحركة العمالية والنظرية الماركسية، غير أنه لم يطرح ولم يجد له حلا مرضيا، باستثناء وحيد تقريبا، هو فوق ذلك من طبيعة نظرية. وبشكل عيني، تم الإقرار بالمشكل من حيث هو مشكل تنظيم الشغل، ومشكل موقع العلوم والتقنيات في إطار أولوية السياسي.

في سنوات 1920-1930، كان هذا المشكل في الغرب عنصرا حاسما في الأزمة، وثابتا من ثوابت الحياة الثقافية.

فالأحزاب الاجتماعية الديمقراطية للأمية الثانية لم تتجاوز بل لم ترفض الحل الرأسمالي للمشكل. ووحدهم بعض المثقفين الماركسيين رأسهم لوكاتش الشاب ومنظرو مدرسة فرانكفورت، طرخوا الموضوع، ولكن دون أن يتجاوزوا هم أيضا مستوى النقد الإيديولوجي فقط. أما في الشرق، فقد سمحت ثورة أكتوبر بمواجهة المشكل، إذ سيقدم لينين إجابة سرعان ما بين الانحطاط الستاليني حدودها بشكل تراجيدي، حتى ولو كانت قيمة القطع الذي أنجزه ذلك لا جدال فيها. أما الاستثناء الوحيد حقا في كل ذلك فهو غرامشي.

تحدّي ماكس فيبر: العلم والسياسة كمهنة

6- كنا بصدد الحديث عن الحل الرأسمالي للمشكلة. ومن أجل قياس هذا الحل، مروا من التغيرات المورفولوجية إلى تنظيرها المفاهيمي، يمكننا اعتماد فكر ماكس فيبر ("العلم والسياسة كمهنة"). قبل فوكو، فكر ماكس فيبر في نهاية المثقف الشامل وانتصار المثقف المحترف [المتخصص]. فافتناعا منه بأن العقلنة الاقتصادية الرأسمالية (في صيغتها كحساب لتعظيم الفوائد، العزيز على أنصار النظرية الحديثة [Marginalisme])، تمثل أفقا غير قابل للتجاوز، سيعتبر ماكس فيبر أن علاقة جديدة بين الاقتصاد والسياسة تطرح نفسها من الآن فصاعدا على جدول الأعمال. ولذلك، سيتعين على الدولة الجديدة أن تجعل من تدبير منظم وعقلاني للاقتصاد من طرف الشركات الكبرى شيئا ممكنا. كما سيكون عليها أن تُيسر إمكانات تطور وتوسع الأشكال العلمية التي تسمح بذلك التدبير، وذلك في كل القطاعات الأساسية والمقررة. وفي ذات الآن، يصبح النشاط الدولي موضوع تحليل بالنسبة للدولة نفسها: فتخصصية المعارف أمر معاصر لتخصصية معرفة الدولة ومعرفة السياسة التي يجب أن تُرد إلى مجرد علم جزئي، هو نفسه مقنن ومقعد. إن الدولة التي تطور

التخصصية، لا تُستثنى هي نفسها من مفاعيلها، وهي لذلك تصبح ذاتا وموضوعا لهذه المعرفة الجديدة.

بناء على ماسبق، سيتم الفصل الأكسيولوجي الذي يطرحه ماكس فيبر؛ وفيه، سيكون على العلوم الجهوية [بسبب من التقطيع الذي تجريه على الواقع والذي يحدد موضوعها في مجال أو بُعد محددين من مجالات وأبعاد ذلك الواقع]، التخلي عن كل تساؤل من طبيعة أكسيولوجية قيمة، والقبول بحيادها، وكتبها الواضح لكل إشكالية معنى الحياة (الحياد القيمي). هكذا تتشكل دائرة مستقلة من العمل الفكري، ولكنها ترتعن بعلاقة جديدة مقننة وخارجية بين السلطة السياسية والمجتمع الجماهيري. تُنتج السلطة السياسية معرفتها المتخصصة التي تتحدد في العلاقة مع العقلنة الشكلية (الفعل من أجل غاية هي السعي الدائم لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الفعالية). وتُرفع العقلنة الرأسمالية، مع موازين القوى التي تُسندها، إلى مرتبة عقلانية فريدة. هذه العقلنة، تفرز، تراقب، وتجزئ الطلبات العامة للجماهير، ولا تقبل منها كطلبات مشروعة سوى ما يتلاءم فيها مع السيطرة الاحتكارية. أما الهيئة الحاسمة والمقررة في تلك المراقبة فهي بالطبع هذا العلم (والفن) السياسي، المستقل كما يُصوّر، والقائم على تدبير المختصين البورجوازيين للسياسة، الذين يشرعنون سلطة قرارهم عبر مطالبتهم بالإقرار له (العلم السياسي) بكونية مبدئية صورية.

لقد أصبحت السياسة مهنة، ممارسة لسيطرة منفصلة عن المجتمع، بمسوغ كفاءة أولئك الذين يطابقون بين المصلحة العامة والعقلنة الصورية (مع علاقتها غاية-وسائل). وهكذا يتم تكريس إبعاد المعرفة عن الجماهير. أما

"أفكار" الجماهير، هذا العنصر من عناصر العقلنة المادية، فيتم رفضها ببساطة باعتبارها باعتبارها عَمَاء عاطفيا، غير معقول ولا عقلاني. لا يعتبر علميا هنا إذن سوى المعرفة المنغلقة على نفسها في كل مهنة والمعرفة السياسية للتنظيم العقلاني لهذه المعارف، الموضوعة هي نفسها تحت سيطرة عقلنة صورية معتبرة كأقنوم. إن استقلالية المثقفين تابعة للسلطة الدولية، المشرعة هي نفسها كعقلنة، عقلنة السيطرة.

إن شكلاية المعارف المُحيّدة، وشكلاية العقلنة السياسية الصورية، وتوسيع سلطة الدولة، وبقرطة أجهزة التكوين، وسيطرة الاقتصاد الرأسمالي في مرحلته الامبريالية كلها أمور يستدعي بعضها البعض وتبدو كما لو كانت أشكال حياة، غير قابلة للتجاوز.

المعارف و"معنى العالم"

7- في التقليد الماركسي، ولكن بدون أن يقدر على الارتباط بقوة وبممارسة بديلة، حاول جورج لوكاتش (التاريخ والوعي الطبقي، 1922) أن يرد على ماكس فيبر⁽²⁾. جاء نقده فلسفياً، إيديولوجياً، وكان من زوايا عدة، رغم نفاذه الخارق للعادة، أسير نوع من الرومانسية.

حاول لوكاتش نفس وضعه / صوّنة العلوم؛ فجعل من المستوى "الديالكتيكي" مستوى نقدياً قادراً على إذابة الفواصل والمأسسة الدولية، وربط الديالكتيك بالقوة التي من شأنها مواجهة التشيئات الرأسمالية، وهي قوة الطبقة البروليتارية مسلحة بوعيها الطبقي. ردّاً أخاذ، لكنه مخيب، ذلك أن كل التحليل تركز على الأشكال الفلسفية والنظرية، تاركا خارج دائرة تناوله قضايا جوهرية كتحويلات الدولة وعلاقات الإنتاج. رد شديد الإفراط "الإيديولوجي" يهيمن عليه التقاطب الكثيف لأزواج من المقولات مثل القيمة الاستعمالية/القيمة التبادلية، والطبقات/الدولة، والمعرفة الديالكتيكية/ المعارف المتخصصة، بقيت فيه فكرة ديالكتيك شامل، تركيبية وموسوعي أفقاً لم يخضع لأية مساءلة، وتشكل كحل محدد سلفاً بشكل قبلي.

أما فعاليتها فتظهر مع ذلك إن نحن واجهناها بمحاولات أخرى صادرة عن الفلسفة المعاصرة تحاول أن تدخل من جديد موضوع "معنى العالم" في ثنايا العلوم. يتعلق الأمر خصوصاً بعمل هوسيرل العظيم *أزمة العلوم الأوروبية (1938)*، وبوضع مشروع السيطرة على الطبيعة المخرب بفعل منحى العلوم والميتافيزيقا الغربية موضع تساؤل، وكذا بنقد هيدجر الراديكالي للفلسفة كتأويل وسيطرة للكائن، وكنسيان للوجود (الوجود والزمان، 1927).

إجابة لينين: الثورة كمهنة

8- وحده لينين كان في مستوى المشكل وفي مستوى تنظيم ماكس فيبر. وفي حدود غير قابلة للتخطي وقتها، قبل لينين، مع التحويل، ضرورة التخصص والاحترافية في العمل السياسي الحديث. هكذا، سيظهر الحزب كهيئة تركز وتكثف العقلنة الجوهرية للجماهير، وذلك بتنظيمها والارتقاء بها إلى مستوى سلطة دولة. كما أن الحركة العمالية، بفضل احتشادها تصبح في مستوى الرد على تحويل الدولة الوظيفية من طرف الطبقة الفائدة.

تستلزم هذه الإجابة نمطا جديدا من العلاقة جماهير/ معرفة. ولا يمكن لعلم الحياة الاجتماعية إلا أن يتشكل على صعيد هذا الكيان المضاد للدولة الذي هو حزب الطبقة العاملة، وأن يُجَلَّب من خارج الجماهير. يجمع الحزب معرفة التشكل الاجتماعي ومعرفة السياسة، ولكن كواقعتين خارج السيرورات الاجتماعية. وهذه الخارجية النسبية هي شرط تركيز السياسة في نقطة واحدة حاسمة هي الدولة. هاهنا إذن تركيز خاص بالطبيعة الاحترافية للثورة ذاتها: فبدون الحزب الذي يركز ويُقَعِّد حياة الجماهير في أشكال تحليل ملموس لوضعيات ملموسة وفي الممارسة السياسية، لا يمكن للجماهير أن تتحرك وتبلغ غاياتها. كما أن هذا التركيز الخارجي للمعرفة (السياسية) وللقيادة السياسية لن يصلح لشيء ما لم تملك الجماهير تلك المعرفة وتجعل منها مبدأ لخط استراتيجي⁽³⁾. ولئن كان لينين ينتقد الدولة، فإن مرجعه في تنظيم الحزب يبقى هو الدولة. واستقلالية سياسته (الحزب) وعلمه تتركز في نقطة خارجية بالنسبة للجماهير التي يبقى تدخلها النشاط والوعي مطلوبا مع ذلك. ولقد تمكن المركز الوحيد للقيادة من أعلى، الذي هو الحزب البلشفي، من إسقاط الدولة القيصرية. إلا أن بناء الانتقال الاشتراكي سيطرح على الفور عددا من المشاكل والتناقضات البالغة التعقيد. والحال، كيف يمكن في مثل هذه الشروط قيادة خط جماهيري إذا كانت السلطة السياسية الجديدة قد تشكلت في نوع من الفضاء المنفصل، وكانت تشتغل بضمِّها لكلِّ دوائر الممارسة الاجتماعية؟ هكذا، سينتهي الهدم النقدي للنموذج "الفييري" بأن يؤدي ثمن فعله لهذا النموذج؛ **فالحزب وُضع كحزب-دولة**، جامعا ومُرَكِّزا كل حياة السياسة، مُقَعِّدا إياها بدوره من خلال تراتبية من التوسطات الموجهة من فوق إلى تحت.

9- هكذا، ستُطرح على لينين الأخير، المتبصر، والعاجز أيضا مع ذلك، وضعية حرج وانسداد للسياسة في مستوى واحد، كانت أيضا إقصاء للجماهير عن كل تدخل لتملك وبناء "معرفة" الانتقال ذاتها. فظلت اللينينية تابعة للدولة الاحتكارية، بل هي قَوَّت وصلَّبت منطق الدولة الاحتكارية بإنكارها السياسي للتعددية الاجتماعية والسياسية التي كانت تعبر عن نفسها في انتشار الدولة.

ومن وجهة النظر هذه، كان قد جرى التحضير "للسلطينية". نقول تحضير فقط لأن السيرورة السوفياتية كانت متناقضة. وبالفعل، لم يكتف لينين بممارسة جديدة لتخصيص السياسة، فبدأ (ليتوقف بعد ذلك) بتحديد علاقة جديدة جماهير/ مثقفون، سلطة/ معرفة⁽⁴⁾. كان لينين، ضد اقتصادوية الأممية الثانية، يريد تطوير أولوية السياسة، وذلك بمفصلة تركيز

السلطة السياسية العمالية (نقطة التقاء الحزب-الدولة) مع خط الجماهير. فواجه بوعي **التناقض الموضوعي لوضعية** تتطلب التركيز الخارجي للسياسة (تخصيصية مهنة الثوري المحترف) وتحريك الجماهير. كان يريد أن يجعل من الدولة الجديدة العمالية نظاما آخر لإنتاج الحقيقة. وإذن، بينما كان ماكس فيبر يُنظر في آن واحد لانغلاق العقلان الجهوية، ولاحتكار المعرفة والفن السياسي من طرف محترفين، كان لينين يسعى إلى تحرير تلك العقلان، وتأسيس كل المجتمع، وبالنتيجة، نشر العلم والتدخل السياسي في كل القطاعات الاجتماعية.

كتلميذ لماركس، لم يكن لينين ليقبل أن يستمر "دماغ المجتمع" موجودا في فضاء مفصول عن البنية الاجتماعية. كان يريد أن تملك الجماهير مسائل تدبيرها الخاص الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والوسائل التي تمكنها من معرفة تحويل ذاتها بذاتها. يلزم أن تصبح الأغلبية الغالبة من السكان، بما في ذلك أبسط طبخة، قادرة على القيام بنشاط مستقل وعلى إنتاجية سياسية مباشرة وحقيقية. كان لينين يسعى لأن يُكمل إنجاز هذا الكيان المضاد للدولة الذي هو الحزب-الذي يركز حياة الجماهير- عبر نشر السياسة في الإدارة الاشتراكية. كيف يمكن توسيع معرفة الجماهير؟ كيف السبيل إلى حل وتجاوز "العقدة" الموروثة عن المعرفة وعن السلطة؟ كيف يمكن تحويل السياسية، التي هي علم السيطرة، إلى علم للدولة، بحيث تصبح وظيفة الحكم خاضعة لضبط التدخل الجماهير الواعي، وليس لأساليب توجيه ذلك التدخل والتلاعب به؟ فعندما تدخل حياة الناس، يتعين على المعرفة أن تغير من نوعيتها، بتخليها عن كل تحديد صوري ومنفصل.

كان لينين يريد كسر الرابط الذي يوحد السلطة بالمعرفة الصورية البيروقراطية عبر توسيع عدد الفاعلين الاجتماعيين القادرين على تملك المعرفة الضرورية لضمان حكمهم أنفسهم بأنفسهم. ويترابط هذا التوسيع مع تغيير العقلنة السياسية بحيث تُوجّه أكثر فأكثر لتَمُرّ عبر التوافق المستمر والنشط للجماهير التي سيكون عليها أن تراقب عمل ممثليها بدل أن تفوّض سلطتها. كما سيتعين على أولئك الذين يريدون المعرفة ويريدون السلطة أن يقتحموا مختلف دوائر الاختصاصات المهنية، ويملكوا معرفة تلك الدوائر، وذلك بأن يطوروا، في ذات الآن، السياسة كعلم للمراقبة الشعبية على الإنتاج وكعلم عام لتنظيم الدولة الجديدة.

تجذب **المراقبة العمالية**⁽⁵⁾ المثقفين المختصين، المُعترف بهم كحاملين للعلوم والتقنيات اللازم تعلمها وتطويرها. وتقتحم العقلنة المادية العملَ الفكري للمختصين. إن الديمقراطية الجماهيرية تُربك التخصصية المهنية المفصولة للسياسة وذلك بمحاصرتها "من الأسفل".

حدود اللينينية والمأزق الستاليني

10- سيكون على **علم المراقبة العمالية** هذا أن يشكل الدائرة التي ترسم حدود فضاء البناء الضابط لترابطات تنظيم العلوم، كما سيكون عليه أن يصفى الحساب مع نظام الحقيقة الخاص بالرأسمالية المنظمة، كما سبق لماكس فيبر أن فكر فيها.

فهذا الأخير، كان قد أقرّ بالعقلنة في شكلها ك"عقلنة بحسب الهدف"، كهيئة مكلفة بشرعة كل الطلبات العامة، وياقصاء كل ما يتجاوز الحدود المسموح بها بالنتيجة. وكان في نفس الآن يعمل على بناء علم مستقل للتدبير الاجتماعي (علم الفعل العقلاني)، هو في حقيقته مهنة في خدمة قرارات "السياسيين". وبذلك، يُرسم فصل السياسة-المهنة عن المجتمع. فبالنسبة له، لا تُفهم السياسة ولا تُمارس سوى من طرف شريحة من المختصين، يحتلون فضاء تنظيم السلطة، ويقومون بفرز وتنحية الأفكار العامة الآتية من الجماهير باعتبارها مجرد عوارض عاطفية. هكذا يُبرز كم ترتبط الاستقلالية النسبية للعمل العلمي عضويا بعلاقة خارجية وعلاقة تعقيد بين السلطة السياسية والمجتمع الجماهيري. ولذلك، فالديمقراطية الوحيدة التي يقبل ماكس فيبر، هي تلك التي بواسطتها يتم تصريف توترات المجتمع وفق فواصل زمنية منتظمة ومساطر قابلة للاستيعاب من طرف العقلنة الصورية، المركزة هي نفسها في الدولة، فيتناظر ويتكامل الحياد الأكسيولوجي للمعارف مع تحييد المختصين الذين يرفضون أي اقتحام لحقلهم الإبستيمي من طرف الطلبات الاجتماعية، أو لا يقبلون تلك الطلبات إلا بعد أن يجري قبلاً التوافقُها وتكييفُها، حصرياً، من طرف الحقل الإبستيمي لعلم السياسة، كعلم لفعل دولة متمفصل مع "عقلنة" الاحتكارات الرأسمالية "بحسب الهدف".

كان لينين قد أصاب في مقتل (أو على الأقل تلك كانت نيته) العلاقة الفيسيرية تنظيم المعارف/ عقلنة الفعل الرأسمالي، عندما اقترح تنظيمًا للعلم الذي يرفض الفصل بين الشرائح المثقفة والسلطة (علما بأن هذه الأخيرة تتطلب مثقفيتها الخاصين)، كاشفاً بذلك حقيقة تلك المناعة التي يصبغها ماكس فيبر بإصرار على شرائح المثقفين، من خلال تحسيس الحقول الإبتستيمية بمجموع الطلبات العامة الآتية من العقلنة المادية الدالة على شروع الجماهير في الفعل. وأبان (لينين) بأن النمط الرأسمالي لعلاقة المختصين و"تخصصاتهم" بالسياسة هو التحييد واللائقاسمية. ويرفعه لداخانية الحقول الإبتستيمية إلى مستوى الطابع الشكلي للعقلنة العلمية، فهو لا ينفي خصوصية التخصص العلمي، وإنما يبرزها في تاريخيتها وفي طابعها "المختلط" بالسيطرة (...)

11- نعلم أن العلم اللينيني للمراقبة العمالية انتهى إلى التماهي مع علم (وممارسة) الحزب. وأن هذا الحزب اتجه أكثر فأكثر إلى الانغلاق على ذاته كطليعة مفصولة انصرف كلُّ همِّها نحو بناء موازين قوى، هي نفسها حاملة لدولة جديدة، لـ"ديكتاتور بروليتاريا". لقد أصبح علم المراقبة العمالية علماً لحزب- دولة مهيمن من الخارج على كل المعارف المتخصصة، ومُخضِعاً إياها اعتماداً على معايير جديدة (علم بورجوازي/ علم بروليتاري).

في نفس الآن، فقدت السياسة تحديدها كمعرفة وكفهم وتحويل للذات، "ذات" المنتجين. فبقيت علماً مفصولاً عن السلطة، لا يُتملك من طرف الجماهير سوى على شكل تصور للعالم فظّ، يستعرض الغايات الشاملة للسيرورة التاريخية، ولكن مجردة من أي بُعد إجرائي بالنسبة "للذوات الفاعلة" الاشتراكية الموجَّهة أكثر مما هي فاعلة حقاً (...)

وتوقف تسييس الجماهير، بسبب أن السياسة ذاتها أصبحت محتكرة ومحجوزة داخل هذا المركز الوحيد الذي هو الدولة- الحزب. ومن جهتها، تُركت "التخصصات" تحت رحمة طلبات نظام مزدوج: الإقرار بالإسقاط النظري للحزب، فلسفته الرسمية، "الديا- مات" (*dia-mat*)^(ب) وإخضاع تطورها المستقل على المستوى المهني لنوع من اللاأدرية الشاملة والإلحادية الخفية، مما سيبدو معه "الحياذ الأكسيولوجي" العزيز على ماكس فيبر شيئاً مرغوباً فيه، ويجعل الإخفاق الستاليني لعلم المراقبة العمالية يُظهر بالمقابل الحلّ

الفيسيري بوصفه حلاً ملائماً، وبذلك، يتم رهن كل ما سبق للينين أن شَخَّصه تحت عنوان "نظام الحقيقة".

الخرقُ الغرامشي: الهيمنة وأجهزتها

12- لا تتوفر نظرية الحركة العمالية الغربية اليوم سوى على *بلورة نموذجية وحيدة* (6)، هي تلك التي أنجزها غرامشي، والتي غطى بحثها في آن كما هو معلوم مسائل الثورة في الغرب، وبناء الدولة الجديدة، والحزب، والمثقفين... إنها موضوعات الهيمنة، وحرب المواقع، وممارسة الإدارة والقيادة قبل ممارسة السلطة. هذه البلورة تسمح لنا اليوم بأن نطرح من جديد، بلغة ومفاهيم معاصرة المشكل، الذي سبق لفوكو بسطه.

عرف غرامشي وفهم كيف تصبح المعرفة لحظة حاسمة في السلطة الدولية، كمعرفة متخصصة. فبفضل انتباهه للتحويلات المتزاوجة في الدولة كما في عملية الإنتاج الرأسمالي (7)، فطن إلى كون الأشكال المهنية والمؤسسية للمعرفة تشكل فئات من الفاعلين الاجتماعيين الذين تقبل الدولة مبادرتهم وتنظمها. فصعود العمل غير المنتج (بمعنى الإنتاج المباشر لفائض القيمة)، وتحويل الانقسام الاجتماعي إلى طبقات، وتنظيم الاجتماعي من طرف الدولة، أي على وجه الدقة التنظيم العلمي للاجتماعي... كل ذلك يقود جماهير البلدان الرأسمالية إلى التموقع على نحو مباشر أكثر فأكثر على أرضية الدولة. فهذه الجماهير، تواجه الدولة، وفي نفس الآن تطالبها بأن تتدخل (السياسة الاجتماعية)، وبذلك، تتعدد المراكز التي يتعين استثمارها سياسياً.

فهم غرامشي أنه لم يعد بالإمكان بناء الحزب كحزب ضد-الدولة، يركز في ذاته كل الشحنة السياسية. ولذلك، إن كانت السياسة تنتشر في أشكال خاصة حيث تتنظم الدوات والكفاءات (أجهزة تكوين، أنظمة مهن)، فذلك يعني أنه سيتوجب على الحزب الثوري تغيير علاقته بالدولة وبالجماهير. يتوجب عليه أن يكون قادراً على تجاوز حدوده الخاصة باستيعابه وتوجيهه لعملية تأسيس المجتمع. في هذا المضمار، سيجد الحزب نفسه في مواجهة مهمة العمل على تجاوز الفصل الذي تقيمه السياسة الدولية، وذلك بإعادة إدماج المهام السياسية داخل المجتمع المدني، وفرز الوظائف العامة للدولة داخل المجتمع. فهو

يمثل الشحنة السياسية لهذا المجتمع إزاء الدولة، كما يمثل بشكل معكوس الوظيفة القيادية للدولة (المُحوّلة هي أيضا) إزاء المجتمع المدني. ومن أجل ذلك، يتعين على الحزب أن يقبل تعددية نقط تنظيم الحياة الاجتماعية، وبناء وساطة سياسية لن يبقى فيها طرفا وحيدا وحصريا. ويتعين عليه أن يبني **وضعية ديمقراطية جديدة** يصبح فيها مركزا لتعددية الفاعلين الاجتماعيين.

13- ستترتب على إشكالية العلاقة الجديدة هذه بين الدولة-الحزب-الجماهير، آثار على نظام العلاقات دولة-معارف متخصصة-مؤسسات مادية لهذه المعارف-حزب. فلن يعود بإمكان هذا الأخير أن يُبنى سوى بعد أن يُشكّل شريحته الخاصة من "المثقفين العضويين"، ذوي الوظائف المنتجة والمُجدّدة، سيما وأن للحزب الجديدة، حرب المواقع، بُعدٌ نظري بالغ الاتساع والتحديد على نحو خارق للعادة: لذلك، يجب أن **توظف فيها المعرفة المنظّمة على نحو تصبح فيه عند الجماهير بمثابة "حس مشترك"**.

من أجل ذلك، يلزم أن يخترق الصراع الثقافي ميدان التخصصات المهنية، ويغمّره بالأسئلة العامة التي تطرحها الوظيفة المنتجة الجديدة لطبقة العمال، مع تقييم المحتويات الخاصة على ضوء هذه الوظيفة بالذات. ولا يمكن قط لمراقبة الطبقات الخاضعة أن تبقى خارجية: إذ ستنقل إلى داخل ثوابت المعارف المتخصصة. وهكذا، ستعاود جدلية الاجتماعي البروز مجددا من داخل الدوائر الخاصة للمعارف والتخصصات المهنية. كما سيرتفع شيئا فشيئا، التّمنّع الفيبيري، الذي يُقصي تناقضات تخصصية التخصصات. وهكذا، ستصبح كل تحصينات ومعازل المجتمع المدني، عناصرَ تنظّم فيها المعرفة التي يلزم نقدّها وتحويلها من الداخل باستمرار. "ماذا بوسع الطبقة المجدّدة أن تُعارض به هذا المجموعُ الهائل من خنادق وحصينات الطبقة السائدة؟ روح الانشقاق، يعني الاكتساب التدريجي لوعيها الخاص بشخصيتها التاريخية، روح انشقاق يتوجب أن تتوسع من الطبقات المترعّمة إلى الطبقات الحليفة الممكنة. على أن كل هذا، سيتطلب بداهة عملا إيديولوجيا معقدا شرطه الأول المعرفة الدقيقة بالمجال الذي يُراد تفرّغه من عنصره الجماهيري الإنساني" (8).

يتوجب على الطبقة التابعة أن تحتل المعرفة المنظّمة، وتحوّلها في آن معا، وتلك بالضبط مهمة الحزب: "ضبط الحضارة وأخلاقية أوسع الجماهير الشعبية مع ضرورة التطور المستمر لجهاز الإنتاج الاقتصادي... والبلورة المادية لأنماط جديدة من الإنسانية"⁽⁹⁾. على هذا النحو، سيُستأنف المشكل من النقطة التي تركه فيها ماكس فيبر، والتي وضعتها الرأسمالية الحديثة، وحيث لم يُفلح الفكر اللبيني في أن يواجهها مواجهة مستمرة ودائمة. سيُستأنف من حيث تابعت العلوم مسارها، مفصولة عن العالم، مرتبطة بالعالم وفق نمط العزل، ومتفصلة في حيادها مع الدولة التي تطور العقلنة الصورية، وتُنظّر لنفسها بمفاهيم هذه العقلنة الصورية عيّنّها.

يتعلق الأمر إذن بجعل هذه التخصصات والمهن قادرة على تحطيم القوقعة التي "وُضعت" فيها، وبالسماح للمختصين بإدراك وتحويل الروابط التي توحدتهم بالميكانيزم الدولي. وهنا، لن تظهر السياسة قط كأفق عام خارجي، بل "داخل" دوائر الكفاءة. هكذا سيتحول المختصون، دون أي تخل أو استسلام، من خلال جعلهم الفعل الخفي للغايات (التي تفرضها مطالب التغيير التاريخي) على الوسائل والعقلنة الصورية أمرا صريحا. لا يمكن للمختص، لـ "الخبير" أن ينفصل عن الفاعل الاجتماعي "المسؤول"، فثمة غاية شاملة محيطة توحد المعارف الجهورية بشكل عرضاني، ولكن لا يمكن توضيحها إلا من طرف المختصين الذين يواجهون مشاكل تخصصهم، كما يواجه تخصصهم ذاك بدوره التطلب الهيمني للمنتجين. هكذا، فإن تحريك المختصين يمس العلاقة التي تربط شكل الدولة، وشكل العقلنة، والمنطق الإنتاجي بذاته.

نحو نظام جديد لإنتاج الحقيقة والحق وأفعال التحرير

14- هكذا تجد الماركسية نفسها في مواجهة مهمة **الإقرار بالعلاقة الجديدة "تخصص-سياسة"**. وهنا يمكن لأعمال فوكو أن تتمفصل مع أبحاث غرامشي. وتمس هذه المواجهة نمط الممارسة السياسية للحزب ذاتها، تماما كما تمس بناء المعارف الحديثة، وأنظمة تحولها. وهنا، لا يمكن لبروز الطبقة الحاملة للحاجيات الاقتصادية والسياسية الجذرية إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار، لأن ذلك هو ما يسمح بفهم حقيقة وخطورة الرهانات

القائمة خلف ما يُقال عن نهاية "المثقف الشامل" ونهاية بديله العاكس لصوت سيّده، المثقف الداعية.

إن لامبالاة الماركسية ببروز أشكال من العقلنة الداخلية للدولة، لا يوازئها إلا لامبالاتها ببروز تعددية اللذوات الفاعلة، التي حتى وإن لم تكن حاملة لتناقض يمكن تعيينه بوعيتها الطبقي، تمثل مع ذلك مراكز للمبادرة السياسية قابلة لأن تتمفصل مع التحويل الأساسي (...)

15- إذا قبلت الماركسية القيام بهذا الجهد، سيتأتى لها أن تدمج وتطور بحثا كذاك الذي باشره ميشيل فوكو. وسيمكنها قبول ما يربط الحقيقة داخليا بنظام للسلطة، مع قدرتها على أن تفصل بنفس الحركة، هذه السلطة عن حقيقة أشكال السيطرة التي تشتغل في داخلها. سيمكنها تنقية تحاليل فوكو من انحرافها الفوضوي ومن افتتانها الخفي بسلطة أسبغ عليها هو نفسه ضربا من رداء أسطوري. إن كل مثقف، وهو يسائل ويحاول تحويل موضوع تخصصه الخاص من الداخل، فهو يناضل من أجل تحويل السلطة، غير أن ذاك النضال لا يصبح ممكنا بشكل عيني سوى إذا كان مفهوما من وجهة نظر مسألة الجماهير، وقيادتها الفعلية. وما لم تُكتشف تلك القيادة كافتراض داخلي للتحويل الذاتي للتخصصات المهنية، فإن هذه الأخيرة ستدخل وضعية حجز لذاتها بذاتها، وتسد كل مخرج أمام ضرورة امتدادها كنضال من أجل تحويل الدولة.

فوكو كما نعلم استهان بهذا الجانب، بسبب أثر الرّضّ الناتج، بدون شك، عن كل ما يربط الدولة بحزبها الوحيد. هكذا، تطرح مشكلة المثقفين في نفس الآن مشكلة الدولة، ومشكلة الحزب الثوري. لقد هجرت الماركسية مشكلة تحويلات الدولة وذلك بنفس القدر الذي هجرت به المشكلة المرتبطة بها، مشكلة نقد الحزب كهيئة منفصلة للمراقبة، متمركزة في "فوق". من هذه الزاوية، تكون أزمة الماركسية هي أزمة توقيف تجربة تدخل الجماهير في مستوى من التركيز الدولي لا يتجاوز الدولتي البورجوازية. إنها أزمة ممارسة سياسية تجمدت في ممارسة لمراقبة الجماهير والعقلنات الجهوية من فوق. هي إذن أزمة سياسة معينة، ونظام معين للحقيقة، أزمة نظام قطع الرابط الدائري بين فهم الذات وتغيير الذات من وجهة نظر القوة المجددة⁽¹⁰⁾.

الفهم التغييري والحزب

16- بوسعنا أن نفهم الآن لماذا هو أمر غير قابل للطرح تماما هذا المعادل النظري للحزب كضد-الدولة، والذي هو "الديا-مات" (*dia -mat*). تبدو هذه المادية الجدلية كهيئة مفوّضة لشرطة الحقيقة موكل لها مراقبة كل السيرورات الطبيعية والتاريخية من طرف الحزب-الدولة.

إن مهمة تغيير هيمني للبراكسيس تتناظر مع عمل بناء نقدي للعلم، للعلوم مأخوذة في كل المساحة المتناقضة للعلاقة معرفة-دولة. إن أهمية الماركسية بالنسبة للمثقفين، وبالنسبة للمعارف، هي أهمية للتحويل الذاتي للمنتجين ولجهاز هيمنتهم، أي الحزب. وإذن، تجد الماركسية نفسها في مواجهة مهمة نقد نظام حقيقتها الخاصة. فأزمتها هي بالتأكيد أزمة هذا النظام. وهي، ككل أزومات الأنظمة، تتطلب حلولا جذرية، تغييرا "ديمقراطيا جماهيريا" لنظام إنتاج ما هو حق وحقيقة.

والنظام "الديمقراطي الجماهيري" لإنتاج الحق والحقيقة هذا، يستلزم أن تكون لكل الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بتحويل المنتجين القدرة على الفهم التغييري (للعالم ولأنفسهم)، وعلى التغيير الفاهم/المتفهم (للعالم ولأنفسهم). فالعقلنة الجوهرية، تلك التي "ترتبط" بالموقع البنيوي للمنتجين، لا يمكنها أن تتشكل سوى على هذا النمط، المختلف عن حساب متابعة تحقيق أقصى فائدة، الخاص بالعقلنة الصورية. ولا يكون فاعلو هذا التحويل ذوات تحويل حقا مالم ينتجوا في آن تحويلهم الذاتي الخاص وينظموا تلاميهم كغاية وحدوية.

إن وعي المثقفين المحترفين هو فعلا وعي ممزق: فهم يعيشون التناقض بين ما يتطلبه تصرفهم بالقياس للمشاكل التي تطرحها الجماهير الواسعة، وبين ما يعكسه نفس تصرفهم ذاك في شكل توجه خاضع للسيطرة القائمة. يقول غرامشي: "إن ظواهر النفاق والازدواج الموضوعي للوعي لها معنى. وهذا المعنى هو أن جماعة اجتماعية لها تصور لها الخاص للعالم، مهما يكن جنينيا، تميل إلى أن تُعلنه عرضاً بمناسبة كل فعل من أفعالها، إلا أن هذه الجماعة عندما تتحرك كمجموع عضوي، فهي تستعير من جماعة أخرى، لأسباب تتعلق

بالإخضاع وبالخضوع الفكري، تصورا آخر ليس تصورها هي. ولذلك، نراها تؤكد بالأقوال هذا التصور، وتعتقد أنها تلتزمه، فقط لأنها تلتزمه فعلا في الأوقات العادية عندما لا يكون سلوكها مستقلا وحرا بل خاضعا وتابعا بالضبط"(11).

لا يمكن لنظام إنتاج الحقيقة "الديمقراطي الجماهيري" أن يأخذ وجه صراع ومعرفة بين قوى نفسية، بل بين هيمنات وتوجهات سياسية وأخلاقية. أما حاصله، وفهم الفاعلين الذاتي لوظيفتهم، وللاشفاق المطروح عليهم تجاوزه، وخط تجاوز هذا الانشقاق، فهو أمر تقررته المواجهة بين تلك الهيمنات، وليس إعادة البلورة المنطقية، التي تجري بهدوء وسكينة داخل عقلنة معطاة سلفا.

يتعلق الأمر بوغي وبتحويل لعالم كل امرئ فيه هو عقدة علاقات وترابطات. ف"فهم الذات النقدي لذاتها، ينتج إذن عبر صراع "هيمنات سياسية"، وقيادات متعارضة، على الصعيد الأخلاقي أولا ثم السياسي، من أجل أن تصل إلى بلورة أعلى لوعيها الخاص بالواقع"(12).

"بوسعنا القول بأن كل واحد منا يُغيّر ذاته، بقدر ما يُغير ويحوّل كل مُركّب العلاقات التي هو عقدة ترابطاتها... فإذا كانت فرديته الخاصة هي مجموع هذه العلاقات، فإن بناء شخصية خاصة به، سيعني اكتسابه لوعي هذه العلاقات، تماما كما أن تغييره لذاته سيعني تغييراً لمجموع تلك العلاقات"(13).

لا يتعلق الأمر بفهم مثقفي صرف، تأملي، بل بفهم يُحوّل ويرتفع باستمرار على قاعدة التحولات المتتالية، ويكون لها بمثابة حامل. هذا النمط من الفهم هو ما يجعلنا نصير معاصرين لأنفسنا، ونعرف أننا مندرجون إيجابيا في التحولات والتغيرات الجارية. أليس هذا الفهم التغييري للذات وللعالم، هو بالضبط، ما تمّ تعطيله وتعويقه؟ أليس في هذا يكمن الوجه الأكثر سفورا لما نسميه اليوم أزمة الماركسية؟ ألا يتعلق الأمر، بالنسبة للمنتجين، وللمثقفين، وللحزب الثوري بأن يفهموا ويتفاهموا، بأن يتغيروا ويُغيروا الحاضر التاريخي بثقة وبدون تنكر للأفق البعيد لمجتمع بدون طبقات، بدون استغلال، ولا سيطرة، كغاية مُوجّهة وحاضرة دائما؟ كل شغل، وكل متخصص سيجد نفسه هكذا يواجه مهمة تحوله إلى مترعّم واع لصنع تاريخه الخاص، وسيكون مدعوا لأن يفهم ذاته ويحولها ولتفسير وتغيير

العالم الذي تفعل فيه قوى التغيير، وتواجه نتيجة فعلها، أي "وجودها الخاص المُحوَّل"، بقدرتها الخاصة على التَّحوِيل.

لا يكفي تغيير العالم. يجب أيضاً فهمُ هذا التغيير حتى نتلافى تحوُّله إلى قوة عمياء تخبط خبط عشواء. إن تغييراً للعالم وللذات، بدون فهم لهذا التغيير لن يكون سوى سيرٍ على غير هُدى، سوى عمى وزيف. كما أن فهماً للعالم وللذات ضمنه، بدون تغيير، هو محضُ هباءٍ وفراغ. وأن نأخذ في الحسبان على هذا النحو، المُرْكَب دولة - مثقفون - حزب، سيعني أننا نفكر في شكل جديد للعقلنة، يبنّي على تخوم العقلنة الصورية، وتخوم عقلنة جوهرية ماتزال بدائية وبربرية.

إن عقلنة محايدة لمشروع تغيير الشروط القائمة هي التي تحدد تغيير وعي الناس، ومشروع تغيير وعي الناس يحدد تغيير الشروط القائمة. إنها عقلنة تعي في كل مرة حدودها وعوائقها في عملية فهم وتغيير الذات والعالم. عقلنةٌ تعرف كيف تُشخِّص المقاومات التاريخية النوعية، الموضوعية أو الذاتية، وتعرف كيف تفهم ذاتها وتغير نفسها بنفسها.

يمكن للماركسية أن تستعيد هكذا ديناميتها في نقد العقل السياسي وأشكال العقلنة الجهورية، وذلك بأن تعكس اهتمامها بالتحويل الهيمني للمنتجين ولعموم الناس، وتأخذ بعين الاعتبار وهي تفكر في العقلنة الجهورية، معارضتها للعقلنة الصورية، وميزتها كفهم تغيير للذات وللعالم. على ماركسيي اليوم أن يكتبوا نقدهم ل"السلطات المنطقية - السياسية"... أن يكتبوا الرسالة المنطقية - السياسية لعصرهم

(الفصل الثالث من كتاب أندريه توزيل: "البراكسيس، نحو إعادة تأسيس في الفلسفة الماركسية". الصفحات من 95 إلى 113، المنشورات الاجتماعية، سلسلة ميادين. باريس 1984)

هوامش المؤلف:

- (1) ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، دار نشر غاليمار، باريس 1976.
- (2) أنظر الفصل الجميل جدا حول "نقائص الفكر البورجوازي" في كتاب التاريخ والوعي الطبقي، منشورات مينوي (Minuit)، باريس 1960.

- (3) يجب هنا مقابلة موضوعة الثورة كمهنة (في: ما العمل. 1902 ؟) بموضوعة اندثار أو تلاشي الدولة (في: الدولة والثورة. 1917).
- (4) انظر لينين، "المهام المباشرة لسلطة السوفييتات". 1918. المؤلفات الكاملة. نشر موسكو- المنشورات الاجتماعية، الجزء 27، وكذا، "بصدد النقابات"، 1922، الجزء 33 (حول العلم "الخارجي" للسيرورة الاجتماعية؛ حول معرفة المراقبة العمالية).
- (5) يلخص تعبير علم المراقبة العمالية - الذي لا يخلو من مفارقة - كل موضوعة إدارة المجتمع الجديد. أنظر بشكل خاص: "المهام المباشرة لسلطة السوفييتات"، المؤلفات الكاملة، الجزء 23، ص 245. وهذا مقطع ذو دلالة منه: "إن المهمة الرئيسية التي يجب على البروليتاريا والفلاحين الفقراء إنجازها في أية ثورة اشتراكية، وفي الثورة الاشتراكية التي أطلقتها في روسيا في 25 أكتوبر 1917، هي إقامة نظام معقد ودقيق من علاقات تنظيم جديدة تشمل الإنتاج والتوزيع والتوزيع المنتظم للمواد الأساسية لوجود عشرات الملايين من الناس. ولا يمكن أن تنجح ثورة من هذا النوع ما لم ترهن أغلبية السكان أنفسهم، وقبل كل شيء أغلبية العمال، عن مستوى عال من المبادرة الخلاقة التاريخية". ويجب أن يكون هدف المشاركة النشطة للجماهير في بناء المجتمع الجديد، هو في آن واحد، أن "تنجز في كل مكان الإحصاء والمراقبة الأشد صرامة لصناعة وتوزيع المنتجات، والرفع من مردودية العمل، وتشريك الإنتاج بالأفعال في الميدان". هكذا كان لينين يأمل في توحيد استقلالية الجماهير (العقلنة الجوهرية) مع فعالية إدارة تتطلب المراكز - الانضباط، وتأخذ الشكل السياسي لديكتاتورية البروليتاريا. وتحقق المراقبة العمالية من طرف الدولة والحزب، وهي التي يجب أن تجعل ممكنا الخطوة الثانية التي هي: "تقنين الإنتاج من طرف العمال"، والذي سيأخذ شكل "شبكة من كومونات تحصي بدقة إنتاجها واستهلاكها، بدون أي إهدار للعمل، وبزيادة في الإنتاجية لا تنقطع".
- (6) وحده لويس ألتوسير استعاد هذه المسائل في مقاله "حول الأجهزة الإيديولوجية للدولة"، المنشور في كتابه "مواقف"، المنشورات الاجتماعية، باريس 1976. لكنه لم يطور تحليل التناقضات المحيطة لتلك الأجهزة.
- (7) أنظر بالخصوص "أمريكانوية وفوردوية. في "دفاتر السجن"، نشر إينودي (Einaudi)، تورينو 1975. الدفتر 24، ص: 2139-2181.
- (8) نفس المصدر السابق، ص: 333.
- (9) نفس المصدر السابق. ص: 1566. للإسهاب في شرح فيبر، لم يعد ثمة فصل بين أخلاق المسؤولية وأخلاق الكفاءة.
- (10) حول هذا الموضوع، أنظر: مساهمة باليبار، في: إيتيان باليبار، سيزار ليبوريني، أندريه توزير، ماركس ونقده للسياسة. ماسبيرو. باريس 1979،
- (11) غرامشي، دفاتر السجن، مصدر سابق. ص: 1379
- (12) غرامشي، نفسه. ص: 1345.
- (13) نفسه. ص: 1385

ملف العدد

2- الندوة

الانتخابات

وصناعة النخب بالمغرب

عقدت "مجلة الربيع" ندوة حول موضوع الانتخابات وصناعة النخب في المغرب دعت للمساهمة فيها الأساتذة عبد الله ساعف، محمد مدني والحسين امزيان الذين استجابوا مشكورين،
بينما تعذر على
الأستاذ عبد الرحمان النوضه
الحضور لأسباب قاهرة. وسيجد القارئ الكريم مساهمته مكتوبة في مكان آخر من هذا الملف.
وقد أدار أعمال الندوة الزميل محمد العوني عضو هيئة تحرير المجلة.

الربيع:

أرحب بكم أولا باسم هيئة تحرير المجلة، وأشكركم على استجابتكم جميعا للدعوة بالمساهمة في أشغال هذه الندوة حول موضوع "الانتخابات وصناعة النخب في المغرب". وليكن السؤال الأول هو هذا بالضبط: هل ثمة فعلا علاقة ما بين الانتخابات وصناعة النخب في المغرب، ماذا تمثل الانتخابات كآلية لصناعة النخب ضمن الآليات الأخرى المعروفة، الأسبق والأكثر تجذرا من الناحية الزمنية، والأكثر فعالية ربما من حيث التأثير؟

الأستاذ عبد الله ساعف

لا بد أن نسجل في البداية ضعف ما يسمى بسوسيولوجيا الانتخابات في المغرب، إلا ما كان من مساهمات بعض الكتابات لبعض الباحثين المغاربة والأجانب، الذين اهتموا بهذا المجال على امتداد تجربة المغرب الدستورية، وعددهم جد محدود عبر حقبة طويلة. نجد مثلا ريمي لوفو الذي سجل في جزء كبير كتابه عبارة عن ملاحظات حول الانتخابات التي عاينها في الستينات من القرن الماضي، حيث كان له دور المستشار في تلك الفترة، ومساهمات الأستاذ السحيمي التي قدم فيها أرقاما وقراءات لهذه الانتخابات، كما نجد أيضا مساهمة برناني كارسيا

لوبيز الذي اهتم كثيرا بمسألة الانتخابات من خلال التاريخ المباشر للمغرب، من سنة 1962 إلى اليوم، بالإضافة إلى أبحاث بعض المغاربة الآخرين على قلتها، ولا نجد في كليتنا في شعب العلوم القانونية والسياسية ما يشفي الغليل من التوثيق والأرشفة والبيبلوغرافيا. ومع ذلك يمكن أن نبرز مجموعة من الأفكار، وإن كنا إلى حدود الساعة لا تتوفر على أرقام ومعطيات تفصيلية تساعد على بلورة خلاصات واستنتاجات مضبوطة وتصور شافٍ للموضوع المطروح للنقاش.

منذ انتخابات 2002 لم تقدم معطيات دقيقة إلا ما نشرته بعض الصحف الوطنية واعتمد في كثير من التحاليل للحقل السياسي، ومع ذلك يمكن طرح بعض الأفكار في انتظار التوفر على معطيات دقيقة.

بعض الدراسات ركزت على بعض الأصناف الكبرى التي تشكل نخبتنا، ليس فقط بارتباط مع الانتخابات بل بارتباط مع محطات مختلفة في الحياة السياسية، بحيث يقال أن التركيبة السياسية في المغرب مكونة من الموظفين الكبار في الإدارة المغربية والأعيان وبعض المجموعات المؤثرة من النخب المتعلمة ذات المستوى العالي من المعرفة، بحيث تركز بعض الدراسات على أساتذة التعليم الثانوي والتعليم العالي، ويلاحظ أن هناك تمثيلية للبادية تتجاوز الواقع مقارنة بالمجالات الحضرية وشبه الحضرية، وقد بين الإحصاء العام الأخير أن البادية تشكل فقط 40 في المائة من ساكنة المغرب، بينما سياسيا نجد تمثيلية البادية في المؤسسات الانتخابية أعلى بالمقارنة مع التمثيلية الحضرية، هنا يمكن الرجوع إلى ما جاء في كتاب "الفلاح حامي العرش"، للتأكيد على ما هو قائم حتى الآن. وعلى الرغم من تغير المضامين، على هذا المستوى، يمكن القول إن هناك جمودا في تطور الممارسة السياسية، وهوما أكدته انتخابات 4 شتنبر، حيث ما زال الناخبون الكبار هم أنفسهم الذين يسجلون حضورهم المستمر. هناك إذن استمرارية جوهرية في المشهد السياسي. أما الجديد الذي نعهد به، فلم تظهر ملامحه بشكل واضح حتى نميز بينه وبين القديم. وإذا كان الجديد المقص هو التأنيث والتشبيب، فالمعروف أن هذا الأمر أيضا تم بكيفية مخدومة ومضمونة النتائج تعيد إنتاج الصورة، ثم إن الأحزاب لم تستطع في أغلبها تجديد نخبها بل اعتادت هي أيضا على البحث عن النخب المهيمنة. وإن بدأ يلاحظ أن مكانة المتعلمين ذوي المستوى العالي أخذت تبرز أكثر في ارتباط بتحولات اجتماعية، فقد ظلت الاستمرارية أقوى من التجديد.

لقد اعتدت الرجوع في كل قراءة للانتخابات إلى البطاقات الملغاة، فمنذ سنة 1962 سجلت دائما نسبة عالية من البطاقات الملغاة، وإن كان بتفاوت من انتخابات لأخرى، منها يمكن تصنيفه ضمن خانة حوادث التصويت ومنها ما هو تعبير عن موقف أو جانب مرتبط بغياب التسييس وانتشار الأمية.

أما اليوم فنحن في وضعية مختلفة بعض الشيء، نحن لسنا في سيرورة صناعة النخب، فالحسن الثاني كان يتكلم عن مدرسة المواطنة التي تبدأ بالمحلي فالإقليمي ثم الجهوي فالبرلمان، ففكرة المؤسسات كمدرسة يمكن تجاوزها من خلال تيارات مجتمعية وازنة تعمل في اتجاه تكتيف مواطنة واسعة، فمفهوم النخب، وفكرة النخب، كما تم تمييزها عند العديد من المفكرين والمنظرين المؤسسين لصناعة النخب، الذين اشتغلوا على هذا المجال، كـ *كفيلفريدو باريتو* و *غايتانو موسكا* وكذلك *رايت ميلز* و *روبير دان* في كتابه "من يحكم؟" (*Qui gouverne ?*) وعند *ريمون أرون* في حديثه عن تعدد الطبقات الحاكمة، هي فكرة مهددة وقابلة للتجاوز لأن هناك موجات من المواطنة، وكل مواطن هو جزء من هذه النخب.

الأستاذ محمد مدني

قد نقصد بإنتاج النخب عدة أشياء، وأعتقد أننا هنا نقصد بها إنتاجا اجتماعيا، وهو بهذا المعنى صيرورة مرتبطة بالمجتمع وتحولاته وترابطاته العميقة وليس بلحظة معينة. وهنا يمكن الحديث عن السلم التاريخي لهذه النراتية. ومن هنا يطرح السؤال، من أين نبدأ في تحديد معالم هذه النخبة؟ هل ننطلق من أول انتخابات عرفت البلاد في بداية ستينات القرن الماضي؟ أم سنختار المدى الطويل، على اعتبار أن مسلسل ظهور النخب بدأ منذ وعيها بأنها نخب؟ هناك العديد من المشاكل النظرية المرتبطة بتحديد مفهوم هذه النخبة؛ هل هي نخبة واحدة قد تكون مساراتها متعددة، أم هي نخب متعددة؟ ثم ما هي المعايير التي نعتمدها في مجتمعات كالمغرب؟ هل يمكن اعتماد الجانب الاقتصادي أم السياسي؟ ففي سؤال الانتخابات قد يكون هناك نوع من التقدير المبالغ فيه (*Survalorisation*) للدور السياسي في صنع النخب على حساب محددات أخرى.

وعند الأخذ بوعي النخبة لذاتها كمعيار للتحديد، يأخذنا الأمر إلى نوع من التقسيم، غالبا ما يكون اعتباطيا في البداية، فيتم الاهتمام مثلا بطريقة صناعة النخبة الوطنية التي بدأت تتأسس في بداية عشرينيات القرن الماضي، حيث ظهرت كنخبة ثقافية سياسية، أي مزيج واضح ما بين

الثقافي والسياسي، من خلال المدارس التي ظهرت والتي ربطت منذ البداية ما بين الزعامة السياسية والزعامة الثقافية، أو الهيمنة الثقافية حسب مصطلحات غرامشي. وهذا مجال للبحث يهتم أساسا المؤرخين لاعتماده على الوثائق وأعتقد أن الدراسات موجودة. ثمة تحقيب آخر ممكن، قد يتم التركيز فيه مثلا على الفترة الممتدة مما بعد الاستقلال إلى حدود حالة الاستثناء، وهي المرحلة التي عرفت حركية حزبية لا بأس بها.

أيضا، لا بد من الإشارة إلى أهمية الدقة في تحديد النخب، فمثلا إذا أخذنا فترة 1960/1955، نجد أن الحكومات التي تشكلت في هذه الفترة كلها كانت حكومات ائتلافية مشكلة من أحزاب، وعليه فإن تحديد النخب كان سياسيا، على خلاف مرحلة الاستثناء إلى حدود 1977، وهي مرحلة بروز نخب من نوع آخر هي النخب العسكرية، التي كانت تحتل مواقع في الاقتصاد وفي الحكومات وفي التدبير السياسي، وبجانبها كانت نخبة نسميها تقنوقراطية، أو بيروقراطية، غير منتمية ومستقلة، وهنا نستعمل تعريفا موقعا للنخبة، وهو ما وسم مرحلة تميزت بإقصاء الأحزاب السياسية ونخبها من التدبير الحكومي السياسي والاقتصادي.

بعد سنة 1977 بدأ تظهر نخب أخرى سياسية تنتمي لأحزاب وجمعيات أو إلى مجالات أخرى.

في ما يخص سوسيولوجيا الانتخابات، لا نتوفر على دراسات جامعة بالشكل الكافي، فما نجده غالبا يرتبط بالعلوم السياسية والدراسات التاريخية وأحيانا القانونية التي تهتم بدراسة المؤسسات. وقد كانت المدرسة الفرنسية سباقة للاهتمام بسوسيولوجيا الانتخابات، قبل أن تحدد المدرسة الأنكلوسكسونية حدودها في ما بعد. في هذا الإطار، كانت أول دراسة انتخابية حول الاستفتاء، خصوصا استفتاء 1962، وقد تم فيها اعتماد الأدوات المعروفة في التحليل، التي محورها كيفية التصويت، ونسبة التصويت، وموقع الجمعيات والأحزاب والطوائف الدينية... إلخ. بعدها ظهرت دراسات أخرى، كدراسة ريمي لوفو، التي ركزت على دور النخب المحلية في البداية والتي اعتبرها بمثابة الركيزة الأساسية للنظام السياسي، حتى وإن عاد في الثمانينات بمناسبة الطبعة الثانية لكتابه "الفلاح حامي العرش" إلى الإشارة إلى تأثير النخبة الحضرية بعد أن كان تركيزه على البادية. وإلى جانب لوفو نجد واتريوري الذي أعد مؤلفا حول النخبة، وإن كان عنوان الكتاب "أمير المؤمنين". وكان قد استفاد من مقالة لإرنست كيلنر حول الحياة السياسية المغربية، واعتمد كنموذج الدراسة الانقسامية.

وقد أثرت هاتان الدراستان، (ريمي لوفو و واتربوري) بشكل كبير في السوسولوجيا الانتخابية، بحيث اعتمدت على فترتين؛ الأولى من طرف المتعلمين بالفرنسية، والثانية، بعد ترجمتها إلى العربية، من طرف المتعلمين بالعربية، بحيث سيظهر تأثيرها في العديد من المقالات الصحفية بشكل قوي. ثم هناك الدراسات الوطنية، خصوصا بكلية العلوم القانونية، التي ظهرت في أواخر السبعينيات مع انطلاق الانتخابات في 1977، وقد برز فيها عنصران مهمان، هيمنة التحليل القانوني واهتمام كبير بالطريقة التي تنظم بها الانتخابات، على اللوجستيك والهندسة الانتخابية وإعطاء أهمية قصوى لوزارة الداخلية باعتبارها العقل المدبر، وهي دراسات ركزت على النخبة الإدارية في صناعة الخريطة السياسية، بحيث أعطيت للإدارة قوة ربانية في صنع الفعل السياسي.

بالإضافة إلى ذلك ظهر شيء جديد في 1977، وهو توفر إحصائيات رسمية، بصف النظر طبعا عن طبيعتها، وعن كونها حرة أم موجهة، نزيهة أم مزورة... وما شابه هذا من القضايا والإشكالات المطروحة. ومع ذلك فقد وجد فيها الباحثون مادة خاما اشتغلوا حولها، الشيء الذي لم يعد ممكنا الآن، بحيث لم يعد بالإمكان القيام بنفس الدراسات التي كانت في الثمانينات، التي كانت تعتمد على الأرقام وما يتضمنه ذلك من تأويل للنائج، مع تطبيق المفاهيم الكلاسيكية لعلم الاجتماع، من خلال تصنيف المنتخبين حسب سنهم وتكوينهم، ورغم كل الملاحظات والاحتياطات التي قد تكون لنا حيال طبيعة وأهداف هذا النوع من السوسولوجيا.

وفي الآونة الأخيرة ظهر مفهوم مركزي، هو مفهوم الأعيان، وأصبح في آن مفتاحا (ولغزا) أساسيا لفهم الانتخابات، وكثر الاهتمام بأساليب وطرق اشتغال هؤلاء الأعيان في تحقيق النجاح، فهذه القوة المركزية أصبح فهمها يسمح بفهم ما يجري على صعيد الانتخابات، وقد بينت الانتخابات الأخيرة ضرورة إعادة النظر في ظاهرة النخب.

الأستاذ الحسين امزيان

للحديث عن صناعة النخب وعلاقتها بالانتخابات، في سياق مجموعة من المتغيرات، لابد من الرجوع إلى مفهوم الدولة وإلى نشأة الدولة المغربية، فمتابعة هذه الصيرورة التاريخية ستساعدنا على فهم وتفسير العديد من المحطات الانتخابية التي تعكس مسار تطور الحقل السياسي المغربي، وكذا تطور الفكر المواكب لهذا المسار. فمن خلال استقراء مرحلة الوجود الاستعماري وأشكال المقاومة الشعبية في البادية والعالم القروي، ثم ظهور الحركة السياسية المدنية، المجسدة في المجموعات التي تحلقت حول كل من علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني،

فضلا عن التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهور المنظمات الدولية واستقلال المستعمرات، سيظهر جليا قطبان أساسيان في تشكيل الدولة المغربية الحديثة؛ فهناك الملكية من جهة والحركة الوطنية من جهة أخرى، ثم بعد ذلك، ستظهر قوة ثالثة مستقلة وإن لم تكن أساسية.

لقد تمحور الصراع السياسي في المغرب حول من سيقود أو يحكم، باعتبار أن الدولة في التجربة المغربية هي التي تتحكم في كل دوايب الحياة والمجتمع، على عكس تجارب الدول الأوربية التي تختلف هي أيضا من دولة إلى أخرى، فالدولة في فرنسا ليست هي الدولة في إنجلترا وأمريكا، وكيف تشكل النظام السياسي بها. وهذا ما حاول العروبي أن يبينه من خلال كتاباته، سواء في "مفهوم الدولة" و"مفهوم العقل" وترجمته لكتاب مونشكيو، الذي تناول الأنظمة السابقة من أجل الوصول إلى الأنظمة الديمقراطية التي جاءت في ما بعد. هناك مشروع يمكن أن يفتح آفاق أخرى، وأقترح في هذا الباب الاهتمام بمشروع دي توكفيل، الذي يفسح المجال لفهم كيف تشكلت الدولة في إنجلترا وأمريكا.

هذه الجوانب النظرية والسياسية لا غنى عنها من أجل فهم وإدراك عميقين لمسألة تشكل الدولة، ولها أهميتها في فهم النخبة وسياقاتها، ولا تسمح الانتخابات لوحدها بالنفوذ إليها ولقضايا أخرى جوهرية، من قبيل تشكل الدولة كما رأينا، وعلاقة الدولة بالحق الطبيعي، وبالعقل، وعلاقة المثقف بالتحولات الاجتماعية والسياسية... يعني أهمية أربط الواقع بأسئلة فلسفية ومعرفية عميقة، تمكن من ملامسة أفق هذه التحولات وأبعادها النظرية، وهنا يظهر المشروع الفكري لعبد الله العروبي، الذي قدم من خلال مؤلفاته مجموعة من الأفكار يمكن اعتمادها كآليات للبحث والتركيب، قصد ملائمة المشاريع النظرية مع ما يتبلور على مستوى الواقع، وربطها بالمسار المجتمعي في ديناميته السياسية، وكذا ضبط بعض المفاهيم الإجرائية كمفهوم النخبة. وهي في نظري ضرورة من الضروريات الكبرى لفهم واستيعاب مختلف التحولات.

وانطلاقا مما سبق التأكيد عليه بخصوص تشكل الدولة، ودور كل من حزب الاستقلال والسلطة في عملية التحول الذي عرفته ممارسة السلطة بعد التواجد الاستعماري، بحيث ورثا كل ما أنتجه الاستعمار من بنيات ومؤسسات اجتماعية وسياسية، ومن أعيان ونخب تقليدية، مع ما يمكن تسجيله من استفادة للنخب المدنية من حيث التأثير واكتساب مواقع فاعلة على مستوى قيادة الحركات الاجتماعية والسياسية. فبالرجوع إلى مؤلف ريمي لوفو، الذي كان يشغل منصب

مستشار في وزارة الداخلية المغربية، وقد ترأس اللجنة التي قامت بالتقطيع الانتخابي في سنة 1951، يتضح أنه كان هناك حضور قوي للنخبة السياسية في صراع الملكية مع الحركة الوطنية، وكانت الملكية تأخذ في الاعتبار قوة هذه النخبة وتتعامل معها على أساس ذلك. فمحمد الخامس لم يكن يتقدم خطوة دون جعل المهدي بن بركة في المقدمة، وهو ما جاءت الإشارة إليه في العديد من المذكرات السياسية، كمذكرة إدغار فور وغيره، فحزب الاستقلال كان منظما بشكل جيد وله خلايا في كل المناطق الحضرية والقروية، ويشكل قوة سياسية واجتماعية حقيقية، وهو ما لم يكن أمام كان الملكية إلا أن تأخذه في الحسبان. وهذا أيضا ما ييسر فهم أطروحة واطر بوري بخصوص انتخابات 29 نونبر 1960، ودورها في استعادة دور الأعيان وإحياء قوتهم السياسية، وذلك من أجل فك الطوق على الملكية وإعطائها مساحة أكبر للتحرك، أي أنها كانت في حاجة إلى امتدادات تقوي مكانتها في مواجهة حزب الاستقلال والحركة الوطنية، حتى وإن كان ثمن ذلك أن تتجاوز عما قام به هؤلاء الأعيان في الفترة الاستعمارية وما قدموه من دعم للمستعمر. وقد تأتي لها ذلك فعلا عندما تشكلت قوة سياسية جديدة تعبر عن نفسها في إطار ما سمي بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (لفديك). ويمكن القول إن الفترة الممتدة من 1962 إلى 1977 هي فترة الأعيان، وتميزت بتشكيل حزب التجمع الوطني للأحرار الذي اعتمد في قاعدته على البرلمانيين المستقلين الذين حصلوا على مقاعد بدون انتماء سياسي، وهو ما أبرز طبيعة الصراع ما بين الملكية والحركة الوطنية. وهي مظاهر ستستمر إلى ما بعد الثمانينات بظهور حزب الاتحاد الدستوري وانشقاق التجمع الوطني للأحرار، وستتشكل الجمعيات المدعمة من قبل السلطة وتمكينها من كل الوسائل لاستقطاب العناصر غير المنتمية، وبعض الإداريين الذين يتم إعدادهم للمناصب وتحمل المسؤوليات على مستوى تدبير الشأن الإداري، اعتمادا على تكوينهم العالي وكفاءتهم

الأستاذ عبد الله ساعف:

في تداولنا للموضوع كثيرا ما كنا نستعمل بعض المصطلحات، كالاحتواء والاستقطاب أو حتى المخزنة التي هي أعلى مراحل التدجين، ولكن أعتقد أننا كنا نضخم دور الطرف الذي يحتوي الطرف الذي يُدمَج ويُمخَزَن. والواقع أن هناك بنايات اجتماعية واقتصادية وثقافية، كانت تساعد للسير في هذا الاتجاه. لكن ما هي الصيرورات التي جعلت عددا كبيرا من النخب تنحاز إلى الدولة وإلى إداراتها ومؤسساتها؟ هذا السؤال كبير ويتسع لأكثر من تحليل. ولكن لا أعتقد أن مكيفيلية السلطة السياسية وعبقريتها في قلب مواقع النخب، تشكل لوحدها العنصر الوحيد

في سرقة النخب من الأحزاب، هذه الأحزاب التي فقدت بدورها القدرة على أن تحافظ على انسجامها وتماسكها، والدليل ماعرفته وتعرفه من اختلالات، وما حصل فيها من انشقاقات، وهي مسألة تحتاج إلى تفكير جدي وقراءة متأنية على أساس معطيات. فالانتخابات ليست فحاً لا ابتلاع النخب، فهي ضرورية ولكن يجب أن يكون مضمونها مطابقاً لمفهومها.

الربيع:

المقصود هو المؤسسات المنتخبة بصلاحياتها والمكانيزمات التي تدار بها، والتحكم الغالب فيها، بحيث تصبح مجالاً لابتعاد النخب عن الأدوار التي عليها أن تقوم بها.

الأستاذ عبد الله ساعف:

الواقع انه يمكن أن نفترض العكس، وهو أن الانتخابات تشكل مناسبة حيوية لخلق حركية أقوى وتفاعل أكبر، فعندما يكون الرهان والمنافسة الانتخابية أقوى، فإن كفاحية الأحزاب السياسية من الممكن أن ترتفع، فهناك نماذج في العديد من البلدان تبين أن الكثير من الأحزاب، راهنت على العمل داخل المؤسسات وخارج المؤسسات، وهو أمر معروف في التاريخ، وهي معطيات موجودة في واقعنا ولا يمكن نفيها. أكيد أن كل حاكم، كيفما كانت إمكانياته وله مشروع متكامل وفي صراع مع خصوم سياسيين، سيسعى إلى تعزيز صفوفه، فالاستقطابات بدأت منذ الاستقلال، فعناصر من حزب الشورى والاستقلال التحقت بالسلطة، بمن فيهم الذين سبق وان التحقوا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية. حقيقة أن الانتخابات تستنزف القوى السياسية وتخلق طموحات وانحرافات، وكثيراً ما كانت محط آمال في تحقيق التطلعات المنشودة والتفاؤل بدون حدود في تحقيق الانتقال الديمقراطي بالشكل الذي راهنت عليه بعض القوى، وكذا اليأس والانبطاح الزائد. ومع ذلك، لم يكن من الممكن تاريخياً تفاديها، مع كل ما أثير حول أهمية المشاركة أو المقاطعة، كما مورست أو تم التداول حولها، على الرغم من أن الانتخابات منذ 1963، كانت كلها مزورة وتميزت بالتدخل القوي للدولة في ضبطها والتحكم في نتائجها.

بالرجوع إلى أدبيات بعض الأحزاب، في ارتباط بالحديث عن الخريطة الاجتماعية، نجد في التقرير الأيديولوجي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأدبيات كل من حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الكثير من الحديث عن الجماهير والكادحين والفقراء، وتشكل الخط الرابط في خطابات هذه القوى منذ الاستقلال، لكن الخريطة اليوم

تعقدت بفعل ما أصبح يسمى الطبقة الوسطى بمختلف فئاتها، الدنيا والمتوسطة والعليا، وما نتج عن ذلك من تأثير على التحالفات و على الدور الذي تلعبه كل فئة داخل هذه الطبقة، ومعلوم أن قاعدة اليسار موجودة داخل هذه الطبقة، وهذا ما صعب مسألة ضبط الخريطة الاجتماعية بحيث أصبحت رخوة أكثر ويتعذر التحكم فيها، ولم تعد خاضعة لنفس الأدوات التي كنا نستعملها. وأضيف إلى ذلك التمييز الذي وقع بين السلطة السياسية والسلطة الإدارية، والذي كان له أثر قوي. فبالرجوع إلى بنية الإدارة وتشكلها وكيفية تعيين العاملين بها في مختلف مواقعهم، يتضح هذا الأثر وانعكاساته على المواقع الاجتماعية. والنخب من جانبها كان لها مخطط لتحديد مساراتها، بالطبع كان هناك احتواء، وإن كنت لا أعطيه تلك الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تسند إلى تأثيره، فهو في اعتبائي عنصر محدود الفعالية في مسار التحولات التي تعرفها النخبة. فإلى جانبه هناك الجاهزية ومدى الاستعداد للاندماج، ثم هناك البنيات. من جانب آخر هناك الأخطاء السياسية التي ارتكبت، منها الاستثمار في الانتخابات أكثر من اللازم، في الوقت الذي يعرف الجميع أن الانتخابات لها محدوديتها خصوصا مع التغيرات التي عرفت الطبقات الاجتماعية، وكان علينا أن ننتظر نتائج الإحصاء الأخير كما ننتظر نتائج الانتخابات للقيام بقراءات معقولة في الخريطة الاجتماعية الجديدة.

جوانب أخرى لا بد من الرجوع إليها، أحدها في خمس معطيات:

(1) التمييز بين السلطة السياسية والسلطة الإدارية، فقد تم الحرص دائما على الحضور القوي للسلطة الإدارية، بغض النظر عن مدى ولاء الأحزاب السياسية للدولة.

(2) الدور الذي أعطى للتقنوقراط في تدبير دواليب الدولة. بحيث استطاع البعض من موقعهم الإداري انتزاع موقعا سياسيا، في وقت لم يكن هناك حديث عن المساءلة وقد عاينت من خلال موقعي في حكومة التناوب كيف تقبل التقنوقراطيون تجربة التناوب، على اعتبارها تشكل نهاية مرحلة، وإن كانت كقوى تعي مصالحها عارضت التجربة وسعت إلى عرقلتها، وما استخلصته من تجربتي المباشرة، هو بقاء السياسي في القيادة أو الواجهة، والإداري في التدبير العملي المباشر للقضايا، بمعنى أن السياسي يحدد الأهداف والتقنوقراطي ينفذ، أي أن هذا الأخير يهتم بالوسائل. وإن كانت الأهداف لا يحددها المسؤول العابر، بل إنها متضمنة في البرنامج الانتخابي كما هو مفروض. غير أن التقنوقراط لا يرى هذا التمييز، فهو يعتبر أن التطور حسم في أمر التمييز

بين السياسي والإداري، نظرا لما راكمه هذا الأخير من خبرة وتجارب، وهو فهم قوي في جسم الإدارة المغربية نظرا للزمن الذي مر على هيمنتهم على التدبير الإداري.

في تجربة المجتمع المدني، وانطلاقا من بحث في الموضوع، أن العاملين فيه حاولوا التميز عن السياسيين، بل أن العديد منهم انقطع عن السياسة وابتعد عن مجال الممارسة السياسية، على الرغم من أنهم جاءوا من عالم السياسة إلى العمل الجماعي والنشاط المدني، لبناء مسارات مختلفة في إنتاج النخب، كما أن هناك على العكس من انتقال من العمل الجماعي إلى العمل السياسي. ويمكن التمييز بين مختلف العاملين في المجتمع المدني بين من يعتبر عمله بديلا عن العمل السياسي، ومن لا يدعي ذلك لا يمكن أن ننتظر منه الاندماج في النخبة السياسية.

الأستاذ محمد مدني:

قبل كل شيء لابد أن نحدد ما نعنيه بالنخبة والنخب، فالتصور الذي نتناول به الموضوع، يبدو معياريا في جانب منه، أكثر منه وصفا أو تفسيريا، إذ يحمل حمولة نتعامل بها إيجابيا أو سلبيا مع الموضوع الذي نتداوله، وهي حمولة تكون حاضرة قبل الفهم أو قبل أي تفسير، وهذا في تقديري مشكل منهجي أساسي. وبدون الرجوع إلى مفهوم تحديد النخب، الذي جاء، كما هو معروف، كبديل للمفهوم الماركسي، ويحمل شأنه شأن عدد آخر من مفاهيم العلوم الاجتماعية، أغراضا معينة، أدمجت فأصبحت مستعملة ومكرسة على نطاق واسع، فرايت ميلز الماركسي، صاحب النخب في السلطة، استعمل كذلك مفهوم النخبة، وهو ما يعني أن الجانب المعياري حاضر دائما في الكثير من التحاليل، فأتذكر مثلا، أن الأستاذ عبد الواحد الراضي، عندما كان رئيسا لمجلس النواب، قال في إحدى إشارات إن مجلس النواب يحضره الأعيان أكثر من النخب، فبالنسبة إليه النخب هي النخب الحزبية، وهو تحديد معياري. وهو تحديد يخلط الأوراق. مثال آخر، ربما يوضح الأمور أكثر، ففي ستينيات القرن الماضي كان هناك نقاش، حول البيروقراطية في المغرب، حجمها ومدى تأثيرها، هل هي بالمعنى القديحي، مجموعة من المساطر والإجراءات الإدارية المعقدة التي تعمل على كبح المسيرة التنموية؟ أم هي مجرد أدوات مسخرة في يد السلطة؟ ما هي طبيعة هذه الفئة؟ البعض يعتبر أن أهم ما تم إنتاجه في المغرب المستقل، هو صناعة بيروقراطية عصرية، استطاعت أن تعوض الإدارة الفرنسية والموظفين الفرنسيين، وقامت بمجموعة من الوظائف الأساسية، فهذه النخبة استطاعت خلق إدارة عصرية تجيب عن المشاكل المطروحة آنذاك، وهي خلق دولة وطنية. ولا يمكن

تصور دولة وطنية، حسب ماكس فيبر، بدون جهاز محترف مبني على مجموعة من المساطر، منها تنظيم مباريات لاختيار العاملين بالإدارة، وإعطاء فرص لأشخاص تكونوا في جامعات ومعاهد متخصصة، داخل وخارج المغرب. هذه البيروقراطية هي التي كانت وراء مجموعة من المشاريع، بما فيها الإصلاح الزراعي، بغض النظر عن التصور الذي كان وراء هذا الإصلاح الزراعي. وهذا تحليل معياري إيجابي للبيروقراطية، وإن كان بجانبه يمكن أن نقدم تحليلا مضادا، يعتبر هذه البيروقراطية متخلفة، وليست نموذجا يمكن الدفاع عنه، فهي خنوعة لا تدافع عن المرفق العمومي والمصلحة العمومية، بل خاضعة للنظام السياسي ولتراتبية عمياء، وتصورها للمشاريع والمنجزات الكبرى، لا ينفصل عندها عما يمكن أن يعود لها منها من فئات. لكن هذا التحليل الوظيفي، ولو أخذناه من جانبه السلبي، يعطي جانبا من الريادة لهذه النخبة في مرحلة معينة. ففي غياب أحزاب سياسية وسيادة الأمة، تبقى هي القوة المنظمة والقادرة على العمل بسرعة. ومن ثم فهناك تقديرات مختلفة لدورها الاجتماعي، سواء اعتبر عملها إيجابيا، كما في تقدير البعض، أو سلبيا في تقدير البعض الآخر الذين يخافون من فوزها وانتصارها في المنافسة السياسية.

المشكل الذي سيقى مطروحا، وهو مسألة المعايير التي نستعمل في التعرف على النخبة في المغرب، فما هو موجود على مستوى العلوم الاجتماعية هو المعايير الاقتصادية والمعايير المتعلقة بالموقع على مستوى المؤسسات، أو المعايير المرتبطة بالسمعة، وإن كانت السمعة مرتبطة بالموقع، وهذا ما يمكن ربطه بإنتاج القرار، فكثيرا ما يكون صاحب الموقع ليس هو صانع القرار، والسؤال هو كيف تنج القرارات الاقتصادية الكبرى؟ وعندما نعرف كيف تنتج القرارات الاقتصادية والاستراتيجية الكبرى، نعرف النخبة الموجودة وراءها. ولا بد أن أسجل هنا، أننا دائما ننسى تحديد نوعية وطبيعة النخب التي نتحدث عنها، فهي نخب بالنسبة لماذا، فثنائية النخب والجماهير مرتبطة بالسياسة، فنحن أمام نخب سياسية، وإن كان هذا يحتاج إلى تدقيق أكثر، فهل هذه النخبة سياسية بموقعها أو بنتائجها التي تؤثر في القرارات السياسية والاقتصادية؟ إذاك يمكن الرجوع إلى الإنتاج الاجتماعي للنخبة السياسية، لتمييزها عن النخب الأخرى التي ليست لها الصفة السياسية، ولا تحصر هذه الفئة في التقنوقراط، بل أيضا تشمل النخبة الاقتصادية، وإن كنا نتعامل معها كفئات لا علاقة لها بالسياسة، وننسى أن كبار المفكرين، كارل ماركس وكينز وغيرهما، اعتبروا الاقتصاد هو اقتصاد سياسي، وبالتالي فإن النخبة الاقتصادية هي مشاركة في العملية السياسية، وينبغي أن نطرح عليها نفس الإشكالات

ونفس التساؤلات، انطلاقاً من وزنها في المجتمع، فهل النخبة الاقتصادية، بمختلف مكوناتها على اعتبار أنها ليست كتلة موحدة، لها تأثير في القرارات السياسية الاستراتيجية؟

بخصوص قضية المثقف، لا يمكننا أن نتناول المثقف- وإن كنا نناقش أحياناً بنوع من العمومية دور المثقف في التاريخ بشكل عام- خارج الإطار الزمني والتاريخي وبناء على القوة التي يتوفر عليها هذا المثقف، والمؤسسات الثقافية والموقع الذي تحتله الثقافة في مجتمع محدد. ومن ذلك، ما هي شروط استقلالية المثقف؟ وأية استقلالية مثلاً إذا كان المثقف موظفاً لدى الدولة، ويعيش شعوراً بأنه في خدمة الدولة، في واقع ما يزال يشهد خلطاً بين الدولة والنظام السياسي؟ وإذن، عندما يوفر المجتمع شروط استقلال المثقف، آنذاك سيكون الحديث عن دور للمثقف وما يمكن أن يفعله بشكل مسؤول.

المشكل المطروح بالنسبة لنا في المغرب، حول دور النخبة، هو أن لدينا وقائع، لكننا لا نناقشها؟ هناك وقائع مرتبطة بتكوين الدولة وتحولات المجتمع، منها حديثنا جميعاً عن بعض الشخصيات الوطنية، من قبيل محمد بن سعيد أيت إيدر وعبد السلام الجبلي، ففي فترة الخمسينيات كانت مجموعة من النخب، من بينها نخبة القواد التي كانت أقوى نخب آنذاك، لها تأثير على القرى ومرتبطة بتحالفات خارجية، وبجانبها قوى ناشئة، هي الحركة الوطنية السياسية، وبجانبها كذلك جيش التحرير المنظم بشكل مستقل، ثم الملكية. فهذه القوى الأربع كان بينها تنافس واضح، وهو شيء لم يتوفر فيما بعد، مع تحالفات خارجية، كالتحالف الذي كان بين القواد والاستعمار الفرنسي...

إذا كنا لا نختلف حول تحديد معالم هذه الفترة، فالسؤال، هو كيف انتقلنا من وضعية التنافس بين نخب متوازنة نسبياً، إلى وضعية احتكار السلطة من طرف الملكية ونخبة معينة؟ وهذا سؤال جوهري. حيث انتقلنا من وضعية نخب متنافسة إلى وضعية استطاعت فيها نخبة مخصصة أن تفرض نفسها وأن تدخل في عملية احتكار للسلطة. وعندما نتحدث عن عملية احتكار، فذلك يعني أن هامش الاختيار عند النخب الأخرى يتقلص، مما يؤدي إلى تغيرات على مستوى السلوك والتعامل مع الأطراف الأخرى، وهو ما سمح بتشكيل نظام أسست قواعده الدساتير المختلفة منذ 1962 إلى يومنا هذا.

الآن، ومع الانتخابات الأخيرة، انتخابات 4 شتنبر 2015، هل دخلنا في مرحلة الخروج من عملية الاحتكار، بواسطة بروز نخب حزبية قادرة على إعادة النظر في هذا الواقع؟ هذا ما سيجيب عنه المستقبل.

الأستاذ الحسين امزيان:

لابد من ضبط مفهوم النخبة، وهو حسب تحديد باريثو، مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون كفاءات وقدرات وإمكانات معينة، بالمقارنة مع الآخرين، وهذه المؤهلات كيفما كان نوعها، سواء طبيعية أو مكتسبة، تؤهلهم لأن يتبوؤوا مواقع ريادية في القطاع الذي يوجدون فيه، رياضيا كان أو اقتصاديا أو وظيفيا، ويجب أن نميز بين هذا الطرح وطروح أخرى، كطرح موسكا الذي يماثل بين مفهوم النخبة ومفهوم الطبقة، حيث يتناول مفهوم النخبة من خلال علاقتها بالجماهير، وهو ما يعتبر خطأ معرفيا وابستمولوجيا، سيصححه فيما بعد رايت ميلز، إن موسكا يعتبر أن لهذه النخب نواة قيادية، وامتدادات في مختلف المجالات، عائلية، كانت أو اقتصادية أو عسكرية أو مجالية... الخ، وهو ما يعني التميز بين النخبة النواة على الصعيد الوطني والنخب المحلية في المجالات المختلفة، مع ما يمكن تحديده كعلاقات وروابط لتشكيل تلك اللحمة المميزة. فحين نتحدث عن الدولة أو عن الصراع، فإن الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين، هم من يترجمون هذه الامتدادات بمختلف مشاربها، وهذا الربط هو ما يسمح بإعطاء الخلاصات المناسبة في تحليل المجتمع.

من خلال هذا التحليل المفهومي، يظهر أن مسار التحولات والصراع السياسي في المجتمع بمختلف الانجذابات، أعطى على مستوى تموقعات النخب في الأحزاب السياسية، الأعيان والنخب التقليدية والفئات المرتبطة بها من جهة، والحركة الوطنية من جهة أخرى، والفئات التي ارتبطت بتطلعات التغيير والسعي لتحقيق دولة الحق والمؤسسات، كالحركة الماركسية بمختلف توجهاتها، التي خرجت من رحم الحركة الوطنية، كما أعطت حركات المجتمع المدني التي شكلت كلها نوعا من الممانعة. وهذه المسارات هي جزء من التحولات التي عرفها المجتمع المغربي، وما نتج عنها من ارتقاء اجتماعي، بفضل انتشار التعليم وما أنتجه من فئات ارتبطت بالإدارة واشتغلت في خدمتها...

أما التحولات الجديدة، كالتشبيب، والجهوية إلى غير ذلك، فأعتبرها إجراءات تقنية، مرتبطة بالتحولات على المستوى العالمي تتجاوز العقل التدبيري للدولة، التي تسعى من خلاله إلى

الإجابة علن بعض القضايا الجهوية، ومشاركة النساء في الحياة السياسية، إلى غيرها من القضايا... كما أن التحولات العميقة المورفولوجية التي تسمح بها الوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصال، أدت إلى بروز أشكال جديدة في التنظيم، كحركة 20 فبراير، بتقنيات مختلفة وبدون زعامة، ولا تأطير منظم. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أيضا، التحولات التي عرفها المجتمع الحضري أو المدني، الذي أصبح يشكل 60 في المائة من الساكنة. وإن كانت نتائج الانتخابات قد حافظت على مكانة الأعيان، فلأن الدولة حافظت على نفس التقطيع الانتخابي، الذي أعطى نفس الخريطة السياسية، وهي كلها عمليات تديرية من أجل الضبط والتحكم السياسي، وإن كان ذلك لا يجدي في واقع هذه التحولات المورفولوجية التي تمت الإشارة إليها، كالتحول الذي عرفه قانون تنظيم الأسرة، والتحولات العائلية وبرز حقوق الفرد، وهي كلها أمور سيكون لها تأثير على ما يمكن أن يحدث من تحولات سياسية.

وأريد أن أشير إلى أن هناك مسارين، مسار المعارضة ومشروعها السياسي والمجتمعي الذي تطرحه، بما يكتنفه من لبس وغموض، وما يعكسه سلوك الأفراد على المستوى الحزبي والمجتمعي، والذي ظل منحصرًا تنقصه الدينامية المطلوبة للتفعيل واكتساب المصداقية. والمسار الآخر الذي تمثله الملكية والفئات المرتبطة بها، والتي تستعمل الدولة وأجهزتها المختلفة، لتثبيت الحكم واستمرار النظام القائم على نفس الأسس والاختيارات. هكذا يمكن فهم الواقع السياسي والفاعلين فيه، مع التأكيد على أهمية التحولات المشار إليها في قلب هذا الوضع وتغيير معالمه.

الأستاذ عبد الله ساعف:

في المشهد السياسي اليوم، هناك الفاعلون السياسيون القدامى، هناك الإسلام السياسي وشباب حركة 20 فبراير، هناك الفاعلون الاقتصاديون والتجار الكبار، هو إذن مشهد غير متجانس نظرا لطبيعة مكوناته المتنافرة، وهي سمة أساسية تميز الوضع السياسي في البلاد. لم يعد وجود اليسار قويا، وإن كان حضوره مازال دالا، في الثقافة والقيم وغيرهما، فإذا أخذنا الانتخابات الأخيرة كمعيار، يمكن القول إن المغرب أصبح بدون يسار، وهو طرف في المعادلة، على عكس ما كان في السابق، فقد كان اليسار كطرف يقابله الحكم وحلفاؤه كطرف آخر. فلأول مرة نجد أن اليسار فقد موقعه، وإن كان حضوره مازال قائما. ما يضاف هو وجود ثقافة الأعيان والموقع

التاريخي لحزب الاستقلال ونخبته الموجودة منذ سنوات، والأحزاب الأخرى الموسمية، التي لا تظهر إلا في الانتخابات، ويصعب تصنيفها كنخب.

بخصوص النخب التي ظهرت مع موجة الإسلام السياسي، والتي لها مرجعية دينية، وسجلت حضورها بأشكال مختلفة، فهناك من يتحدث عن تيار معرب جاء كرد فعل على الفرنكوفونية (حزب العدالة والتنمية حصل في الانتخابات السابقة على 800 ألف صوت، وتجاوزها الرقم في الانتخابات الأخيرة ليحصل على مليون و600 ألف صوتا، إذ استفاد من الأصوات الجديدة، التي عبر عنها المشاركون الجدد في الانتخابات، بما يقارب الثلث من الأصوات المعبر عنها، في الوقت الذي كان الرهان كبيرا على هذه الأصوات الجديدة ومن سيستفيد منها. وإن كان البعض يعتبر أن الحزب قام بخرق قانوني عند عمل على جلب العديد من المنتخبين وحثهم على التسجيل في اللوائح.

عموما يمكن القول بأن ما يميز الوضع الآن هو غياب التجانس، بعيدا عن واقع القطبية كما هو الحال بتونس، هناك تعددية وتشتت مفرطان، حضور قوي للقوى التقليدية، حركة 20 فبراير، تيار الإسلام السياسي بكل توجهاته، بالإضافة إلى الثقافة الرقمية إلى غير ذلك، هذا المشهد يصعب معه تمرير خطاب سياسي موحد يكون في متناول الجميع. في المرحلة السابقة كانت لحظة الانتخابات هي لحظة انتخابات، حيث تنكب كل الطبقة السياسية، بمختلف تلاوينها وأطرافها المشاركة والمقاطعة، حول ملف الانتخابات أو ملف الاستفتاء أو الصحراء... الخ. الآن أصبح الأمر صعبا، ففي الوقت الذي تناقش فيه نخب المؤسسات المركزية، هناك نخب تناقش ملفات، بالنسبة لها لا تقل أهمية، الحرية الشخصية، البيئة، قضايا المرأة... الخ. في حين هناك ميكانيزمات، لا أحد يستطيع أن يحيط بما يمكن أن تنتجه، فهناك 1200 موقع للمسؤولية، حسب إحصاء تم القيام به، كانت تعين من طرف الملك، اليوم الأمر غير ذلك حسب القانون، وهذا معطى قد يلعب دورا في تغيير المعطيات وخلق آفاق أخرى، وإن بقيت المسطرة المتبعة هي نفسها بخصوص دور الديوان الملكي في إقرار التعيينات، هناك كذلك التأكيد على دور الشباب والمرأة في العمل السياسي، والإطار الجديد للمجالس المحلية والجهوية المنتخبة، كل هذه ميكانيزمات يمكن أن تؤدي إلى خلق ديناميات جديدة، ليست بالضرورة ذات مضمون إيجابي، تجعل النخب، غير المنسجمة والمشتتة، في مسارات مختلفة.

الأستاذ محمد مدني

يظهر لي أن هناك فرقا بين صناعة النخبة وصناعة الامتياز، فالامتياز قد يكون في عدة مجالات، في الرياضة، في المدرسة، في الهجرة إلى الخارج، فأن تكون ممثلا في مجال معين، لا يعني أنك جزء من النخبة، فلدينا مثلا صحفيون أو مطربون مشهورون ولهم حظوة في مجالهم، ولكن ليسوا من النخبة المؤثرة، فقد يكون له الآلاف من العشاق والمعجبين، ولكن عندما يتقدم للانتخابات، لا يحصل على الأصوات الكافية للفوز بالمقعد. بالرجوع إلى النخب وصناعتها، فالمعروف أن العديد من النخب كان لها تكوين أكاديمي بالشرق أو في أوروبا، غير أن الجامعات الخاصة بالمغرب لم تستطع حتى الآن فرض خريجها في مناصب رئيسية في الدولة، وهو ما يجعلها حتى الآن تطالب بالاعتراف بشواهدا، وإن كان يظهر أن هناك محاولات لتجاوز هذا الوضع. فالالتحاق بالنخبة يرتكز بالأساس على النفوذ العائلي والارتباط بشبكات من العلاقات، أكثر مما يرتكز على الشواهد العليا التي يتم الحصول عليها في الجامعات الخاصة.



من اليمين الى اليسار الأساتذة: محمد مدني، عبد الله ساعف، الحسين امزيان
والزميل محمد العوني

ملف العدد

3- الحوار

_____ حوار مع محمد الطوزي

حول المسار العلمي والأكاديمي ...

والعلاقة بـ "الطائفة العلمية" بالمغرب،

وحول المغرب ووضعه السياسي الراهن...

أجرى الحوار وقدم له عبد الرحيم تفنوت،

حين قررنا إجراء هذا الحوار مع الأستاذ والصدیق محمد الطوزي، كضيف خاص على مجلة "الربيع"، كنا نعرف وبالتوازي مع قرارنا هذا أن الجلوس إلى الرجل ومجادلته معرفيا لن يكون إلا ممتعا وكاشفا... وبالفعل فقد وجدناه كما هو منذ أول حوار أجريناه معه في أواسط التسعينات، إذ لم يكن "لديه ما يخفيه" كما أفشى لنا في كثير من اللحظات.

كان في ذهننا منذ البدء أن نقحمه في هم الملف الذي طرحناه ضمن هذا العدد المزدوج: كيف تصنع النخب السياسية في المغرب؟ ما هي آلياتها ومساراتها؟ واستراتيجيات اشتغالها؟ وكذا مناطق ضوئها وعتاماتها؟

سيحس القارئ حين ينتهي من قراءة هذا المتن، أننا في هذه الجلسة القريبة من "السي محمد" قد أصبنا هدفنا... فالرحيل معه وهو يقطع دروب المراحل والأزمنة المعرفية والثقافية، وفي صحبة استحضاره لأحداث تاريخية وازنة ولوجوه كبرى (بول باسكون، وإيتيان برونو، وعزيز بلال، ومصطفى الخياطي، وحكيمة برادة...) هو فعل يتحف العين قبل الأذن، وكأننا كنا معه نشاهد شريطا في قاعة سوداء ناصعة بالضوء، تفشي لنا الأسرار وتعري ما خفي عنا من روابط السلط والمؤسسات بعالم المعرفة، والتي لا تظهر إلا لكي تختفي ولا يدرك وجودها إلا الذي لسعته الاختبارات...

إنه حوار يقدم لنا تجربة باحث ومثقف مغربي، لا يتردد في القول "إن ما أفكر فيه غلط" ولا في الاشتغال على نفسه ودون حرج... ليخبرنا بغير قليل من الوضوح كيف صنعتها الأيام كواحد من الأسماء الثقافية والمدنية التي يُنصت إليها ببالغ الانتباه، سواء اتفقنا معه أو خالفناه الرأي.

س: مرحبا بك أستاذ محمد الطوزي في مجلة "الربيع"، التي قررت هيئة تحريرها إجراء حوار ضيف العدد معك كواحد من أعلام البحث السوسيولوجي المغربي وكمثقف مدني منخرط في هموم السياسة كشأن عام. وحتى ننتقل معكم في هذه الرحلة الحوارية، نبدأ معك من البداية، أي بمشارك الأكاديمي والمعرفي... أين، ومتى بدأ؟

ج: سأحاول ما أمكن معاينة هذا المسار من خلال عملية التفكير، وهي عملية صعبة كما تعلمون، لأن إعادة التركيب فيه نوع من المجازفة، إذ من الممكن أن يقع المرء في نوع من الاسقاطات انطلاقا من الواقع الراهن، في حين أن رغبتني وأنا أعرض تطور مساري العلمي أن أكون ما أمكن موضوعيا في معاينة هذا المسار.

إن المسألة الأولى التي تشد الانتباه، إذا انطلقنا في رصد هذا المسار استنادا إلى علامات المنشورات والكتابات الأولى لما نشرته، هي أن السمة الأولى التي تميز تلك الإنتاجات، أنها كانت تنطلق من حافز أساسي هو القلق وعدم الارتياح الذي كان يغذيه إلى حد ما وازع من الفضول، خصوصا تجاه المناهج التي كانت سائدة في ذلك الوقت، مناهج التلقين وخاصة منها تلك التي كانت تدرس في الجامعات، أتحدث بالتحديد عن سنة 1979 حيث كنت يومها أستاذًا مساعدا أدرس الدروس التطبيقية في مادة العلاقات الدولية، وقتها كان سني لا يتجاوز 23 سنة، ولم أكن بعد قد بدأت الاشتغال على موضوع أطروحتي.

أذكر جيدا في هذه الفترة أنني كتبت مقالا مشتركا مع "عبد اللطيف أكنوش" حول مناهج التلقين داخل مدرجات الكلية، وضعنا له عنوانا يتحدث عن تنميط منهج "تايلور" أو ما يمكن تسميته بـ "تيلرة الأفكار" الغريب في الأمر أن هذا المقال الذي أصدرناه في مجلة "الأمالييف" أثار ضجة كبيرة ولم يجر استقباله بالارتياح من طرف الأساتذة.

س: لماذا في نظرك وقع هذا الرفض؟

ج: لأننا حين تحدثنا عن "تنميط منهج تايلور" كان القصد من حديثنا ما كان سائدا داخل كلية الحقوق التي كان منهجها في التدريس شبه مكتمل، ويقوم على اتباع تصميم يتشكل من مقدمة وما ينبغي أن تحتويه... وقسمين منفصلين، إضافة إلى خلاصات عامة... وكان هذا المنهج هو غاية ما يطلب من الطلبة إعادة إنتاجه، إن هذا النقد لمناهج الدرس في العلمية، الموضوعية أو عدم الموضوعية أو اللاموضوعية المقننة، أي ما يدخل في أسئلة الحرفة.

بعد هذا المقال المشترك مع "عبد اللطيف أكنوش"، سيأتي مقال جماعي سينشر هو الآخر في مجلة "الاماليف"، (حيث كنا يومها نشتغل ضمن مجموعة البحث مع الأستاذ "بول باسكون"، وفي مجموعة أخرى من تلك المجموعات كانت تضم في عضويتها كذلك "محمد الناجي" و"أحمد حرزني")، المهم أن المقالة التي أصدرناها اخترنا لها عنوانا دالا أسميناه: "ما أفكر فيه غلط"... وهو ما يمكن اعتباره بالنسبة لي بداية المقاربات النقدية وتجاوز الجاهزية في التعاطي مع مناهج العلوم أو غيرها.

س: هل تم ذلك تحت إشراف "بول باسكون"؟

ج: لا، لم نكن حينها في علاقة أستاذية مع "بول باسكون"، بل كنا معه ضمن ما يمكن اعتباره برابط الصحبة أو الرفقة العلمية، ولكي أبقى عند ما كنت بصدد الحديث عنه، يمكن أن أؤكد أن القلق وعدم الارتياح الذي تكلمت عنهما أعلاه، كانت تنتج عنهما بين الفينة والأخرى تقييمات متواصلة مستمرة لما أكتبه، بمعنى آخر أن "الطوزي" الباحث كان دائم التقييم وفي حالة نقاش مستمر مع نفسه. وفي هذا الإطار تحدثت عن العوائق الإبستمولوجية للبحث العلمي، وتوقفت بالتحليل عند ما كان يسميه عالم السياسة: "أشاهد" و"ألاحظ"، وعند المغالطات التي تنتج عن تلك المشاهدة وعن تلك الملاحظة، إذ اعتبرت وأعتبر، انطلاقا مما اشتغلنا عليه في هذا الإطار، أن "المشاهدة" وبدون معايير موضوعية وبدون مقارنة علمية، ستأسس على مفاهيم نظرية ستظل في أحسن الأحوال مشاهدة وملاحظة عبثية.

ويمكن أن أسرد لكم عشرات الأمثلة عن الأغلاط الكبرى التي سقطت فيها شخصيا: مثلا مقارنة المجتمعات التقليدية بنظرية الصراع الطبقي الماركسية. هاته المقاربة كانت خاطئة بالنسبة لي مائة بالمائة، ففي نظري، وأنا أشتغل على الحالة المغربية، لا توجد علاقة بين مفاهيم الشريف "أكرام" و"أسوقي"، وبين مفاهيم النظرية الماركسية على هذا المستوى. بمعنى أنه كان يجري في تلك المرحلة رصد بعض الظواهر انطلاقا من أحكام جاهزة ومسبقة. وفي سياق الأمثلة التي تظهر الأغلاط التي وقعت فيها، أذكر أنني كنت متيما بالبحث في "التابعة". وكنت بمجرد ما أجد في مكان ما قطعا من الثوب على شكل خرق منشورة، أعتبره مكانا مقرا "للتابعة". أي التسرع والانطلاق من أحكام مسبقة وجاهزة.

هذا الهم كان حاضرا عندي، أعني همّ الانتقاد المستمر والمناقشة الدائمة لمساري العلمي والبحثي في التدريس، وفي المقالات التي كتبتها بما فيها مقالاتي "الأوتوبيوغرافية" في مجلة إنجليزية.

أنا أفهم أن العلوم الاجتماعية، هي علوم لأنها بالأساس تكون قادرة على أن تنتقد مسارها، إن علميتها لا تكمن في وصولها لحقيقة ما، أو لأنها موضوعية وغير ذاتية. هذا الأمر غير موجود، إن علميتها تبرز أساسا في إمكانية مراجعة نفسها، ونقد مسارها باستمرار، وإعطاء الحجة على المحطات التي مر منها مسارها البحثي، وكشف التناقضات التي سقطت فيها. إن كل هذا هو ما يمنح الصبغة العلمية للعلوم الاجتماعية. هذا هو ما يمكن أن أقول عنه. إنه المحور الأساس والشيء الهام جدا في مساري العلمي.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإنه يمكن القول اليوم أن النشأة أو الولادة العلمية الأولى لمساري الأكاديمي قد عرفت انطلاقها العلمية مع الإصدار الأولي لرسالتي التي حزت بها على دكتوراه السلك الثالث، والتي كنت محظوظا خلالها بحيث أنني لم أستغرق فيها زمنا طويلا لأنها في سنة 1980.

لقد كان موضوعي في ذلك الوقت، يعد موضوعا هامشيا في نظر الآخرين، وفي نظر الغالبية آنذاك، إذ كان فحواه يتحدث عن الدين، كنت حينها أشتغل على جمعيات تنتظم على أساس ديني وهي في بدايات "ظهورها" (تجربة الشبيبة الإسلامية)، والتي تزامنت مع اغتيال الزعيم الاشتراكي "عمر بن جلون". بمعنى أن ظاهرة "الشبيبة" كانت مثيرة للملاحظة،

لكن ذلك كله- بما فيه انتقال حالة "الدين" من تجمعات تقليدية إلى شكل جمعيات حديثة- كان يبدو وكأنه حالات عابرة، وليس من صميم تحولات اجتماعية.

إلا أن واقعة الثورة الإيرانية ستقلب الوضع تماما، ليصبح هذا المجال موضوعا مثيرا للدراسة الجدية. حينها وجدت نفسي - ليس فقط قريبا من الموضوع- بل في خضمه. وهذا ما اعتبرته حظا كبيرا في مساري العلمي. فحتى أستاذي "برونو إيتيان" المشرف على أطروحتي سار بعد حادث الثورة الإيرانية ينظر إلي بغير النظرة الأولى، لقد أصبحت مهما بالنسبة إليه، هو الذي لم يكن الدين وسؤاله يقع ضمن اهتماماته. فأطروحته الأكاديمية عن الجزائر كانت تقع ضمن نطاق القانون الخاص، وكان موضوعها بحث في وضعية الأجانب في الجزائر. وفي سنة 1979 انتهيت من عملي المرتبط بالسلك الثالث في موضوع "التقاطع بين السياسي والديني". صحيح أن قراءتي كانت ساذجة الى حد ما، فموضوع الدراسة كان قراءة في عمل "بورديو"، وقد استغرقت منا قراءته أنا والاساذ "إيتيان برونو" مدة ستة أشهر. لقد أخذ منا وقتا طويلا لفهمه، لأنه حاول التركيب بين "دوركايم" و"ماركس" و"ماكس فيبر"، وذلك بغرض رصد نشأة الدين في علاقته بالسياسي. اليوم حين أعود لهذا العمل، أشعر أن حتى قراءة "بورديو" لهذه العلاقة كانت ضعيفة وكانت فقط استعادة لـ "دوركايم".

س: لكن ألا تعتبر أن مقالة "بورديو" في وقتها كانت مهمة؟

ج: نعم كانت مهمة وكانت قفزة نوعية في رصد العلاقة بين الدين والسياسة. لكن في ذلك الوقت علينا أولا ألا ننسى أن مجال اهتمام العلوم الاجتماعية بالدين كان ضعيفا إن لم نقل منعما، وذلك بسبب أنه لم يكن ينظر للدين كظاهرة مؤثرة في المجتمع وكرافعة من رافعات التغيير الاجتماعي. فالعلوم الاجتماعية كانت لديها قناعة أن العصرنة كانت ستؤدي الى اندثار الدين. وهذا التصور يمكن اعتباره تصورا كلاسيكيا، وكان هذا حال أغلب الدراسات الاجتماعية في العالم الغربي، إلا الاستثناءات القليلة التي عرفت الساحة الألمانية والأمريكية، حيث كان العمل العلمي على الدين في البداية بطيئا ومحدودا. أما في فرنسا، فالذين كانوا يشتغلون على الدين هم رجال الدين الذين غادروا الكنيسة، والذين عملوا على إصدار مجلة تحمل اسم "أرشيف السوسيولوجيا الدينية".

اذن حينما نعود الى تلك اللحظة، حيث أتت الثورة الإيرانية سنرى أنه جرت مقاربتها كثورة اجتماعية كبيرة، فهي كانت من صنع الشيوعيين والإسلاميين، وفي بداية الأمر كان هناك حدس خاطئ. كان الحدس في قراءة هذه الثورة وأبعادها أنها كانت ثورة إيجابية، وأن الشعوب يمكن أن تثور بالدين.

س: ولكن المفارقة أن التصور السائد قبل هذه الثورة هو أن الدين رجعي؟

ج: فعلا كان ينظر للدين أنه رجعي، وأنه سلاح في يد الدولة وأن العقلانية وأحكام العقل تقول بأن الدين سيندثر مع الزمن وهذا الأمر اعتبره تصورا كان مغرقا في السذاجة، وقد ترتب على هذا التصور عدم الاهتمام به، بحيث كان منصبا في الغالب على السياسة، والدساتير... الخ. وفي المغرب كان يحدث نفس الشيء في مجالات العلوم السياسية، فإلى حدود الثورة الإيرانية لم نلاحظ أي اهتمام يذكر بالدين وبالمؤثرات الدينية ..

س: هناك ملاحظة في هذا الباب، لربما جرى تصور من طرفكم ألا تكون قضية "الدين" مطروحة إلا في حقل السياسة، في حين كانت الدراسات الفلسفية تخوض في هذا الشأن؟

ج: إنني أميز هنا بين الحالتين، فالدين في شعبة الفلسفة- وأنت تعرف ذلك جيدا أفضل مني- كان يدخل في مجال التأصيل وإعادة قراءة التراث، أي والحالة هاته أننا كنا بإزاء القراءة التراثية للدين (وليس الدين في حد ذاته)، أي تلك القراءة التي تعتقد أن للغرب رؤاه وتصورات وإنجازاته، ولنا نحن تصوراتنا ورؤانا وإنجازاتنا، ونحن أيضا عندنا كل شيء... وكل شيء أجاب عنه ابن رشد وابن خلدون...

س: أتقصد بذلك كتابات الجابري وأيضا العروي ولو في سياق مختلف؟

ج: ما أؤكد أنه لم يجر الاهتمام بالدين كظاهرة اجتماعية يومية مؤثرة، لذلك أعتبر كل هاته القراءات التي جرى ذكرها تلتقي مع الفكر السلفي ضمن الخط السلفي.

س: أتعني بذلك سلفية أخرى؟ أي سلفية الرجوع للنص الأصلي؟

ج: نعم إنها في العمق إعادة القراءة وإعادة التفكير... وبالتالي كان الغائب الكبير فيها هو النظر الى الدين كظاهرة اجتماعية، أو تؤسس لظاهرة اجتماعية وتغيير اجتماعي. إن

السوسيولوجيا (أو بعبارة أدق العلوم الاجتماعية) كانت تتكفل فقط بظواهر العصرنة، وتحيل المسائل التقليدية إما على الانثروبولوجي، أو تهملها تماما وتعتبرها مصنفة ضمن ما يمكن تسميته ب: "ما قبل التاريخ، وما قبل الدولة".

في هذه المرحلة الأولى من نشأتي العلمية أخذت أنتبه الى أنه كان لي تراثي الخاص، الناجم عن معابنتي الفردية، لقد كنت مثلا أتردد في عمر المراهقة كثيرا على مدينة "وزان" عند خالتي في العطلة، كما كنت أزور مدينة "أزمور" وأعابن أضرحة الأولياء والصلحاء وطقوس الزوايا. لقد قرأت إبانها الكثير حول ذلك، مستفيدا من وظيفتي ضمن الخدمة المدنية كمشرف على مكتبة الجامعة لمدة سنتين. إن هذه الوظيفة مكنتني وأنا أقرأ المقالات لأضع لها عناوين وأضع لها ملفا، من بلورة الرغبة في أن أقوم بدراسة حول الشرفاء ب"وزان"، حينها فاتحت أستاذي المشرف "إيتيان برونو" في الموضوع، - وكان قد جاء لتوه إلى المغرب خريجا ذا أربع وأربعين سنة، حيويا وذا طاقة قوية- وكان رد فعله الأول أن سألني: وماذا تعرف عن الدين؟ لقد كنت أنهيت للتو دبلوم

الدراسات العليا، ولذلك فقد صدمني رد فعله آنذاك، وما كان منه إلا أن وضع لي لائحة بكتب ودراسات طلب مني قراءتها على أن نلتقي بعد ستة أشهر... وكان من بين ما طلب مني قراءته مقالة ل "بيير بورديو".

س: أريد إن سمحت لي بتوضيح إن كان مجيء أستاذك "إيتيان برونو" قد سبقته مراحل أخرى؟

ج: لا، إن المرحلة السابقة على هاته، كانت هي مرحلة النادي السينمائي "العزائم"، وكنت يومها لم ألتق بعد ب"بول باسكون"...

المهم بعد ستة أشهر التقيت أستاذي وكان يشغل على تاريخ الأفكار السياسية، في حين أنا كنت أشتغل معه مساعدا أوطر الطلبة وأهئهم.

كنا قد فتحنا ورشا حول "الصلحاء" بالدار البيضاء، وفي هذه اللحظة أنجزت أول دراسة لي حول هذا الموضوع والتي سبق نشرها... وقد أعادها لي قبل وفاته بشهور قليلة في سنة 2009. المهم أنني بدأت أيامها أشتغل على الموضوع الذي سينصب على إشكالية "التداخل بين الحقلين الديني والسياسي". وقد توقفت بالدرس والبحث -ولأول مرة- على

مسألة تنظيم الإسلام داخل جمعيات، بعد الخروج من نطاق تقليدي عشائري إلى نطاق وضعي، معترف بها قانونيا.

س: هل يمكن أن نقول إنك في هذه المرحلة كنت في بداية تفكيرك بخصوص "الدين" كموضوع مدني؟

ج: نعم بدأت أشتغل على الدين كرابط اجتماعي على الأرض... وكإطار يمكن بعض الناس من التجمع حول أفكار، ومبادئ، ورصد الاستراتيجيات... كنا يومها لم نصل بعد للسياسة، فكان التركيز على جمعيات دينية ذات طبيعة خاصة كـ "جمعية البعث الإسلامي" وجمعية "الخير" (لا أقصد الجمعيات الخيرية التي نعرفها)، بمعنى آخر، إن شئتم جمعيات ذات طابع إيديولوجي.

س: أ لم تكن الشبهة الإسلامية موجودة بعد؟

ج: لقد كانت الشبهة الإسلامية موجودة لكن وجودها كان لا يشير النظر. في ذلك الوقت كانت مقاربتها تتم من خلال ثلاث مجلات: مجلة "الإيمان"، ثم فيما بعد مجلة "المشكاة"، فمجلة "الهدى" (للمفتشين في مدينة فاس)، و"الفرقان" المجلة التي ستأتي لاحقا والتي كان يؤطرها "زحل"، وهو الإطار الذي سيتخلق حوله الإخوان الذين سيشكلون اليوم حزب العدالة والتنمية. ثم مجلة "الإيمان" بالرباط بإشراف أبو بكر القادري... غير أن المجلة التي كنت أشتغل عليها كثيرا هي مجلة "دعوة الحق"، بالرغم أنها كانت مجلة رابطة العلماء بالمغرب فهي كانت تتميز بغلبة استقلاليتها (كتابات عبد الله كنون مثلا).

إذن الأساس المهم في تلك الفترة كان بالنسبة لي، هو أنني دشت بدايات البحث في "الدين" كظاهرة اجتماعية. وحينما ستأتي الثورة الإيرانية ليصبح هذا المجال مهما لدرجة أنه حين تقدمت بالأطروحة في نهاية أبريل 1980، وقبل ذلك بفترة قصيرة زرت سي عبد السلام ياسين، تزامن ذلك مع وصول مجلة "الجماعة" عددها الرابع...

كان هاجسي يومها هو: كيف ينتظم هؤلاء الناس؟ وكيف كانوا يكتبون؟ ولأية غايات كتبوا ما كتبوا؟ في هذه الأجواء أتذكر أن السوسيولوجي "ارنست غيلنر" قد نظم في مدينة "اكس-اون-بروفانس" سنة تفرغ علمي عن هذا الموضوع، كما جرى في ذات الوقت ترتيب لقاء

علمي آخر في "اوكسفورد" حضره الاستاذ "إيتيان برونو" الذي أتى منه فيما بعد منبها... إذ أخذ الباحثون فيه يتساءلون عن أمرين اثنين: الثورة الإيرانية وما حدث معها، والإسلام في نهاية هذا القرن... كما بدأوا يطرحون تساؤلات أخرى من قبيل هل ستعود الدعوات النهضوية إلى الظهور؟ وماذا تعني هذه العودة للدين وللإسلام خاصة في نهاية هذه المئوية؟

س: في ذلك الوقت هل يمكن أن نتحدث عن عودة الدين التي ستظهر في الخطاب السوسيولوجي فيما بعد؟

ليس بعد... لكنني أيضا أثير الانتباه في ذلك الوقت أن باحثا في مدرسة التجارة يسمى "فرانسوا كليمون" قد أجرى تحقيقا صغيرا في منطقة السراغنة حول التدين، وكانت أول مرة تستعمل كلمة "الإسلاميين"، حينها بدأت بالموازاة أقرأ للسيد "قطب" كتاباته ومنها كتاب "معالم في الطريق" ... وقد أحسست -بعد هذه المتواليات- أنني بدأت أمتلك الشرعية للقيام من خلال العلوم السياسية بالاشتغال مباشرة على "الدين"، بدلا مما كان مهيمنا يومها على هذا الحقل: الانتخابات- الدستور- الظهير- مؤسسة الوزير الأول... الخ. كما على أن أشير هنا، أن الاشتغال في موضوع "الدين" لم يكن حينها في نظر الأغلبية من الباحثين اشتغالا على موضوع استراتيجي... وهذا الأمر لم يكن قائما في المغرب وحده... فأنا أذكر أنه- وحتى حدود سنة 1990- وفي اشتغال لي كان في الجزائر- وكانت جبهة الإنقاذ الإسلامي في الحكم- ومع ذلك، كان زملاء لي من أساتذة علم السياسة يؤاخذونني ويرمونني بالحقم حينما يعرفون أنني كنت أكد ذهابا وإيابا للمسجد كي أستمع إلى "علي بلحاج".

س: لو سمحت أستاذ محمد الطوزي أن نعود معك من جديد إلى البدايات؟

في هذا الوقت خلقت مجموعات على المستوى الدولي صارت تشتغل على "الدين"، وقد نشرت يومها ثلاثة كتب: 1- كتاب صغير الحجم يحمل اسم "انترولوجيا الاسلام" لمؤلفه "ارنست غيلنز"، 2- كتاب "الاسلام في 1979"، 3- "سوسيولوجيا الإسلام أو الاسلام السياسي" كل هذه المؤلفات ساهم في صياغتها أكثر من عشرين باحثا مختصا ..

س: بمعنى أنها إصدارات جماعية

ج: نعم، إن كل ما كان يكتب في هذا المضممار كان كتباً جماعية... ولم تظهر الكتابات الفردية إلا مع أواسط الثمانينات وأواخرها، مثلاً مع "جيل كيبل" الذي سيصدر في ما بعد كتابه حول التجربة المصرية الذي وضع له عنوان "النبي والفرعون"... في هذا الوقت كنت أذهب إلى فرنسا للكتابة عن موضوع بحثي للدكتوراه... حينها جرى الاتفاق مع الأستاذ أن نقوم بإنجاز ثلاث دراسات: واحدة سأقوم فيها لوحدي بدراسة حول "احتكار الدين"، ودراسة ثانية حول انتقال الحركة الدينية إلى العمل الجماعي، والدراسة الثالثة سيقوم بها "إيتيان برونو" لوحده، وكان موضوعها حول "السحر والدواء في مدينة الدار البيضاء".

لا أود أن تفوتني الفرصة هنا دون أن أذكر أنه في هذه الفترة كانت تواجهني عدة صعوبات في الكتابة بحكم أنني قادم جديد إلى هذا المضممار، فقد كانت لغتي الفرنسية متواضعة، وكان الفضل في تجاوز هذا العائق لسيدة اسمها "سمسون"، التي كانت لي بمثابة المعين الجيد الذي لن أنساه.

س: لو سمحت سنعود لكل ذلك ، نريد أن نعرض معك للحظة هامة في حياة كل طالب الحياة الجامعية من سنة 1976 حتى 1985 حيث كانت مدرسة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، وحيث كانت تيارات سياسية بارزة وقائمة تغري بالانتماء ، كانت يومها الماركسية تقدم على أنها المنهجية العلمية للتفكير والتغيير ، كانت الفترة فترة دينامية رجل مثل عزيز بلال... هل هذه الأجواء كانت تعوق أم بالعكس كانت تساعدك وأنت تشتغل في البحث العلمي وتدفعك للوصول لنتائج متقدمة في هذا المضممار؟

ج: أولاً أظن أن تلك المرحلة كانت مرحلة صعبة على المستوى السياسي... وهنا لا بد أن أشير إلى أمرين مهمين في هذا الباب : لقد كان هناك إحساس بالقرب من جهتنا وتعاطف كبير مع كل مكونات اليسار الجديد وأعني به اليسار غير الحزبي ، بحيث كنا آنذاك كطلبة ننفر من أحزاب اليسار التقليدي ومن طرق عملها القديمة والمتجاوزة... هذا من جهة أولى، أما من جهة ثانية فنحن كنا على الصعيد الفكري قد انطلقنا في قراءات مفتوحة لفلاسفة جدد مثل "بيير كلاستر" و "جورج لوكاتش" و "انطونيو غرامشي" من خلال دفاتر السجن التي صدرت وقتها سنة 1978 في منشورات ماسبيرو... هذه القراءات هي

التي كانت - ربما - تدفعني دفعا أن أرفض الجاهز وألا أتعايش مع هيمنة الإيديولوجية وطغيانها. هذا إضافة إلى علاقتي بالنادي السينمائي "نادي العزائم"، فمع التعامل مع الصورة وعالمها ومع ما تقتضيه الكتابة السينمائية، ومع ما يسمى باستقلالية عالم المعرفة، ومع خروجنا من منطق مسؤولية "المثقف على المجتمع" وفكرة "المثقف الطليعي" المسؤول عن الطبقة العاملة، اعتنقنا ما يسمى فيما بعد بالماركسية النقدية، كأداة فكرية لانتقاد النزعة الستالينية المهيمنة على السينما السوفياتية. لقد كان اشتغالنا مع مجموعة من الأصدقاء عنصرًا هامًا منحنا منسوبًا نقديًا متطورًا... ولا يجب أن ننسى في هذا الباب أن أطروحة "عبد اللطيف أكنوش" في ذلك الوقت كانت منصبة حول السينما، أضف إلى ذلك متابعتنا جماعيًا لتجربة المسرح الألماني خاصة مع "بريخت" وفلسفة تكسيه للجدار الرابع... كل ذلك سيشكل عنصرًا في إذكاء وتعميق قلقنا الجماعي والفردى وعدم ارتياحنا لكل أشكال الفكر الجاهز، لدرجة أننا قررنا الاشتغال سينمائيًا على إنتاجات "إيزنشتاين" لمدة تفوق الستة أشهر، حيث شاهدنا جميع أفلامه، وقرأنا كل ما كتب عنه، لنصل إلى خلاصة مفادها أن هذا الرجل وإن كان عبقرى فهو في نظرنا قد ظل مجرد خادم للاستبداد الستاليني.

س: هل أفهم من ذلك أنكم توصلتم إبانها إلى خلاصات تختلف عما توصل إليه نادي قريب منكم هو نادي العمل السينمائي الذي كان له هو الآخر تأثير ثقافى مهم على محيط الشيبات المدرسية والجامعية؟

نعم... كنا قد بدأنا نشاهد أفلامًا سينمائية مختلفة، بحيث توجهنا إلى السينما الألمانية وإلى متابعة الموجة الجديدة في السينما الفرنسية، كما تعاطينا لمشاهدة أفلام السينما البولونية ذات العمق النقدى الكثيف. وعلى هذه الطريق جرتنا رياح التطور الثقافى إلى فتح باب الاطلاع على ابتكارات العلوم اللسانية من خلال قراءتنا لما كتبه "فرديناند دي سوسير" لنصل فيما بعد إلى إنتاجات "لويس ألتوسر" و "نعوم تشومسكى".

س: عمليا عدتم إلى الفلسفة أو بالأحرى هجرتم حقل السياسة للذهاب في اتجاه الثقافة وبالخصوص الفلسفة؟

ج: بطبيعة الحال، إن الفلسفة كانت دوما حاضرة لدينا... وعلى سبيل الذكر يومها كان "الأستاذ وقيدى" قد أخرج أطروحة الدكتوراه الوطنية عن "الفيلسوف والسوسيولوجي

أوغست كونت" ... وهذا جعلنا نتجه أكثر لقراءة مؤلفات ذات قيمة نقدية إبستمولوجية... كل هذا النشاط المعرفي والتبادل الثقافي كنا نسهر على تنظيمه من خلال "مجموعات العمل" التي كانت تلتقي وتشتغل حوالي خمسة أيام في الأسبوع...

س: هل كانت مجموعات العمل تشتغل باستقلال عن النادي السينمائي أم بارتباط معه؟

ج: نعم، لقد كانت مجموعات العمل هاته تجتمع بإيقاع متواصل قبل عرض الأفلام وبعدها، وكانت تشكل فضاء حواريا نفتح من خلاله العديد من المناقشات الحيوية التي كانت لا تقتصد ولا تبعد أية قضية مطروحة آنذاك فعلى سبيل الذكر كنا قد تحدثنا كثيرا عن قضايا الدين والمجتمع وعن المصالحة مع الدين، وعن الحاجة إلى نشأة يسار في قلب الكنيسة (يسمى فيما بعد نشأته ب لاهوت التحرير) ... كل ذلك تحدثنا فيه قبل مجيء الثورة الإيرانية.

س: لو سمحتم هل يمكن القول إن تجربة "نادي العزائم" كانت ضرورية الحدوث حتى تخرج لنا جيلا من الفاعلين الثقافيين والأكاديميين، ورجلا بحجم "الباحث محمد الطوزي"؟ وبمستوى مساره العلمي والبحثي؟

ج: هذا أمر لا شك فيه ... نعم في قناعاتي الشخصية وبدون أدنى تردد لقد كان لنادي العزائم فضل كبير علي وعلى جيلنا بأكمله، لدرجة أن أطروحتي أهديتها للنادي وليس لأي كان... إنها تجربة اشتغال ذهني داخل مجموعة كنا فيها نتفق مثلما كنا نختلف... كنا نعمل بجهد ونتنافس في العمل... وفي وقت من الأوقات أصبحت رئيسا للنادي وأنا لا أزال شابا بجانب وجوه كبيرة، بحيث كان علي أن أبذل أقصى الجهود لأكون جديرا بتلك المسؤولية.

إن خاصية القلق وعدم الارتياح التي تحدثت لك عنها أعلاه ساهم هذا النادي كثيرا في زرعها في دواخلي، الشيء الذي سينجم عنه في النهاية وفي تلك الفترة بالضبط اتخاذي لقرار في حياتي الأكاديمية، هو إعلان الخروج من الدائرة الكلاسيكية "للعلوم السياسية والقانون" التي هي المجالات الطاغية على البحث داخل كلية الحقوق والقانون لأعانق بشغف عالم العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة والانتروبولوجيا.

في هذا المناخ إذن حينما أنهيت كتابة أطروحة السلك الثالث كنت قد توجهت، تحت تأثير الاعتزاز الزائد بالذات بما نشرته في مجلة لماليف (الدسارة) وبما رأيته من قيمة في أطروحتي التي كانت لأول مرة تتحدث عن "الدين" وعن "الجماعات الإسلامية"... قلت توجهت بتلك النسخ معززة برسائل لكل من "عبد الكبير الخطيبي" و"عبد الله العروي" و"بول باسكون"، أدعوهم فيها كي يكونوا أعضاء في لجنة مناقشة أطروحتي هاته. بالنسبة لعبد الله العروي لم أتمكن من تسليمها له لأنني لم أعثر له على أثر، أما الدكتور عبد الكبير الخطيبي فقد سألني بعد ذلك مستغربا ومستهجنا للأمر: من أنت حتى أحضر لك ضمن لجنة المناقشة هاته. لقد كان الأمر شبيها بطرد معلن... في حين توصل "بول باسكون" بالنسخة وبرسالة الدعوة فعبّر عن قبوله الحضور قبل تاريخ المناقشة...

س: اليوم ومع هاته المسافة الطويلة من الزمن هل وجدت تفسيراً لرد فعل الخطيبي على طلبك؟
هل لطبيعة الموضوع أم لأسباب أخرى؟

ج: لم أجد لحد اليوم تفسيراً لرد فعله ذاك، ولم يشرح لي فيما بعد سبب ذلك. رغم أنني أصبحت على علاقة عادية معه أو لنقل علاقة الند للند رغم أنه كان يكبرني في السن، عندما أصبحت عضواً في هيئة تحرير مجلة *Bulletin économique et social* وفي مجلسها العلمي أيضاً.

س: هل كان حضور "بول باسكون" مناقشة أطروحتك مؤشراً على بداية علاقتك العلمية معه ومع المجلة؟

ج: نعم لقد كان مؤشراً على هاته البداية، صحيح أن علاقتي بـ "بول باسكون" كانت تتم بشكل غير مباشر عبر تتبع أعماله وقراءة ما يكتبه... غير أن بداية علاقتي المباشرة سيتم تدشينها رسمياً مع حضوره مناقشة أطروحتي للسلك الثالث... لقد حدث هذا في أبريل سنة 1980... فجاءت لجنة المناقشة مكونة من "إتيان برونو" و"بول باسكون" و"بلان"... ولأسباب تعود لالتزامات "برونو" فقد تقرر يومها مناقشة أطروحة "عبد اللطيف أكنوش" في نفس اليوم مع أطروحتي... لا أخفيك أنني قد أصبت بمرارة ذلك اليوم، ففي نهاية المناقشات قررت اللجنة منحي نقطة لم تكن عند المستوى الذي كنت أطمح للحصول عليه... وأذكر أمراً مهماً - والمناسبة شرط - لهذا التذكير، أن سيدة شجعنتني كثيراً

واحتضنتني ، هذه السيدة هي " حكيمة برادة "، وطبعا معها الزميل والصديق "مصطفى الخياطي" أحد واضعي البيان التاريخي ل "حركة المجالسين" والذي يعود الفضل الكبير له في رسم مسارات العديد من الوجوه الأكاديمية والثقافية والمدنية (منهم الزميل عز الدين العلام على سبيل المثال، ولحسن بريم وصالح ومصطفى صدران...وأغلبهم من نادي العمل السينمائي). لقد ساهمت منتديات النقاش ذات الطابع العلمي التي كانت تنظمها حكيمة برادة ومصطفى الخياطي فيما يمكن أن أسميه بنشأة معرفية أخرى لهذا الجيل الذي أنتمي إليه، وفي تقوية عناصر المناعة لدينا ضد " المسابقات الإيديولوجية والأحكام الجاهزة"... ومن الأشياء التي لن أنساها أبدا ما فعلته يوما اتجاهي، فبعد مناقشة أطروحتي ونيل دبلومها بادرت "حكيمة برادة" إلى عقد حفل في منزلها مولته من مالها الخاص احتفاء بهذا الحدث. وقد حضر هذا اللقاء ما يزيد عن خمسين شخصا بمن فيهم زوجة "إتيان برونو" و " بول باسكون" و " بلان" و " أحمد عريف" الذي أتى من فرنسا حيث كان يقيم رحمه الله.

س: الآن سنفتح معك مرحلة أخرى من تاريخك الشخصي... مرحلة العلاقة مع " بول باسكون" فمجاراة بما فعله " لويس ألتوسير" وهو يقرأ حياة ماركس بحثا عن مراحل تطور، هل يمكن القول بأن علاقتك المباشرة ب "بول باسكون" هي إعلان رسمي لنهاية عملية لمرحلة الأستاذ " إتيان برونو"؟

ج: ليست نهاية بالمعنى القطعي إنها فقط عملية تباعد... لقد ظلت صداقتي مع "برونو إتيان" قائمة ولكن في إطار ارتباط آخر له علاقة مع موضوع أطروحة الدولة، إذ سأذهب إلى فرنسا لأسجل الموضوع معه. حينها لم أكن مرتاحا تماما في علاقتي مع "بول باسكون"... أو لنقل إنني لم أكن مقتنعا بما يشغل عليه، فهو لم يكن عالم سوسيولوجيا يحملك إلى التفكير وعدم الارتياح كما انه لم يكن قادرا إلى حدود تلك اللحظة على منحي مقومات وأدوات عالم علم الاجتماع. لقد كان رجل حدس وبحث ميداني بامتياز.

س: هل تقصد أنه كان رجل تاريخ الأفكار فقط؟

ج: نعم هو مفيد من هذه الزاوية غير أنه لم تكن له صرامة علم الاجتماع، هو بالتأكيد صاحب حدس وذكاء كبيرين... ولهذا السبب وجهت رسالة أطلب فيها منه بعد تذكيره بأنني

أنهيت أطروحتي الجامعية، بأن لي رغبة في الاشتغال معه - وأنا المتيّم بالعمل الميداني والذهاب معه للقيام بالتحقيقات والبحوث الميدانية.

س: هل يعود سبب شغفك بالميدان لارتباطك السابق بفن السينما وبالكتابة النقدية أم لتأثيرات المعيش في الحي وفي المحيط الذي كنت تسكنه؟

بطبيعة الحال الأمران معاً، لكن وقع السينما علي في هذا الباب كان أكبر، ففي إطار نادي العزائم كنا ننظم خرجات للميدان نقوم فيها بالتعبئة ونتعرف على وضعيات علائقية جديدة. إلا أن ما هو مؤكد بالنسبة لي هو أنني كنت منذ وقت غير بعيد شديد الرغبة للخروج إلى عالم البادية واكتشاف تفاصيل الحياة القروية.

وبالعودة إلى ما كنا فيه فبعد أن وجهت تلك الرسالة لأستاذي "بول باسكون" في شهر يونيو، بقيت أنتظر الجواب الذي لم يبلغني إلا في حدود الأسبوع الأول من شتنبر (في ذاك الزمن لم تكن وسائل تواصل الكترونية سريعة...) ... تحدث لي عن رسالتي هاته بعطف وترحيب كبيرين، مقترحاً علي ألا مشكلة لديه وضرب لي موعداً معه في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، وكانت تلك هي زيارتي الثانية له هناك بعد الزيارة الأولى التي كنت قد دعوته فيها للحضور إلى مناقشة أطروحتي في السلك الثالث.

في لقائي الثاني أخبرني أنه يشتغل على عمل في مرحلته الأولى بمنطقة "تزرwalt" بسوس (سيدي احمد او موسى)، وقال لي "إذا أردت الذهاب معي فمرحبا بك" ... هذا العمل تم الاتفاق على إنجازهِ مع مجموعة من الباحثين الهولنديين حول رصد تجربة رجوع الأفواج الأولى من المهاجرين المغاربة من أبناء تزرwalt الذين كانوا يعملون في مناجم بهولندا، وحصلوا على تقاعدهم في سن الخمسين... وفي بحثه بمنطقة تزرwalt عرفت أن "بول باسكون" كان قد التقى في جولات عمله تلك، قبل سنتين مع "الحسن بودميعة" وأخيه الحسين في يوم كان قد صادف وجوده في "إيلغ" سقوط أمطار غزيرة، فاستقبله هذا الأخير في منزله ومكث عنده، لتتشكل بينهما علاقة صداقة وصحبة. وبحكم الثقة التي تولدت بين الرجلين فقد أمده "الحسن بودميعة" بوثائق أثارت رغبته في سبر أغوار هذا الموضوع حول علاقة هذه العائلة (آل بودميعة) بتزرwalt... المهم، اقترح علي بول

باسكون الذهاب معه واتفق معي على موعد في يوم الجمعة على الساعة السادسة صباحا بملتقى مديونة المحاذي للطريق المؤدية إلى مدينة الرباط.

س: هل تبين لك حينها أن "بول باسكون" يريد أن يدخل مرحلة الاختبار والانخراط في إستراتيجية عمله؟

ج: أعتقد أنه كان يختبر درجة استعدادي... وفعلا ذهبنا إلى تلك الرحلة الأولى، لنعود بعد أيام منها. وفي طريق العودة سألني إن كان لي أصدقاء يمكن أن يشتغلوا معنا في هذا البحث المطروح... عندها اتجهت مباشرة لأصدقاء لي من نادي العزائم وشكلنا المجموعة الأولى للعمل مع "باسكون" أذكر منهم حسن رشيق، المهدي وعبد الإله. فكان سفرنا الأول باتجاه مدينة أكدير بواسطة سيارة "لاندروفر"... وكنا آنذاك ندشن أول بحث ميداني لنا مع "باسكون" امتد على طول خريف سنوات 1980 و1981 و1982.

س: لو سمحت، نريد أن نتوقف معك أستاذ الطوزي في هذه المحطة المعرفية لنسألك عما هي منهجية "بول باسكون" في تلك المرحلة؟

ج: الأمر بسيط، في تلك المرحلة كانت منهجية "بول باسكون" تقوم على ملء استمارات وكنت أثناءها أقوم بوظيفة مؤطر للمجموعة الباحثة بحكم أنني كنت أستاذًا مساعدًا، أي في وضعية تختلف مع وضعية أصدقائي الذين كان أغلبهم طلبة... كنا في كل رحلة نقضي أيامًا تتراوح ما بين الأربعين إلى الخمسة وأربعين يومًا، عمل طيلة النهار ونقاشات ولحظات تفكير جماعي بعد الانتهاء من الميدان.

س: هذه اللقاءات التي تستغرق كل هذه الأيام هل كانت تتخللها لحظات حميمية مع "بول باسكون" الأستاذ؟

ج: بالتأكيد نعم، فلم تكن تخلو أوقاتنا من حميميات، فقد كان يستغل الوقت ليفسر لنا العديد من الأشياء الواضحة والمبهمة في نفس الوقت، كما كنا نستفيد معه من القراءة والاطلاع على الدراسات... لقد كان بول باسكون يشرح لنا كيفية اشتغاله، وعمله على الوثائق، وكان مثل طفل صغير يعتني بكل أدوات عمله حيث كانت في حوزته قطعة من

خشب ومقلمة تحتوي على أقلام ومسطرة وممحاة وأقلام ملونة ووسائل عمل أخرى تساعده على تصوير الوثائق أو نسخها.

س: ألم تكن تلك اللحظة تمنحكم فضاء لمناقشة قضايا كبرى سياسية وغيرها مع "بول باسكون"؟

ج: لم يكن هناك مجال للحديث في السياسة أو لإعطاء خطاب سياسية، كما لم يكن الرجل يقدم محاضرات، غير أنه كان بين الفينة والأخرى يتدخل ليقدم معطيات عن تاريخ المنطقة وعن شخصياتها، وكان يساعده في اكتساب تلك المعرفة اشتغاله في ذلك الوقت على أطروحته الكبيرة حول الحوز. كما كانت هناك حوارات حول التاريخ العام وحول قضايا علم الاجتماع، وكل ذلك كان يتم تمريره بالمحاكاة والصحبة دون السقوط في الخطاب المباشر... أما بالنسبة إلي شخصيا في تلك المرحلة، فقد كان علي أن أتخذ مسافة مع طبيعة موضوعه واتجاه بحثه، فلم يكن "باسكون" منشغلا بقضايا الدين ولم يكن يهتم في شيء البحث في "تاريخ سيدي احماو موسى".

س: هل معنى ذلك أن "بول باسكون" يمكن تصنيفه ضمن خانة الباحثين المنتمين لعلم الاجتماع التقليدي؟

ج: لا ليس كذلك، فهو يصنف في نطاق علم الاجتماع الجديد، إلا أن علينا ألا ننسى أن "بول باسكون" بقي شيوعيا في ذهنيته، إذ أن همه الرئيس كان هو الانشغال بالعقار (الأرض)، من يملك تلك الأرض؟ تاريخ بيعها وشرائها؟ والكيفية التي انتقلت من مالك إلى آخر؟ وكيف في هذا الباب أن تطلع على مقالته حول دار "ايلغ" ليدو لك الأمر جليا... لقد أبدع "باسكون" كثيرا في التاريخ المحلي، وأعطى أشياء رائعة في هذا الباب. لكن "بول باسكون" الشيوعي ظل مجال البحث في الدين عنده هامشيا وهامشيا جدا... حين بدأنا تحقيقنا حول سيدي حماد او موسى كنا نتعامل مع "الموسم" كسوق، كنا نبحت كي نعرف هؤلاء الناس الذين حجوا إلى هذا المكان، من أين جاءوا والظروف التي أتت بهم إلى هنا، و ماعلاقة كل ذلك بالهجرة؟ فكنا نحصي الناس بواسطة عدادات كان "باسكون" قد حملها معه ضمن أدوات العمل ، وكنا نشغل على رسومات بيانية توضح الخطاطة العامة لما كان يريد أن يصل إليه حول موضوع الهجرة... ولم نكن إطلاقا نبحت معه بهذا الموسم في التقاليد أو الأعراف الدينية، أو أشكال التدين في هذه الزاوية... في

هذا الاتجاه اقترحت عليه وضمن إطار المشروع نفسه الذي كنا موجودين هناك بسببه، أن أشتغل على جانب آخر يهتم موسم "سيدي حماد او موسى" من مدخل البحث فيه كتقليد ديني... لم يرفض "بول باسكون" هذا الأمر بعد أن فكر مليا في مدى الاستفادة منه، ليأتي بعد ذلك بمقترح منهجية متكاملة، وزع فيها الأدوار على المجموعة، وعين لكل واحد منا المحور الذي سيشغل عليه... لقد تصرف مثل الشيخ مع تلامذته يقترح، يوجه، ويطلب التنفيذ... وفي هذا الباب اقترح على "أحمد عاريف" كي يشتغل معي على الموضوع... ولا أخفيك بأنني أحسست وقتها بمرارة قاسية من معاملة "باسكون" مع ما اقترحته عليه... وعلى الرغم من أن ما اقترحته في ذلك الحين لم يكن ينظر إليه كموضوع هام وأساسي في نظريات التغيير الاجتماعي، إلا أن الوقائع اللاحقة والتطورات المجتمعية، كما بينت ذلك سابقا، ستجعله الموضوع الرئيسي في حقل الدراسات السوسيولوجية فيما بعد.

ما يمكن أن أذكره اليوم عن تلك التجربة الميدانية الغنية، هو أن "بول باسكون" لم يكن وقتها قد طور بالكامل مقارباته المنهجية، فمنهجه آنذاك كان منهج عالم الاجتماع القروي، وكانت النظرية فيه أكثر حضورا وهيمنة على الجانب العملي (الأمبريقي)، عكس "إتيان برينو" مثلاً...

س: بمعنى آخر هل تقصد أنه كان رجل تاريخ الأفكار والنظرية فقط؟

ج: نعم هو مفيد من هذه الزاوية، غير أنه لم تكن لديه صرامة رجل علم الاجتماع، هو صاحب حدس وصاحب ذكاء كبير، والشيء العجيب الذي تعلمناه منه هو دفعنا بالتربية المهنية للخروج من مرحلة تجميع الأفكار والمعلومات للوصول إلى مرحلة كتابة المقال وهنا كان "باسكون" ذا قدرة كبيرة على التأطير العلمي.

س: ماهي أهم ميزات الكتابة عنده إذن؟

ج: أولا الالتزام بالصرامة في الكتابة... يجب أن تعلم أن الكتابة لدى "باسكون" ليست بالكتابة الشعرية إنها كتابة صارمة قريبة من المعطيات وتبني عليها...

س: هل يعني أنها كتابة تشبه كتابة التقارير؟

ج: بالتأكيد هي شبيهة بالتقارير، لكنها ممزوجة بقليل من النظرية ومملوءة بنفس أمبريقي. وهذا ما كان يؤاخذ عليه "بول باسكون" لكن بالنسبة له لا يهمله ذلك، لأنك معه تتعلم وتكتسب مهارة الصياغة. وهذا واضح من خلال قراءة سريعة لكتابه "دار إيلينغ" ... لقد أوصلنا بعد إكمال هذا الكتاب إلى ما يمكن أن أسميه سن الرشد العلمي، الشيء الذي جعلنا نتحول من أفراد باحثين إلى مجموعة حرفية في هذا المجال... بحيث إن باسكون سار يعرف بدقة إمكانيات وخصائص كل واحد منا... فمثلا كان يكلف "الناجي" بالعمل على الأرشفة، لأنه كان يعرف عنه أنه لا يحب كثيرا تضاريس العمل الميداني، هو الذي لم يقيم بزيارة منطقة "تزروال" إلا مرة واحدة... في ذات الوقت كان يكلف "الطوزي" بكل ما هو ميداني.

فيما بعد وبالضبط سنة 1983 وقد كنا راجعين ذات مرة من زيارة لتزروال (كنت وقتها أشتغل على أطروحة الدكتوراه وأذهب دوريا إلى فرنسا) اقترحت عليه أن أشتغل معه على منطقة "أونان" وعلى الجانب الديني في حياتها الاجتماعية. فأجابني بصرامة قائلا: لا يوجد هناك في "أونان" شيء اسمه الدين... لقد منعني بشكل شبه قاطع من أن أفكر في الأمر، رغم أنني ذهبت معه إلى هناك وأثارني ما رأيته من مشاهدات. ولقد كلفني بكتابة رسالة استعطف باللغة العربية موجهة لمؤسسة المياه والغابات قصد حل مشكلة كان السكان يعانون منها. بعد ذلك سأعرف أن موضوع "أونان" سيشتغل عليه باحث آخر سكوتلندي الجنسية.

أما أنا فقد كان همي هو أن أنهي رسالتي، وبحكم أنه كان يقوم بتأطيري غير المباشر فقد قرأت فيما بعد ملاحظاته على خطواتي البحثية التي كان يتداولها مع الأستاذ "إتيان برينو" ... لقد وجدت فيها ذلك الاحتضان الكبير والعطف علي من جانبه. وهو حين كان ينصح أستاذه المؤطر "إتيان برينو" بالانتباه إلى ملكة من الملكات كانت لدي وأنا لا أنتبه إليها وبأن يوجهني في هذا الاتجاه دون الآخر وألا يتركني أتوجه في اتجاه مسألة أخرى يظهر أن من السلبي أن أسقط فيها.

س: عمليا إن حدة "باسكون" الشيخ التي كنت تشكي منها لصديقك "أحمد عاريف" رحمه الله وكأنها ظلم يقع عليك، هاته الحدة إذن كان لها ما يبررها؟

ج: نعم إنها جزء من قواعد وأعراف الحرفة... بل إنني وأنا اليوم ومن موقع الأستاذ المؤطر أستعمل شيئا شبيها بتلك الحدة... أعتقد أنني لا أفعل ذلك؟ هذا هو مسار العلاقة مع "بول باسكون" منذ البدء حتى صرنا مجموعة مهنية ستحمل اسم "الدواء المضاد"... مجموعة ستضم ضمن أعضائها "حرزني والناجي والطوزي وعاريف" إلى جانب مجموعة أخرى كانت تتكون من "عبد الله حمودي ونجيب بودربالة وآخرين" غير أنها لم تستمر.

س: بخصوص قضية "الذوات" أو "اصطدام الأنايات"، هل يمكن للذات أن تشكل عائقا في تطور التجارب البحثية والعلمية خصوصا في لحظة شبيهة بهذه اللحظة التي نحن بصدد إعادة استرجاعها في مسارك السابق؟

ج: بطبيعة الحال، إنها تلعب دورا إما سلبيا أو العكس، لأن العلاقات اليومية - في نظري - أمر مهم وعامل جد محدد. فمثلا، كنت أحكي لك قبل قليل عن عمل المجموعات التي تشكلت مع الأستاذ "بول باسكون" وتنامي نضجها الأكاديمي بفضل العلاقات الداخلية بين أفرادها وفي علاقتها بالأستاذ الموجه/المؤطر... وفي هذا الإطار لا بد أن أذكر لك شيئا مهما كنا نقوم كل شهر، وقد ساعد كثيرا على تطورنا، إنه "اللقاء الشهري" الذي كنا ننظمه بالتناوب (يشبه تقليد "دَارْت") كل مرة في منزل زميل من الزملاء.... أذكر أنني في تلك المرحلة كنت حديث العهد بالزواج، ولم يكن في المنزل سوى بعض الأثاث لا يكفي لاستقبال الزملاء، ولكن مع ذلك كانت الأمور تمر بشكل ممتع... في تلك اللقاءات كنا نعطف على مناقشة مواضيع كثيرة كانت مطروحة في حقل البحث، مثل "الشهادات"، و"مطبخ العلوم الاجتماعية" وحول "دور المكتبات"،... وحين توفي المرحوم "عزيز بلال" ناقضنا قضية "استهلاك الموتى" وقد كان مبررا التطرق إلى هذا الموضوع حينما لاحظنا تسابق العديد من الأطراف لمحاولة "تملك الفقيه" لصالحه، هذا إضافة إلى العديد من الإشكالات الهامة والمفيدة... وفي هذه المرحلة أيضا دخلنا مع "بول باسكون" في غمار الحوار والجدل حول مسألة نمط الإنتاج، وقد جرى النقاش مع "ادريس بنعلي" ومع "حبريش" وأطر حزب التقدم والاشتراكية، وفي رحاب هذا التجاذب الفكري تم طرح العديد

من الأسئلة الجوهرية من قبيل هل السيادة في المغرب لنمط الإنتاج الفيودالي (القيدالية) أم لنمط إنتاج مركب "Composite"؟

س: هي أسئلة الماركسيين بمختلف مدارسهم؟

ج: نعم طرحت هذه الإشكالات في خضم حيرة الماركسيين. أما المسألة الثانية فتتمثل في قرار الاحتلال الذي سيقوم به "بول باسكون" للمجلس العلمي لمجلة *Bulletin économique et social* (معززا بمجموعته). وللعلم فهذا المجلس وقتها كان مثل مجلس حكومي يضم في عضويته الحبيب المالكي، وفتح الله ولعلو، والخطيبي....

س/ هل هو "انقلاب علمي"؟

جواب/ نعم هو انقلاب في حياة B.E.S... آنذاك تمكنت مجموعتنا من اقتحام جدار هذه المؤسسة فولجنا إلى مسؤولية المجلس أنا والناجي وحرزني عبد الله (آنذاك أحمد حرزني كان في السجن) وأتى فيما بعد "مصطفى النعيمي"، وكذا "عبد الحي الديوري" و"عبد العالي دومو" بما يعني دخولنا كفريق في نضج شبابه...

س/ أفهم من ذكرك لهذه الأسماء أي أصحاب علم الاجتماع القروي؟

ج/ نعم القرويون وأصحاب علم الاجتماع... وقد كان لذلك تأثير مباشر على شكل ومضمون B.E.S. حيث صدرت أعداد تعكس حضورنا... لكن بعد فاجعة موت "باسكون" المفاجئة سنة 1985، سينظم "عبد الكبير الخطيبي" في سنة 1986 انقلابا مضادا ليغلق باب B.E.S. بحكم أن هاته المؤسسة كانت مسجلة قانونيا باسمه هو و"ناصر الفاسي"... وفي مقابل ذلك سيقترح علينا، في اجتماع دعا إليه أعضاء المجلس العلمي، إلى تجاوز المجلة لأنها أصبحت عتيقة مقترحا تأسيس مجلة أخرى ستحمل اسم "signe du présent" "علامات الحاضر" التي سيصدر منها عددان فقط. ولكيلا يعطي الانطباع بإقصائنا من مشروعه الجديد، اقترح عليّ بأن أعدّ مقالة دراسية حول أهمية استعمال وتوظيف B.E.S. في الدراسات الجامعية الأكاديمية، وهو المقترح، الذي سأقوم بإنجازه دون تردد. لكن مع ذلك سيخرجنا فيما بعد من المجلس العلمي للنشرة. غفر الله له.

س: ونحن نتحدث عن قضية "استهلاك الموتى" بمناسبة رحيل عزيز بلال...أود أن أعود إليه متسائلا كيف كانت علاقتك به؟ هل هي علاقة "حب" و"نفور" التي تجمعك بكل هؤلاء المثقفين الشيوعيين السابقين الذين تحولوا إلى حزب التحرر والاشتراكية وحزب التقدم فيما بعد؟

ج: لم يسبق لي إطلاقا أن نظرت إلى الرجل من زاوية انتمائه الحزبي (الحزب الشيوعي، حزب التحرر والاشتراكية، حزب التقدم والاشتراكية) ... لقد كان أستاذاي أولا وأستاذا للجميع بكل المقاييس العلمية الصارمة. وإذا تتبعنا تطور "عزيز بلال" فإننا سنلاحظ أنه انطلاقا من 77 و78 سيعمل على إصدار كتابه الهام الذي يحمل عنوان "دور العوامل الاقتصادية في التغيير الاجتماعي"، أن اهتمامه بعوامل التحول صار يتجاوز حقل الاقتصاد ليصل إلى تخوم التاريخ والاجتماع...

س: وفي رسالته هاته سيعود "عزيز بلال" إلى خصوصية التاريخ المحلي مستعينا بكتابات ابن خلدون لفهم قواعد التغيير في المغرب؟

ج: نعم عاد، لقد استثمر جهدا معرفيا مهما في أطروحته التي أخذت -في نظري- تؤسس لمرحلة أخرى في التفكير... صحيح أنني لم أكن اقتصاديا كي أتفاعل مع انتاجه الفكري... لكن العلاقة التي ربطتني به كثيرا هي العلاقة داخل النقابة. في حين دخلت إلى المسؤولية النقابية كان "عزيز بلال" يشغل موقع رئيس فرع نقابة التعليم العالي بالدار البيضاء...لقد كان يترأس جلسات الاجتماعات الطويلة ويسهر على ترتيب التفاصيل بحيوية. وأذكر جيدا أنه في أحد الاجتماعات بمقر كلية الحقوق القديم (المسمى بالسيتام) طال أمد النقاش إلى ساعة متأخرة من الليل لدرجة أن الوالد قد جاء يبحث عني وهو خائف من أن يكون قد حصل لي مكروه. لقد كان الرجل عميقا (خاتر..) ومن الوزن الثقيل سواء في طريقة إلقاءه أو أساليب مناقشاته...

س: عودة إلى العمل النقابي معه، هل كان "بلال" نموذج المثقف المنفتح أم المثقف/رجل الجهاز؟

جواب: لا، لا، لم يكن رجل الجهاز، لقد كان منفتحاً، ولكن كان فيه الجانب الغالب هو جانب "الأستاذ" المتفهم والمقرب من الناس، ولهذا أعيد التأكيد على أنني لم أنظر إليه إطلاقا كرجل حزب مقارنة برفاقه الآخرين. وهذا لا يمنع أنه كان يشتغل مع مجموعة

الاقتصاديّين لحزبه، يحاضر، يناقش، وبعدها سيدخل إلى التجربة الانتخابية وسيصحّ منتخبا، لكن علميا، في علاقته بالطلبة، بالتدريس بقي "عزيز بلال" القدوة، والمعلم، والأستاذ المثالي، وصاحب التعفف الذي يحسن إقامة المسافة مع الطلبة إذ كان يحسن القرب بدون تسبب أو إسفاف، إنه أستاذ قريب وله قدرة كبيرة على الإنصات...

س: هناك من كان يؤاخذ عليه -علميا- أنه لم يساهم في تطوير الفكر الماركسي الذي كان يعاني من مشكلات كبرى آنذاك كالدوغمائية، والتحجر... فهل الموت المبكر حرمه من ذلك أم أن هناك عوامل أخرى؟

جواب: يجب ألا ننسى أن الرجل قد تربى في أحضان الحزب الشيوعي، وقد كانت هناك صعوبة كبرى للقيام بذلك خصوصا أن الوضعية العامة لم تكن تسمح بأن يصبح مثل "إدغار موران"...

س: ولكنه كان على علاقة بتيارات شيوعية عالمية وبمفكرين من أمثال "لويس ألتوسير" والذي غادر الحوب الشيوعي الفرنسي؟

ج: لكن المرحلة في المغرب لم تكن تعطيك إمكانية الخروج. وحتى من جهة أخرى كان الاتحاد الاشتراكي لا يتقدم ويعاني من مشاكل كثيرة على صعيد التفكير... وإلا لماذا خرجتم أنتم من هنا وهناك؟ (أقصد تيارات اليسار الجديد) لأنه لا أحد منهم كان يقنع. وفي هذا الباب، فمأذا يمكن أن تفعله، هل تتبع خطاب الجابري، أم العروي الذي لم يكن موجودا على هذا الصعيد، أم خطاب "عزيز بلال" والذي أظن أنه كان أكثر إقناعا! وبالنسبة لي لم يكن هذا الهم مطروحا علي بقوة. إن ما كان يهمني في بلال جانب الأستاذ فيه كما قلت لك، وأنا كنت وقتها أستاذًا مساعدا... وفي تجربتي هاته عشت لحظتين على جانب من الصعوبة داخل الجامعة: المرة الأولى (مرحلة شهادة الدراسات العليا) حيث شاركنا فيها في إضراب "على الأساتذة"! وقد أرسلنا لهذا الغرض برسالة احتجاج نحتج إلى الوزير الأول وإلى رئاسة البرلمان نندد فيها بوجود أساتذة يفتقدون للحد الأدنى من المستوى العلمي.... وقد تعرضت لمحاولة عقاب من طرف بعض الأساتذة المسؤولين الذين غضبوا على ما فعلناه، إذ أرادوا أن يعرضوني على المجلس التأديبي ليتخذ في حقي قرار الفصل... وقد تدخل في هذا الباب الأستاذ بناني وعزيز بلال لإطفاء هذا الوضع، رغم أنهم كانوا غير

متفقين معنا على خطوة الرسالة الاحتجاجية. إذن في الخلاصة أعتبر أن عزيز بلال يمثل نموذج "الأستاذ" الأمثل.

س: ونحن نتحدث عن مسار البحث السوسيولوجي في المغرب، أعود بك إلى جزء من مداخلة لك في الموضوع استمعت إليها في معرض لقاء لك ولمجموعة من الأساتذة الباحثين وأنتم تحتفون بعبد الله ابراهيم... لقد قلت لنا آنذاك إنكم إذا أردتم أن تبحثوا عن البذور الأولى للنشأة السوسيولوجيا المغربية فعليكم أن تبحثوا عنها في كتابات الفقيه العلامة المختار السوسي... لماذا قلت ذلك؟ وعلى أي أساس؟ كما قلت أيضا أن حرفة السوسيولوجيا لم تكن حرفة سهلة في المغرب، لأن الملك الحسن الثاني لم يكن يحب السوسيولوجيا؟ هل هي العلاقة بين السلطة العلمية والسلطة السياسية كما حدثت وتحديث في المغرب إلى اليوم؟

ج: بالطبع كان الملك السابق يفضل القانون على السوسيولوجيا، ويحب التاريخ، بل التاريخ الأيديولوجي والرسمي، ولكن السوسيولوجيا لم تكن محبوبة أيضا من طرف رجل آخر في المجال المعرفي هو المؤرخ عبد الله العروي... وبالتالي فكل من يكون بصدد بناء "مؤسسة وطنية" فإنه طبيعي ألا يقيم علاقة مودة مع السوسيولوجيا، لأنها تشوش عليه عمله. لكن الذي لم أقله وقتها، وقلته فيما بعد هو أن الملك -حتى وهو لا يحب علم الاجتماع- فمع ذلك لا يمكن أن تنتهمه بإغلاق معهد السوسيولوجيا أو على الأقل بالمسؤولية المباشرة في الأمر... ومن جهة أخرى يجب أن نتساءل عن أية سوسيولوجيا كانت تدرس حينها؟ فما كان يدرس ويمارس هو الأيديولوجيا أو التعاليق على الأدبيات الماركسية...

س: أليس في حكمكم هذا قساوة واختزال شديد؟

ج: للجواب على سؤالك أحيلكم على قراءة تقرير اليونسكو، لقد عثرت عليه وسأهيئ قراءة وافية فيه... إن هذا الأمر بين، ومن يطلع على انتاجات تلك المرحلة سيجدها جد ضعيفة...

س: أنا حينما درستُ في شعبة الفلسفة في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات، كنت أدرس علم الاجتماع الحضري والقروي، وكنت أحضر لدروس الفقيدين محمد جسوس وفاطمة المرنيسي... أقلم تكن هاته الدراسات تدخل في نطاق الدرس السوسيولوجي؟

جواب: إن "محمد جسوس" كان يُحَبِّبُ لك السوسيولوجيا، ولكن لم يكن يمارس السوسيولوجيا كحرفة...

س: هل تشبهه بأستاذك "إتيان برونو"؟

ج: إلى حد كبير... كان يقدم لك مفاتيح، فهو يتكلم لك عن موضوعات عديدة، عن التطبيقات الاجتماعية في المغرب، وعن التنضيدات الاجتماعية، ويتحدث لك عن الانقسامية، والقبلية. كل ذلك من خلال دراسة نصوص. وعليه، لم نكن بحضرة فعل سوسيولوجي مهني علمي....

س: هل هذا هو مأخذك على الدراسات السوسيولوجية سابقا أنها كانت دراسة نصية؟

ج: نعم لقد كانت نصية وإيديولوجية أيضا ... فهي لم تسأل أبدا الواقع، وحين تحدث هذه المسألة فإنها تحدث كحادثة على الطريق، وكأن العلاقة بالواقعي مهمة خاصة بالتقنيين... صحيح أن مؤسسات التخطيط الفلاحي كانت تمارس كثيرا من السوسيولوجيا، ولكنها كانت في نفس الوقت لا تعلم ذلك... فالذين يزنون القمح ومساحاته، ويتابعون طرق عمل الفلاحين، ويمحصون في الاستغلايات، وينتبهون لعوامل المناخ، وقوانين المياه... كل هذا لم يكن يجد موقعه في اهتمامات علماء الاجتماع، بل كانوا بعيدين عنه إلا القليلين جدا... حين بدأ بعض الزملاء يشتغلون مع "بول باسكون" مثل "البلغي" بدأت بعض الممارسات في السوسيولوجيا تؤسس ذاتها على الفعل وحده وفي الحركة وكأداة من أدوات العصرية المبنية على فكرة "المعرفة" من أجل التغيير... ولهذا فإننا في الأعمال الأولى سنجد "حمودي" الذي اشتغل على "السكن" في "درعة" إلى غير ذلك من الأعمال المهمة... هذا على صعيد البحث، أما على صعيد الفكر والدراسة فلم يكن هناك تراكم منهجي يذكر، وهذا الوضع لم يكن مقصورا على الحالة المغربية... فحتى في فرنسا إلى حدود 2007 وجدت علم السوسيولوجيا - أثناء عملي هناك كمدرس - لازال على حاله في شعبة تقليدية. ولما بدأت أدرس مادة "المدخل للعلوم الاجتماعية"، سألت الطلبة عما كان يدرسون بالسنة الماضية، فأخبروني أن أستاذهم الفيتنامي الأصل كان يدرسهم طيلة السنة "ماركس" وحده وعبر قراءته من خلال النصوص... إنها حالة أكثر تقليدية مما عندنا.

س: اليوم هل يمكن أن نتحدث عن مدرسة سوسولوجية مغربية؟

ج: نعم هناك مدرسة مغربية...

س: لكن ماهي علاقتها مع السياسة، ومع السلطة، ومع المعرفة؟ ثم ما هي معالمها؟

ج: من معالمها العمل على توسيع دائرة دارسيها، فعلى الأقل -نجد الآن- في كل جامعة شعبة للسوسولوجيا، وكيفما كان حال تدريسها، فإن الأمر هو أحسن من السابق... ثم توجد على مستوى أطروحات الدكتوراة على الرغم من مؤاخذاتنا الكثيرة، على طرائق التأطير والتكوين، وعلى مدى القيمة العلمية للأطروحات المنجزة، سواء في فاس أو أكادير أو الرباط أو في مراكش، فإن هناك ما يفيد العمل الأكاديمي في التراكمات الحاصلة عموماً... وعلى سبيل المثال فنحن مقبلون في شهر مارس من السنة القادمة على تنظيم مدرسة الدكتوراة للمنظمة العالمية للسوسولوجيا الفرنكفونية، وستجمع مئات الآلاف من المشاركين... ولقد بحثنا في هذا الإطار عن خمسة طلاب جديدين... هذا التنظيم نحن الذين قمنا به من خلال لجنة علمية كنت فيها أنا والأستاذة رحمة بورقية وآخرين، نستقبل الطلبات ونقوم بدراسة المواضيع المشاركة... فهل تعلم أننا لم نعثر ضمن هذه المشاركات على أي مغربي له مستوى للحضور لهذا اللقاء العلمي؟!! في حين عثرنا على طلبة من إفريقيا والكيبيك ومن جهات أخرى.

س: هل يعني هذا وبالمعنى الإداري الكبير للكلمة أنه ليس هناك استثمار بهذا المجال؟

ج: ليس هناك استثمار كثير، وهذا الضعف له أسباب تجد أصلها في ضعف المنظومة التعليمية ككل، رغم أن السوق فيه طلب كبير وضغوط على العلوم الاجتماعية... غير أن الذين يجيبون على هذا الطلب اليوم، هم مهندسون أصحاب مكاتب للدراسات... في كل المجالات هناك بحث على متخصصين في علم السوسولوجيا، وأعطيك مثلاً واحداً فقط هو ما يسمى بمشروع "التنمية البشرية" فهي في حاجة كبيرة إلى هؤلاء.

س/ لكن ألا ترى معي بأن اتجاه الطلبات هاته سواء الآتية من مؤسسات الدولة أو حتى من مؤسسات المجتمع المدني يذهب نحو من يسمون اليوم بأصحاب "الخبرة" التي تطرح مشكلة حقيقية في نتائجها وقيمة ما يصدر عنها؟

ج/ نعم، الواقع القائم هو أن الخبرة أصبحت هي السوق، وهذا يعوق الإنتاج العلمي، ويعوق التكوين، ويعوق التطور، لأنه لن يعود هناك بحث... وفي تقديري فحتى الحديث عن السوسيولوجيا لوحدها ليس له جدوى، فأنا أومن بوجود تقاطعات بين كل مشارب العلوم الاجتماعية ومختلف اختصاصاتها، من علوم التاريخ والأنثروبولوجيا وعلوم السياسة والاقتصاد والاجتماع، وأنه ليس هناك معنى لفصل الواحدة عن الأخرى. أو الاكتفاء بهذه دون الأخرى ... فمثلا هل يمكنك ممارسة الفعل السوسيولوجي دون أن تكون قد مررت من المراس والدرس الفلسفي؟ ولهذا فأنا لا أرى بعين الرضى أن يقضي الطالب مدة 4 أو 5 سنوات في السوسيولوجيا وحدها، فهذا سيضعف قدراته لأننا سنكون قد حرمانه طيلة هذه المدة من التكوين كي يطل على اختصاصات أخرى ويستفيد منها

س: هل الأمر له علاقة بحالة المجتمع؟ وثقافة فاعليه؟

ج: لا، لا... إن الطلب المجتمعي - كما قلت لك - موجود، كما أن الطابوهات القديمة لم تعد حاضرة بنفس الحدة... لا بل إن ما هو مطروح هو قضية "الطائفة العلمية" التي تتملك أدب وأخلاق "الطائفة العلمية" وقيمها، كما أن لها سيرورات علمية وتدرج جيدا ما معنى "النجاح" العلمي، وما معنى "الاستحقاق العلمي"، وما معنى "الصرامة العلمية" و"الرقابة والتقييم العلمي"... اليوم نحن في حالة فوضى، كل ينطق ويكتب كما يحلو له!!

س: ألا يبدو لك أن هذا الأمر راجع إلى مسؤولية الدولة؟

ج: في هذه القضية، أي قضية "الطائفة العلمية"... ووجودها الاعتباري... لا أرى مسؤولية الدولة حتى ننحو بالنقد عليها...

س: ولكن إذا سمحت، ألا يبدو لك أن هذه القضية لها ارتباط بتنظيم مجال البحث العلمي، وهو مجال مسؤولية الدولة ومؤسساتها؟ هذا لا يعني أنني أريد اتهام الدولة مجانا.

ج: صحيح هذا الأمر... فقد سبق لهذا الهم أن طرح في سنة 2007 في كتابة الدولة للبحث العلمي، وتشكلت لهذا الغرض لجنة مختصة وساهمت فيها إلى جانب أساتذة آخرين... وتم إنجاز بحث بقواعده المهنية، وقمنا بتقييم لنتائج هذا البحث، كما تم تخصيص ميزانية مهمة من الدولة للعمل في هذا الاتجاه. إلا أن العائق ظل يتجسد في غياب مشاريع وتصورات لتلك

المشاريع، وعوض هذا يفضل الأساتذة العمل السهل، أي إنجاز تقارير علمية لا تستغرق وقتا طويلا (من شهر إلى شهرين) وتدر مدخولا يصل إلى 150 ألف درهم، عوض أن يستثمر جهدا ووقتا في بحث قد يستغرق أربع سنوات لينتج مقالة علمية حقيقية تُنشر في مجلة علمية.

س: في هذا الباب سأعود بك إلى الكتاب، أي كتابك "الملكية والإسلام السياسي" ... وأذكرك بأنه منذ الصفحات الأولى افتتحت دراستك لهذا الموضوع بالقول التالي: "...إن الملكية تعطي الانطباع وكأنها ترعى الجمود (...). ويدل صمود منطق المخزن أمام الزواجع المتكررة على أنه مازال يملك حسا عاليا في التعامل بالأخذ والعطاء...". هل هذه الصورة التي رسمتها لأكثر من 10 سنوات مازالت تحتفظ براهنتها بعد مرور زواجع كبرى تجاوزت الرقعة الوطنية (رياح الربيع الديمقراطي)؟ وبلغت أخرى هل الملكية اليوم مازالت تعطي الانطباع وكأنها ترعى الجمود داخليا في الوقت الذي تعطي فيه العكس خارجيا؟

ج: حين نتحدث عن "الجمود" يجب إقامة التمييز بين مضمون الكلمة عربيا وبين ما يعادلها فرنسيا الذي أقول فيه *STATUT QUO* أي الحفاظ على الوضع كما هو... (وليس *L'IMMOBILISME* الجمود) ... أو البحث عن ديمومة التوازنات، وهذا الأمر قد توقفت عنده في مقالة خاصة، تبين أن هناك مرحلة أخرى في تطور منطق التفكير في مسألة الملكية وتدبيرها للسياسة...

س: هل يمكن أن تلخص لنا أهم ما ورد فيها؟

ج: الفكرة الرئيسية تنطلق من أن هناك تحولين جذريين قد حصلا في تطور الحقل السياسي المغربي في علاقته بالمؤسسة الملكية: أولا أن شرعية الملكية سارت تستمدّها من وظيفتها - وليس من شيء آخر- والدستور الجديد لسنة 2011 هو الذي نصص على ذلك... فوظيفتها الآنية لم تعد فقط خلق التوازنات بل مصاحبة تلك التوازنات ورعايتها... فإلى حدود عهد الحسن الثاني عشنا بين قوسين حالة مازالت قائمة - بطريقة معتدلة غير مشجعة في مشروع العروي- الذي يقوم على فكرة خلق "الدولة الوطنية!!" تثبت مطلق بالملك (وليس الملكية) الذي يتربع فيها على رأس جهاز "يحكم" و"يمأسس"... ويضبط "الحدود الترابية" وينتج "القانون الموحد"... والذي يحدث كثيرا أن ننساه في نظرية الحالات هو أن الذي يغذي

نظرية الدولة المغربية هو موجود طريقة أخرى في إدارة الحكم، والتي هي من صنع الدولة، لكنها ليست الدولة الوطنية بل ما أسميه "الدولة الإمبريالية" (أو الإمبراطورية).

فما هي إذن خاصيات هذه "الدولة الإمبريالية" أو "الإمبراطورية"؟ إنها تتمثل أساسا في المصاحبة، أكثر منها في الخلق... وهذا ما يجعلنا نفهم لماذا يقدم الملك على الاشتغال مع حزب العدالة والتنمية رغم ما قد يكون عليه من عدم الارتياح لهذا الأمر... فلو كنا مع الحسن الثاني لأقدم على تكسيره.

س: فهل أصبحنا اليوم أمام مشهد جديد تحولت فيه وظيفة الملك إلى شخص يمثل الجميع ويتابع التوازنات ويرعاها وينظر في مجراها؟

ج: هناك ما يمكن تسميته بفن الحكم وإدارة الحكم... هذا الأمر كان الحسن الثاني يمارسه قليلا، وغير أنه كان مضغوطا بهدف تحقيق الدولة الوطنية... الآن نحن بمواجهة شيء آخر، أي بمواجهة نسق لا يعير كثيرا الأهمية لمنابع السلطة رغم قوتها... بالتأكيد للحفاظ على السير العادي للأمور ولحماية التعددية والتنوع، ليس بمنطق "الاستخدام" بل بمنطق الضبط. إن من يريد أن يدخل إلى لعبة "الاستخدام" عليه أن يمتلك "مشروعا"، وهذا المنطق في إدارة دواليب الحكم ليس له "مشروع"، بل إن مشروعه الوحيد والذي هو "إمبراطوري" الطبيعية هدفه الرئيسي هو ألا تكون هناك فتن...

س: هل مشروعه إذن قائم على إلغاء مشاريع أخرى؟

ج: لو كنا في زمن الحسن الثاني لكننا نتحدث عن مشروع يريد التحديث، أما اليوم فإننا بمحضر مشروع إصلاح، فيه مقادير من التحديث وكذا من التقليد مع القدرة على التعايش مع قوى متعددة المشارب، وبملك يدبر التعددية، قد يحكم وقد ينسحب، له غيابه وله حضوره، مع العلم أن الغياب عنده لا يساوي الاختفاء، قد يرفع الإيقاع عاليا وقد ينزله إلى الأسفل،... كل هذا قد يحدث، ليس برغبة فردانية... إنه موجود في جنياولوجيا النظام ومنذ القدم، ووحده السياق قد يسمح بذلك... فليس هنا "عقل" تابع في مكان ما ويفكر في هذه الجينولوجيا الكبرى... إن ما يقع اليوم من أفعال وتصرفات لرئيس الحكومة ليس بالإمكان "تخيل وقوعه في زمن الحسن الثاني الذي كان سيتصرف -ربما- بطريقة مغايرة..."

اليوم يمكنك أن تطرح علي السؤال: ماذا يعني أن تحكم كملك؟

سأدعوك إلى لرجوع لقصاصات أخبار وكالة المغرب العربي للأنباء، وستجد أخبارا عن نشاطات ملكية خلال 3 أشهر، وستجد معلومات عن عدد اجتماعات "مجلس الوزراء" الذي هو أعلى هيئة دستورية لإدارة الشأن العام والتي لم يتجاوز عددها أربعة اجتماعات، في حين أنك ستجد الملك قد بعث بأكثر من 300 رسالة، منها للتعازي أو لمواساة مواطنين احترقت منازلهم... إلخ.. الغريب أنك إذا نظرت بعيدا إلى الوراء ستجد نفس الشيء عند مولاي الحسن الأول، أو عند مولاي اسماعيل الذي قد يجمع ديوانه ويتخذ قرارات ويسافر في الأرض وفي المناطق.

س: هل يخاف الملك اليوم من التوقف وعدم الحركة؟

ج: يجب أن نستحضر في كل هذا الحضور أن المهم هو تمثلات الناس إزاء ذلك أكثر من فعل الحكم في حد ذاته وبطبيعة الحال فهو لا يفضل التوقف، لكنه لا يستطيع أن يملأ كل المجال ... وها نحن نرى كيف هي تمثلات الناس بعد إصابة الملك بالمرض الذي تم إعلانه رسميا...

وعلى العموم يمكن القول إن مجمل ما ذكرته يحيلنا إلى كل ما نتمثله عن نظرية الدولة... إننا مأخوذون—وهذا ما يجب الاعتراف به بشكل واحد للدولة هي "الدولة الوطنية"، ذات التراب الواحد، والقانون الواحد... والحال أن هذا النوع من الدولة مازال حاضرا في المغرب، لكن ما يفرقه عن تاريخ أنواع الدولة في بلدان أخرى هو أن لدينا هذا النوع من فن "الحكم" الإمبراطوري في بلدنا هو ونوعية التخييل الجماهيري الذي يترافق معه.

س: هل هذه الروح التحليلية كانت حاضرة في كتابة الدستور؟

ج: بالتأكيد كانت حاضرة ك رأي في طبيعة الدولة... إنك تعلم جيدا أنني لست من المهووسين بنموذج الدولة الوطنية... وهذا بسبب قراءاتي التاريخية لنماذج سابقة مثل الطريقة التي كانت تتعامل بها الدولة العثمانية مع الأقليات الدينية التي لا يمكن وصفها إلا بالجميلة... بالتأكيد كان هناك الجور والسلطوية، ولكن لم يكن الشيء الوحيد الذي تدار به الأمور... لقد كانت هناك تعددية إثنية، ومجتمع مدني... والإمبراطورية كانت تسمح بوجود حقل ديني يتزع نحو

"التذرر".. والسلطان كان لا يطالب إلا بالعلاقة الإيديولوجية معه، عبر الدعاء له بعد الصلوات...

س: هل نحن راجعون إلى هذا المسار التاريخي الإمبراطوري؟

ج: نحن اليوم نوجد في خط التماس بين الاثنين، بين أسلوب في الحكم يرحل بنا إلى مخيال "إمبراطوري" ونزعة لتثبيت قواعد الدولة الوطنية من جهة أخرى... وأنا لا أثق كثيرا في من يقول بأن المغرب سيمر وببساطة من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، لأن الأمور لا تحدث بهذه الطريقة المجردة، إن الديمقراطية هي كل هذا الذي أتينا على ذكره... هي الحريات التي تنتزع، وهي القيم التي يجب أن تحمى وتكرس، وهي التوازنات التي تتجدد... إنها هي هذه المعركة.

أما عن دور كل باحث في خضم هذه التحولات، فهو العمل على تحليل التوضعات الجديدة وتكويناتها المتجددة، وليس التنبؤ بما سيقع غدا، لأن مهمة التنبؤ ليست مهمتي ولا تهمني...

س: هل يمكن القول إن محمد الطوزي -وانطلاقا من المواقع التي شغلها في علاقته مع الدولة- يلعب دور الناصح للملك؟

ج: هل تقصد مستشار الملك؟

س: لا... أقصد "مستشار الأمير" بالمعنى الحديث للكلمة؟

ج: لا أبدا... قد يمكن التعامل مع هذا الطلب إذا كان الأمر سيكون مفيدا، ولكن ضمن إطار "الخبرة" وليس في سياق النصيح، لأن "العلماء" هم من ينصحون... فالنصح والاستشارة عالمان مختلفان، فالاستشارة/الخبرة تتم على قاعدة دفتر تحملات ولها معنى إجرائي...

س: لا أقصد هذا الأمر، أنا أتحدث عن الطوزي الذي كان في لجنة كتابة الدستور.

ج: في هذا الأمر أنا كنت حاضرا كمواطن... وكانت تجربتي العلمية حاضرة. وأنا لست غيبا حتى أعتقد أنني كنت هناك خارج لعبة معقدة من التوازنات. لقد طرحت على نفسي ذلك السؤال الصريح: لماذا تم استدعائي؟ هل لأنني أصلح كورقة من أوراق اللعبة؟ أم في الأمر أشياء أخرى؟... ولقد قلت لهم في إطار اللجنة المكلفة بصياغة الدستور هذا منذ اليوم الأول،

قلت لهم أنا على قناعة، بأنه تم استدعائي لأنني رجل مستقل، وعليه سوف لن أقول سوى الذي أفكر فيه "شرح ملح"، وقد تستطيع أن تسأل عن ذلك... غير أن الجميل في الأمر ألا أحد توجه إلي بالنقد حول ما قلته عن هذه القضية أو تلك وحول قضايا جد صعبة... ولقد قلت لهم في خاتمة الأشغال: "إذا تغير شيء ما في هذا المنتج النهائي، فإنني سأعلن ذلك للرأي العام..."

الربيع

عند هذا الحد الذي سمح به حيز المجلة أوقفنا التسجيل مع الأستاذ محمد الطوزي وكان ما يزال في النفس كثير من شغف الحوار وشغب السؤال.



الأستاذ محمد الطوزي والزميل عبد الرحيم تفنوت

ملف العدد

4- وثيقة

_____ نقد ذاتي: ثلاثة أخطاء قاتلة

المهدي بن بركة

في هذه الظروف الداخلية والخارجية، تواجهنا مهام عديدة ومستعصية لا مناص من القيام بها، ولا بد لنا من معالجتها بأساليب جديدة وبسلوك ملائم لخطورتها، مستمدين قوة جديدة من دروس أخطائنا السابقة. ويظهر لي أننا في الماضي قد انزلقنا نحو ثلاثة أخطاء رئيسية سوف تكون قاتلة لا محالة، إن لم نتداركها في الظروف الراهنة.

1- الخطأ الأول: يرجع إلى سوء تقديرنا لأنصاف الحلول التي كنا مضطرين للأخذ بها؛

2- الخطأ الثاني: يتعلق بالإطار المغلق الذي مرت فيه بعض معاركنا، بمعزل عن الجماهير الشعبية؛

3- الخطأ الثالث: نشأ عن عدم الوضوح في مواقفنا الإيديولوجية، وعن عدم تحديدنا لهوية حركتنا.

1- أنصاف الحلول وموقفنا منها

ماذا كان موقفنا من أول "نصف حل" عشناه في نضالنا القومي وهو حل "إيكس

-ليبان" (Aix-les bains) ؟

حدث ذلك بعد نضال طويل يتعمق خلاله وعي المناضلين الثوري، وبرزت طوال

مراحله مطامح شعبنا وهي تزداد وضوحا مرحلة بعد مرحلة.

واسمحوا لي هنا أن أستعرض المراحل الثلاث التي مرّ بها هذا النضال في فتراته

المعاصرة.

أ- فقد تميزت المرحلة الأولى من معركة التحرير الوطني، بعد فشل الثورات القروية المسلحة ضد الاحتلال، بانتشار الدعوة الوطنية عند جماهير البورجوازية الصغيرة في المدن التقليدية، وانتقلت الحركة الوطنية كما وكيفا إلى تطور جديد، إثر الحرب العالمية الثانية، بعد أن انخرطت فيها أفواج الكادحين المكدرين في الضواحي الفقيرة المسماة بمدن القصدير. فقد كان للنمو السريع في قطاع الصناعة الاستعماري نتيجة إيجابية، هي نشوء طبقة عاملة ما فتئت أن تسبب إليها تنظيمات الحركة الوطنية.

والظاهرة التي يجب أن نلفت النظر إليها هنا، هي أن البعض كان في أغلب الأحيان ينظر إلى هذه الانخراطات في صفوف الحركة الوطنية مجرد نظرة عددية، ولم يكن يعتبر تلك الجماهير سوى وسيلة جبارة للضغط على المستعمرين، بينما كانت هذه الجماهير تشكل بحكم تركيبها التحالف بين العمال والفلاحين المطرودين من الأرض، والنازحين إلى مدن القصدير. وبقي قسم مهم في قيادة الحركة الوطنية غير واع للمعنى العميق لهذا التحول الكيفي، ولما كان ينبغي أن ينتج عنه من تحول في الأهداف وفي أساليب النضال. ومن هنا ندرك الأسباب العميقة لكثير من التطورات في الحركة الوطنية.

وبكلمة موجزة، يمكننا القول بأن الحركة الوطنية كانت تحتوي على حركتين متوازيتين، وبقدر إدراك الجماهير لإيديولوجيتها الخاصة بها كطبقة ثورية، استطاعت الحركة الوطنية أن تكتسب من هذا الدم الجديد طفرة قوية جديدة.

ب- ولم تكن المرحلة الثانية للنضال التحرري، تتميز بظهور المقاومة المسلحة في المدن، مثلما هي تتميز بقيام جيش التحرير الذي لا يتأتى إلا بالتأييد الفعال من طرف الجماهير القروية، كما أثبتت ذلك التجارب المختلفة. ومعنى هذه المرحلة أن دعوة حركة التحرير الوطنية قد بلغت سكان البادية والأرياف.

إن هذا الحدث، إذا فهم وفُسر على حقيقته يكون له مغزى ثوري عميق، لأنه يطرح مشكلتين هامتين: مشكلة تحالف القوى الثورية ومشكلة أساليب النضال السلمية والعنيفة.

فالمشكلة الأولى تتعلق بربط نضال جماهير المدن من عمال وصغار التجار وحرفيين بنضال الفلاحين في الأرياف. فكلنا نعلم أن الاستغلال الاستعماري قام عندنا على اغتصاب المعمرين للأراضي الزراعية الذي نتج عنه استفحال البطالة في القرى، وهجرة الفلاحين إلى المدن. وهؤلاء الفلاحون المطرودون من أرضهم هم الذين يكونون جمهرة الصعاليك في المدن، وهم الذين دخلوا أفواجا في الحركة الوطنية، بينما منيع سخطهم ومصدر قوتهم الثورية خارج هذه المدن، وفي وسط الأرياف. ولذلك، فبمجرد ما تصل حركة التحرير الوطني، نكون قد أقمنا الحلقة، وتصبح الطاقة الثورية المتجمعة في كلا القطبين الحضري والبدوي قوة لا مرد لها.

وبينما الثورة تكتسب قوة جديدة، فهي لذلك تجد الطريق لتعميق مفاهيمها الإيديولوجية، فهي إذا أعمت النظر في مشاكل قوتها الرئيسيتين، فإنها تستطيع الوصول إلى وضوح الرؤية في ما يتعلق بنظام الاستغلال الاستعماري، وفي ما يتعلق كذلك بمشاكل العمال والفلاحين، وارتباط بعضها ببعض. وإن إدراك هذه العلاقة لهي الدلالة على ثورية المنظمة وثورية برنامجها.

وأما المشكلة الثانية التي برزت من خلال هذه المرحلة من نضالنا الوطني، فهي قضية العنف كأسلوب سياسي. ذلك أن النضال الثوري ضد أي نظام اقتصادي واجتماعي، لا بد أن يكون مزيجا من الوسائل السياسية والعسكرية، وتأرجحا مستمرا بين الأساليب القانونية والأساليب غير القانونية. وكان لزاما علينا، وقد وصلت بلادنا إلى هذه المرحلة، أن ندرك هذه المشكلة على حقيقتها، وفي منتهى مدلولاتها، وأن نستخلص منها النتائج الحتمية لتعميق الوعي الثوري للمناضلين.

ج- وقد دخلت معركتنا في مرحلتها الثالثة باندماجها في الأفق الثوري لمجموع بلاد المغرب العربي، وتم ذلك بنفس السرعة التي كان يسير بها تعميق الأبعاد السياسية والإيديولوجية للحركة، وهي تسير بخطى حثيثة نحو أهدافها. وكانت هذه المرحلة تشكل تحولا جذريا، لأنها فتحت مجالا تستطيع معه الأقطار الثلاثة لبلاد المغرب العربي أن تنتقل من أهدافها المرحلية كعودة الملك أو تأسيس دولة أو استرجاع الشخصية الذاتية، إلى أهداف ثورية استراتيجية. ومن خلال التباين الشكلي للمعارك المختلفة بالأقطار الثلاثة

بدأت تظهر وحدة الاستغلال الاستعماري ووحدة النضال المصيري المشترك. وإن المغزى الثوري لهذه الوحدة، هو أنها تتجاوز الخصائص الإقليمية المتباينة، الناتجة عن تاريخ الاستعمار واختلاف النظم السياسية والمناورات الذكية للمستعمرين لخلق التقسيمات المصطنعة، لكي تصل إلى وحدة نضالية يتبدد معها الكثير من الأساطير والأوهام.

وقد تمت "إكس - ليان" *Aix-les- bains* عند هذه المرحلة بالذات، أي عند نهاية تطور طرحت فيها موضوعيا قضايا جوهرية بالنسبة إلى معركتنا، وهي دور وأهداف الجماهير الكادحة الحضرية، مع ضرورة ارتباطها بالجماهير القروية، ومسألة اللجوء إلى العنف لا في إطار محلي ضيق، وإنما في مستوى أفقي متسع في النضال ضد الاستعمار.

ففي هذه الفترة من نضالنا القومي، والتي رغم قصرها أخذت تظهر فيها عوامل التوضيح الجذرية التي كنا سندخل بها - كغيرنا من الثورات - في مرحلة حاسمة، في هذا الوقت بالذات، وقع محمد الخامس في طريق عودته من المنفى اتفاقية "لاسيل سان كلو" *la celle saint cloud* مع الحكومة الفرنسية، كنتيجة لمباحثات "إكس - ليان"، والتي أدت إلى الاستقلال السياسي الشكلي.

فهل معنى ذلك أن الخصم كان أكثر خبرة منا، فأدرك قبلنا المغزى العميق لاتجاه سير الأحداث؟ ولماذا لم تدرك حركة التحرير الوطني، التي كنا من مسيرتها، الأغراض الأساسية للاستعمار؟ ولماذا لم نتول توضيح هذه الأغراض وما يترتب عنها من مسائل للمناضلين مع ما ينتج عن ذلك من تحديد لمتطلبات معركة تحريرية جذرية؟

علينا اليوم أن نجيب عن هذه الأسئلة وعن أمثالها في هذا الباب. لقد منحتنا الظروف التاريخية الوسائل الكفيلة لكي نقوم بدور التوضيح الذي كانت تفرضه علينا مهمتنا الثورية. فهل قمنا بتقديم هذه التسوية التي تمت مع المستعمر كأنها حل وسط ربحنا بمقتضاه، ولكننا في نفس الوقت سجلنا خسرانا مؤقتا؟

ليس المهم أن نطرح بشأن هذه الاتفاقية أسئلة مزيفة مثل "هل كان يمكننا رفض الاتفاقية؟" أو "ما الذي دفع فرنسا إلى قبولها؟". السؤال الوحيد الذي يهمنا توضيحه هو أثر هذه الاتفاقية على الانطلاقة الثورية لحركتنا الوطنية.

فلا أحد يستطيع أن ينكر الدور الذي لعبه في التحول المفاجئ للسياسة الفرنسية اقتران الحركتين التحريريتين، الجزائرية والمغربية، وما كان سترتب عليه من نتائج. وأيضاً ليس من قبيل الصدفة أنه في الوقت الذي بدأ فيه المناضلون- وإن كانوا قد بدأوا فقط يدركون من وراء الرمز المعنى العميق للنضال الوطني، في هذا الوقت بالذات، فهم المستعمرون المعنى العاطفي لإرجاع الملك من منفاه، ونحن اليوم إذا حللنا هذه المطابقات بعد مرور الزمن عليها، ندرك أن السياسة الاستعمارية بلغت منتهى من الذكاء كنا أبعد ما نكون عن تصويره.

نعم، لقد بدأت تتضح المعالم الماكيفيلية لهذه السياسة عندما شرع الاستعمار في تطبيقها على مدى أوسع في مجموع القارة الإفريقية، غير أنه منذ نهاية سنة 1956، أخذت مرارة الخيبة تظهر في نفوس عدد من المناضلين، وخاصة عند قادة حركة المقاومة وجيش التحرير، وكان ذلك بمثابة الشعور الحدسي بأن سير الثورة قد توقف.

فهل نحن أخذنا في حسابنا هذا الشعور بالخيبة، واستنتجنا منه نتائج إيجابية كما كان يجب علينا؟ وهل شرحنا مغزى "إكس-ليان"؟، بعد أن ظهرت سياسة الخصم جلية واضحة للعيان عندما أعلن الجلاوي تراجع المسرحي وتوبته الموعز بها إليه؟

كلا، لم يقع شيء من ذلك، بل أخذنا على حسابنا تلك الاتفاقية بما لها وما عليها، وتقدمنا بها كعربون عن اندحار الاستعمار الفرنسي، ثم إننا صورنا انحلال "مجلس العرش" الذي نصبه الاستعمار كهزيمة أخرى للسلطات الاستعمارية، بينما لم يكن في الواقع إلا فخا مدروسا للتظاهر بالتنازل، ودخلنا في اللعبة الاستعمارية باستبدالنا الهدف الساسي لمعركتنا، وقد بدأ يتضح للمناضلين هدف آخر قد يظهر لأول وهلة قريب المنال، بينما هو في المدى البعيد بمثابة السراب.

إننا في الحقيقة لم ندرك معنى المنعرج الذي وصلت إليه حركتنا، ولم نتخذ له العدة في وقته، لأسباب يمكن مناقشة صلاحيتها، ولكن نتيجتها الملموسة هي أننا عللنا أنفسنا بأن تلك التسوية السياسية إنما كانت توقفا مرحليا في مسيرتنا الثورية. وكان مفروضا ضمنا أن يستغل هذا التوقف كفترة استجمام للحركة الوطنية، تستغلها لإعادة تنظيم نفسها، ولمعالجة التضخم الطي أصابها واستيعاب القطاعات الجديدة في صفوفها. غير أن هذه

المحاولات، وإن كانت قد أنجزت بنية حسنة، إلا أنها لم تكن موضوعة في إطار استراتيجية شاملة، جعلها تفضي إلى نتائج عكسية، بل إلى تعفن أجهزة الحركة التحريرية.

إن هذا التحليل النقدي لتسوية "إكس-ليبان" الذي لم نقم به سنة 1956 علينا أن نقوم به اليوم، حتى نستخلص منه في سياستنا الداخلية موقفا واضحا ومحددا بالمسبة إلى التسويات أو الحلول الوسطى التي قد نضطر إلى قبولها في المستقبل. إن مثل هذه الحلول يجب أن تقدم بصفة موضوعية وبتقييم حقيقي، لا أن ندافع عنها كانتصارات حاسمة، وبذلك نمنعها من خلق ضباب حول وضوح الوعي الثوري للمناضلين.

ليس من المحرم على حركة ثورية أن تمر في حلول مرحلية، لأن ذلك متوقف على توازن القوى، وعلى تحديد الأهداف القريبة منها أو البعيدة. والمهم هو أن يتم كل شيء في وضوح النهار، وبتحليل شامل يوضح الأوضاع للمناضلين.

علينا ألا نقع مرة أخرى في خطأ "إكس-ليبان"، ولا نتولى تبرير التسويات كأنها حلول كاملة، والاحتفاء بها كأنها انتصارات تخدم في الواقع أغراضا انتهازية.

2- صراع في نطاق مغلق

هل من حاجة إلى التذكير بالمعارك المتعددة التي اضطررنا إلى خوضها من سنة 1956 إلى 1960 دون أن يعرف الشعب شيئا عنها وكأنها كانت تدور بين جدران منازل أساطين حزب الاستقلال، أو داخل القصور الملكية دون أن ينفذ صداها إلى الخارج؟ وتعلم بعض إطارات الحزب بالتفصيل كيف قمنا منذ البداية ونحن ما نزال في حزب الاستقلال، بالدفاع عن مبدأ أساسي يضمن لكل حكومة تستحق هذا الاسم أن تباشر السلطة التنفيذية المخولة لها، ذلك المبدأ الذي بدون احترامه تكون الحكومة اسما بلا مسمى، وهو أن تكون بيد الحكومة سائر وسائل السلطة، وبالأخص الإشراف على موظفي وزارة الداخلية والمحافظين [العمال والولاة] وكذلك مصالح الجيش والشرطة والدرك التي كان القصر يعمل على احتكارها. وكنا كلما وضعنا مشكلة هذه المناطق المحرمة أو أدرجناها في أعمال أحد المجالس الوزارية، وجدنا أنفسنا موضع هجوم مركز من طرف الصحافة الاستعمارية الفرنسية تحت عناوين بارزة ومانشيتات: "العرش المغربي في خطر"، وفي ذلك منتهى المفارقة لصدوره عن أولئك الذين اعتدوا على العرش من قبل ثلاث سنوات.

ولم نقم بواجب التوضيح أمام الرأي العام لهذه المعارك المتجددة على تعاقب الحكومات، من الوزارتين الائتلافيتين الأولى والثانية إلى حكومتي بلافريج وعبد الله إبراهيم. ولم نقل قط للشعب إننا كنا فاقدين لوسائل تنفيذ برامجنا. فلا غرابة إذن من أن يتهمنا البعض اليوم بأننا كنا نتوفر على سائر السلطات طيلة سنوات 1956 - 1960، بينما كنا فاقدين لجوهر السلطة. هذه هي الحقيقة.

ولنتقل إلى المعارك التي خضناها في الميدان الاقتصادي، فإن أولئك الذين ينسبون لأنفسهم مشاريعنا ويتجحون بها في خطبهم، كانوا من ألد أعدائنا عندما كنا نعرضها ونحن نشارك في الحكم. فكم تحمل أخونا بوعبيد من متاعب ليوجد للمغرب بنك إصدار عملته، ولكي لا تبقى هذه العملة تابعة للعملة الأجنبية. وكم تكبد من مشاق لإيقاف نزيف الرأسمال الوطني ولم تتحقق بعض تلك المشاريع إلا بفضل صبر طويل ومثابرة بيداغوجية لا تعرف الملل طيلة أربع سنوات من أكتوبر 1956 إلى أبريل 1960.

وسنوضح في ما بعد أن هذه الإصلاحات لم تكن لتغير من جوهر السيطرة الاستعمارية في الميدان الاقتصادي. إلا أنه من الواجب أن نؤكد هنا أن هذه الإصلاحات على ضآلتها، بالنسبة إلى ما ينتظر منا إنجازه لتحقيق التحرر الاقتصادي، لم تر النور إلا بعد معارك مريرة لم يسمع الشعب عنها شيئا.

ومثل ذلك حصل عندما عرضت مسألة اختيار أسلوب الاقتراع في انتخابات المجالس المحلية البلدية والقروية، فقد اصطدمنا مع القصر لكي يكون الاقتراع باللائحة، فهو الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه قيام مجالس بلدية تكون أداة للبناء الاقتصادي والاجتماعي. ولكن القصر لجأ إلى استشارة "علماء" من الخارج، ليفتوا له بصلاحية الاقتراع الفردي، أو ما شابهه حسب رغبته، وطالبنا بالرجوع إلى استشارة المنظمات السياسية، فطلب القصر رأيها ولو أنه أدخل في زمرتها من لا يحمل من الكيان السياسي سوى الاسم. وكانت النتيجة أن خمس منظمات اتفقت على رأينا ضد ثلاث منظمات، اثنتان منها كانتا ضد مبدأ الانتخابات من أساسه. وكل ذلك لم يمنع القصر من فرض الاقتراع الفردي الذي نتج عنه بعث العناصر الإقطاعية والرجعية.

وهذه المعارك أيضا، لم يعرف الشعب عن أشواطها شيئا.

وهكذا في المعارك التي دارت داخل اللجنة التنفيذية أو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال حتى 25 يناير 1959 فإن انزلاق بعض القادة في طريق المساومات الانتهازية، بل ومساهمتهم في المؤامرات الخسيسة ضد جيش التحرير والمقاومة أو النقابات العمالية، كان منشأ اصطدامات عنيفة، لو أعلن عنها في إبانها لوفرت علينا كثيرا من الوقت وخيبة الأمل والمزيد من التضحيات.

إن مثل هذه الأخطاء يجب ألا نقع فيها من جديد، كما أن الأخطاء السابقة ينبغي مراجعتها وتحليلها للمناضلين، حتى نضع حدا لبعض الأساطير، ونحرم الاستعمار الجديد من استغلال بعض الخرافات المزيفة الكاذبة...

3- من نحن؟

مضى علينا زمن طويل ونحن لا نريد الإفصاح عن الهدف الذي نرمي إليه. فبسبب التسويات وأنصاف الحلول غير المشروحة، وبسبب المعارك الدائرة في طي الخفاء، لم نتمكن من تحديد آفاقنا البعيدة، ولطالما تلقينا هذا الاستفسار: ما هو برنامجكم؟

لا شك أن هذا الاستفسار خاطئ في الشكل الموضوع عليه، لأن أي أحد يستطيع أن يسطر برنامجا كما تشهد بذلك البرامج العديدة التي تصدر عن النظام القائم وعملائه السياسيين.

ومع ذلك، فإن هذا لا ينقص من قيمة النقد الذاتي الذي نوجهه لأنفسنا، وهو عدم تبيان واضح لمعالم المجتمع الجديد الذي نسعى لبنائه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولا بد لنا من وضع حد لهذا الغموض، مادامت الصورة السياسية للقوى المتصارعة في البلاد قد انكشفت، فإن مزيدا من التوضيح لا بد منه حتى نحدد اتجاهنا كاختيار ثوري أمام الاختيار الرجعي الديماغوجي المتحكم في البلاد. وإن أفضل سبيل لذلك، هو اغتنام فرصة انعقاد المؤتمر الثاني لحزبنا من أجل تبيان المهام التي تنتظرنا في العاجل والآجل.



صدر عن مركز محمد بنسعيد:

شيخ الإسلام
محمد بن العربي العلوي
السلفية المستنيرة

صدر هذا الكتاب ضمن سلسلة " ندوات ومحاضرات"،

وهو يحتوي

وقائع ومواد الندوة التكريرية التي كان المركز قد نظمها بالمكتبة

الوطنية بالرباط يوم 4 يونيو 2013.

أما المساهمون فيه فهم الأساتذة:

عبد اللطيف حناشي (تونس)

أحمد مولود اعويمر (الجزائر)

محمد المصباحي

الموساوي العجلوي

محمد المعروف الدفالي

حسن أوريد

ادريس حمادي

محمد فلاح العلوي

عبد العالي العمراني جمال

أحمد السليمانني

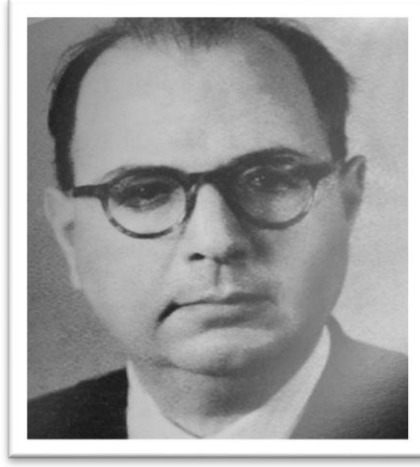
بالإضافة إلى شهادات كل من:

عائشة بن العربي العلوي

محمد علال سي ناصر

مولاي هاشم العلوي

محمد بنسعيد آيت إيدر



_____ الأستاذ عبد الكبير الفاسي نموذج النخبة الوطنية المقاومة

محمد بنسعيد آيت إيدر

الأستاذ عبد الكبير بلمهدي الفاسي من أسرة فاسية فهرية، ازداد بمدينة فاس في 14 دجنبر 1920 وتلقى تعليمه الابتدائي بمدينة فاس، والثانوي بمدينة الدار البيضاء. بدأ دخوله لغمار العمل السياسي مبكرا حيث انخرط سنة 1937 في صفوف الشبيبة المدرسية. حصل على البكالوريا في الفلسفة من ليسي ليوطي بالبيضاء، وتابع تعليمه العالي بكلية العلوم بباريس ثم الجزائر. حاز على دبلوم الرياضيات والعلوم الفيزيائية والكيمياء ليعود إلى المغرب سنة 1943 ليمتحن التدريس بجامعة القرويين ثم بليسي ليوطي بالدار البيضاء.

في 11 يناير 1944 ساهم في تحرير وثيقة المطالبة بالاستقلال ووقع عليها. فاعتقل ما بين سنتي 1944 و1946 بسجن برج النور بفاس وبالعاذر وكان اعتقاله مناسبة للتفكير في السبل المؤدية إلى الاستقلال.

من سنة 1946 إلى 1952 كان مكلفا بمهام عديدة في صفوف حزب الاستقلال، وكان من مؤسسي جريدة العلم. كان أول أستاذ مغربي للفيزياء بمدينة فاس والقرويين إلى غاية سنة 1953

حين علم مباشرة من المرحوم محمد الخامس بخطة المستعمر بنفيه اتفق معه على انطلاق المقاومة ولذلك التحق يوم 18 غشت 1953 أي قبل يومين من نفي محمد الخامس، بالمنطقة الخلفية بالشمال بطرق خاصة لتنظيم حركة المقاومة وجيش التحرير. وهناك التقى بالزعيم عبد الخالق الطريس الذي هيا له شروط التعاون مع الإسبان ضد الفرنسيين (ومن ذلك أنه رتب له مقابلات مع الجنرال فالينو) .

ونتيجة لذلك فُتح مكتبا بمدير أول بنزل بسيط ثم بشقة أبسط بشارع ستراسبورغ 13. ويعتبر من النخبة الوطنية القليلة التي آمنت أن الاستعمار لن يتراجع عن مواقفه ولن يتخلى عن مصالحه في المغرب إلا إذا وقف المقاومون ضده بالسلاح أولا. وبفضل هذا الإيمان، نجده في طليعة مسؤولي المقاومة المغربية بأفق مغاربي وعربي. ففي يناير 1954 بعد انفجار قنبلة السوق المركزي بالدار البيضاء سيسافر عبد الكبير الفاسي إلى القاهرة وينزل ضيفا على الزعيم علال الفاسي. كما سيقابل الرئيس جمال عبد الناصر والجنرال محمد نجيب ويتفق معهما على طبيعة الإعانة التي يمكن تقديمها للمقاومة المسلحة بالمغرب. والتقى أيضا هناك بالزعيم أحمد بن بلة ونسق معه في شأن تنظيم الثورة الجزائرية وتنسيق العمل الوطني مع أعضاء جيش التحرير المغربي. وعلى إثر ذلك نسق الزعيمان علال الفاسي وأحمد بن بلة لإرسال أول باخرة محملة بالسلاح من الإسكندرية إلى الناظور مما ساعد على القيام بثورة فاتح وثاني أكتوبر 1955.

كان عبد الكبير الفاسي من الأوائل الذين ربطوا الصلة بين المقاومة داخل المغرب وبين قيادة الحركة الوطنية خارج المغرب، وكذلك ما بينها وبين القوى التقدمية وقوى التحرر على امتداد الوطن العربي وخاصة في الجزائر وتونس. حيث لعب دورا كبيرا ومتقدما في مجال التنسيق على صعيد المغرب العربي في انسجام تام مع ما كان يقوم به علال الفاسي في مكتب القاهرة.

بعد الاستقلال، وفي سنة 1957 سيعين مديرا للشؤون الصحراوية ثم سفيراً للمغرب من سنة 1958 إلى سنة 1968 في كل من ألمانيا والاتحاد السوفياتي ومصر ثم تونس. وتقلد في أغلب هذه الدول أوسمة سامية.

من سنة 1968 إلى 1972 شغل منصب مدير الوكالة النووية بفيينا بالنمسا. وفي سنة 1973 عُين مديراً منتدباً لشركة "كوسيمار"، وإلى جانب اهتمامه السياسي كان له اهتمام بالأدب العربي خصوصاً وبالطرب الأندلسي، وعُرف عنه شغفه باللغات بحيث كان يكتب بأسلوب جيد العربية والفرنسية والإسبانية والروسية والألمانية والإنجليزية.

يمثل الأستاذ المرحوم عبد الكبير الفاسي نموذجاً للوطني المقاوم الذي ساهم بقسط وافر في تنظيم المقاومة المغربية وقيادتها للقيام بواجبها الوطني في الكفاح ضد المستعمر. كان الرجل مثالا في وطنيته كما في كفاءته، غير أنه بقي أحد رجالات هذا الوطن الذين لم يوفوا حقهم سواء في الإعلام أو في الكتب المدرسية رغم أنه من المثقفين القلائل الذين طبعوا العديد من المحطات الحاسمة للمعركة الوطنية المغربية بحضورهم الوازن والدائم ورغم عظم ما قام به من أدوار وما كان له من إسهامات بارزة في المجال الدبلوماسي والمؤسسات الدولية.

نال المرحوم عبد الكبير الفاسي عدداً من الأوسمة الوطنية والعربية والدولية، اعترافاً بالأدوار التي قام بها هذا المناضل الذي لم ينصف كفاية إلى اليوم حتى في الكتابات التاريخية نفسها.



متابعات

بيان

من أجل إجلاء التحققة حول قضية بن بركة

"تم اختطاف المهدي بن بركة يوم 29 أكتوبر 1965 أمام مقهى "ليب" Lipp بمدينة باريس من طرف شرطين تابعين للشرطة الفرنسية. وبعد مرور قرابة خمسين سنة على ارتكاب هذه الجريمة، لم يتم بعد الكشف عن الحقيقة في ما يخص الظروف الدقيقة لاختفاء أحد الممثلين الرئيسيين للمعارضة المغربية ورمز من رموز نضال شعوب العالم الثالث من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وماتزال الأسئلة الأساسية، التي تطرحها عائلته وأصدقاؤه والرأي العام، بدون جواب لحد الآن. وهذه الأسئلة هي:

- كيف مات المهدي بن بركة؟
- من هم القتلة الذين قاموا باغتياله؟
- أين يوجد مدفنه؟
- هل تم تحديد جميع المسؤوليات؟

من الأكيد أن المسؤوليات السياسية المغربية، التي كانت السبب في الاختطاف، هي من المستوى العالي. وذلك على الرغم من أن الأشرار الذين تم استعمالهم والتواطؤات الفرنسية والدولية على صعيد مصالح الاستخبارات والشرطة ليست "لا سوقية ولا من المأمورين التابعين". ذلك أن الاختطاف الذي تلاه اختفاء المهدي بن بركة، يكتسي بالفعل، جميع مميزات جريمة دولة، بل جريمة دول.

واليوم، بعد مرور قرابة نصف قرن من الزمن على هذه الوقائع، تظل العقبة الرئيسية التي تحول دون تسليط كل الأضواء واستجلاء الحقيقة متمثلة في دواعي المصلحة العليا[للدولة] التي تنتصب باعتبارها مبدأ غير قابل للمساس لمواجهة متطلبات العدالة والحقيقة المستحقة لعائلة المهدي بن بركة وتكريما لذكراه.

وسواء تعلق الأمر بالجانب المغربي أو بالجانب الفرنسي، فإن هناك شهودا ما زالوا على قيد الحياة يملكون جزءا من الحقيقة، كما أن بإمكان الأرشيفات التي لا بد وأنها مازال موجودة، سيما أرشيفات المخابرات الأمريكية، أن تقدم أجوبة. لكن السلطات القضائية المغربية ترفض التعاون بشكل كامل مع قضاة التحقيق الفرنسيين المكلفين بالملف، تنفيذا على الخصوص للإنابة القضائية الدولية الموجهة إلى المغرب منذ شتبر 2003، والتي تم تجديدها في ربيع سنة 2005، منذ أزيد من عشر سنوات خلت، كما ترفض السلطات الفرنسية رفع سرية - الدفاع عن مجموع الوثائق المتعلقة بهذه القضية.

وتشكل وضعية الحصار هذه وضعية لا تحتمل من الناحية الإنسانية، فضلا عن كونها غير مقبولة سياسيا؛ حيث لا يجب على أمتين مثل فرنسا والمغرب، ولا يمكنهما إطلاقا استعمال الخمول والمراوغة من أجل الحيلولة دون السير العادي للعدالة. وسيعلو شأن الأمتين إذا ما تحملتا مسؤولياتهما بشكل كامل غي إجلاء الحقيقة وإحقاق العدالة.

نحن الموقعون على هذا البيان، المجتمعون لتكوين" اللجنة من أجل إجلاء الحقيقة حول اختطاف واختفاء المهدي بن بركة" الجديدة، نعلن رفضنا للأمر الواقع وعزمنا اللوطيد على الدفاع عن الحق في الوصول إلى الحقيقة وإحقاق العدالة إلى جانب أولئك الذين يخوضون هذا النضال منذ مدة طويلة.

أننا نرفض، بعد خمسين سنة، أن يؤدي انعدام الإرادة السياسية إلى طمس الملف القضائي وإلى موت ثان للنهدي بن بركة وإلى إفلات المجرمين من العقاب. ونعتبر أنه من واجبنا العمل لتكسير جدار الصمت في نهاية المطاف".

الرئيس: لويس جواني (Louis Joinet)

الأعضاء:

غي أورانش (محامي) *Guy Aurenche*؛ جوزيان بالاسكو (ممثلة) *Josiane Balasko*؛ باتريس بارات (صحفي، مناضل جمعوي من أجل التنمية) *Patrice Barrat*؛ باتريك بودوان (محامي) *Patrick Baudouin*؛ سيمون بيتون (سينمائية) *Simone Bitton*؛ هنريان دي شابوني (مناضلة جمعوية من أجل التنمية، كاتبة لجنة 1965) *Henryane de Chaponey*؛

ريجيس دوبري (فيلسوف، كاتب) *Régis debray*؛ روجيه فيراري (نقابي) *Roger Ferrari*؛
رونيه كاليسو (مؤرخ) *René gallissot*؛ فرانسواز جيرمان-روبان (صحفية) *Françoise*
Germain-Robin؛ جنيفيف جاك (رئيسة لجنة الحركات المشتركة لمساعدة المبعدين
Geneviève Jacques (CIMADE؛ نيكول جامي (محامية) *Nicole Jami*؛ بيير جوكس (رجل
سياسة، عضو في لجنة 1965) *Pierre Jox*؛ جيرو دو لا براديل (أستاذ جامعي) *Géraud de la*
Pradelle؛ سيرج لو بيرون (سينمائي) *Serge le Peron*؛ جيل مانسيرون (مؤرخ) *Gilles*
Manceron؛ جان كلود بوتي (صحفي) *Jean –Claude Petit*؛ سيرج بورتيلي (قاض) *Serge*
Portelli؛ جاك راليت (رجل سياسة) *Jacques Ralite*؛ فيليب دو سانت روبير (كاتب، عضو في
لجنة 1965) *Philippe de saint Robert*؛ ألان تيرنوار (رئيس "اتحاد قدماء النواب الديغوليين")
Alain Ternoire.

الربيع، الثقافة والسياسة... الرسالة

ما معنى أن تصدر عن مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للدراسات والأبحاث مجلة فصلية في زمن يحدث فيه الجميع عن تراجع في المقروئية وفي مبيعات الجرائد والمجلات؟ وما معنى أن تختار لها "الربيع" كعنوان؟ ألا يعكس ذلك إيماننا بأن ما يفرزه الواقع من إشكالات يتطلب القراءة المتجددة؟ وأخيرا وليس آخرا، ما معنى أن يلجأ الطاقم المشرف على المجلة إلى هذا النوع من التغذية الراجعة منذ العدد الأول؟ إلى هذا الانصات إلى الأصداء؟ ألا يعبر ذلك عن رغبة في الاشرار والتفاعل، وانفتاح على الآراء والاقتراحات، واستعداد لتقبل الانتقادات بخلفية تطوير المجلة وترسيخ شروط استمراريتها؟

لا أشك في صدق هذه الرغبة، تماما كما أنني منذ البدء لم أشك في جدية المركز ومبادئه المؤسسة وتوجهاته...

أجديني أمام حالة حيرة في شأن كيفية قراءة هذا العدد الأول، وما يمكنني أن أقدمه، خاصة أمام حجم المسؤولية التي يتحملها المركز من جهة، والطاقم المشرف على المجلة من جهة ثانية؟ فمهما اجتهدت في تحديد زاوية مقاربتني، فإني أدرك منذ البداية -بحكم موقعي كقارئ - صعوبة بل واستحالة القيام بمقاربة للمقاربات التي احتواها هذا العدد من المجلة من حيث هي فضاء فكري لمقاربة وضع مركب برمته، من أجل فهمه وتثريه واستشراق مآلاته - ضمنا أو صراحة - على ضوء مرجعيات مختلفة، وحقول معرفية متنوعة ومتكاملة.

غير أنني أدرك أيضا مدى حاجتي إلى منهجية، ليس فقط من أجل عرض ما أمكنني إدراكه، بل وأساسا من أجل تسهيل مهمة الطاقم المشرف على المجلة في تصنيف مجالات رجع الصدى أيا كانت قيمة الملاحظات بشأنها في تقديره...

تبعا لذلك سأبدأ بعنوان المجلة و ببعض الجوانب المرتبطة بالشكل في لحظة أولى، وسأحاول إبراز قيمة ملف هذا العدد متجنبنا الخوض في مضامين أو منهجيات الكتابات في

لحظة ثانية. غير أنه لا بد لي من الإشارة مسبقا إلى أن باقي مواد العدد من ندوة وحوار وإبداعات لا تقل فائدة وأهمية.

أولا: في العنوان وجوانب الشكل:

"الربيع" عنوان دائم لهذه المجلة من جهة أولى، لكنه عنوان يؤرخ للحظة ويدفع بالتالي إلى استحضار العديد من الأحداث والرهانات، والتأمل النقدي في مآلات ما حدث، وفي حجم وسقف الرهانات في أوضاع سياسية مخصوصة تداخلت وتفاعلت فيها عوامل داخلية وخارجية من جهة ثانية.

مهمة مجلة "الربيع" تكمن كما يبدو، في المساهمة الفكرية من أجل الفهم والتحليل، والتنويرية لكي لا يستحيل كل ربيع خريفا، لكي لا "يسرق"، ومن أجل خلق مناخ فكري بمفعول سياسي قادر على قطع الطريق على أي "عابر سبيل"... فالربيع آت لا محالة، تلك هي المهمة، مهمة المثقف ومهمة الفاعل السياسي، وذلك هو العنوان الدائم.

من حيث الشكل- في اعتقادي- كان من الممكن تجنب أن يعج العدد بألوان جلها غامق، سواء بالنسبة للغلاف الخارجي، أو بالنسبة للفواصل الداخلية بين محاور الملف وبين الأبواب التي اعتمدت في العدد. بصريا، بدا لي أن الأمر كان في حاجة إلى ألوان أخرى متناسقة وأقل عددا... ثم هل كانت هناك ضرورة لكل هذا العدد من الفواصل وبهذا التنوع في الألوان؟

ملاحظة شكلية أخرى أثارت انتباهي تهتم طريقة رقن مواد العدد، إذ تم اعتماد طريقتين: طريقة رقن عادية أفقية، وطريقة رقن وفق نظام العمودين في الصفحة الواحدة. أدرك أن الأمر قد لا يتعلق بمفاضلة تقنية محضة، وأن حجم المادة قد يتحكم في الاختيار التقني نفسه، وهو نفس الأمر الذي يمكن أن يلاحظ أيضا في كثافة ما تحتويه الصفحات التي ناهز عدد الأسطر بها الأربعين سطرا... وهو أمر متعب بصريا...

غير ذلك أعتقد أن العدد كان غنيا، وأنه رفع السقف عاليا من حيث إنه جمع في الآن نفسه كتابات مرتبطة بالملف ومحاوره وإشكالاته، وحوارا، وقراءات، وندوة، كما خصص مجالا للإبداع، وللبورتريه، بالإضافة إلى نصوص ذات قيمة...

إن هذا الغنى إنما يعكس حجم الطموح. فهل بالإمكان الحفاظ على هذه الأبواب كلها في القادم من الأعداد؟ ذلك هو التحدي...

ثانيا: في ملف العدد: السياسة والدين: أية علاقة؟

ليس الفكر ترفاً، بل ممارسة تتغىي خلق الوعي الضروري بالظواهر والأوضاع الانسانية في اتجاه الكشف عن آليات اشتغالها في المجتمع وفي الإنسان. في هذا الإطار تكمن أهمية اختيار ملف العدد.

صحيح أن إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة ليست بالإشكالية الجديدة، لكنها ذات راهنية بالنظر إلى ما أفرزته وتفرزه الأوضاع السياسية من مشكلات وظواهر تحتاج إلى دراسات ومتابعات، فهما وتحليلا ونقدا. وقد تمكنت الكتابات التي تشكلت منها محاور الملف من معالجة العديد منها عبر مقاربات عديدة ومتنوعة. كما أن الأرضية الممهدة للملف كانت موفقة في عرض ذلك بشكل تركيبي يستفز التفكير ويدعوه ويدفعه إلى قراءة هذه الكتابات.

وإذا كانت هناك من خلاصة بالنسبة لي كقارئ للعدد، فهي هذه الحاجة إلى انفتاح كل من الفاعل السياسي والمثقف- الأكاديمي على بعضهما البعض، وتجاوز أوضاع القطيعة المجانية بينهما. ذلك أن الأفكار المبنية على فهم وتحليل دقيقين قد يكون لها مفعول القوة المادية...

ولعل من بين حسنات المركز ومجلة الربيع الصادرة عنه، انها خلقت شروط هذا اللقاء والتفاعل الذي يجب أن يستمر. فالثقافة كما السياسة رسالة وإن كانت العلاقة بين طرفي الثنائية (ثقافة/سياسة) ليست دائما بالعلاقة المثالية، بل هي علاقة إشكالية في حد ذاتها قد تجد لها يوما ربما مساحة تحليل في أحد أعداد الربيع القادمة...

مع كامل متمنياتي لكم بالتألق والتوفيق...

عمر المرادي

كيف السبيل

نصبح جزءاً من "بلدة" العالم؟

التساؤل والتفكير في أسباب العودة القوية للدين ومحاولة فهمها⁽¹⁾، لا ينفصل عن التفكير في واقع الحال بالقياس للطموحات والآمال؛ فليس بالإمكان وبالنظر للطرفية وللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم، ألا يتجه الوعي نحو إيلاء موضوع العلاقة بين الديني والدنيوي اهتماماً خاصاً. لكن جدية الموضوع وراهنيتها، لا يتوجب أن تخفيا عنا لالتاريخية، فرغم أسئلته التي يفرضها وطبيعة الإجابة التي يقدمها بالنظر للتوجهات والاختيارات واختلاف وجهات النظر؛ إلا أنه يضمن تساؤلاً أساسياً حفل به الفكر العربي منذ عصر النهضة وهو: كيف السبيل لكي نصبح جزءاً من "بلدة" العالم⁽²⁾. فعندما نفكر اليوم في طبيعة العلاقة بين المجالين السياسي والديني، فإننا نسترجع -بوعي منا- اهتمامات الأسلاف وانشغالاتهم وكأن تاريخنا هو سلسلة حلقات متماثلة ومتطابقة.

"لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟"⁽³⁾ "كيف انقلب الحال وآل إلى ما نراه"⁽⁴⁾؟ ... إنها نماذج من الأسئلة الكبرى التي حفلت أجوبتها بتصورات متباينة حول مكانة كل من السياسي والديني في الوعي العربي. صحيح أن مفكري عصر النهضة لم يجمعوا على "الوسائل الموصلة إلى حسن الأمة وتنمية أسباب تمدنها"⁽⁵⁾ ولم يتفقوا على أسباب تجاوز التأخر التاريخي لبلوغ التمدن والتقدم، لكن خلف هذه الإجابة يحضر هاجس تحديد موقع الدين من السياسة أو هذه الأخيرة من الدين.

إن الحاجة التي استشعرها مفكرو عصر النهضة إزاء الإصلاح السياسي تجدد تفسيرها في الوضع المتأخر الذي يوجد عليه المجتمع بالنظر إلى مجتمعات أخرى متقدمة، لكن التفكير في المسألة السياسية لم يكن يتم انطلاقاً من واقع يتوجب فهمه وتحليله واجتثاثه. فإذا كان

ما ينشده المفكر العربي يضمّر ما يريد انتقاده أي الاستبداد ومؤسساته، فإن نقطة انطلاقه تبدأ بالحل المأمول والبحث عن مصداقية له في مقومات الذات وخصوصياتها، بحيث تصبح أحيانا الأولوية والهم الأساسي هو ضمان مشروعية ما هو سياسي من خلال الموروث الديني.

وهكذا فعندما نفكر اليوم في العلاقة بين السياسة والدين، فإننا ندرك أننا نعيد التفكير في القضايا الكبرى التي شغلت وعينا وتشغله اليوم، وذلك من أجل أن نسترشد إلى قول فصل. ولعل ما يميز ملف العدد الأول من هذا المولود الجديد "مجلة الربيع"، هو الإدراك العميق لضرورة إعادة طرح شكل هذه العلاقة في ارتباطها بالخصوصيات التي تميزنا وتميز حاضرتنا ولحظتنا التاريخية. ومن هنا فإن قيمة وتاريخية التناول للرابطة بين الديني والديني في هذا الملف، يكمنان في كونه يستشرف أفقا لا ينساق وراء منطق الإصلاح انطلاقا من التكيف⁽⁶⁾ والتوفيق وإنما يرمي إلى نقد الذات وتحديدها والتفكير في طبيعة السلطة السياسية التي لا يمكن أن تتكيف إلا مع ذاتها.

فأهلا بالمولود الجديد... ومزيّدا من العطاء.

حسن زويّة

1. ورد التعبير في كلمة العدد.

2. محمد عبده: الأعمال الكاملة. ص: 581. تحقيق محمد عمارة.

3. كتاب لخير الدين التونسي. دار البشير للطباعة والنشر. القاهرة.

4. خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. ص: 90. الدار التونسية للنشر.

5. أنظر مثلا كتاب: تخليص الإبريز في تلخيص باريز للطهطاوي: الهيئة المصرية للكتاب. 1974.

6. د. برتراند بادي: الدولتان: ص 151 ترجمة: لطيف فرج. دار الفكر للدراسات والنشر. بدون سنة.

في الحاجة إلى نبر الربيع

واستمرارية تطويره

إلى السادة أعضاء هيئة تحرير مجلة الربيع

تحية تقدير واحترام وبعد،

ففي وقت تعيش فيه الساحة الثقافية والفكرية المغربية تراجعات كبيرة على مستوى إصدارات الدوريات والمنابر الفكرية التي تسهم في تغذية العقل وتطويره وتتيح إمكانية النقاش المطلوب للارتقاء بالوعي الجماعي، برزت بعض المنابر الفكرية وأخص منها بالذكر مجلة الربيع التي أصدرها مركز الأستاذ محمد بن سعيد آيت إيدر للدراسات والأبحاث. وهي مبادرة مشكورة لقيت ترحيبا كبيرا من لدن العديد من المهتمين بالرغم من محدودية توزيعها خاصة في مدينة كمراكش.

وقد جاء هذا العدد ليسد - في رأيي - بعضا من الفراغ الذي تعرفه الساحة السياسية والثقافية والإبداعية ببلادنا، جاء متنوع الأبواب غني المواد بما أثلج صدر العديدين ممن يحسون العطش في هذا المجال. وقد جاء شكل الغلاف وتصميمه رائعا ومتميزا. كما أن فكرة الفواصل بالألوان كانت هائلة، أما المساهمات الفكرية والأدبية فكانت عالية ومفيدة في الأغلب الأعم، وأخص بالتنويه الملف الإبداعي الذي جاء رائعا في تنوعه وفي زواياه الفنية، مما خلف لدينا ارتياحا. لذلك لا يسعنا إلا أن نتمنى لهذه المجلة الجادة الاستمرارية حتى لا تموت مثل سابقتها إثر الأعداد الأولى. فالاستمرارية أمر مهم وضروري ولذلك نرجو من المركز صاحب المجلة أن يسهر على ضمان الاستمرارية وضمان شروط التطوير

بتجاوز العديد من الملاحظات التي حين نقدمها للساشرين على المجلة إنما نريد بها تطويرها إذ هي نابعة من غيرتنا على هذا الوليد الجديد. ورغم الإيجابيات المسجلة فإن العدد الأول شابهه العديد من نواقص البدايات تلك النواقص التي سجلناها بأسف وخاصة: حجم الحرف وشكله، وتنوع مقاساته، وتسرب بعض الأخطاء المطبعية، والسقوط في كثافة المواد إلى حد التكديس، إضافة إلى انعدام التهوية بالنوافذ والعناوين والرسوم المساعدة على الجمالية المطلوبة.

هذا وإن تسجيل هذه النواقص وغيرها مما قد يثيره قراء آخرون لا ينقص البتة من قيمة هذا الإصدار ومن وزنه، خاصة وقد نجح إلى حد كبير في اختيار الملف المحوري الذي دار حول إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة وهي إحدى الإشكاليات الكبرى الراهنة التي تشغل بال العديد من المهتمين سواء بقضايا الدين أو قضايا السياسة، كما أن هذه الإشكالية ما فتئت اليوم تفرض نفسها على النقاش في مختلف وسائل الإعلام وخاصة الفضائيات على إثر ما يعرفه الواقع العالمي من تحولات واضطرابات وردود أفعال. لذا فإن مناقشة موضوع مثل هذا لا يمكن إلا أن يزيل بعضاً من اللبس الذي يكتنف هذه العلاقة بين السياسة والدين، وأتمنى مخلصاً أن تكون بعض المحاور التي ستختارها المجلة مناسبة لتنظيم ندوات فكرية يساهم فيها الباحثون الذين أسهموا بأعمالهم وبحوثهم في كتابة العدد، كما أتمنى أن توفق المجلة في اختيار المحاور المقبلة التي ستدور حولها ملفاتها وأن تكون هذه الملفات ساخنة وذات أهمية وراهنية مع التأكيد على استمرارية الملف الأدبي والثقافي.

وختاماً لا ينتابني أدنى شك في أن الساهرين على هذه المجلة سيولون هذه الملاحظات وغيرها مما سيرد من قراء هذه المجلة كل العناية ويتعاملون معها بأقصى درجات الجدية خاصة وأنهم يعون أنها نابعة من غيرتنا على هذا المنبر ومن رغبتنا في استمراره وتطويره.

مع أصدق التحيات لهيئة تحرير المجلة

مولاي امحمد الشوللي

مراكش



"سلطة مغربية في غرب الجزائر"

(دراسة تاريخية: 1830_1832)

للأستاذ إبراهيم ياسين

تعززت المكتبة التاريخية المغربية بإصدار هام جديد يتمثل

في كتاب (سلطة مغربية في غرب الجزائر) دراسة تاريخية 1830-.

1832. للأستاذ الدكتور إبراهيم ياسين. يقع الكتاب في 167 صفحة من الحجم المتوسط. ويتضمن مقدمة هامة تستعرض بذكاء محتوى الكتاب وتحفز القارئ على الإقبال عليه وهو واع تمام الوعي بإشكالية البحث وأسئلته الكبرى، كما يتضمن مدخلا تاريخيا يدور حول الدولة المغربية والجزائر العثمانية في عهد الأسرة العلوية. ثم ثلاثة فصول، خصص الأول منها لاحتلال القوات الفرنسية لمدينة الجزائر ومختلف المواقع منه وتأثيره في المغرب والانعكاسات الدولية لسقوط مدينة الجزائر وردود الفعل الجزائرية ثم وضعية وهران بعد احتلال مدينة الجزائر.

أما الفصل الثاني فخصص لمبايعة ابن عم سلطان المغرب خليفة له بتلمسان: الأحداث والتفاعلات وردود الأفعال المختلفة وتتبع كل التطورات من لحظة التعيين والمبايعة إلى سحب السلطان لخليفته.

أما الفصل الثالث فخصص. لولاية محمد بن العامري ممثلا جديدا لسلطان المغرب بغرب الجزائر ومختلف المواقع الأحداث المرتبطة بهذه الفترة إلى حين سحب السلطان لعامله العامري من غرب الجزائر.

واختتم الكتاب بخاتمة عامة. ثم جرد ببليوغرافي غني بالوثائق غير المنشورة والمخطوطات والمؤلفات إضافة إلى كتب مطبوعة بالعربية وأخرى بالفرنسية.

وتجدر الإشارة إلى أن أصل هذا العمل هو قسم من رسالة جامعية نوقشت عام 1987 بالرباط تحت إشراف الأستاذ إبراهيم بوطالب

وفي إطار تقديم الكاتب لمؤلفه يقول في المقدمة:

"يسعى موضوع هذه الدراسة على استقصاء مواقف الدولة المغربية - ممثلة في السلطان عبد الرحمان بن هشام ورجال دولته - من الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما نتج عنه من تطورات خلال الفترة التي تولى فيها ممثلو السلطان المغربي مهام تسيير شؤون الغرب الجزائري ومحاولة منع الفرنسيين من احتلاله، وذلك بين نهاية صيف 1830 وربيع 1832. وهو موضوع يندرج بالدرجة الأولى ضمن إطار تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية بصفة عامة. وأثار الاستعمار الفرنسي على علاقة المغاربة بجيرانهم الجزائريين بوجه خاص. وفي هذه النقطة يمكن أن يتميز هذا العمل عن غيره من الكتابات الأجنبية التي تناولت نفس الأحداث والتي جعلت من تاريخ الحركة الاستعمارية الفرنسية إطارا لها".

هذا وستكون للمجلة عودة إلى قراءة في هذا الكتاب في أحد أعدادها القادمة.



الفلاح المغربي المدافع عن العرش "ريمي لوفو"

اهتم السيولوجيون الفرنسيون، منذ مطلع القرن العشرين وما قبله، بالبنية الاجتماعية للمغرب، كمدخل لفهم طبيعة النظام السياسي وأشكال تدبير العلاقات السلطوية فيه، وقد اعتمدت السلطات الاستعمارية أبحاث هؤلاء الدارسين الاجتماعيين وتحليلهم، في بلورة خططها وبرامجها المدنية والعسكرية، قصد بسط هيمنتها وترسيخ تواجدها السياسي والاقتصادي بالبلاد، بل إنها اعتمدت العديد من هؤلاء كأطر إدارية ضمن الأطر التي أشرفت على بلورة المساطر والقوانين، التي أعدتها في سياق إحكام سيطرتها على دواليب الدولة وأجهزتها.

ولعل ريمي لوفو من أبرز هؤلاء السوسيولوجين، الذين انكبوا على تحليل الواقع المجتمعي المغربي، وقدموا تصورات متميزة، اتخذتها السلطات الاستعمارية في أساس تصورها لتدبير الشأن المحلي والقضايا الوطنية بشكل عام.

اشتغل ريمي لوفو مستشارا في الداخلية إبان فترة الحماية تحت إمرة المقيم العام الفرنسي، كما ساهم في إحداث هياكل إدارة التراب الوطني وتحديد مهام أجهزة الداخلية فيما بعد الفترة الاستعمارية، حيث تحمل مسؤولية صياغة كل الإجراءات العمليةية في التدبير والتسيير، وهو ما أهله للكتابة عن واقع عايشه والقيام بتحليل دقيق للبنية المجتمعية، وتحديد فئاتها النافذة. ففي كتابه "الفلاح المغربي المدافع عن العرش" *Le Fellah Marocain* (*Défenseur du Trône*) يعرض بكثير من التفاصيل التحولات التي عرفتها البنية المجتمعية المغربية والقوى الأساسية الفاعلة فيها، قبل دخول الاستعمار وبعد تكريس سيطرته، فسواء في الطبعة الأولى أو في الطبعة المنقحة، التي أعاد فيها النظر في بعض تصوراته السابقة، أبرز لوفو قوة تأثير النخب، واعتماد السلطة السياسية على فعالية هذه النخب في ترسيخ هيمنتها، وتقوية وجودها سواء على صعيد دوائر نفوذها، أو على مستوى ترسيخ هيمنتها على قمة السلطة السياسية بالبلاد.

انطلق ريمي لوفو من سؤال التحولات التي عرفها المغرب، باعتباره عاش زمن الحماية ومطلع الاستقلال، ليوثق هذه التحولات ويبرز سماتها العامة، برصد مستوى الهجرة القروية وتضخم المدن، ومدى تأثيرها في حفظ توازنات التدبير السياسي للنظام العام، والتحكم في

كل مجالات النفوذ السياسي وضبط تجدد نخبه. وكل ما جاء في الكتاب من تحاليل، يبرز الدور الذي لعبته نخب العالم القروي، وكيف اعتمدها المستعمر في صراعه مع الملك محمد الخامس، بعد أن تفجر الخلاف بين هذا الأخير والإقامة العامة، حول توقيع الظواهر والامتثال لكل الأوامر والتعليمات الاستعمارية، صراع تحالف خلاله الملك مع الحركة الوطنية، لتقوية موقعه في مواجهة تجاوزات المقيم العام، وخططه لتكريس التحكم وتعميق الإذعان. ونفس هذه النخبة البدوية هي التي سيستعين بها الملك في صراع الكتل بعد الاستقلال، خلال مرحلة هيكلية الدولة المغربية المستقلة، وتحديد اختياراتها الاستراتيجية، فقد تجاوز عن كل أخطائها ومؤامراتها، من أجل تقوية موقعه في النزاع السياسي مع الحركة الوطنية، التي كانت تسعى إلى اقتسام الحكم بعد كل التضحيات والخدمات التي قدمتها، في سبيل الحفاظ على نظام حكم يتصدره الملك قمته.

من خلال فصول الكتاب الإحدى عشر، التي تتضمنها الأقسام الثلاثة، يتحدث ريمي لوفو، بتفصيل عن كل النخب التي تشكلت في مرحلة معينة، سواء في الحواضر أو البوادي، والمواقع التي احتلتها بعد الاستقلال، في حقبة تاريخية، تميزت بالتدافع نحو بسط السيطرة والتحكم في كل دوايب الحكم. وما تلا ذلك من وقائع وأحداث، اتسمت أحيانا بالعنف وشد الخناق على الخصوم وإقصائهم من اللعبة السياسية، بمختلف الأساليب التي تحد من قوة تأثيرهم.

في القسم الأول من الكتاب، يتناول ريمي لوفو، الكيفية التي تم خلالها إعادة بناء نظام النخب المحلية، من مرحلة الحماية إلى مرحلة الاستقلال، مبرزاً المكانة التي كانت تحتلها هذه النخب، ودورها في تسهيل السيطرة الاستعمارية على الكثير من المناطق والهيمنة على السلطة المركزية، مقابل تقوية نفوذها على المستوى المحلي والتخلص من أعباء السلطة المخزنية على المستوى المركزي. ويقدم الكثير من المعطيات حول خلفيات الصراع السياسي في الحقتين، مرحلة الاستعمار وما بعدها، التي أهلت هذه النخبة القروية إلى أن تلعب الدور الحاسم في تغليب المؤسسة الملكية، وتضمن موقعا محوريا في تحقيق هيمنتها، في حماية مكشوفة لها من النظام الحاكم.

في القسم الثاني، ينتقل ريمي لوفو، إلى بسط معطيات حول الجغرافية السياسية للمغرب، وموقع النخب في كل المناطق المغربية وتكوينها الثقافي والمعرفي، إلى جانب تحديد أصولها العائلية، وموقعها الاقتصادي والاجتماعي، مع التفصيل في تقاليد وعادات كل منطقة، والكيفية التي اعتمدها المستعمر في تسخير النخب المحلية، لبسط نفوذه الاقتصادي وتوسيع مجال استغلاله لكل الخيرات الطبيعية والمعدنية.

أما في القسم الثالث، فيقدم تحليلا كميا لعوامل الانتماء إلى النخب المحلية، يحلل من خلال فصوله المعدل العمري لهذه النخب، ومستواها التعليمي وطبيعة مشاركتها الاجتماعية والسياسية، ومدى ارتباطها بالمقاومة الشعبية التي خاضها المغاربة في البوادي، ضد التغلغل

الاستعماري وتواجهه المكثف في المناطق الاستراتيجية، في سعيه لإحكام سيطرته على الموارد الطبيعية وتركيز هيمنته العسكرية، كما يبين الدور الذي لعبته هذه النخب في تسهيل التدبير الإداري، وما قدمته من دعم بتوفير البنية التحتية اللازمة التي ساهمت في تقليص تكلفة المراقبة الإدارية للسكان، وضبط شؤونهم المحلية

في خاتمة الكتاب، يثير ريمي لوفو حجم المسؤولية التي ألقيت على عاتق النخبة المغربية بكل مكوناتها، بعد نهاية حقبة الاستعمار المباشر، إذ كان عليها أن تستمر في عصنة البلاد وتثبيت النظام السياسي على أسس حديثة، كما كان عليها أن تعمل على القطع مع كل الأساليب التقليدية والممارسات السلطوية في التدبير السياسي، وأن تسعى لإقامة مؤسسات وطنية ومحلية وجهوية، تقوم على أساس الأخذ بالمنهجية الديمقراطية وفي هذا التحول، من المقاومة إلى البناء، ستعرف البلاد صراعات ومواجهات سياسية، من أجل تحصين المواقع وفرض الاختيارات، حيث بدأت الهوية تتسع بين الأطراف؛ فتعمقت الخلافات بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، وبرز التقابل بين الشرعية التاريخية والشرعية النضالية، في محاولة لتأكيد الأحقية في تقاسم النفوذ السياسي، وفي تطور لافت لمجرى الصراع أعيد النظر في التحالفات، والتجأت المؤسسة الملكية إلى نخبة العالم القروي، لتقوية موقعها وتوسيع مجال نفوذها، وهو ما مكنها من تحقيق نوع من التحكم، وتشديد الخناق على الطرف المعارض لكل الاختيارات السياسية والدستورية، مما عمق الصراع بين طرفي النزاع، المؤسسة الملكية وبعض مكونات الحركة الوطنية، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو العنف والنبد المتبادل، بعد فشل كل المحاولات للتوصل إلى صيغة توافقية، لتدبير الشأن السياسي واقتسام السلطة.

إجمالاً، فإن كتاب "الفلاح المغربي المدافع عن العرش"، قيمة فكرية وإضافة معرفية، يمد البحث السوسيولوجي بمفاتيح القراءة الموضوعية لمرحلة تأسيس الدولة المغربية، ويمكن من فهم أسس صراع سياسي اتسم بالعنف والإقصاء، وسم الحياة السياسية بالمغرب لزمن أمتد لأجيال، ضاعت معه فرص عديدة، لتحقيق الوفاق ووضع نوع من التعاقد، يسمح بممارسة سياسية متوازنة، تقر بالحق في الاختلاف وتسمح بالتعدد في إطار ديمقراطي محكم، يتيح فرصة التناوب على تدبير الشأن العام، والاحتكام إلى وسائل الاختيار الحر، وإقامة مؤسسات دستورية لها مصداقية.

الكتاب في 336 صفحة من الحجم المتوسط، ترجمه عن الطبعة الفرنسية الثانية إلى العربية الأستاذ محمد بن الشيخ، وتم طبعه من قبل مجلة وجهة نظر، في إطار إصداراتها التي تشمل الأطروحات والبحوث الجامعية.

أحمد حبشي



أقول بدر... وكسوف ضياء...

ونحن في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة، لإخراج هذا العدد ، تلقينا بأسى عميق وأسف بالغ، خبر وفاة الباحثة والأستاذة العالمية الجلييلة فاطمة المرنيسي، إحدى معالم البحث السوسيولوجي بالمغرب، القائمة الفكرية العالية، والطاقة النضالية الشامخة التي قادت جيلا من الباحثين نحو مكامن التناقضات المتسكنة في واقع مجتمعنا المغربي وفي المجتمع العربي الإسلامي، أهلت أجيالا للبحث العلمي الرزين ومرنتهم على الكشف الدقيق عن كل ما يعيق إدماج مختلف الفئات الاجتماعية، والنساء خاصة، في الدورة الاجتماعية ، سواء كان ذلك عن طريق الدرس المباشر في مدرجات الكليات والمعاهد، أو من خلال مؤلفات متعددة ومتنوعة، مثقلة بكل ما يعين على فهم سيرورات واقع يتحول ضدا على الثوابت وعلى الواهي والبالى من المعتقدات. كتاباتها القيمة الرصينة لامست أهم المشاكل التي تقف في وجه انخراط المرأة الفعال ومساهمتها في نمو وتطور المجتمع، وتحريرها من التأثيرات القوية، للنظرة المجتمعية الدونية، التي أبقتها حبيسة تصورات تقليدية، و حوطتها بمهام بدائية ومحدودة تهدف إلى تبخيس عطائها وتحد من تطلعاتها

فاطمة أستاذتنا جميعا، لا بد أن نعترف لها بالفضل في توعيتنا وتحريرنا من أسر "نا" الدالة على الفاعل الذكوري والمستبد فينا إلى رحاب نون النسوة... نحى فيها بكل تقدير العطاء الكبير وما أخذتنا إليه بإصرار، من عوالم فكرية فتحت أمامنا آفاقا وسعت مداركنا، فأصبحتنا نرى الواقع في ثنائيته المنسجمة والمتكاملة. ساعدت الرجال على تهذيب أنانيتهم الذكورية، كما كانت راسخة في عميق كيانهن، وأهلت النساء لتجاوز خنوعهن والاستسلام

لصولة الرياء، الذي يحد من قدرتهن على الخلق والإبداع، ويجعلهن يستطن موقعهن كحظوة وامتيار. هكذا جعلتنا نعيد ترتيب القضايا ونترك الصيغ الجاهزة، التي كانت تلحق القضايا في غير سياقها، أصبحت القضية النسائية في تصورنا أولوية، بعد أن كانت ملحقة بقضايا مجتمعية متعددة، لا سبيل لبسطها إلا بعد أن يتم تجاوز، ما كنا نعتبره جوهر الصراع المجتمعي ومفتاح حل كل تناقضاته.

في الدرس كما في الحلقات التي كانت تشكلها من نساء ورجال، كانت تقودنا إلى التأمل العميق في سلوك الواحد منا، وتساعدنا باستدلالها المتين للوقوف على ما نخفيه في دواخلنا، من تواطؤ رديم في خدمة التقليد وتكريس الموروث، مع كل ما ندعيه من أننا نسعى إلى تحقيق التغيير. وهو ما جعل ما كنا نعتبره عاديا وسليما، هو الإشكال الجوهري الذي يجب الوقوف عنده والتخلص من رواسبه. وبفعل ذلك، وبفضله أيضا، اقتربنا من إدراك الصلة العميقة بين شراسة السلطة السياسية وخضوع المجتمع.

عندما تجالس فاطمة الأستاذة، عليك أن تتكلم لكي تراك، أن تكتب عما أنت فيه، لتقرأ ما تطفح به الكلمات من أسرار الموروث الكامن فيك، تمرين الكتابة كان محوريا في توطيد العلاقة بعوالمها وتحسين طبيعة رفقتها. فما إن تُقبل على جلساتها، كما كانت تدار في بيتها بأكدال في مواعيد مضبوطة، وتستطيب مقامك في رحاب بسمتها الوارفة وحديثها المنساب الرائق، بفرنسية رائعة وعربية بليغة، حتى تجد نفسك أمام السؤال، لماذا لا تكتب؟ هي لا تمل من إعادته على مسامعك كلما طاب الحديث في حضرتها. بالنسبة لها كل التجارب الحياتية قابلة للسرد والكشف عن مباحجها وعمتها، ممارسة لازمة تفتح المدارك على ما يعرفه الواقع من تحولات، وما يلوح به من آفاق. أن تكتب، في الغاية أن تختلي بنفسك، وتجندك وجها لوجه مع ما تخزنه ذاتك من أواصر الارتباط بالموروث، وما ترعاه أنت أيضا من زوايا نظر حامية لتلك الأواصر. تمرين قاس يمكنك من تقدير مدى قدرتك على أن تكون أنت ذاتك موضع تغيير، وليس داعية يقول ما لا يعتقد فيه، أو من يختف وراء العبارة حتى يظهر في أحسن حال. هكذا كانت تحرص على ينخرط الجميع في كشف جوانب من ملابسات واقع، متعدد المشاكل والنوازل، فننظيم ورشات الكتابة وتأطير كل المحاولات للتعبير عن الذات والحال والأحوال، كان هما كبيرا ومهمة أساسية، كرسست الأستاذة فاطمة

المرنيسي كل الجهد لتوفير الأجواء والإمكانيات، حتى تصل كل المبادرات إلى أكبر عدد من الناس للاطلاع والمحاكاة. فكل الذين مروا بأورشها لهم على الأقل عمل في كتاب

هي اليوم ذكرى زكية، قيم تتلى وحديث ينساب، كل يعود في تخف إلى لحظات إشراق طافحة بالعلم والمودة، يناجي النفس ويتلو في خشوع ما استهواه في رحابها، من رائق الكلام عن الناس والحرية، وما استقاه من جدل عميق حول الثوابت والمسلمات، وسرد واثق عن زيف الروابط والخضوع لأقانيم الأساطير والتمثلات، هي أحاديث باذخة في حضرته لا يطويها النسيان ولا تمجها الأبصار.

شهرزادنا البهية التي صفت الحساب فينا مع شهريار رحلت، فتحت نوافذ في بهيم دروبنا وانصرفت، في كل ثنايا الروح منارات تدلنا على مباهج أيامها، تعيد إلى الأذهان في كل زفرة أنا على محجتها، نصون الود ونحفظ العهد، أوفياء نعيش وشرفاء تدركنا زفرات الردى.

فتقبلوا منا أهلاً وأصدقاء مودة، صادق العزاء وجيل المتمنيات بالصبر والسلوان

أحمد حبشي



"كما تلامس رؤوس اليتامى"
"صورة" الفقيد محمد البرني
في جريدة "أنوال"

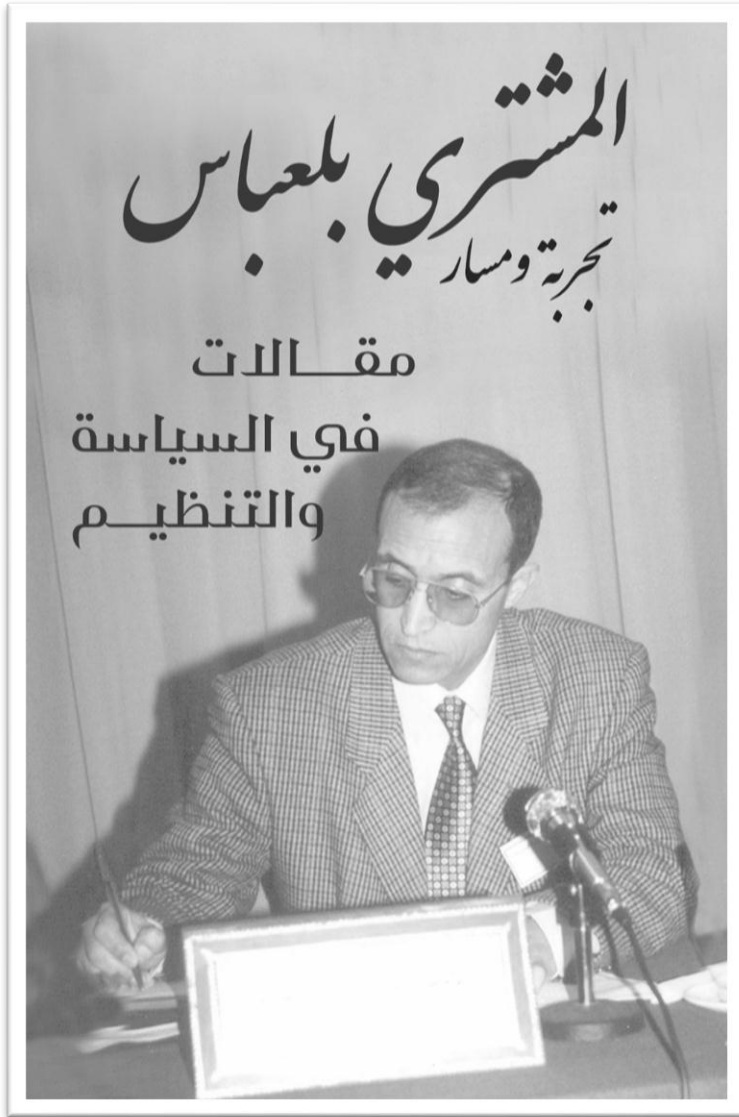
يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموع النصوص التي كان الفقيد محمد البرني قد دأب على الإطالة من خلالها على قراء جريدة "أنوال"، عبر عموده الخاص الذي يحمل اسم "صورة"، والذي ما لبث أن فرض لنفسه بسرعة موقعا في تبويب الجريدة له قراؤه ومتابعوه. وقد توالى تلك الإطلاقات بشكل منتظم طوال الفترة الممتدة من أكتوبر 1982 حتى نونبر 1989.

وقد تفضل بالتقديم لهذا الكتاب مشكورين كل من الأخوين العزيزين الأستاذ المحترم أحمد الحجامي، رفيق وزميل الفقيد في أسرة أنوال، وصاحب الفضل الأول في تشجيع الفقيد، المصور، على الانتقال من الصورة الملتقطة إلى الصورة المكتوبة، وفي جمعها وعنايته بها بعد ذلك، والأستاذ المبدع أحمد بوزفور الذي اختار للمجموعة عنواناً شاعرياً ومُوحياً هو: "كما تلامس رؤوس اليتامى..."، اقتبس من أحد نصوص المجموعة.

ومركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، إذ ينشر هذا الكتاب، يفعل ذلك أولاً، كمساهمة متواضعة منه في تكريم مزدوج: تكريم ذكرى الفقيد محمد البرني، مصورا وصحفيًا ومناضلاً وإنساناً، وعبره، تكريماً لذكرى جيل كامل، وكذا تكريماً لذكرى جريدة "أنوال"، لسان حال "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي"، التي مثلت ما مثلت في تاريخ الصحافة المغربية، وكانت مدرسة ومنازة مضيئة في تاريخ الحياة السياسية والثقافية الوطنية المغربية المعاصرة ككل.

ويفعله ثانياً، من باب اهتمامه مرحلياً بكل ما يتصل بتاريخ وذاكرة اليسار (وثائق مكتوبة، مذكرات، شهادات، كتابات، إبداعات، قراءات، مجلات، جرائد، صور، تسجيلات سمعية بصرية...) كجزء من اهتمامه الأساسي بتاريخ وذاكرة الحركة الوطنية المغربية ككل، وبالمغرب عموماً كمجال، دولة ومجتمعاً.

"المشتري بلعباس: تجربة ومسار
مقالات في السياسة والتنظيم"





ربيع الإبداع

عن السَّامِ النَّبِيِّ فِي بَرْوَكْسِل

ياسين عدنان

من قال إن الألفة لا تتسرَّب إلى وجدان العابر؟ حتى محطات العبور يمكنها أن تمنحك إحساسًا خاصًا بالألفة. هناك مطارات صارت بالنسبة لي مطارات أليفة. أحفظ زواياها ومطاعمها وأتلمَّس روح البلد من خلالها، رغم ما يُشاع من أنَّ المطارات تتشابه. أبدأ، الإحساس يختلف بالتأكيد. هناك دائماً روحٌ تسري في المكان. تحتاج فقط إلى وقت لتتسرَّب هذه الرُّوح إليك. مطار برشلونة بالذات كان عبوري به سريعاً على الدوام. لكن أمامي هذه العشية أربع ساعات كاملة. المزعج في مطارات العبور هو حينما تظلُّ مغلقةً دونك. أما حينما تتيح لك فسحةً لترى السماء مباشرة وتسمح لجسدك بأن يتحمَّس حرارة جوِّ البلد، يصير المطار صديقاً عذباً بطعم المدينة. مطار برشلونة يتيح هذا الأمر. في نهاية المطار، حينما تجتاز صف المحلات التجارية والمطاعم تجد نفسك بمدخل فضاء مفتوح يمتدُّ أمامك مثل فسحة خرافية. أرضية خشبية جميلة. لبلاب يتسلق البرج الخشبي لمقهى كوسطا. والمسافرون يتمدّدون على الأرضية الخشبية، يشربون القهوة والبيرة ويتناولون ساندويتشاتهم بنهم. المدخّنون ينتهزون الفرصة لمجِّ سجاثرهم بالتذاذ هم المحكومون بالتوقُّف عن التدخين داخل مطارات العالم. البعض يقرؤون وهم مستلقين تحت الشمس باستمتاع في انتظار موعد الرحلة القادمة. خلفي إسبان يثرثرون بصخب، وهم يتضحكون. شابة اسكندنافية بضّة وممتلئة بمقدار توسَّطت الباحة قبّالتي مباشرة. فتحتْ حقيبتها. استخرجتْ معطفا قطنيا، اتَّخذته وسادة وغطتْ في النوم. نامت عميقاً لساعة تقريباً، وكأنَّها على سريرها هناك في ستوكهولم أو كوبنهاجن. كانت تنورتها قصيرة جداً، مع ذلك لم تبذل أيَّ جهد لمنع نصفها السفلي العاري تقريباً عن الشمس وتلصُّص العابرين. كان عليَّ أن

أجاهد لأنساها قليلا، وأعود إلى الكمبيوتر لمواصلة الكتابة. إنما لا بأس، أمامي أربع ساعات كاملة. أربع ساعات في انتظار طائرة مراكش.

لم يكن فرحي بشمس الباحة هنا طفوليا كما يبدو على ملامح العديدين ممن خلفوا وراءهم مدنا داكنة. ليس فقط لأنني متّجهٌ إلى مراكش حيث الشمس هي الأصل وحيث الأشعة ذهبٌ خالص. ولكن أساساً لأن بروكسل التي كان جوّها غائما ممطرا طوال الأيام الماضية، أهدتنا طقساً غير بلجيكي تماماً وشمساً متوسطةً هذا الصباح.

شوارع بروكسل فسيحة مشجرة. لكنها كانت أكثر فساحة هذا الأحد. كان أحداً بدون سيارات. المتروحات وعربات الترام والحافلات مُتاحة للعموم بشكل مجاني شرط أن يتخلّى الجميع عن سياراتهم. أصحاب الدراجات الهوائية والزّلاجات بعجلات والتروتينيت خرجوا في جولات حرّة في شوارع المدينة. كانوا محظوظين بالشمس ترافقهم في جولاتهم، وبالشوارع التي اتّسعت أمامهم أكثر. فلا سيارات هناك. يومٌ في السنة تعيشه بروكسل بدون سيارات، منذ عقد ونصف، بانضباط من الجميع. هدنة سعيدة تعيشها شوارع المدينة. هيأت حقيبتني منذ الأمس، ونذرتُ هذا الصباح لجولة على الأقدام رفقة طه في الشوارع القريبة من بيته. في شوارع إيتربك. الحياة أفضل، فعلا، بدون سيارات، وأكثر أمناً. تخيلت مراكش بدون سيارات وحزنت. ليس فقط لأن المشهد مستحيل، ولكن أيضا لأن مسؤولي المدينة الذين عاقبهم المراكشيون خلال الانتخابات المحلية الأخيرة ولفظوهم لفظ النوى، اجتثوا الأشجار التي كانت تظلّل أهمّ شوارع المدينة ووسّعوا الشوارع لتستقبل المزيد من أرتال السيارات والشاحنات ولكي يسود زعيق المنبهات الذي يخلفه سائقون مستعجلون على الدوام. مستعجلون دون مبرّر حقيقي للاستعجال. ومتهورون يعتبرون كلّ احتيال على قانون السير بمثابة انتصار شخصي على العالم.

بروكسل مدينة تعرف كيف تُسرّب إحساس الألفة للزائر والمقيم على حدّ سواء. رغم سمائها الغائمة في أغلب الأوقات، هناك شيء أليف في هذه المدينة لا تستشعره في عواصم أخرى. قبل يومين ذهبتُ إلى (كوك آند بوك). خمس مطاعم ومقاهي مُترابطة كلها عبارة عن مكتبة متصلة. مكتبة ضخمة، أو مكتبات بالأحرى، تبدو مثل بحيرات متصلة ببعضها عبر سواقي صغيرة. سواقي ماؤها زلال. تتيح مكتبات (كوك آند بوك) للزوار مجالس حميمة للأكل والشرب وسط رفوف الكتب. قد تقتني كتاباً يهَمُّك من هذه المكتبة أو تلك. لكنّ الأهم أنك تستشعر مسرّة أن تقضي بعض وقتك بين الكتب، أن تتناول عشاءك بين الروايات وأطياف أبطالها وشخصها تراقبك في صمت، أن تسهر قليلاً وأرواح الأدباء من مختلف اللغات والجغرافيات تحرس سمرك وتظلّله بتواطؤ جميل.

مرّ الصيف في بروكسل هذه السنة هادئاً كالعادة. ملاذاتي في هذه المدينة صارت حميمة معتادة، ومقاصدي أليفة. تألفت معها بسبب تواتر الزيارات. لاغراند بلاص، مقاهي سان جير، ساندويتشات المغاربة في حيّ ميدي، مطعم الوزارة حيث يعمل طه في شارع ليوبولد الثاني، قاعات السينما بدوبروكر وبورت دو نامور. هذه ليست أول عطلة صيفية أقضيها هنا. لكن هذه المرّة، مع مأساة اللاجئين كسبتُ وجهة جديدة.

اللاجئون الفارّون من الموت الذي أخذ بلادهم رهينة والذين تمكّنوا من دخول بلجيكا هذا الصيف يأتون مباشرة إلى هنا. إلى هذه الحديقة. أخذ المترو إلى دوبروكر، ثم أستأنف في الترام حتى محطة الشمال. أخرج من الباب الخلفي الكبير للمحطة لأعبر شارع الملك ألبير الثاني باتجاه بارك ماكسيميليان؛ الحديقة الصغيرة المدفونة وسط بناياته الشاهقة. هناك، بالضبط خلف البناية الضخمة التي تضم مقر المفوضية المكلفة بشؤون اللاجئين، كان هؤلاء يتكدّسون في خيام صغيرة. أطفال وشباب ونساء أغلبهنّ بالحجاب. من حلب، من مدن أخرى، ومن أرياف الشام. كان هناك لاجئون عراقيون أيضاً. بعض الأفغان، وآخرون من القرن الإفريقي. فالقتلة متوفّرون بكل جهات جنوب الأرض، وهم يصنعون الخراب في بلدانهم بلا رافة، ويوزعون الشّتات على شعوبهم بكرم سادي. صارت الحديقة مخيماً. خيام صغيرة عديدة بُثّت في جنبات الحديقة لتحلّ أكثر من نصفها. خيام صغيرة تتكوّم داخلها أسرٌ بكاملها. أسر وعوائل. هناك ملعب صغير لكرة القدم. خيمة خُصّصت لعرض الأفلام. أفلام "مستربين" للترفيه عن النساء والأطفال. خيمة أخرى كُتب عليها (مدرسة) بالعربية، تطوّع فيها شباب بلجيكيون ومغاربة لتعليم الأطفال السوريين مبادئ الفرنسية، ويخصّصون العشيات لحصص الرسم والأشغال اليدوية.

حينما ذهبت رفقة طه إلى الحديقة أول مرة، كان قادمًا من الشغل. حقيبتُه المحمولة المعلّقة على كتفه كانت تضمّ، إلى جانب أوراقه والرّواية التي تؤنس تنقلاته بالمترو، بعض ألواح الشوكولاتة وحلويات لأطفال اللاجئين. لكننا فعلاً شعرنا بالخجل ونحن نوزّع ذلك على الأطفال. كرم الآخرين أصابنا فعلاً بالخجل. كان البلجيكيون يأتون إلى المخيم محمّلين بالمشروبات والفواكه والأطعمة، وأيضاً بالملابس والأغطية. سيارة مهاجر مغربي توقّفت وبدأ ركابها يُترلون صواني الحلويات المغربية الرّفيعة. في خيمة واسعة تمّ نصبها داخل المخيم، كان اللاجئون من مختلف الأعمار يدخلون لتجريب الملابس الجديدة المتراكمة هناك، وليأخذوا منها ما يناسبهم. الشباب يُفضّلون أحذية النايك والأديداس، سراويل الجينز والجاكيتات الشبابية. الكهول يفضّلون الأحذية السميكّة والمعاطف. والأطفال كانوا سعداء بملابسهم الملونة. أعادت لهم ألوانها بعضاً من بهجة العيش التي غادرتهم هناك، في بلادهم التي كُفّت عن أن تكون بلاداً.

في غمرة التجوال، التقينا سعيد اللوزي. مناضل مغربي من حركة البدون أوراق. أخذنا إلى جانب من المخيم نصبوا فيه خيمة لهم وجاءوا ليطرحوا قضيتهم. مغاربة يقيمون في بلجيكا منذ سنوات بدون أوراق، ويطالبون بتسوية وضعياتهم هم أيضاً. لكنهم كانوا حريصين على اقتراح خبرتهم التنظيمية وإفادة اللاجئين منها. أجمل مبادراتهم هو تكفلهم بأمور التغذية. مغاربة من حركة البدون أوراق ارتدوا مريلات الطباخين وأعدوا خيمة كبيرة صاروا يهيئون فيها للاجئين وجبات الطعام. أما الشاي، فهذا شأن عراقي بلا مراء. في المخيم شربت شاي عراقيا زكيا محلّى، ومغليا بشكل جيد، ذكرني بشاي مقهى الشابندر في شارع المتنبي. فقط لا استكانات هناك. كان الشاي يقدم بالمخيم في أكواب بلاستيكية بئسة. ومع ذلك، فالخيال يفيد في مثل هذه الظروف. تخيلت الكوب البلاستيكي الأبيض استكانة وبدأت أرشفه بانتشاء وكأنني في شارع المتنبي أو في إحدى مقاهي الكرادة أو شارع السعدون. كانت هناك كرة في المخيم. قرّر بعض الشباب لعب مباراة في كرة القدم، فاصطفّ اللاجئين على جنبات الملعب يتسلّون بمتابعة المباراة. أودعني طه حقيبة الظهر، وولج الملعب. العراقيون تحالفوا مع أبناء القرن الإفريقي وشكّلوا فريق واحدًا، ليجد طه نفسه مضطراً للعب مع الأفغان. شغف طه بكرة القدم قديم. عادت بي ذاكرتي إلى طفولتنا في عرصة الملاك، ونحن عائدان من المدرسة سواء من مدرسة درب سنان الابتدائية برياض العروس أو من إعدادية عبد المومن بحيّ الموقف، كان طه كلما وجد فريقين يستعدان للشروع في مباراة لكرة القدم في وسعة أو حتى وسط زقاق، يقترح نفسه عليهم. ويكفي أن يكون هناك خصاصٌ ليرحبوا به من أجل استكمال العدد. يستأمني على محفظته وينخرط في اللعب. هذه المرّة، لم يتجرّد من حقيقته فقط، بل تجرد من عروبته وإفريقيته أيضاً، وتحالف من الأفغان. كان فريقه محظوظاً. قلت له، هذه أول مرة أرى فيها الأفغان ينتصرون. ونحن نتجوّل في المخيم، أثارني عراكٌ بين طفلين. أحدهما ضئيل البنية يبدو أنه غير مُتعود على العراك، والآخر متحفّز يريد للاشتباك أن يتواصل ويبدو واثقاً من قدرته على حسم المعركة لصالحه. تدخلتُ لفُضّ النزاع. كان نزاعاً طفولياً. حينما تدخلتُ بينهما، كان كل واحد يقدم لي روايته الخاصة ويقنعني بأن الآخر من اعتدى. أحببتُ لهجتَهُما السورية العميقة. أنا معتادٌ على اللهجة الدمشقية العذبة. أما لهجات الأرياف، فغريبةٌ على مسمعي. الأطفال يبقون أطفالاً حتى وهم يتعاركون. فقط على الكبار، الكبار الأغبياء الذين يصنعون المعارك المدمرة، أن يتركوا الأطفال وشأنهم. قد يتعاركون بطريقتهم لكنهم يظلّون أطفالاً. بلجيكيان جميلتان جاءتا إلى المخيم بمسجلة كبيرة مع مكبر قوي للصوت، شغلت إحداهما المسجلة فاندلعت الموسيقى. كانت موسيقى راقصة. بدأت البلجيكيتان ترقصان وتدعوان الجمهور إلى الرقص؛ طريقتُهُما الخاصة في التضامن. وقف إلى جانبي شابان عراقيان. أُمير

قليلاً لهجة أهالي البصرة. لذا تصوّرتهما من البصرة أو من مدن الجوار. كان أحدهما يحفّز صديقه للالتحاق بحلبة الرقص، والآخر خجلان يتمنّع. وبغته انزلق أوّلهما، بعدما أعياه تحريض صديقه، إلى الحلبة، فتبعه رفيقه متلکّئاً في البداية قبل أن ينطلق بالتدرّج ليتحرّر جسده تماماً. وبعدها التحق بهما آخرون. لكن العراقيّين كانا قد فازا بمراقبة البلجيكيّتين. لا شك أن الآخرين كانوا يتميلون حولهما وهم يشعرون ببعض الحسد للمبادرين. لكن، ما العمل؟ فقد فاز باللذة الجسور.

رفعت عيني عن الكمبيوتر فوجدتُ الاسكندنافية الغضة قد غادرت. متى استيقظتُ من نومها المرتجل؟ لم أنتبه. استغرقتني الكتابة. طائرتي ستحلّق بعد أقل من نصف ساعة وأنا ما زلتُ هنا. تذكّرتُ يوم انشغلتُ بالكتابة مرّة في مطار الدار البيضاء فضيَّعتُ طائرتي نحو ستوكهولم. لا أريد أن أقترف حماقة مماثلة هذا المساء. عليّ أن أغادر فوراً. أريد أن أقضي ليلتي هذه تحت سماء مراکش المطرزة بالنجوم.



مطار برشلونة 20 سبتمبر 2015

° فصل من كتاب قيد الإنجاز تحت عنوان (تدوينات العابر)

أنا الذي...

توفيقى بلعيد

أنا الذي أشعلت، في ما مضى من العنفوان، حرائقَ
من ثورة "الزنج" حتى حرب الأساطيل
وركبت كل إفكٍ قادم
وأقمت في وجه السلاطين أسواري
أنا الذي أعرت وشاح عرس لبلادي ...
قَطَّعْتُ، مخافة الفتن، لنواياي الأصابعَ
وَأَسَمَلْتُ لمحاجر الظن عيونَهُ
حتى لا تزيع البصيرةُ
أنا الذي أغلقت كل منافذي ...
تهجأها، في ظلمة عمائي، الفؤادُ...

أنا الأعمى الذي رأيت، بالبصيرة، وميضها في حلقة الشهوات
فالتبست على دمائي جهات الشوق
يا أنت التي أودعتك سبل التيه
لا تعودى يقودك النظر
عدو الحب شدة الإبصار
تلحفني عمائي
اتخذيني عكازا لبقية النبض
أنت عمائي الذي يبصرني
وأنت التيه الذي فيه أقيم...

لم يتبق في الكأس إلا صحراء العطش
ثمالة ما خلفت ريحُ جبل عتيق
ومنعرجات لا تؤدي إليَّ
ساعة البعاد

كلما شربت توغلت خطواتي في الرمل
وطوقني الباب...

لم يتبق الآن غير ليل السهاد
وأحدية من باتجاه الرمادي قد عبروا
وعلى محجة الجمر، مشتعلا، تركوني
خيمة في مهب الأوتاد...

بي همَّ عظيم أطهره
بما تهاطل من غيوم النبيذ
كما يُغسلُ، بماء الأمطار،
من أدرانه، رصيف وأخدود...
نضب الزيت و الكروم خواء
كنت العنقود الأخير: تهصرني الشهواتُ
لتسكر الساقية

ويغمرنِي، مع كل فجر، نقاء...
لي شفيح واحد، يُنهض الأرض، إذا ما كبوتُ
ويُعِيدُ الأجرام إلى مدارها
عندما تزيف خطاي...

الظلمة مأواي الأخير
إذا ما التبس عليَّ الواضحُ
واختل النهار

أُعَانِقُنِي عندما تُحيط خصرُك يداي...
سيشع في نفق الدواخل نورُ
سيشع نورُ

فتطلع، كأَي ساحرة، من آتون القصائد
سيدة كل العصور
آلهة الشك واليقين.

لم يتبق في القعر إلا ما يسكرني أنا والكأس
غيم الله في الأفق
ترسم أشكال الذكريات العابرة
والأرض شاسعة يرتع القلب فيها والذئاب
لست إلا راعيا لخراف النبض...
وحابله ريح التوقع بالمزن
وبما قالته الشجرة للولد الصغير
في سدة الدهشة:
لم يدق قلبه كالسابق من البراءة
حينما حرك الأغصان زمهرير القول
ولم يسمع، كما الماضي، سمفونية الخير
عندما عبرت بقربه الساقية
إلى حنف المصب تسري...
لم يتبق في القعر إلا ما يسكرني أنا والكأس
تبادلنا الرشفات حتى غارت منا الخمر
روحان في جسد وإن كره الدهر
لم نكن في حاجة إلى شجرة الرؤيا أو غدير
عندما تهطل السر...
لم نكن في حاجة لصهيل أو خير
حين أئنع ، من أدنان العطش، الصمت...
تعانقنا وإياي
وكانت تكفينا أرض أو حصير
كان يكفيننا قبر أو سرير...



الاثنين 14 سبتمبر 2015 فجرا

أحمد طلمبات

إلى "الربيع"
كلحظة فرح في مشهدنا الثقافي والتنويري
نتمنى لها أن تدوم.

مراكش 2015/07/15

لطالما توقعت أثناء بعض غياباتي الطويلة، أن لصا - لا نصيب له من الحظ بالتأكد - قد يغريه بيتي بالإغارة عليه، ليمارس حقه المشروع في التملك، ولو على حسابي، بعد أن توسم في وافر رزق ونعمة، ربما تكون قد أوحى بهما إليه كرش تمادت - حتى الاستفزاز - في التبرمل والاندلاق وذلك بعد أن يكون ترصدني وترصد مواقيت حضوري وغيابي، وترصد النور انطفاء وإشعالا، من خلال النوافذ.

ولطالما تخيلت، متشفيا، هذا الزائر المغبون وقد أصيب بالخيبة والخذلان، لما لم يشأ له حظه ولم تتح له غارته النهارية غير المشبوهة أن يظفر بما خف وزنه وغلا ثمنه - كما قال في أدبيات السراق - فصوان الملابس برفوفه ومشاجبه كلها لن يعده إلا بملابس أغلبها قد تجاوز الجودة إلى البلى، قد تضيفي عليه إن هو احتفظ بها للاستعمال الشخصي - مظهرها رياضيا بسيطا وأنيقا، أو قد تضمن له وجبتين أو ثلاث وجبات معتبرة، وعلبتين أو ثلاث علبات من شقراوات الدخائن وبضع ألتار من الروح الرخيص إن هو باعها في سوق من أسواق لكواد.

أما مطبخ المنزل فلن يعده بالكاد إلا بزجاجات النبيذ والجمعة ملاي وفارغة - فأنا بحمد الله وألطافه - لا يسكرني قليل ولا كثير. إذ إن حضور الطاسة على مائدتي من صميم حضور

الطباسيل غذاءً وعشاءً، أما الزائر المغير المتعوس فسيسمح له وقته الفسيح بسكرة، فنعسة تريحه مؤقتاً من أشغاله التشطبية النبيلة، حتى إذا ما أفاق وعدته الزجاجات الفارغة التي سيجملها لمبتاعي المتلاشيات بمصروف يوم كامل لبطنه ولفرجه ربما والذي لن يعدم في سوق العمالة الجنسية عاملة على قد الحال ...

وعندما يعود زائري المستفيق للصوان قصد المراجعة سيكون حصيفاً ونبهياً إذا هو انتبه إلى علبة صغيرة على شكل قلب، مركونة في زاوية من الصوان لا تبين، يوجد بقلبها خاتم ذهبي هو كل ما تبقى لي من لعبة اعتقالية سخيفة لعبتها كجمل الناس اسمها الرباط المقدس. ومن غرفة رمضانية على حد تعبير - شاعر بهجتنا - إلى أخرى ستقوده قدماء غير المباركتين إلى المكتبة حيث الأكوام المكومة من الأوراق والكنائش الفارغة والمسودة والمحركة وحيث الكتب المرفوفة وغير المرفوفة، والتي رعيته، ونميتها منذ الصغر كلمة كلمة، وجملة جملة، وفاصلة فاصلة، وصفحة صفحة، وملزمة ملزمة، وهي بأعدادها الوافرة كافية - وحدها - لإغناء خزانتنا البلدية الفقيرة ...

ولكم أن تتخللوا اندهال وحسرة هذا السارق المتعوس، أمام هذا الكم الهائل من الورق، والذي لا يزيد عن أن يذهب برزق الجيب، ونور البصر، هذا قبل أن يحسم ببداهته الانتفاعية الفائقة في مصير المكتبة برمتها مستحضراً حاجة الفوالين والمحمصين والجوالين بأطباق المكسرات أو عربات المسلوقات والمبخرات إلى ما لا يحصى من أقمار الورق. أما ذلكم الكم الهائل من الجرائد التي رأيت فائدة في الاحتفاظ بها فسيحملها صاحبنا إلى بقالات الخمور ليستخدم كبراقع شرعية للزجاجات والصفائح على أن يؤجل التصرف في كتبي الغالية، لسفرتين أو ثلاث على متن هوندا إلى سوق الكتب المستعملة بباب دكالة ... وسأحمد الله - الذي لا يحمد على مكروهه سواه - إن هو وقرأ أو ازدردى لوحاتي وموسيقاي.

لكن ما لم أتوقعه - أجل يا ناس - ولا خطر بيالي على الإطلاق هو أن أُسرق بعدما صرت أألزم بيتي ليل نهار، ملازمة صاحب اللزوميات لمحبهه، فلا أغادره إلا لضرورة قصوى ولوقت وجيز فحالما استيقظت في صباح من صباحاتي التي صارت متشابهة والتي أفتتحها بقهوة سوداء وفطور من ورق اتجهت إلى مكتبتي لتحرير بعض المسودات لتستقبلني رفوف

فارغات مشطبات من أعلاها إلى أدناها. والحال يا ناس أنني قد قضيت ليلتي فوق بطانية مفروشة على الضس جراء موجة حر خانق وقريبا جدا من المكتبة.

ثم سجلت الشكاية ضد مجهول ... بعد مضي يومين أو ثلاثة على ما أذكر اتجهت فور استيقاظي وتقطير قهوتي إلى مكتبتي المنكوبة. وقبل الولوج وصلت إلى خياشيمي رائحة لا أخطئها قبل أن تستقبلني هذه المرة رفوف محملات من أعلاها إلى أدناها بمئات من المجلدات والكتب والكتيبات... أجل إن للكتب رائحة بغير ما حاجة إلى خطم كلب...! امتدت يدي إلى مجلد فاخر من تلك المجلدات وبعد المرور على العنوان توقفت عيناى على ما يلي: "هدية بقصد الهداية من هداة الهدى هولدينغ".

وإلى أن نهتدي جميعا على يد الهدى هولدينغ سأعرض عليكم إخوتي في الله عينة من عناوين الكتب المهداة في حين ستبقى المكتبة مفتوحة في وجه من أراد أن يطالع أو يستنسخ أو يستعير. وإليك العناوين التي ما هي إلا النزر اليسير من علم ثر وغزير:

- البراهين الموفورة في رجحان الشورى على الديمقراطية المنخورة.

- المفصل الأمثل في أن الإسلام هو الحل.

- الآية الربانية في تسفيه العلمانية.

- فصل المقال فيما بين الدين والدولة من اتصال.

- في إفحام المفسدين الأرهاط بما في التاريخانية من أغلاط.

- في ذم الصدود عن التعزير والحدود.

- المنظومة الثائية في الجاحدين للغائية.

- القول الأساس في هيغل وإنجلز وماركس.

- رسالة في الشرع وقوانين أهل الوضع.

- في تسفيه الفلسفة والهراطقة أهل السفه.

- ما أنزل الله في اليهودي فرويد ومن والاه.

- المنظومة الواوية في ذم الماوية.

- المنظومة الميمية في لوامع ابن تيمية.

- القومة الفلسفية الآمنة ضد دجاجة اليهود والدهاقنة.

- بلوغ الأرب في ذم المغربين العرب.

- صحيح الطروس في معاداة الإفرنج والميريكان والروس.

- إيقاظ النيام عن القومة والقيام.
- التقية في حفظ النفس للقضية.
- القول المأمون في تفضيل السواك عن المعجون.
- إفتاء في الجز والإعفاء.
- في السفور والحجاب وما ينتظر السوافر القحاب.
- القول مأثور في شواهد القبور.
- شافي الدروس في أهوال الرموس.
- الشعر الإسلامي الباهر وعصيد الثريين البائر.
- إزالة التلبس في أن ميكي ماوس من جنود إبليس.
- القول الحصيف في الفن النظيف.
- تنوير الألباب في التسري، وانكحوا ما طاب.
- ربات البيوت والحجال، ولا ديوث في الرجال.
- القول الجسور في مهرجانات الفجور.
- تشديد اللوم على محبات الجيمناستيك والعلوم.
- الضابط الديني في لبس البيكيني.
- وهلمّ عيون أقوال وعنعات وعناوين...



جِئْتُ مِنْ فِطْرَةٍ عَسَفَهَا هَوَايَ

أحمد بلحاج آية توارثام

أَقَاصِ نَافِرَةً مِنَ الدَّمِ
خُطُوءَاتٍ رَهِيْقَةً غَمَزَتْني
فِي مُنْعَطَفِ السَّهْوِ
لَمْ أَشْرَبْ نَيْدَهَا،
شِفَاهُ جُلْنَارِ
كَتَبْتُ عَلَى الْقَلْبِ صَحْوًا
وَأَنْدَسْتُ فِي أَنْفَاسِي
لَمْ تَحْرُثْنِي عَافِيَةٌ صَوْتِهَا.
هَارِبٌ مِنِّي الْوَقْتُ
بِمَكْرِ الْمَاءِ،
كَأَصَابِعِ الْغَيْمِ
أَتَحَرَّكَ فَوْقَ الْأَقَاصِي النَّافِرَةِ مِنْ دَمِي
النَّسْيَانُ غَرِبَالِي
وَيَبْدُرِي الْحُلُمُ الْمُسْتَبِيلُ بِالْآتِي،
كُلَّمَا تَأَوَّهْتَ الرِّيحُ ارْتَفَعَتْ الْمَذَارِي صَلَاةً
كُلَّمَا حُبُوبُ بَنِي
تَكَوَّمَتْ فِي سُرَّةِ الصَّمْتِ
امْتَدَّتْ جَدَاوِلُ أَسْمَائِي
دُخَانًا فِي الْأَفْقِ.
هَلْ لِلْأَلَمِ اسْمٌ غَيْرُ خُضْرَةِ الْجَحِيمِ؟
هَلْ لِلْوُجُوهِ مَدَى غَيْرُ مَرَايِي الثَّعَالِبِ؟

حلم...

ليلى الدردري

ثلة أوفياء التقينا أمام مقهى (السفراء) بالعاصمة، وأوفى من أي قدر كنا ونحن نرمق بعضنا البعض بنظر وجيف، ونتوج بالدهشة نوة فتية أينعوا فينا تفاحا واعدوا في حنظل أرض، لم نخطط البتة لهذه السفرة، أتذكر الآن كيف اختلسناها غلابا، ويوما كاملا من جدول حصصنا الدراسية، ونحن وقتها مجرد حزمة أحلام يافعة ومندفعة في ثانوية عتيدة، مزهوة بزف طيور بيضاء من رحم فصولها الشاهقة بحجم فراعة نخيل المحروسة مراکش إلى دروب الشمس. طاقم الحراسة الإدارية كان غاية في تدقيق وضبط تغيبات الطلبة لكن الظرف تقوى علينا، فالمحروسة ترتجف تحت وقع خطونا الغض الساخن، والعاصمة حسب بلاغ تلقيناه من زعيمنا الصغير (عبد الإله) كان أشرس على أضمومة أحلام حمراء صغيرة حشونا بها الفؤاد والكراس.

ضاقت بنا الحمراء، والكتب الحمراء، تغربنا من حزن أقام على قلوبنا الخضراء لبهائه عروشا فأتاح لنا كلاما أكبر من قاماتنا، ولفنا في حميا ثورة عانقناها بجموح فائر، وعقدناها بدءا من سفرة مرتكبة ارتجلناها ثم حققناها إلى العاصمة، وهي تغلي كقدر ماء تحته نار تضطرم، لا شيء به نتزود سوى جرأة صادتنا إلى اللعب بالنار، وورود (مي زيادة)، وجبة (المنفلوطي)، وإشراقات طوباوية، وأبجدية فكر أحمر ودفقة عنفوان خلق بنا من دون أجنحة مثل حمام يراوغ حديثا من غسل.

(عبد الإله) الذي كلفه الرفاق بمتابعة آخر أخبار محن شباب اليسار، ومواتاتنا بها على التو، صادفناه في المقهى يرتجف، ويبلغنا أن المدينة ذاك المساء كانت تغلق الأبواب، تبشر الأمانى وكل رأس أينع، والفكر الأحمر وكل شيء، وأي شيء حتى الأعضاء لزلة أو لغير زلة. مزقنا ساعاتها الحريق تلعثنا الخطو، وانجلى الشك سؤالا حول وعد به سودنا آلاف السبورات والقاعات والدفاتر والصفحات، ونشدناه للمشردين، وأوقدناه ضوءا في أكواخ الكادحين ثم راقصناه شعاعا على إيقاع

مطر موعود. الوفاض يغرز جلوة، والتمرد بدا سيل سراب على حافة ألسنتنا يحتضر. اه منا كم كنا آخر من يعلم أن الكون عالم لا تمسكه الزهور ولا الغث من الكلام؟! .

سما العاصمة عباب، ورغوة دم يلحقها ذئب، القلوب قشة تقصمها أشجان، وادي (أبي رقرق) مصفر الفؤاد، جاث ينطوي على لجين سره ويجلس القرفصاء، الواجهات الزجاجية تتراجع إلى الخلف ترتعش، كراسي المقاهي تتهاشم في حذر زائد، حتى حديث الكأس في الحان الأقرب من المقهى ذهب عنه خبله فألح غارقا في السؤال

ونحن الوافدون من الحمراء نستجدي قلب السؤال، هل كنت أنا رأس الحربة في هذه السفرة الهاربة إلى زئير الوقت؟ هل هو (عبد الإله) الذي يحلو لنا أن نلقبه في وجدانا (فولتير)؟ لتجانس بعض من حروف لقه العائلي مع التنويري لفرنسي الكبير (فولتير)؟؟ الوقت غروب، ونحن لا زلنا نفنى ونحيا انتظار عدالة حلم أجمل. العودة إلى الحمراء قبل سقوط الليل على العاصمة أمر لم يعد يحتمل بين الرفاق أدنى نقاش، ندرك جيدا أننا هنا لأننا عطاش لخبر جلل، رشفناه قبل دقائق حرقه كوتنا وفاضت فينا حتى آخر غور، ماذا تبقى لنا بعد الذي أخبرنا به (عبد الإله) من يأس، وبلاوي تكسر القلب والرأس غير الأوبة، ونحن في منتصف الطريق مسلي الجفون، خائبين كفرسان مغربين عائدين بلا جياذ. الرعب الذي نهب جل ملامحه، وارتعادة فرائضه لوح وضاح ينذر بطوفان آت لا محالة على جمرنا المتأجج. (سعيدة) عصفورة النار أسرته حاميا في أكفنا لعله يضيء لنا تعاريج الطريق.

وحدي أنا من دون الرفاق لم يكتب لي أن أراها يوما لكنها تراءت لي ذات حلم تتخطفني بدفء إلى منفاي، وترمي بي في اللجة والهدير. لم أقصص نجم رؤياي على أحد لكن حلمي ظل يطمع إلى أن تراءت لي في الليلة الثانية. امرأة تراود خيوط شمس، تلتحف ظلا سندسيا، تحتضن استدارة القمر ثم تتبدد رؤية في الأسرار.

كنت أصغرها سنا، لكنني أدمنت النظر إلى المنزل الذي هناك، المنتصب بشموخ قبالة بيتنا. جموع الشباب التي تلج البيت العامر صبيحة أيام الأحاد، تلهب فضولي الصغير الشهوي فيرديني أتوسل بناذرة صالة الضيوف حيث انفراد بنفسي وأتملى النظر الى البيت المكتظ بالمرتادين والمريدين، المقاعد المترصة من مدخل البيت إلى قعره تخلق لدي قناعة وثيقة تشرع مزلاج السؤال؟ لكنني كعادتي تواطأت مع خوفي على لي لساني وإقبار أي سؤال. بعدها لذت بالصمت والنظر، لكن الصوت الصдах، الأثير:

(يا صاح راني وسط الحملة)

بدأ يصطليني بالنار، عرفته على التو، هو ذاته صوت (العربي باطما) ينبعث من البيت العامر العرين، منذ ذاك بات مغنى العربي، وصوت العربي وجذبة العربي ترعدني وتغمرني بهيبة أحسها تمسح الوليل عن الهامات بالضياء.

وبعدها جازفت باختلاق آلاف أسباب ألفقها عليها تلفظني خارج بيتنا صبيحة كل يوم أحد. ألوي المسافة، أتلکأ فأمر أمام البيت ذاك، أرهف سمعي لذلك الكلام الحارق المرصع والملغز، وكل مرة اقترب فيها أكثر من باب البيت حيث يصدح (العربي باطما) أدعو عنقي الصغير يشرب بي إلى أعلى مثل زرافة تريد أن تكبر قبل الأوان، علني أنعم بما يرضي نقمة فضولي لكني دوما كنت أخفق بسبب الاكتظاظ، وطول القامات فلا أملك إلا أن أعود متدمرة. ومن دون أن أعثر على ما يشفع لي لولوج البيت ذاك المحاط بهالة لغز وأسرار.

الوقت كان يستعجل رحيل (سعيدة) وأنا لطراوة عظمي وبياض مخيالي ما فككت بعد كلام (العربي) المخبأ في خرزة صوف، ولا كشفت هوية من تسكن ذاك البيت العرين؟ لكن ذات صباح خريفني أسود، خرجت من البيت ذاته جثة محمولة فوق أكتاف جموع شباب غفيرة غامرة في كلام يناظر صدح العربي، كلام قرأت في حناياه ومض الجباه وغرة اللغز. لم يكن جثمانها جسدا مسجي لكنه طائر انبثق شعاعا يحطم الفراغ، وسورا يدك سياط رهبة ظلت لا بدء في الحنجرة حتى القدمين، في عين الشمس لاحت تخضب أزقة السناء للرجال والنساء والصبية بفجر جديد يخطط ميلاده حلما معمدا بدمها الاخضر.

بكيته سرا وجهها من دون أن أرى وجهها الشاهق في المدار، لكنني تعرفت أثر خطوها وذكاء أنفاسها في كل نداء أرجواني ندي، كيف لا أتذكرها وبقية الرفاق ونحن عائدتين من سفرة مرتبكة إلى حصون أدلتنا فيها على عنفوان الفجر والصخر، ومكمن عصفير النار. هل حقا نسيناها ثارا؟ وهل منها شفيينا يوما؟ حتى ندعي تذكرها بالأصل؟ وبعض من جمرها لا زال يحكم القبض على أيدينا كصدف محار ترسب في مدانا سؤالا غدا اليوم فينا كسيحا ومتمرغا في تربة سقيناها بماء عجز وقلة حيلة. هل خذلنا الفكر الأحمر، والجمر الأحمر؟ أم نحن خذلناه؟ وإلا لم عدنا من شفق الحلم بعد اختفائها فرادى، واجمين ومنبوذين؟ ونحن الشطار، ومن كان يقدر على جر العفريت من ذيله؟ لا توقع نجازي به اليوم الزمن، حتى بقية من شهوتنا البكر في دق الجدار البارد ترحف فينا سدى. هل هو غروب الخيبة من أعادنا من حصون (سعيدة)؟ أم هو طوق خوف رهيب لامست فيه الأعناق عقدة الحبل وحد مقصلة نصبت لحناء نخوتنا؟ وإلا لم عدنا؟ وكيف عدنا مع الريح، لا نلوي في الكف على شيء سوى خفقة نجم سقط قبل ظهوره، وقبضة أمل ناقص مبتور، وحلم نبيل، حزين، مبصر، مخضر وجسور كاد في العالم يسري، لكن يد أيام أذبلته، وليالي أبلته، وطارده فصار جد منهد، ضريبا، وأرمد.

دَيْبُ الْقَلْعَةِ

الطاهر الكنيزي

أَيْنَ أَهْرَقُ قَافِيَةَ كَالْحَرِيقِ	تُلْهَبُ الرُّوحَ وَالصَّدْرُ عَنْهَا يَضِيقُ
كَمَنَاجِلٍ أَسْئَلُهُ شُحِدَتْ	لِتَحُشَّ سَنَابِلَ حُلْمٍ وَرَيْقُ
أَيْنَ مِنِّي تَوَاشِيحُ قَوْمِيَّةٍ	سُكِبَتْ فِي الْفُؤَادِ بِحُبٍّ وَثِيقُ
وَلِمَاذَا غَدَوْنَا شَتَاتًا وَمَا	سِرُّ بُؤْسٍ بَدَا بِالنَّفُوسِ لَصِيقُ
كَيْفَ صِرْنَا كَمَا جَمَلٍ جَرِبِ	مُبْعَدٍ لَمْ يَعُدْ بِالْحَيَاةِ خَلِيقُ
مَا لِأَوْطَانِنَا أَصْبَحَتْ قِدْدًا	وَطَرَائِقُ مِنْ جَهْلِهَا لَا تَفِيقُ
حِينَ هَزَّتْ قَلَاقِلُ أَرْكَانِهَا	فَتَّتَ الْهَمُّ فِي الْقَلْبِ رَمْرًا وَمِيقُ
أَسِنَتْ بَرَكَةُ الْعُرْبِ حَتَّى طَفَتْ	فَوْقَ صَفْحَتِهَا طُغْمَةٌ مِنْ نَفِيقُ
وَضَوَارٍ يُشَيِّعُ سَطَوْتَهَا	نُوحٌ نَافِجَةٌ وَبَقَايَا نَعِيقُ
وَتَكَلَّسَ فِي لَيْلٍ هَجَعَتِنَا	عَمَةٌ لِيخْفَافِشِ شَرٌّ مَحِيقُ
فَشَرَدْنَا كَمَا حَجَلٍ وَجَلِ	نَشْدُ الْأَمْنِ فِي حِضْنِ يَمٍّ عَمِيقُ
نَحْمِلُ الْجُرْحَ بَيْنَ الْحَنَايَا عَلَى	مَتْنٍ بَرٍّ وَجَوٍّ وَحُلْمٍ غَرِيقُ
نَهَيْبٌ رُغْبًا وَمُسْغَبَةٌ	وَطَرِيقًا يُسَلِّمُنَا لِطَرِيقُ
صُلْبَ الْيَاسَمِينِ عَلَى تَلَّةٍ	وَالرِّيَاحِينَ دَيْسَتْ بِوَادٍ سَحِيقُ
وَقَرَّاشَاتُ نَيْسَانَ قَدْ وَسِمَتْ	وَالْعَدَارَى عُرْضَنَ بِسُوقِ الرِّقِيقُ

أَيُّ ذَنْبٍ جَنَاهُ الصِّغَارُ لَكَ	يُدْعَسُوا تَحْتَ جِزْمَةٍ وَقْتُ صَفِيقٍ
كَيْفَ تَسْمَعُنِي وَالْمَدَى شُهْبٌ	وَدُخَانٌ وَرُزْلَةٌ وَزَعِيقٌ
وَأَزِيرٌ وَنَأْمَةٌ مُحْتَضِرٌ	وَعَوِيلٌ وَحَوْقَلَةٌ وَشَهِيْقٌ
وَصُرَاخٌ رَضِيعٍ وَثَاكِلٍ	رُكْسَا فِي الْمَجَازِرِ رُكْسَ الدَّقِيقِ
أَنْتَ مَنْ هَدَّهَدَ الصَّبْرَ فِي وَهْمِنَا	أَيُّهَا الصَّمْتُ، يَا حِكْمَةً لَا تَلِيقُ
لَكَ خَايِبَةٌ مِنْ ضُرُوعِ الدُّجَى	تُرْضِعُ النَّفْسَ يَأْسًا وَجُبْنَا عَتِيقُ
سَوْفَ أَجْدِلُ حَبْلَ تَعَاسَتِنَا	وَأَخِيطُ خَرَائِطَ كَوْنٍ مَزِيقُ
وَأُحَاوِرُ كُلَّ اللُّغَاتِ كَذَا	لُغَةً يَحْتَذِيهَا عَدُوٌّ ذَلِيقُ
24 غُرْبَةُ الرُّوحِ تُفْضِي إِلَى عَدَمٍ	عَادِمٍ نَفْسُهُ وَأَخَاً وَرَفِيقُ.



البطانة

عبدالرحيم...

أسئلة بسيطة

دعنا أيها القارئ نطرح أسئلة بسيطة، وساذجة حتى.

* هذه البطانة الفاسدة المحيطة بحكامنا "الصلحاء"، من اختارها لمناصب القيادة؟ من جعلها "بطانة"؟

لماذا، إذا كانت فاسدة، قرَّبها الحاكم وأعطاهم الصلاحيات والسلطات؟
لعلَّها كانت صالحة وغيَّرتها "السلطة" و"الجاه"، أو فاسدة وخدعت الحاكم الصالح. فلماذا يُبقي عليها الحاكم بعد انحرافها عن صلاحها أو كشفها على حقيقتها؟
* هل حقا أن تلك البطانة الصالحة التي لم تختَر أن تكون "بطانة" خذلت الحكام "الصالحين"؟ هل يصح هذا الكلام؟

كيف ذلك، ولم يختَرها الحكام لمجالس الحكم والاستشارة والبلاط؟
هل عَرَض عليها الحكام هذه المسؤولية، وأُعْطِيَتْ لها الصلاحيات والوسائل، وهي رَفُضَتْ؟
فكيف إذن تَخَلَّت عن دور لم يوكل لها أصلا؟

أليست الفئة الصالحة في جل بلداننا محاصرة ومضطهدة ومبعدة؟
* وهؤلاء الحكام "الصالحون"، لماذا يَتَخَيَّرُون جل بطانتهم من الفاسدين والمرتشين والمختلسين لأموال الشعوب إذا كانوا يريدون الإصلاح؟ وهل يُصْلَح المفسدون؟!
وفي المقابل لماذا لا يختارون الكفاءات النزيهة المواطنة إذا كانوا فعلا يريدون الإصلاح؟
هل فعلا لا يعلم حكامنا ما تفعله بطانتهم من خيانة ونهب وتعذيب؟ كيف، ونحن جميعا نعلم؟

إذا كانوا يعرفون، فلماذا لا يغيرون هذا الواقع إن كانوا حقا يرغبون في الإصلاح؟ أليست لهم الصلاحيات أم ليست لديهم الإرادة؟

وإذا كانوا فعلا لا يعرفون، هل هذه براءة في حقهم أم إدانة؟
أليس الحاكم هو الراعي الأول في البلد وهذا يستلزم أن يعرف ويختار من يُصْلَح أوضاعها؟

الراعي الأول

إن النقل والعقل، وشرع المسلمين وغير المسلمين، ومقتضيات الديمقراطية ومستلزمات المسؤولية، وبديهيّات إدارة الدولة ومسلمات الاجتماع البشري... إن كل ذلك يقول بأن الحاكم يُحاسب بقدر الصلاحيات التي يتيحها له الإطار العام الذي ينظم السلطات في البلاد، لأنه الراعي الأول والمسؤول الأول. إذ لا يعقل أن نمنح شخصا كل الصلاحيات - الحاكم - ثم نتابع غيره ونحمله المسؤولية -البطانة-، ومتى ساءلنا الولد عن فساد الأسرة وأعفينا الأب؟!.

مسؤولية المؤسسة الملكية في بريطانيا وإسبانيا ليست هي مسؤولية مؤسسة الرئاسة في أمريكا وفرنسا، لشكلية ورمزية دور الأولى وحجم السلطات التي تتمتع بها الثانية. لذلك فطبيعي أن يُساءل هناك، في ظل ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم، رئيس الوزراء لأن طبيعة النظام يمنحه "حقيقة السلطة" التي يدبر بها برنامجه، وفي المقابل يحاسب الشعب - عن طريق مؤسسات الرقابة وعند الانتخابات - الرئيس نفسه في ظل النظام الرئاسي وشبه الرئاسي لتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات. وهو الشيء المقبول عقلا وفطرة والمنسجم مع قاعدة "إزاء كل سلطة مسؤولية".

في بلادنا العربية المسلمة لا اعتبار لطبيعة نظام الحكم ولا حجم ومساحة للسلطات الموضوعية بين يدي الحاكم، لأن إمكانية مساءلة الرئيس أو الملك أو الأمير معدومة قانونا وعرفا وسياسة، بل الأدهى من ذلك أن نجد بين المحكومين من يبررون - جهلا أو خوفا أو مصلحة - هذا الوضع الذي يؤبد التخلف ويرسخ الاستبداد ويُبقي على واقعنا المأزوم. حاكمنا العربي شخص مقدس، ومشرع أعظم، ومنفذ فوق العادة، وقاض من الطراز الرفيع، ومفكر الأمة الفذ، وعبقريها الخالد... البرلمان يستمد منه سلطة التشريع، والحكومة تقتبس منه سلطة التنفيذ. فالدستور منح حاكمنا سلطات عامة لا حد لها وصلاحيات واسعة لا حصر لها، ومع ذلك فصاحبنا ليس مسؤولا عن التخلف الثقافي والاستبداد السياسي والانحدار الحضاري الذي نغرق فيه، بل المسؤولية هي البطانة الفاسدة التي خانته والصالحة التي خذلتها!!.

لن تسعف أصحابنا الحكام، أو من يبررون قدسيّتهم، كل المرجعيات الدينية والدنيوية في إيجاد مبررات منطقية مقبولة تعطيهم السلطة الحقيقية المطلقة وتجلد غيرهم على سلطة وهمية مقيدة، ولن يستطيعوا مهما زوّروا الكلمات وتزيّنوا بمسوح الديمقراطية أن يسقطوا عن حكمهم صفات الديكتاتورية والشمولية والاستبداد.

إن منطق العدل يقتضي عدم تصدير المسؤوليات ولي أعناق الكلمات في مواجهة المتسبين في الأوضاع المختلفة التي تعيشها بلداننا، ويرفض التعسف في التأويلات التي يمجها المنطق السليم والنظر السديد. وإن اللغة القرآنية والحديث النبوي كانا واضحين مع الحكام، إذ لا مجاملة ولا محاباة بل وضوح شديد أسلوبا ودلالة. ففي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي عرض فيه مراتب المسؤوليات، ابتدأ بالحاكم لعظم الأمانة والرسالة، "كلكم راع ومسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته". أما القفز على الحائط القصير فتلك "جسارة" يجيدها الجميع، فالوزير الأول (رئيس الوزراء) هو المسؤول عن التدهور السياسي، ووزير الداخلية يتساهل في تزوير إرادة الأمة، والحكومة مجتمعة ضعيفة وغير منسجمة، والبرلمان (أو مجلس الشعب أو مجلس الأمة) هو المبذر لثروات الأمة...!!! أما الرئيس أو الملك أو الأمير فهو "مقدس معصوم" لا يخطئ، بله أن نتصوره مستبدا وديكتاتورا.

هو الخوف المركب الذي يسكننا والجهل المعقد الذي يركبنا، ليشكل التحدي الرئيس في مسار نهضة شعوبنا العربية الإسلامية، وبناء ثقافتها بنفسها ووعيها بذاتها، وإدراكها للأسس السليمة التي يلزم أن تنتظم علاقتها بالحكام. فهي مصدر السلطة ومانحها ومفوضها، والحاكم خادم بين يديها وموظف لتحقيق رفاهيتها وازدهارها واستقرارها. هذا هو التصور وتلك هي القاعدة.

لما تولى سيدنا عمر بن عبد العزيز الحكم عين مستشارا عالما جليلا، اسمه عمر بن مزاحم، قال له: يا عمر كن إلى جانبي دائما، وراقب ما أفعل، وانظر ما أقول، فإن رأيتني ضللت فأمسكني من تلايبي، وهزني هزا شديدا، وقل لي: اتق الله يا عمر، فإنك ستموت. هل رأيت أحدا من "حكامنا الصالحاء" قرب "عالما جليلا"، بعدما استبعد المفسدين، وجعله مستشارا ومنحه إمكانية النصيح والإصلاح والتقويم "فإن رأيتني ضللت فأمسكني من تلايبي، وهزني هزا شديدا"، قبل أن يُذكر العالم الحاكم بالأصل "اتق الله يا ...، فإنك ستموت"؟! بالطبع لا، لأنه سيموت.



حسن شكار

قَبْلَ أَنْ أَبْدَأَ طُقُوسَ عَزْفِي عَلَى الْوَتَرِ

أُرْشُ عُوْدِي

بِعِطْرِكَ

ثُمَّ أَرْفَعُ صَوْتِي خَفِيفاً

بِتِرَانِيمِ اسْمِكَ.

لِتَكُونِي أَنْتَ الْقَصِيدَةُ الَّتِي اخْتَارَهَا

مِزَاجُ الْقَلْبِ

وَالرُّوحِ وَالْوَتَرِ الْأَصِيلِ.

أَنْتَ مِفْتَاحُ النِّعْمَةِ الْأُولَى،

لَحْنِي هَذَا الْمَسَاءِ.

اخْتَارُ مِنَ النِّعَمَاتِ

مَا يُحَاكِي صَوْتَكَ الْهَادِي

كَهُدُوءِ بُحَيْرَةِ الْبَجْعِ لِتَشَايْكُوفْسْكِي.

أَنْسَابُ كَجَدُولٍ فِي رِحَابِي

لَأَعْزِفَكَ بَرَقَّتَكَ

حِينَمَا تَنْسَابُ مِنْ أَنَا مِلِّي

حَرَكَةُ الْمَدِّ وَالْجَزْرِ

مَوْجَاتُ خَفِيفَةٍ

فِي بَحْرِ هَوَايَ.

يَلْبَسُنِي جُنُونِي

وَأَرْكَبُ سَفِينَةَ عَشْقِي

غَرَقاً أَهِيماً فِيكَ.

لَأُبْحَرَ فِي عَوَالِمِي.

قرصانُ النِّغماتِ الباذخة
أصطادُ

مَا اشْتَهَى وَتَرَى مِنْ أَلْحَانٍ
اقتنصتها مِنْ خَفَقَةِ نَهْدِكَ
وَأَنْتِ تَرْكُضِينَ فِي اتِّجَاهِي
قَمراً يَجِدُبُنِي إِلَيْهِ
نُوراً يَمَلَأُ الرُّوحَ وَالْمَكَانَ
لَأَعَانِقَكَ حُلْماً
وَسَلاماً وَضِياءً.

بِكَ أبدأ صَلَاتِي
هَـا الْمَسَاءُ وَأَفْتَتِحُ جُنُونِي.
يَا قَمراً أُغْنِيهِ عَشَقاً،
صَاعِداً إِلَيْهِ،
أَتَسَلِّفُهُ طَيْراً مِنْ نُورِ عَيْنِكَ...
يَا مَلَكاً
يَعُودُنِي كُلَّ مَسَاءٍ
نِعْمَةً تُحَلِّقُ بِي عَشَقاً وَبِهَاءً.



ريح البحر

عبد العالي بركات

راجع لي تاني بالأفراح

باغي تفكرني باللي راح

جايب مشوم يذكرني

وقلب مغروم يحيرني

وذكريات...

كان يسوق سيارته الصغيرة وهو يردد هذا المقطع الغنائي وينقر بأصابعه في الآن نفسه على أطراف المقود، وكانت علامات المرور الضوئية مثبتة عند الإشارة الحمراء، غير أنه لم يكن ينشغل بالتوقف.

الطرق شبه خالية، الساعة الرابعة صباحا من نونبر، وكان كل ما حوله يوحي بالفتور، وحاول بالفعل أن يقاوم هذا الإحساس بواسطة الغناء:

بديت نشوف

صورة فعينيك

صورة جميلة

وراجع لي تاني...

لكن ذلك لم يزدہ إلا حزنا وغما، وصمت واكتفى بالنقر بأنامله على حوافي المقود، كان عليه أن ينعطف نحو الشمال هذه المرة، غير أنه واصل السير على الخط نفسه، وما أن مضت عشر دقائق تقريبا حتى بدأ يتناهى إليه هبوب رياح قوية، إنها رياح البحر، كان قد ترك السيارة وابتعد... ورفع ياقة المعطف. هل بمستطاع ذلك أن يجلب له الدفء؟ ولكنه أخذ يقترب من الشاطئ، وفي تلك الأثناء بالذات، شعر بخطى تدنو منه، أدار رأسه بسرية تامة.

مضى شرطيان بالقرب منه دون أن يخاطباه وواصل سيرهما على الرصيف، لعلهما لم ينتبها لوجوده أو لم يأبها له، كانت خطواتهم خرساء الآن، وانتبه إلى أن مويجات تتكسر عند قدميه. وقعت ياقة المعطف على كتفيه، مع ذلك لم ينشغل برفعها، وغاصت قدماه في الرمل المبلل وانتشلهما بصعوبة وواصل السير وكان الموج قد أخذ يضرب خصره هذه المرة؛ فلم يعد بمقدوره مواصلة السير؛ فانبطح على صدره...

مر أكثر من أسبوع دون أن يعثروا على جثته، في حين ظلت سيارته متوقفة في المكان نفسه حيث تركها، وكان في جهاز التسجيل شريط: راجع لي تاني بالأفراح.

ذُبابَةُ فيرجينيا وولف

كنت أقرأ قصة قصيرة للكاتبة فيرجينيا وولف، القصة تتحدث عن ذبابة، راقني هذا الموضوع مثلما راقنتني الترجمة. سابقا قرأت كلاما مشيرا عن هذا المترجم، قيل عنه إنه يعيش حياة بوهيمية وأنه مدمن على شرب الخمر أو شيء من هذا القبيل، واصلت قراءة تلك القصة حتى النهاية دون أن أنقطع عن ذلك لحظة واحدة، تمنيت لو كنت أنا من قام بترجمتها، لا بل تمنيت لو كنت أنا من كتبها في الأصل، وعلى كل حال، فقد قضيت وقتا ممتعا في القراءة، إنها الساعة الثالثة عشر وعشرون دقيقة تقريبا؛ فإذا، لقد استغرقت في قراءتها حوالي نصف الساعة، كم إنني بطيء في القراءة؛ فالقصة لم تكن تتجاوز الصفحتين والنصف، مع أنني كنت قد ترجمت منذ مدة عندما كنت اشتغل متعاوناً بإحدى الجرائد الوطنية، مقالا وضعت له عنوانا بنفسى كالتالي : «كيف تقرأ بسرعة و بشكل جيد»، إنه عنوان جذاب، ما في ذلك شك، بالطبع كان يحتوي على كمية كبيرة من المعلومات غير أنني لم أعرف كيف أستفيد منها أو بشكل أدق: كيف أطبقها، وظللت على نفس الحال: أقرأ ببطء وأكتب ببطء أيضا، يا للحسرة! إن الشيء المزعج - على الخصوص - بالنسبة إلي، هو الكتابة ببطء يصل أحيانا إلى حد العجز، بطبيعة الحال، البطء هو في حد ذاته عجز، لكن كيف يكون شعور المرء حين يكون من المفروض عليه أن ينجز مقالا أو مقدمة لحوار ما أو لتغطية ما في إطار مهنته فيبطل في وقت غير مسموح له بالتأخير...

ومع أنني قرأت نصا قصصيا في مدة زمنية استغرقت نصف الساعة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، في الوقت الذي كان من الممكن الاستغراق في قراءته ما بين خمس وسبع دقائق على أكبر تقدير؛ فإنني لم أشعر بأدنى انزعاج، بل على العكس من ذلك تمنيت لو أن مدة القراءة طالت أكثر... لن أنسى ذبابة فيرجينا وولف، مثلما أنني لن أنسى ديدان محمد زفراف ودجاج جول رونار وبغل الطاهر وطار... إنني لا أمزح، فكرت في أن أقرأ من جديد تلك القصة (قصة وولف أقصد)، الساعة الثالثة عشرة، إنه وقت القيلولة كما يسمونه، لا أدري إلى أي حد يمتد، البعض تستغرق مدتها لديه أزيد من ساعة، وبكل صراحة فإن حرارة المناخ لا تشجع أي امرئ على النهوض؛ فالجلوس بالمقاهي ممل ولا يساعد على التركيز في أي شيء حتى لو كانت تتوفر بها مكيفات هوائية... التلفزة تبعث بدورها على الملل رغم الهوائيات المقعرة، يحسن بي أن أمكث ممددا في الفراش، ليس بسبب القيلولة؛ فان

ذلك لا يدخل في إطار اهتماماتي، مثلما هو الشأن بالنسبة للاحتفال بأعياد الميلاد، علما بأن من يهتم بالقيلولة، من المؤكد أن يكون له اهتمام بعيد الميلاد وسوى ذلك من الترهات...

لابد أنني صرت أبالغ بعض الشيء، لكن كل ما في الأمر أنني لا أشغل بالي بأمر القيلولة وإن كنت أطبقها هذه المرة.

فضلت أن أظل بصحبة ذبابة وولف طيلة الظهرية، ولهذا أعدت قراءة قصتها أزيد من ثلاث مرات ببطء كالعادة، يا للحسرة، لا بل يا للمتعة!



-1-

عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ أَخْتَرَهَا
سَقَطْتُ

ذَاتَ مَخَاضٍ
دُونَ أَنْ أَصْرُخَ
دُونَ أَنْ أُعْلِنَ عَنِّي
وَدُونَ أَنْ تَزْهَرَ فِي الشِّفَاهِ الرَّغَارِيدُ
أَتَيْتُ

حَبَوْتُ سَاقِطًا فَسَقَطْتُ
حَبَوْتُ وَاقِفًا فَسَقَطْتُ
حَبَوْتُ رَاجِلًا فَسَقَطْتُ
كَبُرْتُ

طَوَيْتُ مَسَالِكَ الْحَيَاةِ
تَقْوُدُنِي قَدَمَايَ إِلَى مَعْبَدِ نَارٍ
فَاكْتُوَيْتُ

اكَتَوَيْتُ بِفَيْضِ الظُّنُونِ
فِي هَذَا بَانَ الْيَقِينِ
وَكَاثِبَةِ الْأَحْلَامِ فِي غَيْبِيَةِ السُّؤَالِ
بِحَدَادِ الْمَجَازِ فِي جَنَازَةِ اللُّغَةِ
وَعُزْبَةِ الْحُرُوفِ فِي تَجْبُرِ الْخَرَابِ
وَالْمُحَالِ اكَتَوَيْتُ

-2-

عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ أَخْتَرْهَا
تَشَرَّدَتْ خَطَوَاتِي رِيَّةً
تَمَزَّقَتْ نِعَالِي حَيْرَةً
بَيْنَ دُرُوبٍ تَوَثُّهَا زِينَةُ الْمَتَاهِ
يُمَجِّدُهَا حَنِينٌ يَقْرَأُ مَا تَسِرُ
مِنْ وَحْشَةِ أَبْوَابٍ يُعْرِبُ
فِيهَا الْغِيَابُ

مِنْ ارْتِجَافٍ نَوَافِدُ يُعَشِّشُ
فِيهَا النَّعِيبُ
يَقْرَأُ مَا تَبْقَى مِنْ رِقَّةٍ نَسَاءٍ
يُسَبِّحُنَ بَاهَاتِ ربيعٍ يَنْكُثُ
وَعْدُهُ فِي شَعْفِ الْحَفِيفِ
وَيَهْزَأُ مِنْ خَرِيفٍ يَنْدُبُ حَظَّهُ
يَحْفَظُنَ عَنْ ظَهْرِ سَرِيرَةٍ
بَهْجَةِ الْأَفْحَوَانِ
دَهْشَةِ الْبَيْلَسَانِ
يَقْطَعَةُ الذِّكْرِيَّاتِ

فِي مُرُوجٍ يَتَعَهَّدُهَا عَوِيلُ التَّرِيفِ
يَرْعَيْنَ أَيَّامَهُنَّ صَمَتًا
وَصَبْرًا يُرَبِّينَ طُفُولَةَ الْغُنْبَازِ
نِكَايَةً بِسُطُورَةِ الْخَرِيفِ
وَيَرْجُمُنَ الْمَدَى بِأَكْفٍ تَبْتَهَلُ لِلْغَيْمِ
تَتَضَرَّعُ لِيَمَامٍ يَهْدِلُ بِصَفْوِ النِّعَمِ
تَتَضَوَّعُ بِطِيبِ الرِّيحَانِ
تَتَغْنَى بِالْأَفْقَةِ الْأَرْضِ

-3-

عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ أَخْتَرْهَا
كُنْتُ رَفِيقَ الْعُرْلَةِ... حَمِيمَ الْغُرْبَةِ
صَدِيقَ الْخَيْبَةِ... قَرِينَ الْأَلَمِ... نَدِيمَ السَّأَمِ
رَبِيبَ النَّدَمِ كُنْتُ

كُنْتُ قُنْدِيلَ الْعَائِلَةِ
كُنْتُ وَجِيبَ الطَّفُولَةِ
كُنْتُ مَدِيحَ الْغُرَيْبَةِ
كُنْتُ مِلْحَ الْعَرَقِ الَّذِي يُبَلِّلُ
جَبِينَ الْحَصَّادِينَ
كُنْتُ نَائِي الْأَطْلَسِيِّ الَّذِي يُحَرِّضُ
نَوَايَا الرُّعْيَانِ عَلَى الْحَنِينِ
كُنْتُ الْمَطَرُ الَّذِي تَأَخَّرَ
كُنْتُ الْعَطَشَ فِي الْجَرَارِ
كُنْتُ الظِّلَّ عَلَى الْجِدَارِ
كُنْتُ سَلِيلَ الْأَحْرَاشِ وَالْقِفَارِ
كُنْتُ الذَّبَبَ الَّذِي يَلْتَهُمُ الْعَتَمَاتِ
يَحْرُسُ اللَّيْلَ مِنْ دَسَائِسِ الْقَمَرِ
كُنْتُ كَافَ الْكُشْفِ
نُونَ النَّعْ
أَنْصَبْتُ لِأَنْفَاسِ الْحَصَى وَالشَّجَرِ
لِيَخْفِقَ الْحَشَائِشُ الطَّالِعُ مِنْ أُنَيْنِ الْحَجَرِ
أَتَوَحَّدُ مَعَ عَزَلَةِ الْجِبَالِ
أَنْفَرِدُ بِي
أَخْتَلِفُ مَعِيَ
أُخَالِفُ أَنَايَ
أَتَحَالَفُ مَعَ الْوُعُولِ وَالْأَيَّامِ
مَعَ غَابَةِ تَعْلَمُ وَحِيشَ الرُّوحِ
هَدَنَةَ الضَّجَرِ
أَنْسَلِخُ مِنِّي... أَتَبْعِدُ عَنِّي
أُحَدِّقُ فِيَّ... فَأَرَانِي أَتَعَقَّبُ عَمَائِي
فِي رَبِي تَشَعُّ بِخُضْرَةِ رُؤَايَ
وَهُوَ يَتَاخَى مَعَ صَحْوَةِ خُطَايَ
فِي أَفْقٍ يُطَرِّزُهُ ضِيَاءُ الْأَبَدِ

عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ أَخْتَرَهَا
لَا تَعْنِينِي جَلْبَةٌ تَسْتَلْقِي عَلَى أَرَائِكَ
الْعَبَثُ

حُرُوبٌ تُرَوِّضُ جُنُودَهَا عَلَى عَقِيدَةِ
الْقَتْلِ

تَعْنِينِي أَنْفَاسُ الرُّمَانِ وَهِيَ تُغَرِّدُ
فِي دَمِي

زَيْتُونَةٌ وَحِيدَةٌ تَلْقِنُنِي حِكْمَةً
الْبَقَاءِ

وَحْيُولٌ تَرْكُضُ فِي ذَاكِرَتِي
يَعْنِينِي عُصْفُورٌ يَرْبِكُ حِسَابَاتِي
هَدِيلٌ يَسْتَفِزُّ صَوْلَةَ النِّعِيقِ
وَحَرِيرٌ لَا يَخُونُ ذَاكِرَةَ الْخَيْرَانِ

-5-

عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ أَخْتَرَهَا
عَشِيقْتُ هَذَا الصَّبَاحِ فِي عُنْفٍ

الْجَرَّاحِ

خِرَافٌ أَبِي وَهِيَ تَمْرُحُ فِي خُضْرَةِ
الْبَطَّاحِ

رَائِحَةُ الْقَهْوَةِ مِنْ يَدِي أُمِّي وَهِيَ
تَزْهُو فِي هَيْبَةِ الْأَمْدَاحِ

وَلَيْلَ جَدَّتِي وَهُوَ يَحْفَنِي بِرِعَايَةِ
الذِّكْرِيَّاتِ

عَشِيقْتُ الْخَدِيجَةَ، السَّمِيرَةَ، النَّجَاةَ
وَالنِّسَاءَ اللَّوَاتِي طَوَّقْنِي مَحَبَّةً

فِي عِزِّ الْمُنْفَى

وَنَشْوَةِ الْقَرَّاحِ

الْأَصْدِقَاءَ الَّذِينَ تَرَكَوْا فِي يَدِي

لَعْنَةَ الطَّفُولَةِ

وَشَمَّ الْمَسَرَّاتِ

مَكَائِدَ الْفَخَاخِ الَّتِي نَصَبْنَاهَا
ضِدَّ رَشَاقَةِ الْحَمَامِ
ضِدَّ وَدَاعَةِ الْعَصَافِيرِ
وَحَزَنُوا أَحْلَامَهُمْ فِي ذَاكِرَةِ الْأَسْفِ

-6-

عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ أَخْتَرَهَا
الآن أَقِفْ أَعْزَلَ مِنْ أَرْضِي
مِنْ عُزْلَةِ الْجِبَالِ
مِنْ خِرَافِ أَبِي
مِنْ قَهْوَةِ أُمِّي
مِنْ لَيْلِ جَدَّتِي
مِنْ هِدَاةِ الصَّبَاحِ
مِنْ نَشْوَةِ الْفَرَّاحِ
مِنْ النِّسَاءِ اللَّائِي تَمْلِكُنَ
رُغُودَ الْحَنِينِ
مِنْ أَحْلَامِ الْأَصْدِقَاءِ وَظِلَالِهِمْ
أَرْقُبُ الْآتِي
وَأَدْفِنُ وَجْهِي بَيْنَ يَدَيَّ
ذَاتِ الْعَشْرِ أَصَابِعِ
أَعْلَمُ الضَّجَرَ أَنْ يَسْتَقِيلَ مِنْ دَمِي
وَأَطْرُدُ اللَّيْلَ مَهْزُومًا كَجُنْدِي
غَيْبِي بِلَا ذَخِيرَةٍ فِي حَرْبٍ
سَخِيفَةٍ



أنا نتحدث بلغة العالم

الحسن بنمونة

إلى الشاعر العزيز سامح درويش

من أفضال هذا العالم أنه يقرب المسافات بين الأقطار. ما إن نشر كتابي القصصي حتى استلمته شركات تصنع الكتاب والكتب، فنقل إلى اليابانية، وهي بالمناسبة لغة كنا نتحدث بها قبل أن يدهمنا الاستعمار الفرنسي. لم نتعلم شيئاً ذا بال من هؤلاء الفرنسيين غير التشدق بكلمات مخلوطة بالعامية الراقية على أساس ادعاء أننا شعب فرنسي هجين. وهذا موضوع آخر يجدر بنا تركه نائماً. كنا نقول: تسو تسو بمعنى تعال يا حبيبي. فا تسي تسو بمعنى كل اللحم واغمس الخبز في زيت الزيتون. تسان تان بمعنى اقرأ كثيراً قبل أن تحمل القلم، وكلمات أخرى تخص النوم والعمل. وهذا موضوع آخر يجدر بنا تركه نائماً.

شعب اليابان محب للقراءة والكتابة. يقرأ في الأوقات كلها، في الصباح والمساء والأمس والغد. يقرأ اليابانيون حتى وهم نيام علماً أنهم لا ينامون إلا ساعة واحدة. أقول هذا الكلام لأنني رأيت الاستغراب يعلو وجوهكم. كيف يعقل أن ينشر عندنا كتاب وينقل إلى لغتنا الأم اليابانية بعد أسبوع؟ العالم قرية صغيرة مليئة بالقصص والأحداث العجيبة أيها السادة والسيدات، من مثل أن اليابانيين يأكلون أبناءهم إذا حصلوا على معدلات تافهة، أو ينتحرون إذا ارتكبوا خطأ واحداً في العمل. أما أن ينقل كتاب تافه إلى لغتنا الأم فهو أمر سهل للغاية، كأن تعيش وأنت لا تعمل.

وعلى أي حال. هذا موضوع آخر يجدر بنا تركه نائماً.

ولهذا فالرسالة التي استلمتها من امبراطور اليابان الشقيق بمناسبة صدور مجموعتي القصصية المعنونة ب (كمائن وفخاخ قصصية.)، أثلجت صدري كما يقال في مثل هذه المناسبات.

قال في رسالته ما معناه: هل هي فخاخ لاصطياد الطيور؟ وباليابانية: نان تيندو كراطي تكواندو.

أنتم تعرفون طبعاً أن اليابانيين يحترمون الطيور وما شابه ذلك يقولون ما معناه باللغة العربية: الطيور أرواحنا تحلق في السماء تسو تسو . مي جاكى شان. فوفون . يان. وهذا الكلام يبدو مضحكا لنا نحن المغاربة، لأن المشهود به هو أننا نضعها في أقفاص لتشدو لأجلنا أناشيد الصباح والمساء، أو نصطادها ونذبحها اتقاء للجوع. يحدث هذا في البوادي والجبال عندما تقسو الطبيعة علينا. وأنتم طبعاً تعرفون أن الطبيعة تقسو علينا دائماً عندما يحل فصلا الخريف والشتاء.

أجبتة قائلاً : عمي المحترم أقسم برأسك الذي اشتعل شيئا ما هي إلا فخاخ لاصطياد القراء. نحن الكتاب المغاربة عندما نكتب لا نرجو جزاء ولا شكورا. نود لو نصادف قارئاً واحداً على الأقل لشاركنا الاستماع إلى نشيد الكتابة.

قال باليابانية: تسو تسو . سان يان فون. سان تو تسي. قال ما معناه بالعربية: أفهم رد فعلك. ولكن يبدو أنك أحسنت صنعاً لما اخترت الكتابة. قلت: سيدي، إننا نكتب لأننا لا نريد عملاً آخر بعد العمل الذي نجني منه خبزنا. تسان تسي. سو يان.

قال ما معناه: وعلى أي حال، هذا قدرك فواصل السير ولا تيأس. وأضاف ضاحكاً: مين تاندو . بون في تسو تسو . قال ما معناه: ما يروقني في كتابك هو أنك تأكل شخصياتك بعد أن تبيض لك أحداثاً. كان علي أن أرد عليه باليابانية:

تسي . مون . وان . جاكى شان . الرودان . بوشلاغم . سو وين . تان . مي . يو . وين . ولا بأس من التوقف عن تهجية الكلمات اليابانية حتى لا نصاب بالتجشؤ ، ونكتفي بترجمته إلى العربية وهو على الشكل التالي:

بالله عليك عمي. كيف لا تأكلها بعد أن تحدث عاصفة من الغضب في رأسك وقد تخلت عنك ساعة الضيق .؟

البطل يدعي المرض فأمنحه استراحة ثلاثة أيام مدفوعة الأجر. بعدها يذوب في الزحام فلا أعثر له على أثر.

البطلة تدعي أن لحمها اتسخ ولهذا هي في حاجة إلى حمام بلدي ، فأمنحها استراحة أربعة أيام مدفوعة الأجر مع دفع تكاليف تقشير البدن وأجرة ركوب التاكسي..ثم تختفي عن الأنظار لأنها آثرت الزواج .

الشخصيات الثانوية تفر إلى المقهى لتتابع مباراة حامية الوطيس بين فريقين إسبانيين . أما العرضية فتعلن إضرابا عن العمل احتجاجا على تفاهة الأجر الذي تناله . والأحداث التي كنت أعثر عليها في المذبلة العمومية يبدو أن شركات أجنبية اشترت حقوق امتلاكها فطوقتها بسياج يمنع الاقتراب منه . صار الوضع صعبا للغاية .

فكيف لا تجرؤ على أكلها وقد أوقدت الغضب الشيطاني في رأسك ؟
وهي باليابانية: وين . تسو . سي . جاكى شان .

بإمكاني أن أتلظ بها بالهندية ولكن هذا موضوع آخر يليق بمناسبة أخرى .
وربما تلفظت بها بالصينية العتيقة ...ولكن أن تتحدث بلغات العالم أمر صعب للغاية .



المحمدية. 26. 05. 15

هامش:

القصة أُلقيت في مهرجان القصة الذي نظمته جمعية " الموكب الأدبي " بوجدة يوم السبت 30 ماي 2015 . ومناسبة كتابتها هي إصدار الجمعية كتابا في القصة القصيرة ومنها كتابي " كمانن وفخاخ قصصية " .

مَا لَنَا بِكَائِبٍ...

عمر المرادى

سحلتني أحرف اللغة في منعرجات الحياة
فكان القلم في انتظاري...
سحلني في بساط أبيض
فخفت على البياض من آلام جراحي
ومن غباري...
على اللغة من خبايا أعذارى...
على القلم من أن يخط انكساري...
فما كتبت...
ما كتبت.
سحلتني اللغة...
سحلني القلم...
فسحلت نفسي خارج البياض...
فاشهدوا أنني، من شدة خوفاي
ما كتبت...
ما كتبت.



تمارين الاحتمال المتسي

نحو الوجود الكامل

محمد بوعابد

إلى من يصنعون الربيع القادم من حيث تقوم فراديس الجحيم،
إلى من يلبسون صليب الحلاج وبندقية إيلوار (Paul) ELUARD

1- تمرين احتمال الحلول:

هب أني أهاب أن نتهوى في هوة نعزفها هوية، فإذا هي لهاة من لهوات جهنما السحيقة الغبية، حيث تبتلعنا دلاء الدماء السخية باسم الخلايا الخرقاء ذات الزرقة الأرية، وتشطر الرؤوس منا سواطينا الهوجاء العتية.

هب أني أهاب طوافنا جسوما ناشزات كأيما نغمات غير مدوزنات، عن أيما لحون منقبات لبلوغهن متون الهباء وبتارج عطانتهم تملأن هذي الأمداء وتكورن آفاقنا متفححات الأنداء. فمئذ من جنته خرج شيطاننا لذا العراء، حضرنا حاملين جدوات جحيما من تنانير تنوراتنا ومن شهوات حيوات حياتنا والرمضاء.

هب أني أهاب هبوب إهاب الهول المهول، يهدد هسيس الوريقات من شجيرات وقتي، فينهد هديلها في هدير سيل الطلول، وينمحي سمو صوتها والصمغ بالذبول. فلا بد لك أن تحتملني نسمة أو نغمة أو نبرة كي ننقذف في استرسالات هطول الحلول.

2- تمرين المشي فوق الليمونة الزرقاء

للمشي فوق ليمونتنا الزرقاء الحرام، هذه التي نمتطيها في ازدحام، وها بها نمخر سمارير الظلام، حين بها نعبر دياجير القتام، متنسمين مشارف الغمام، متطلعين لمقامات الارتطام، حيث ارتشاف جامات الهيام، من أياد خالدات في بذل الوثام، من أياد راشحات بجدل الغرام، هذه التي جلابيها قد اهترأت، ومن جلدها الذي قدمت فيه المسام ما انخلعت، يصرخ الجعل الوسيم المقام في المدى المنقذحات شموسه السوداء، وعلى صخور الوهم يكتب جريرتنا الخرقاء: "لا تتفل لحم الساق مني يا ورد الهندباء! ولا ترفض لحم الذراع مني يا نسر السماء! إنما أنا هنا من أجل التي سقيتها غسل الوفاء وما كان لي منها ولا عنبه من عناقيد النداء".

3- تمرين متى يحق لنا الوجود الأكمل؟

متى يحق لنا الوجود الأكمل؟ يرشح رذاذا. فلسنا على عجل نستمد منه مهرنا، بيادر قمح وأجمات زعتر وكروم، بين يديك نطرحها أيتها الصاعدة من جرار نبيلنا معتقة، نعلل النفوس أن تأتيينا كلما أتيناك عاشقين، فبنا جدائل أمجادك تمشطين وتضفرين، حين على ساحاتنا والشوارع تقبلين وتقبلين، تنصبيننا ملاعين الرهوط الفاقعة الدم... الممحوة العيون، متى عليك أقبلنا ونقبل ألوان البحر، وفيك انطلقنا ونطلق سنا بل القمح وأزهار السفرجل، ولا نخلد مرتكنين إلى أكناف القناصل، ثم ها نحن منك إليك، نستدرج شموسك الشرسات، من سدود أوقعتهن فيها رهوطهن المتبرقعون بالسواد، ففي تلكم الخنادق حيث هن رهينات نستولدهن، ومن صنوف اندحاراتهن في الاعتقالات نفتك حضوراتهن، كي تعتلين آفاق مقلاتنا، لأننا نود منهن أن توجعن بصائرنا الكليلات، حتى نهذ الأصنام ذوات الأصلاب الشخينات، وقد رست على أعناقنا المنحنيات النحيلات، ونتعلم كيف لا نتوانى نشرح بمباضعنا الدواخل من ودياننا مزدرعين فيها أمواها من عوالم شقاواتنا وخطلاتنا، عسى أن يلوح لك يا غدنا الغد الأسعد، ويستتب لوجودنا الوجود الأكمل الأجود الأرشد.



السكوة الدفينة

ناصر السوسي

إلى روح أستاذي سالم يفوت

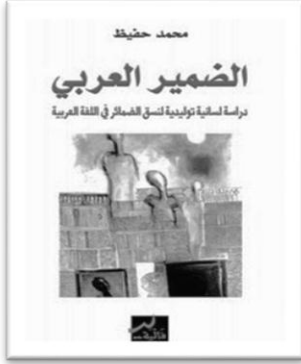
واليوم أيضا،
مثلما الأمس ياليلي!
ظلت أنظر من الكوة الوحيدة،
وأنظر...
مفككا كلغة محموم
في كبد الليل.
فخبريني ياليلي بجمال
البان،
ورونق النسرين
خبريني!!
وبعقب الآس،
وعطر الريحان
ألا خبريني!!
أنا ما عدت أذكر لون السماء،
ما عدت أذكر سهام الضياء،

وباقات فتنتي،
والهامي
في بساط الحقول قبل المصيف؛
ولا هديل اليمامة الهائمة،
الجدلى فوق السنديان.
فلو تعلمين حشرجات الحطام خلفي.
منتظمة كنبض ساعة حائطية
على مدار السكون الدفين؛
تسيجنى
بغلالة الحزن،
والأنين،
فلا أستطيع أن أسرح في السحاب
بجياذ مجنحة،
أو أتملى بالرديد
وسهدي يهزمني؛
وإلى الغبش
يعيني،
لأعجز عن تركيب خيالاتي
كما شئت
على ريش مينرفا،
تطيري
بعيدا
خلف الأفق،

لتنثّلني
من مدارات التقويم
كآلهة الأساطير؛
عندما تتكلم بصوت السماء
من جوف المعابد.
فالكوة البئسة ياليلي!
بين جزيرة الوجد،
ونشوة الريح،
تمزقني
لأمكث وحدي،
ولوحدي،
وقد غشاني صمت ليلي،
ودثرني
بسراب بيد،
وطيف عشق
مصرف،
وحلم مرهف،
يعجن وجودي
على الوجه الذي يريد.
لأهمهم كل صباح وحدي،
كساعي بريد،
يكشف سر الأرقام،
وتضاريس الدور

بين حوار
الهناء،
والسعادة،
والوفاء،
تماما كثرثرة صانعي الأمطار
الواهمين،
وطلسمات العرافين،
وهراء البراحين،
وصياحات التافهين،
التي تحطم أحلامي
بين دروب
النكد،
والشقاء،
والرياء،
فأظل وحدي،
لأنني وحدي،
خلف الكوة،
أرقب آلهة الأساطير،
تهمس في سر ليلي،
وقد نز جرحي:
«لا شيء يجعلك عظيما غير ألم عظيم».





كتاب الضمير العربي

للأستاذ محمد حفيظ

تعززت المكتبة المغربية العربية اللسانية بإصدار جديد يتمثل في كتاب "الضمير العربي" للدكتور الباحث ذ محمد حفيظ. وهو عبارة عن دراسة لسانية توليدية لنسق الضمائر في اللغة العربية. صادر عن مطبعة دار النجاح الجديدة بالدر البيضاء في طبعة أنيقة ترين غلافها لوحة فنية للفنان عبد لغراز. ويقع الكتاب في 230 صفحة من حجم 30/20 ويحتوي على تقديم هام ومفصل يحفز القارئ على القراءة لمزيد من الاكتشاف والتفاصيل في موضوع ظل مختزلاً عند تلاميذ اللغة العربية في ثنائية (الاتصال والانفصال) التي ركزها النحو العربي في الأذهان. بعدها قسم الباحث عمله إلى أربعة فصول خصص الفصل الأول ل: الاتصال والانفصال وتخصيص السمات. في حين خصص الفصل الثاني ل: الضمير الإحالة، الرتبة وسمات التطابق. وتناول في الفصل الثالث ل: إعراب الضمير. أما الفصل الرابع والأخير فخصصه ل: الضمير والربط. ولأن صاحب الكتاب منشغل بالهم البيداغوجي والتنظيمي فقد ساعد القارئ بتركيز للخلاصات الأساسية نمت عن جهد علمي جدير بالتقدير والاكتشاف. وبعد خاتمة الكتاب تم تقديم لائحة ببليوغرافية غنية من المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع. ومما جاء في تقديم هذا البحث أنه يدرس نسق الضمائر في اللغة العربية. وتعالج عددا من القضايا والظواهر اللسانية ذات الصلة بضمائر العربية وغيرها من اللغات. ويسعى إلى أن يستفيد من نظريات ونماذج أفرزتها اللسانيات التوليدية خلال مسار تطورها العلمي المتواصل. وذلك حسب الإمكانيات التي تتيحها هذه النظرية أو تلك لوصف الظواهر وتفسيرها وتحليل تلك القضايا ومعالجتها. ولذلك يعتمد البحث أدوات ومفاهيم تنتمي على نظريات اللسانيات التوليدية. ومن جهة أخرى لا يهمل البحث اجتهادات النحو العربي القديم والإشكالات التي طرحها النحاة القدماء. مستحضرا اختلاف الإطار النظري-الذي كان يشتغل فيه النحو القديم والجهاز المفاهيمي الذي استعمله النحاة القدماء لوصف لغتهم وصياغة قواعد نحوهم - عن الإطار النظري للسانيات التوليدية والمفاهيم التي اعتمدتها نظرياتها ونماذجها ومقارباتها وبرامجها لوصف اللغة البشرية والمقارنة بينها وتفسير خصائص الملكة اللغوية أو القدرة اللغوية لدى الإنسان.

ومما يستحق التنويه أن هذا الكتاب مهدي إلى الأستاذ الفاضل الكريم الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري العالم والمكون والمؤطر. وهو إهداء ذكي ومستحق، لأن الأستاذ الفاسي يستحق من العالم العربي عموما والشعب المغربي خصوصا كل التنويه والتقدير والتكريم على اجتهاداته ونضالاته على كثير من الواجهات.

فهرس مواد العرو

المادة كلمة العدد 03 الصفحة

ملف الربيع

أرضية الملف 05.....

1- المساهمات

- 11..... صناعة النخب اليهودية بالمغرب ما بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر // رشيد دوناس
- 20 النخب المخزنية بمدينة فاس خلال القرن التاسع عشر: الخصائص والأدوار // منير روكي
- 40 نموذجان من نخب فاس المخزنية في القرن التاسع عشر // عبد الإله لعرج
- 48 تشكيلة نخبة العمل الوطني: التاريخ والنمذجة // العربي وافي
- 60..... النخب السياسية في الحركة الوطنية والفرص المهدورة // محمد بنسعيد آيت إيدر
- 71 علال الفاسي أنموذجا للنخبة السياسية والثقافية في عصره // مصطفى الشابي
- 90..... المهدي بن بركة ومهمة بناء حزب عصري يساري // محمد الساسي
- 97 النخب المحلية بين القبيلة والسياسة // محمد شكري سلام
- 109 النخب الأعيانية في الصحراء وأزمة التأسيس لحكامه السياسات العمومية المحلية // خالد فريد
- 127 بلدة سيدي بطاش: نموذج فعل اعتراض سياسي لنخبة // المصطفى بوعزيز
- 147..... نخب المغارب بين عالمين // بدير فيرموران
- 158..... نقد النخب // عبد الرحمان النوضه
- 173 من أجل تجاوز الشبكة المهيمنة في دراسة النخبة السياسية المغربية // محمد كولفرني
- 193..... الديمقراطية وتعدد الصفوات // توم بوتومور
- 206 المعارف، المثقفون، الدولة والحزب // أندريه توزيل

2- ندوة الربيع: الانتخابات وصناعة النخب

227..... ساهم فيها الأساتذة: عبد الله ساعف، محمد مدني والحسين امزيان

3- ضيف الربيع

245 حوار مع الأستاذ محمد الطوزي

4- الوثيقة

- 279 ثلاثة أخطاء قاتلة // الشهيد المهدي بن بركة
288..... بورترية: الأستاذ عبد الكبير الفاسي

متابعات

- 293 في الذكرى الخمسين لاختطاف واعتقال الشهيد المهدي بن بركة: بيان
396..... قالوا عن العدد الأول من مجلة الربيع
305..... كتاب في سطور: الفلاح المغربي ، المدافع عن العرش (ريمي لوفو)
308 فاطمة المرنيسي إلى دار البقاء.....

ربيع الإبداع

- 315 نصوص قصصية وشعرية من إبداعات:

ياسين عدنان / توفيق بلعيد / أحمد بلحاج آية وارهام / أحمد طليمات
صالح لبريني / الطاهر لكنيزي / لحسن بنمونة / عبد العالي بركات /
ليلي الدردوري / عبد الرحيم
حسن شيكار / محمد بوعابد / عمر المرادي / ناصر السوسي

مجلة "الربيع" فكـاية فكرية ثقافية

يصدرها

مركز محمد بنشعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات / المغرب

Centre d'études et de Recherches M. Bensaid Ait Idder

9، زنقة بغداد، إقامة المارشال امزيان، الدار البيضاء

الموقع الإلكتروني: www.cerm.ma

العنوان الإلكتروني: cermbensaid@gmail.com

عنوان المجلة الإلكتروني: ar.rabiaealakhar@gmail.com
التصميم والخراج: عبد الرحمن زكري/عبد الرحيم تفتوت

الطبع: "أوميكا غرافيك" *Omega Graphique*
67، زنقة 35، مجموعة 2، حي السدري، الدار البيضاء

رقم الإيداع القانوني

2015 PE 0064

ملف الصحافة عدد

34ص/2013

الرقم الدولي

2422-0000

المدير المسؤول
أحمد السليمانى

رئيس التحرير
عبد اللطيف اليوسفي

سكرتير التحرير
عبد الرحمن زكري

هيئة التحرير

أحمد بوزفور

عبد الرحيم تفتوت

نجاة النرسي

محمد العوني

جميلة أيكو

محمد حفيظ

المحافظة والتوزيع

أحمد حبشي

الإدارة المالية

نجيب صابر

محمد حمزة

◆ تصرّح "الربيع" مباشرة بإرادة تموقعها في الحقل الثقافي المغربي فصلية فكرية ثقافية بتوجه حدائشي يسعى إلى مساءلة وخلخلة أركان مكاننا وزماننا الباليين في الفكر والسياسة والأخلاق وفي أشكال الوعي والذوق....

◆ تريد أن تكون تدخلا في الوضع الثقافي الفكري والسياسي وصوتا من أصوات هذا المغرب الآخر، العميق، البسيط، الأصيل والجميل والذي يقاوم بكل ما يتيسر له من أشكال ووسائل، رغم أن ثمار مقاومته تسرق وتثمر في البيدر الخطأ...

◆ تطمح مجلة "الربيع" لأن تكون فضاء للنقاش والإنتاج والتبادل بين الأجيال والحساسيات المختلفة في مجالات الثقافة والإبداع والفن والاقتصاد والاجتماع والسياسة والبحث العلمي....
وجسرا يعيد ويصحح العلاقات بين الثقافي والعلمي والسياسي من خلال إعادة الاعتبار للخصوصية وللإستقلالية النسبية لكل مجال ضد أية هيمنة أو وصاية أو إلحاق
ولعلاقات الحوار والجدل بينها
ضد كل انعزالية أو تعال
أو حياد مزعوم...

◆ خصصنا ملف

هذا العدد لموضوع النخبة/النخب
السياسية المغربية... وبالضبط لجوانب من تشكيلها التاريخي
والسوسيولوجي، ولمفاعيل هذا التشكل على مواقعها وأدوارها وبشكل خاص على إستقلاليته...

◆ بعض المساهمات اختارت أن تتعامل مع مفهوم النخبة كمجرد أداة للتحليل، تقديرا منها لقيمتها المنهجية والإجرائية، بينما اتجهت أخرى لتفضيل مقاربات نقدية تبدأ من نقد أوضاع وأعمال النخبة (سواء مثلها فاعل تقليدي [عالم أو شريف أو أحد من الأعيان المحليين]، أو فاعل حديث [صاحب سلطة إدارية موظف، أو مناضل سياسي، أو فاعل جمعي محدث])، ولا تنتهي عند نقد مفهوم النخبة ذاته، وكل المعمار النظري الذي يحتويه ويؤسسه...

◆ وضمن الملف أيضا، تكلفت ندوة الربيع بتسليط أضواء مختلفة على الانتخابات، وما تمثله كآلية ضمن أخريات، في صناعة النخب السياسية المغربية، وإبرازها مشية أثرها على القرار السياسي وعلى السلطة الفعلية، التي لا تتطابق دائما مع ما تتبدى به من أشكال مؤسساتية.